

النظام السياسي لمجتمعات متغيرة

ترجمة
سمية فلّو عبود

تصميم غلاف
علي مولا

صموئيل هانتنتون

النظام السياسي لمجتمعات متغيرة

ترجمة
سمية فلو عبود



دار الساقي

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*

الطبعة الأولى ١٩٩٣

تم نشر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة تعزيز الديمقراطية
والتغيير السياسي في الشرق الأوسط

ISBN 1 85516 601 1

DAR AL SAQI

United Kingdom: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Lebanon: P.O.BOX: 113 / 5342, Beirut.

دار الساقي   ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

I

النظام السياسي والانحلال السياسي

١ - الهوّة السياسية

التمايز السياسي الأبرز بين الدول لا يتعلّق بنمط الحكم بل بدرجة هذا الحكم. إن الفروقات بين الديموقراطية والديكتاتورية هي أقلّ من الفروقات بين الدول التي يتجسّد في سياستها الإجماع، والاتفاق، والشرعية، والتنظيم، والفعالية، والاستقرار، وتلك التي تعاني سياستها من عجز على هذا الصعيد. الدول الشيوعية الكليانية والدول الغربية الليبرالية تندرج معاً عموماً في فئة الأنظمة السياسية الفاعلة ولا تصنّف كأنظمة ضعيفة. في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي أنماط مختلفة من الحكم، لكن الحكومات في هذه الأنظمة الثلاثة تحكم. كل دولة منها هي مُتّحد سياسي فيه اجماع عارم من قبل الشعب على شرعية النظام السياسي. وفي كل دولة يشترك المواطنون وقادتهم في رؤية المصلحة العامة للمجتمع والتقاليد والمبادىء التي يبنى على أساسها المُتحد السياسي. في هذه الدول الثلاث مؤسسات سياسية قوية ومتكيّفة ومتماسكة: بيروقراطيات فاعلة، وأحزاب سياسية حسنة التنظيم، ودرجة عالية من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، وأنظمة سارية من الرقابة المدنية على القوات المسلّحة، ونشاط شامل للحكومة في مجال الاقتصاد، واجراءات معقولة من أجل تنظيم انتقال السلطة وضبط الصراع السياسي. هذه الحكومات ترعى ولاء مواطنيها وهي، بالتالي، تمتلك القدرة على فرض ضريبة على الموارد، وتجنيد القوة البشرية، وتحديد سياسة معينة وتنفيذها. وحين يتخذ المكتب

السياسي، أو مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية قراراً، فمن المرجّح أن يتمّ تنفيذه من خلال آلية الحكم.

بهذه الخصائص تختلف الأنظمة السياسية في الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفياتي إلى حد كبير عن الحكومات القائمة في العديد من الدول المعصرنة في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، إن لم يكن في معظمها. فهذه الدول تنقصها أشياء كثيرة. إنها تعاني من عجز حقيقي في تأمين الغذاء، ونشر القراءة والكتابة والتعليم والثروة والدخل والصحة والانتاجية، لكن معظم هذه أُقِرّ بوجودها، وثمة جهود تبذل لمواجهتها. ولكن إلى هذه النواقص وأبعد منها، هناك قصور أكثر أهمية: قصور في المتحد السياسي وفي الحكم الفاعل والمهيمن والشرعي. كتب والتر ليبمان يقول «إنني أعرف جيداً أنه ما من حاجة، بالنسبة للذين يعيشون جماعات، أشد إلحاحاً من أن يكونوا محكومين، بحكم ذاتي إذا أمكن، بحكم جيد إذا كانوا محظوظين، لكن أن يكونوا محكومين على أية حال»[1]. كتب السيد ليبمان هذه الكلمات في لحظة يأس من وضع الولايات المتحدة، إلاّ أنها تنطبق إلى حد أكبر على الدول المعصرنة في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، حيث المتحد السياسي في حالة تمزّق، ولا تتمتع المؤسسات السياسية فيها سوى بقدر قليل من السلطة، وبقدر أقل من السيادة، وبانعدام المرونة ـ وهنا، بكل بساطة، لا تحكم الحكومات في معظم الحالات.

في أواسط الخمسينات من هذا القرن، لفت غونّار ميردال انتباه العالم إلى واقع أن الدول الغنية في العالم كانت تزداد غنىً، على نحو مطلق وبوتيرة أسرع نسبياً من الدول الفقيرة. أشار قائلاً: «إن التفاوت الاقتصادي بين الدول المتطورة والمتخلّفة آخذ في الازدياد عموماً في العقود الأخيرة». في عام ١٩٦٦، أعلن حاكم المصرف الدولي على نحو مماثل، أنه استناداً إلى النسب الحالية للنمو سوف تزداد نسبة عدم التكافؤ في الدخل القومي للفرد بين الولايات المتحدة وبين أربعين من الدول النامية بنسبة خمسين في المئة في

العام ٢٠٠٠[٢]. من الواضح أن هناك نتيجة أساسية، وقد تكون النتيجة الأساسية الوحيدة، لعلم الاقتصاد الدولي والتنموي وهي نزوع عدم التكافؤ الاقتصادي على نحو واضح إلى مزيد من التفاوت. وفي المجال السياسي، تظهر مشكلة مشابهة وبالقدر نفسه من الإلحاح. لقد ازدادت الهوة اتساعاً في السياسة، كما في الاقتصاد، بين الأنظمة السياسية المتطورة والأنظمة السياسية المتخلّفة، وبين أنظمة الحكم المدنية والأنظمة الفاسدة. هذه الهوّة السياسية تشبه الهوّة الاقتصادية، وهي متصلة بها، لكنها ليست مطابقة لها. قد تكون لدول ذات اقتصاد نامٍ أنظمة سياسية ذات درجة عالية من التطور، وقد تتمكن دول في المقابل من الوصول إلى درجات عالية من الرخاء الاقتصادي وهي تعاني سياسياً من الاختلال والبلبلة. إلاّ أن الموقع الرئيسي في القرن العشرين للتخلّف السياسي، وللتخلف الاقتصادي أيضاً، يميل إلى أن يكون في الدول المعصرنة في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية.

مع وجود بعض استثناءات جديرة بالذكر، كان التحوّل السياسي في هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية متميّزاً بازدياد حدة النزاع العرقي والطبقي، وبالشغب والعنف اللذين يتكرران باستمرار في صفوف الجماهير، وبالانقلابات العسكرية المتواترة، وبسيطرة قياديين ذاتيين متقلّبين مارسوا في الغالب سياسة اقتصادية واجتماعية كارثية، وبالفساد الواضح والمنتشر بين أعضاء مجلس الوزراء والموظفين المدنيين، وبالانتهاك الاعتباطي لحقوق المواطنين وحرياتهم، وبالمستويات المتدنية للفعالية ولإداء البيروقراطيين، وبميلٍ لاستبعاد الجماعات السياسية المدينية، وبفقدان المشترعين ومحاكم السلطة، وبتفتت الأحزاب السياسية ذات القاعدة الواسعة وبحلّها تماماً أحياناً. خلال عقدين، بعد الحرب العالمية الثانية، نجحت الانقلابات في سبع عشرة دولة من بين عشرين دولة في أميركا اللاتينية (المكسيك وتشيلي والأوروغواي حافظت وحدها على العملية الدستورية)، وفي ست دول في شمال افريقيا والشرق الأوسط (الجزائر ومصر وسوريا والسودان والعراق

وتركيا)، وفي عدد مماثل من الدول في افريقيا الغربية والوسطى (غانا ونيجيريا وداهومي وفولتا العليا وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو)، وفي مجموعة من المجتمعات الأسيوية (باكستان وتايلاند ولاوس وفييتنام الجنوبية وبورما وأندونيسيا وكوريا الجنوبية). أشاع العنف الثوري والعصيان المسلّح وحرب العصابات الخراب في كوبا وبوليفيا وبيرو وفنزويللا وكولومبيا وغواتيمالا وجمهورية الدومينيكان في أميركا اللاتينية، وفي الجزائر واليمن في الشرق الأوسط، وفي أندونيسيا وتايلاند وفييتنام والصين والفيليبين ومالايا ولاوس في آسيا. العنف أو التوتر العرقي أو القبلي أو الطائفي أوقع الفوضى في غوايانا والمغرب والعراق ونيجيريا وأوغندا والكونغو وبوروندي والسودان وروااندا وقبرص والهند وسيلان وبورما ولاوس وفييتنام الجنوبية. في أميركا اللاتينية حافظت ديكتاتوريات أوليغارشية قديمة الطراز في دول كهاييتي وباراغواي ونيكاراغوا، على نظام حكم بوليسي هش. في نصف الكرة الشرقي، الأنظمة التقليدية في ايران وليبيا والسعودية والحبشة وتايلاند جاهدت في سبيل إصلاح ذاتها حتى وهي تتأرجح على حافة السقوط والإطاحة بها.

خلال الخمسينات والستينات ازداد العنف السياسي على نحو دراماتيكي في معظم دول العالم. إذ شهد عام ١٩٥٨، وفق إحدى العمليات الحسابية، ثماني وعشرين حالة عصيان طويل الأمد في شكل حروب عصابات، وأربع انتفاضات عسكرية، وحربين تقليديتين، بعد سبع سنوات، في عام ١٩٦٥، كانت قد سجّلت اثنتان وأربعون حالة عصيان مطوّل، وحدث عشر ثورات مسلحة؛ وخيضت خمس حروب تقليدية. كما ازداد بوضوح عدم الاستقرار السياسي خلال الخمسينات والستينات. وتضاعف العنف وسواه من الأحداث التي تزعزع الاستقرار، خمس مرات ما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٢، عما كان عليه ما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٤. أصبحت أربع وستون دولة من أصل أربع وثمانين دولة أقل

استقراراً في المرحلة الأخيرة مما كانت عليه في المرحلة السابقة[٣]. وبرز في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية هبوط في النظام السياسي، وتفويض تدريجي لسلطة الحكومة وفعاليتها وشرعيتها. كان هناك نقص في الأخلاق المدنية والإحساس العام والمؤسسات السياسية القادرة على إعطاء معنى للمنفعة العامة وعلى توجيهها. لم يكن التطور السياسي هو المسيطر بل الانحلال السياسي.

الجدول ١ ـ ١ النزاعات المسلحة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٦

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
عصيان طويل الأمد، غير منتظم، أو حروب عصابات	٢٨	٣١	٣٠	٣١	٣٤	٤١	٤٣	٤١
ثورات قصيرة الأجل، انقلابات، انتفاضات	٤	٤	١١	٦	٩	١٥	٩	١٠
حروب تقليدية	٢	١	١	٦	٤	٣	٤	٥
المجموع	٣٤	٣٦	٤٢	٤٣	٤٧	٥٩	٥٦	٥٧

المصدر: وزارة الدفاع، الولايات المتحدة.

ما الذي سبّب هذا العنف وانعدام الاستقرار؟ إن ما يقدمه هذا الكتاب أولاً، هو أن ذلك كان إلى حدّ كبير نتاج التغيّر الاجتماعي السريع والتحريك السريع لفئات جديدة في مجال السياسة، بالإضافة إلى التطور البطيء للمؤسسات السياسية. أشار توكفيل قائلاً: «من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية هناك قانون يبدو أكثر دقّة ووضوحاً من سائر القوانين. إذا كان للناس أن يظلّوا متمدنين أو أن يصبحوا كذلك، ينبغي أن ينمو مبدأ الربط بينهم ويتقدّم بالنسبة نفسها لازدياد المساواة في الأوضاع الاجتماعية»[٤]. إن فقدان الاستقرار السياسي في آسيا وافريقيا وأميركا

اللاتينية ناشيء بالتحديد من الإخفاق في توفير هذا الشرط: تنمو المساواة في المشاركة السياسية بسرعة أكبر بكثير من «مبدأ الربط» بين الناس. يحدث تغيير اجتماعي واقتصادي ـ تمدّن، ازدياد في معرفة القراءة والكتابة وتطور في مجال التعليم، تصنيع، انتشار وسائل الإعلام ـ هذا يزيد في الوعي السياسي ويضاعف المطالب السياسية ويزيد في المشاركة السياسية. هذه التغيرات تقوّض الأصول التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات السياسية التقليدية؛ إنها تعقّد إلى حدّ كبير مشكلات إيجاد أسس جديدة للترابط السياسي والمؤسسات سياسية جديدة تجمع بين الشرعية والفعالية. تكون نسب التحريك الاجتماعي وتوسّع مدى المشاركة السياسية عالية؛ بينما تكون نسب التنظيم السياسي والمؤسساتية منخفضة. والنتيجة إذاً عدم الاستقرار السياسي والفوضى. تصبح مشكلة السياسة الأولية هي التباطؤ في تطور المؤسسات السياسية بحيث تتخلف عن التغير الاجتماعي والاقتصادي.

في غضون عقدين بعد الحرب العالمية الثانية، كانت السياسة الخارجية الأميركية غير قادرة على فهم هذه المشكلة. وكان عدم التكافؤ الاقتصادي، المغاير لعدم التكافؤ السياسي، هو محط الاهتمام الناشط، والتحليل، والعمل. برامج العون وبرامج القروض، والبنك الدولي، والبنوك الاقليمية، والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، والاتحادات المالية والاتحادات التجارية، والمخطّطون ورجال السياسة، اشتركت جميعها في بذل جهد قويّ للقيام بشيءٍ ما بصدد مشكلة التطور الاقتصادي. لكن، من هم المعنيون بمشكلة عدم التكافؤ السياسي؟ أقرّ المسؤولون الأميركيون أن الولايات المتحدة لها مصلحة مبدئية في إيجاد أنظمة حكم سياسي قابلة للتطبيق في الدول المعصرنة. لكن القدر اليسير من نشاط الحكومة الأميركية، إذا توافر ذلك أصلاً، والذي يتعلّق بهذه الدول كان مهتماً بشكل مباشر بتعزيز الاستقرار السياسي وتقليص مدى انعدام التكافؤ السياسي. كيف يمكن تفسير هذه الهوّة المذهلة؟

يبدو أنها متجذّرة في وجهين بارزين من التجربة التاريخية الأميركية. إن التاريخ «السعيد» للولايات المتحدة كان يعوق تفهمها لأوضاع الدول المعصرنة أثناء تطورها. كانت الولايات المتحدة مصونة بأكثر من حاجتها من الوفرة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي. هذه الحالة المريحة لاجتماع الخيرات جعلت الأميركيين يؤمنون بوحدتها: بافتراض أن كل الأمور الخيّرة تتوافق بعضها مع بعض وأن تحقيق هدف اجتماعي منشود يُسهم في تحقيق أهداف أخرى. انعكست هذه التجربة في توجه السياسة الأميركية نحو الدول المعصرنة في القناعة بأن الاستقرار السياسي سوف يكون نتيجة طبيعية وحتمية لتحقيق التطور الاقتصادي أولاً، ثم لتحقيق الإصلاح الاجتماعي. كانت الفرضية السائدة خلال الخمسينات في التوجه السياسي الأميركي أن التطور الاقتصادي ـ القضاء على الفقر والمرض والأميّة ـ كان ضرورياً من أجل التقدم السياسي والاستقرار السياسي. تبدو الحلقات المترابطة في التفكير الأميركي على النحو التالي: العون الاقتصادي يعزّز التطور الاقتصادي، والتطور الاقتصادي يعزّز الاستقرار السياسي. هذا المبدأ ساد في التشريع، وترسّخ، وربما يكون هذا أكثر أهمية، في تفكير المسؤولين عن وكالة الغوث وغيرها من الوكالات المعنية ببرامج المعونات الخارجية.

إذا كان الفساد وانعدام الاستقرار السياسيين أكثر تفشّياً في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية في العام ١٩٦٥، مما كانا عليه قبل ذلك بخمس عشرة سنة، فإن ذلك يعود جزئياً إلى أن السياسة الأميركية عكست هذا المبدأ الخاطىء. إن التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي هما في الواقع هدفان مستقلان والتقدم نحو أحدهما ليس له بالضرورة علاقة بالتقدم نحو الآخر. قد تعزّز برامج التطوير الاقتصادي، في بعض المراحل، الاستقرار السياسي؛ وقد تضعف بجدّية هذا الاستقرار في مراحل أخرى. وعلى هذا النحو أيضاً، قد تشجع بعض أشكال الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي؛ وقد تعوقه أشكال أخرى. كانت الهند إحدى الدول الأكثر

فقراً في العالم في الخمسينات، وكانت نسبة النمو الاقتصادي فيها متواضعة. إلّا أنها مع ذلك وصلت إلى درجة عالية من الاستقرار السياسي بواسطة حزب الكونغرس. ربما كان مستوى دخل الفرد في الأرجنتين وفنزويللا عشرة أضعاف ما كان عليه في الهند، وفنزويللا تتمتع بنسبة استثنائية من التطور الاقتصادي، لكن الاستقرار ظلّ مع ذلك بالنسبة لهذين البلدين هدفاً ممتنعاً.

في برنامج «الاتحاد من أجل التقدم» عام ١٩٦١، أُلحق الاصلاح الاجتماعي ـ أي التوزيع الأكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية ـ بالتطور الاقتصادي على أنه هدف واع وواضح للتوجه السياسي الأميركي نحو الدول المعصرنة. كان هذا التغيير، إلى حدّ ما، ردّ فعل على الثورة الكوبية، وقد عكس افتراض واضعي هذه السياسة في أن الإصلاحات في الأراضي والضرائب، والمشاريع الاسكانية، وبرامج الانعاش الاجتماعي سوف تحدّ من الضغوطات الاجتماعية وتعطّل فاعلية الفيدلية (نسبة إلى فيدل كاسترو). في هذه المرة أيضاً سيكون الاستقرار السياسي حصيلة جانبية لتحقيق هدف اجتماعي آخر منشود. في الواقع، إن العلاقة بين الإصلاح الاجتماعي والاستقرار السياسي تشبه بالطبع تلك التي بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي. قد تنجح الاصلاحات في بعض الظروف في تقليص حدّة الضغوطات وتشجع على اللجوء إلى التغيير السلمي أكثر من اللجوء إلى العنف. لكن الاصلاح في ظروف أخرى قد يفاقم الضغوطات ويسرّع في وتائر العنف ويكون محفزاً للثورة لا بديلاً منها.

السبب الثاني لعدم الاهتمام الأميركي بالتطور السياسي يعود إلى افتقار التجربة التاريخية الأميركية لضرورة ايجاد نظام سياسي. يقول توكفيل إن الأميركيين ولدوا متساوين ولهذا السبب لم تقلقهم مسألة المساواة؛ جنوا ثمار ثورة ديموقراطية دون أن يعانوا من خوض تلك الثورة. ولقد نشأت أميركا أيضاً بحكم وبمؤسسات سياسية وبممارسات مستوردة من انكلترا القرن

السابع عشر. لم يكن الأميركيون ليهتموا، بالتالي، بمسألة ايجاد حكم. هذه الثغرة في التجربة التاريخية جعلتهم يعمون بشكل استثنائي عن تفهم مشكلات ايجاد سلطة فاعلة في الدول المعصرنة. حين يفكر الأميركي بمشكلة ايجاد حكم، لا ينظر إلى ضرورة قيام السلطة وتراكم القوة بل إلى الحدّ من السلطة وتوزيع القوة. إذا طلب منه وضع تخطيط لحكم، يأتي بدستور مدوّن، وبإعلان للحقوق، وبتجزئة للقوى، وبمراجعة للفيدرالية وموازنتها، وبانتخابات منتظمة، وبأحزاب متنافسة ـ وجميعها وسائل ممتازة للحدّ من الحكم. إن الأميركي اللوكي (Lockean) هو، في الأساس، مضاد للحكم لدرجة أنه يعرّف الحكم بما يقيّده. عندما يُواجه بالحاجة لوضع مخطط لنظام سياسي سوف يزيد من القوة والسلطة إلى أعلى حدّ، لا يجد عنده جواباً جاهزاً. الصيغة العامة لديه هي أن الحكم يجب أن يستند إلى انتخابات حرة وعادلة.

هذه الصيغة لا تتلاءم والعديد من المجتمعات المعصرنة. فلكي تكون الانتخابات ذات معنى يجب أن يتوافر مستوى معين من التنظيم السياسي ليست المشكلة في إجراء انتخابات بل في ايجاد هيئات منظّمة. في العديد من الدول المعصرنة، إن لم يكن في معظمها، تسهم الانتخابات فقط في تعزيز قوى التفكك التي غالباً ما تكون رجعية، وفي اسقاط بنية السلطة الشعبية. حذّر ماديسون في العدد ٥١ من «الفيديراليست» قائلاً: «لتحديد إطار للحكم يتولاه أشخاص فوق أشخاص آخرين، تتعيّن الصعوبة الكبرى في ما يلي: يجب أولاً تمكين الحكم من السيطرة على المحكومين، ويتوجب على الحكم، ثانياً، أن يسيطر على ذاته». لا تزال أنظمة الحكم في معظم الدول المعصرنة عاجزة عن تنفيذ الفعل الأول، وهي أعجز من ذلك بكثير بالنسبة للثاني. ليست المشكلة الرئيسية في الحرية بل في ايجاد نظام عام شرعي. قد يحصل الناس بالطبع على النظام بدون الحرية، لكنهم لن يتمكنوا من الحصول على الحرية بدون النظام. يجب أن تكون السلطة موجودة قبل أن

يصار إلى تحديدها، والسلطة هي التي يندر وجودها في تلك الدول المعضرنة حيث يكون الحكم تحت رحمة مفكرين مستلبين وكولونيلات عنيدين وطلاب مشاغبين.

هذه الندرة بالتحديد، هي التي غالباً ما ينجح الشيوعيون والحركات ذات التوجه الشيوعي في التغلّب عليها. من الثابت تاريخياً أن الحكومات الشيوعية ليست أفضل من الحكومات الحرة في الحدّ من تفشّي الجوع، وفي تحسين المستوى الصحي، وفي توزيع النتاج الوطني وتعزيز الصناعة ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية. لكن ما تستطيع الحكومات الشيوعية القيام به هو أنها تحكم؛ إنها قادرة على فرض سلطة فاعلة، تشكل ايديولوجيتها قاعدة للشرعية، ويؤمن تنظيمها الحزبي الآلية المؤسساتية لتحريك الدعم وتنفيذ الخطة السياسية. إن عملية الإطاحة بنظام الحكم في العديد من الدول المعصرنة مسألة بسيطة. قد يكفي لذلك كتيبة من الجنود، ودبابتان، ونصف دزينة من الكولونيلات. لكن ما من نظام للحكم الشيوعي في دولة معصرنة تمت الإطاحة به بواسطة انقلاب عسكري. إن التحدّي الفعلي الذي يواجه به الشيوعيون الدول المعصرنة ليس في أنهم بارعون في الإطاحة بأنظمة الحكم (وهذا أمر سهل)، بل في كونهم بارعين في صنع أنظمة الحكم (وهذا أمر أصعب بكثير). قد لا يعطون الحرية، لكنهم يعطون النفوذ؛ إنهم ينشئون أنظمة قادرة على أن تحكم. فيما يعمل الأميركيون جاهدين لتضييق هوّة التفاوت الاقتصادي، يقدم الشيوعيون للدول المعصرنة وسيلة مجرّبة ومثبتة لردم هوّة التفاوت السياسي. وسط النزاع الاجتماعي والعنف اللذين ينزلان بلاءً في الدول المعصرنة، يعطي الشيوعيون بعض الضمان للنظام السياسي.

٢ - المؤسسات السياسية
المجتمع والنظام السياسي

أ - القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية

يعكس مستوى الاجتماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع، العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الاجتماعية التي تشكلها. القوة الاجتماعية هي جماعة عرقية، أو دينية، أو اقليمية، أو اقتصادية، أو سواها. وتشتمل العصرنة، بدرجة كبيرة، على مضاعفة القوى الاجتماعية وتوظيفها في المجتمع. جماعات القربى والعرق والدين يُضاف إليها جماعات الحرف والطبقة والمهارة. أما التنظيم أو النهج السياسي فهو ترتيب من أجل المحافظة على النظام، وحلّ الخلافات، واختيار القادة الموثوقين، وبالتالي تعزيز مستوى الاتفاق بين قوتين أو أكثر من القوى الاجتماعية. قد يكون لاجتماع سياسي بسيط مجرد قاعدة عرقية أو دينية أو حرفية، ولا يكون في حاجة إلى مؤسسات سياسية ذات درجة عالية من التطور. إنه يتمتع بوحدة آلية دوركهايم التضامنية. لكن كلما ازداد المجتمع تعقيداً وكانت عناصره متغايرة، كان إحراز الاجتماع السياسي والمحافظة عليه متوقفاً على أعمال المؤسسات السياسية.

من الناحية العملية، ليس التمييز بين المؤسسة السياسية والقوة الاجتماعية واضح المعالم. قد تضم جماعات عديدة صفات بارزة من كل منهما. لكن التمييز النظري بينهما واضح. من المفروض أن يكون جميع العاملين في مجال

النشاط السياسي أعضاء في مجموعة متنوّعة من الفئات الاجتماعية. إن مستوى التطور السياسي في مجتمع ما يتعلّق، بدرجة كبيرة، بمدى انتماء هؤلاء الناشطين السياسيين في مجموعة متنوعة، إلى المؤسسات السياسية ومدى تطابقهم معها. تكون الصراعات محدودة في مجتمع ينتمي فيه الجميع إلى القوة الاجتماعية نفسها، وتسوّى الصراعات عبر بنية القوة الاجتماعية. لا داعي لوجود مؤسسات سياسية واضحة المعالم. في مجتمع يضمّ قلة من القوى الاجتماعية فقط؛ قد تسيطر جماعة واحدة ـ مقاتلون، رجال دين، عائلة معيّنة، جماعة عرقية أو من سلالة ما ـ على الآخرين وتتمكّن من اقناعهم بقبول حكمها. قد يقوم مجتمع بقليل من الاجتماع أو بدونه، لكن مجتمعاً متغاير العناصر وأكثر تعقيداً، لا تتمكن قوة اجتماعية واحدة من السيطرة فيه، واحتمال اجتماع سياسي أقل إذا لم تقم مؤسسات سياسية ذات كيان مستقل عن القوى الاجتماعية التي أنشأتها. يقول روسّو في تعبير موجز غالباً ما يشار إليه: «لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائماً، إلاّ إذا حوّل القوة إلى حق، والطاعة إلى واجب». في مجتمع يتّصف بتعقيد ما، تتغير القوة النسبيّة للجماعات، لكن إذا كان لهذا المجتمع أن يصبح مُتّحداً فيجب أن تُمارس كل جماعة سلطتها عبر المؤسسات السياسية التي تلطّف وتعدّل وتعيد توجيه تلك السلطة كي تصبح هيمنة قوة اجتماعية واحدة منسجمة مع تجمّع الأكثرية.

في ظل الغياب التام للصراع الاجتماعي تصبح المؤسسات السياسية غير ضرورية؛ وفي ظل الغياب التام للانسجام الاجتماعي، تصبح مستحيلة لا تستطيع جماعتان لا ترى الواحدة منها في الأخرى إلاّ عدواً رئيسياً لها، أن تكونا قاعدة لُتّحد حتى تتغيّر تلك النظرة المتبادلة. لا بدّ من وجود بعض الانسجام في المصالح بين الجماعات التي تؤلف المجتمع ـ إضافة إلى ذلك، يحتاج المجتمع المعقّد أيضاً إلى تحديد، باعتبار الرابط الذي يربط بين الجماعات مبدأ عاماً أو التزاماً أخلاقياً، وهو الذي يميّز التجمع فيه عن

التجمّعات الأخرى. في مجتمع بسيط يكمن التجمع في العلاقات المباشرة بين شخص وآخر: علاقة الزوج بالزوجة، والأخ بأخيه، والجار بجاره. يظهر الالتزام والتجمّع على نحو مباشر؛ لا شيء يتدخل من الخارج. لكن في مجتمع أكثر تعقيداً، يقتضي المُتحد علاقة الأفراد أو الجماعات بشيء منفصل عن ذواتهم. يصبح الالتزام بمبدأ معين، أو بتقليد، أو بأسطورة، أو بهدف، أو بنمط من السلوك يكون مشتركاً بين الأفراد والجماعات. هذه العناصر مجتمعة تشكّل تعريف شيشرون لوحدة المصلحة المشتركة أو: «اجتماع عدد كبير من الأشخاص يوحد ما بينهم اتفاق عام حول القانون والحقوق والرغبة في المشاركة في مصالح متبادلة». الاجماع العام (Consen-sus Juris) والمصلحة المشتركة (Utilitatis Communio) عاملان للمُتحد السياسي. لكن ثمة عاملاً ثالثاً. لأن المواقف يجب أن تنعكس في السلوك، والمُتحد لا يقتضي أي «اجتماع»، بل اجتماعاً نظامياً ومستقراً ومعززاً. باختصار، يجب أن يكون الاجتماع مؤسساتياً. وعملية ايجاد المؤسسات السياسية التي تقتضي وتعكس الاجماع الأخلاقي والمصلحة المشتركة هي، بناء على ذلك، العنصر الثالث الضروري من أجل المحافظة على المُتحد في مجتمع معقّد. مثل هذه المؤسسات تعطي بدورها معنى جديداً للهدف المشترك وتخلق روابط جديدة بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات.

تعتمد درجة المتّحد في مجتمع معقّد إذاً، بمعنى تقريبي، على قوة مؤسساته السياسية ومداها. إن المؤسسات هي التعبير السلوكي للإجماع الأخلاقي والمصلحة المشتركة. قد تتوصل العائلة المعزولة أو العشيرة أو القبيلة أو القرية إلى التجمّع بقدر قليل نسبياً من الجهد الواعي. هذه مُتحدات طبيعية، بمعنى من المعاني مع تكاثر العضوية في المجتمعات وازدياد التعقيد في بنيتها وكثرة التنوّع في نشاطاتها، يصبح التوصل إلى مستوى عال من التجمع والمحافظة عليه أكثر اعتماداً على المؤسسات السياسية. ولكن الناس يمانعون الاستسلام لصورة الانسجام الاجتماعي بدون نشاط سياسي. كان

هذا حلم روسو. ولا يزال حلم رجال الدولة والعسكريين الذين يتصوّرون أنهم يستطيعون إيجاد المتّحد في مجتمعاتهم بدون الخوض في غمار السياسة. إنه الهدف الأخير عند الماركسيين الذين يطمحون، في نهاية التاريخ، إلى بعث متّحدٍ متكامل حيث السياسة غير ضرورية. إن هذه الفكرة المرتجعة لن تنجح إلاّ إذا كان التاريخ معكوساً، والحضارة مفكّكة ومستوى التنظيم البشري مختصراً في العائلة والقرية: قد يوجد المتّحد في المجتمعات البسيطة بدون السياسة أو، على الأقل، بدون مؤسسات سياسية بالغة التمايز الوظائفي. وفي مجتمع معقّد يصار إلى إحداث المُتّحد بواسطة العمل السياسي ويحافظ عليه بالمؤسسات السياسية.

تاريخياً، نشأت المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التدريجي للإجراءات والوسائل التنظيمية لحلّ هذه الخلافات. إن عملية التخلّص من طبقة حاكمة صغيرة ومتجانسة، وتنوّع القوى الاجتماعية، والتفاعل المتزايد بين هذه القوى، هي شروط مسبقة لبروز التنظيمات السياسية والاجراءات، ولاستحداث المؤسسات السياسية أخيراً. «يبدو أن الإعداد الواعي للدستور برز في عالم البحر الأبيض المتوسط حين ضعف التنظيم العشائري وصار النزاع بين الأغنياء والفقراء عاملاً أساسياً في السياسة»[٥]. طلب أهل أثينا من سولون أن يعد دستوراً حين كان نظام حكمهم مهدداً بالانحلال لوجود «عدد كبير من الأحزاب بتعدّد الاختلافات في البلاد»، ولأن «التفاوت في الثروة بين الغني والفقير في تلك الفترة وصل إلى ذروته»[٦]. استدعت الحاجة وجود مؤسسات سياسية أكثر تطوراً للمحافظة على المتّحد السياسي في أثينا، فيما كان المجتمع فيها يصبح أكثر تعقيداً. كانت إصلاحات سولون وكلايشينيز متجاوبة مع التغيّر الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي هدّد بزعزعة الأساس القديم للمتّحد. فيما كانت القوى الاجتماعية تزداد تنوّعاً، كان على المؤسسات السياسية أن تصبح أكثر تعقيداً وتسلّطاً. إلاّ أن هذا التطور بالتحديد هو الذي أخفق في العديد

من المجتمعات المعصرنة في القرن العشرين. كانت القوى الاجتماعية قوية والمؤسسات السياسية ضعيفة. كان المشترعون وأعضاء السلطة التنفيذية، والسلطات العامة والأحزاب السياسية، ضعفاء وغير منظمين. وكان تطور الدولة متخلفاً عن تقدم المجتمع.

ب ـ موازين المؤسساتية السياسية

يعتمد المتّحد السياسي في مجتمع معقد إذاً على قوة التنظيمات والإجراءات السياسية في المجتمع. تلك القوة تستند بدورها إلى مقدار الدعم للتنظيمات والإجراءات ومستواها المؤسساتي. يشير مقدار الدعم ببساطة إلى النطاق الذي تشمله نشاطات التنظيمات والاجراءات السياسية في المجتمع. إذا كانت جماعة صغيرة من الطبقة العليا هي التي تنضمّ فقط إلى التنظيمات السياسية وتتصرف وفق مجموعة من الاجراءات، يكون هذا المقدار محدوداً. ومن الناحية الأخرى، إذا كان قسم كبير من السكان منظماً سياسياً، ويتبع الاجراءات السياسية، يصبح المقدار كبيراً. المؤسسات هي أنماط من السلوك الثابت والمقيّم والمتواتر. تختلف التنظيمات والاجراءات بدرجة المؤسساتية فيها. إنّ كلاً من جامعة هارفارد والمدرسة الثانوية التي افتتحت حديثاً في الضاحية تنظيم، لكن هارفارد تعتبر مؤسسة أكثر من المدرسة الثانوية. إن كلاً من مبدأ الأقدمية في الكونغرس ومؤتمرات الرئيس جونسون الصحافية المدقّق فيها يعتبر إجراء، لكن مبدأ الأقدمية كان عرفاً تأسيسياً أكثر مما كانت عليه وسائل تعامل الرئيس جونسون مع الإعلام.

المؤسساتية هي العملية التي بها تكتسب التنظيمات والاجراءات حتمية وثباتاً[٧]. إن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن تعريفه بتكيّف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته واجراءاته. إذا كان ممكناً تعريف هذه الموازين وقياسها، تصبح المقارنة ممكنة بين الأنظمة السياسية في نطاق مستوياتها المؤسساتية. وسوف يكون ممكناً أيضاً قياس التزايد والتناقص في مؤسساتية التنظيمات والاجراءات الخاصة ضمن نظام سياسي.

التكيّف ـ التصلّب: كلما كان مستوى التكيّف عالياً في تنظيم او في اجراء، كان هذا التنظيم أو الإجراء على مستوى عالٍ من المؤسساتية؛ ومع تناقص تكيّفه وازدياد تصلّبه، ينخفض مستواه المؤسساتي. التكيّف صفة تنظيمية مكتسبة. إنه، بمعنى تقريبي، فعل التحدي البيئي والعمر. وهو يزداد تكيّفاً مع تزايد التحديات التي تبرز في بيئته ومع تقدمه في السن. أما التصلب، فيعتبر من صفات التنظيمات الحديثة أكثر من تلك القديمة. إلاّ أن التنظيمات والإجراءات القديمة ليست بالضرورة قابلة للتكيّف إذا كانت موجودة في بيئة ساكنة. علاوةً على ذلك، إذا كان تنظيم ما خلال فترة زمنية قد طوّر مجموعة ردود للتعاطي بفعالية مع مشكلة من نوع معين، وإذا واجه بعد ذلك مشكلة من نوع مختلف تماماً تتطلب ردّاً مختلفاً، قد يصبح التنظيم ضحية ما أحرزه من نجاح في الماضي، ولن يكون قادراً على التكيّف مع التحدي الجديد. لكن العقبة الأولى تكون هي العقبة الأكبر عموماً. النجاح في التكيّف مع تحدّ بيئي واحد يمهّد السبيل للتكيّف بنجاح مع تحديات بيئية لاحقة. إذا كان، على سبيل المثال، احتمال التكيّف الناجح مع التحدّي الأول بنسبة ٥٠ في المئة، فإن احتمال التكيّف الناجح مع التحدي الثاني قد تصل إلى ٧٥ في المئة؛ ومع التحدي الثالث إلى ٨٧,٥ في المئة؛ ومع الرابع إلى ٩٣,٧٥ في المئة، وهكذا دواليك. علاوة على ذلك، هناك تغيرات في البيئة، كالتغيرات التي تطرأ على ملاك المستخدمين، وهي حتمية في جميع التنظيمات. هناك تغيرات أخرى في البيئة قد تكون من نتاج التنظيم نفسه ـ على سبيل المثال، إذا أنجز بنجاح المهمة التي أنشىء في الأصل للقيام بها. طالما أن هناك إقراراً بأن البيئات قد تختلف في التحديات التي تطرحها للتنظيمات، بالإمكان، بمعنى تقريبي، قياس تكيف تنظيم معين من خلال عمره[٨] ـ وعمره بالمقابل يمكن قياسه بثلاث وسائل:

الأولى، ببساطة، زمنية: كلما طال أمد بقاء تنظيم أو إجراء، صار مستواه المؤسساتي أرفع قدراً. كلما صار التنظيم أكثر قدماً، صار محتملاً أن

يستمر خلال فترة زمنية مستقبلية معينة. بالإمكان الافتراض أن احتمال بقاء تنظيم عمره مئة سنة لمدة سنة اضافية، قد يكون أكثر بمئة مرة من احتمال بقاء تنظيم عمره سنة واحدة مدة سنة إضافية. لا يتم إنشاء المؤسسات السياسية إذاً بين عشية وضحاها. والتطور السياسي، بهذا المعنى، بطيء، خاصة عند مقارنته مع التطور الاقتصادي الذي يبدو متسارع الوتائر. في بعض المراحل قد تقوم تجارب من نوع معين مقام الوقت: قد يحوّل النزاع العنيف أو غيره من التحديات الجدية التنظيمات إلى مؤسسات بسرعة أكبر مما هو معهود في الظروف العادية. لكن التجارب المكثّفة المماثلة نادرة، ومع وجود مثل هذه التجارب يظلّ الوقت مطلوباً. قال أشوكا مهتا، في معرض تعليقه على سبب كون الشيوعية عاجزة في الهند: «لا يمكن تأسيس حزب رئيسي في يوم. في الصين تمّ تشكيل حزب عظيم بسرعة بواسطة الثورة. وهناك أحزاب رئيسية أخرى تنشأ بفعل الثورات في بلدان أخرى. لكن من المستحيل، عبر القنوات الطبيعية، تشكيل حزب عظيم، للوصول إلى ملايين الناس وتوعيتهم في نصف مليون قرية»(٩).

المقياس الثاني للتكيّف هو عمر النشوء، طالما أن التنظيم لا يزال يحتفظ بأول مجموعة له من القادة، وطالما أن الإجراء لا يزال ينفذ من قبل أولئك الذين نفذوه أولاً، يكون تكيّفه موضع شك. كلما تعدّدت المرات التي ينجح فيها التنظيم بتجاوز مشكلة انتقال السلطة سلمياً، ويتم استبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى، صار ذا مستوى مؤسساتي أرقى. إلى حد بعيد، يُعتبر عمر النشوء، بالطبع، فعلاً للعمر الزمني. لكن الأحزاب السياسية والحكومات قد تستمر عدة عقود تحت قيادة جيل واحد. إن مؤسسي التنظيمات ـ إذا كانت أحزاباً أو حكومات أو نقابات ـ هم في الغالب صغار في السن. إن الهوّة بين العمر الزمني إذاً وعمر النشوء قابلة لأن تصبح أكبر في بداية تاريخ تنظيم، أكثر مما تكون عليه لاحقاً في غضون نشاطه. هذه الهوّة تحدث توتراً بين القادة الأوائل للتنظيم والجيل الذي يليهم

مباشرة، الذي قد يتطلع إلى عمر في ظل الجيل الأول. في أواسط الستينات كان عمر الحزب الشيوعي الصيني ٤٥ سنة، لكنه بمعظمه كان لا يزال تحت قيادة الجيل الأول من القادة. قد يعمد التنظيم بالطبع إلى تغيير القيادة بدون تغيير جيل القيادة. يختلف جيل عن جيل آخر بالتجارب المكوّنة له. إن مجرد استبدال مجموعة من القياديين بمجموعة أخرى، للتغلب على أزمة خلافة مثلاً، له قيمته في مجال التكيّف المؤسساتي، لكنه ليس بمثل أهمية انتقال القيادة من جيل إلى آخر، أي استبدال مجموعة من القياديين بمجموعة أخرى لها تجاربها التنظيمية المختلفة والمميّزة. إن الانتقال من لينين إلى ستالين كان مسألة انتقال للسلطة داخل جيل واحد؛ والانتقال من ستالين إلى خروتشوف كان مسألة خلافة داخل جيل واحد.

ثالثاً، قد يُقاس التكيّف التنظيمي في إطار وظائفي. من الممكن بالطبع تعريف وظائف تنظيم في عدد غير محدود من الوسائل (هذا اتهام مهمّ وتحديد مهم للطريقة الوظائفية في فهم التنظيمات). ينشأ تنظيم عادة للقيام بوظيفة معينة. وحين لا تعود هناك حاجة لتلك الوظيفة، يواجه التنظيم أزمة مهمة: فإما أن يجد وظيفة جديدة وإما أن يروض نفسه على تقبّل الموت البطيء. إن تنظيماً كيّف نفسه مع تغيّرات طرأت في بيئته ونجح في تخطي تغيير أو أكثر في وظائفه الرئيسية، يكون أعلى مؤسساتية من تنظيم لم يتمكن من ذلك. التكيّف الوظائفي، لا التحديد الوظائفي، هو المقياس الحقيقي لتنظيم ذي مستوى عالٍ من التقدم. تجعل المؤسساتية التنظيم أكثر من مجرد وسيلة لتحقيق أهداف معينة[11]. إنها عوضاً عن ذلك تجعل قادته وأعضاءه يقيّمونه من أجل ذاته، وهو سوف يطوّر وجوده الذاتي بعيداً عن الوظائف المحدّدة التي قد ينفذها في أي وقت معين، وهذا انتصار للتنظيم على وظائفه.

يختلف الأفراد والتنظيمات إذاً على نحو بارز في القدرة التراكمية على التكيّف مع التغيرات. إذ غالباً ما يجتاز الأفراد مرحلتي الطفولة والمراهقة

بدون التزامات عميقة لوظائف محددة بدقة، عملية الالتزام تبدأ في أواخر مرحلة المراهقة. وفيما يصبح الفرد أكثر التزاماً بتنفيذ وظائف معينة، يجد صعوبة متزايدة في تغيير هذه الوظائف وفي التخلي عن الاستجابات التي اكتسبها لمواجهة التغيرات البيئية. لقد تكونت شخصيته وصار «محكوماً بطرائقه». لكن التنظيمات، من ناحية أخرى، تنشأ عادة لتنفيذ وظائف محددة للغاية. حين يواجه التنظيم بيئة متغيرة، يجب عليه، إذا كان يريد المحافظة على بقائه، أن يضعف التزامه بوظائفه الأصلية. وفيما ينضج التنظيم، يصبح «غير محكوم» بطرائقه[11].

من الناحية العملية، تختلف التنظيمات كثيراً في تكيّفها الوظائفي. على سبيل المثال، أنشئت جمعية الشبان المسيحيين في أواسط القرن التاسع عشر كتنظيم إنجيلي لهداية الشبان غير المتزوجين، الذين كانوا في السنوات الأولى من الثورة الصناعية يهاجرون بأعداد كبيرة إلى المدن. ومع تدني الحاجة إلى هذه الوظيفة، تمكنت الجمعية من التكيّف بنجاح مع تقديم العديد من الوظائف الأخرى تحمل طابع «الخدمة العامة»، والتي لها صلة واضحة بهدف «تطوير الشخصية» الشرعي. وبناءً على ذلك وسعت الجمعية قاعدة عضويتها لتشمل أولاً البروتستانت غير الانجيليين، ثم الكاثوليك. ثم اليهود، ثم الرجال الكبار في السن إلى جانب الشبان، ثم النساء إلى جانب الرجال[12]. نتيجة لذلك ازدهر التنظيم، بالرغم من أن وظائفه الأصلية اختفت في المصانع الشيطانية المعتمة. وهناك تنظيمات أخرى مثل اتحاد النساء المسيحيات لضبط النفس، وحركة تاونسند، التي واجهت صعوبة أكبر في التكيف مع بيئة متغيّرة. إن اتحاد النساء المسيحيات لضبط النفس «تنظيم في حالة تراجع، فعلى الضدّ من توقعات النظريات المؤسساتية، لم تعمل هذه الحركة على المحافظة على القيم التنظيمية على حساب العقيدة السابقة»[13]. وحركة تاونسند انشقت بين أولئك الذين يرغبون في البقاء أوفياء للوظيفة الأصلية، وأولئك الذين وضعوا الواجبات التنظيمية في المقام

الأول. إذا نجح المذكورون ثانياً، «ينتقل التوجيه المهيمن للقادة والأعضاء من انجاز القيم التي يُعتبر التنظيم ممثلاً لها (بقيادته وأعضائه والجمهور على حدّ سواء)، إلى المحافظة على البنية التنظيمية في حد ذاتها، حتى إذا اقتضى ذلك التخلّي عن المهمة الرئيسية للتنظيم»[١٤]. ولقد شكّل إخضاع مرض الشلل عند الأطفال، أزمة حادة مشابهة بالنسبة للمؤسسة الوطنية لمكافحة شلل الأطفال. كانت الأهداف الأساسية لهذا التنظيم محدّدة بدقة. فهل يجدر به أن يتفكك عند إنجاز هذه الأهداف؟ كان الرأي السائد عند المتطوعين أن التنظيم يجب أن يستمر. قال رئيس لجنة إحدى المدن: «نستطيع أن نحارب شلل الأطفال إذا تمكنّا من تنظيم الناس. وإذا نجحنا في تنظيم الناس على هذا النحو نستطيع محاربة أي شيء». وتساءل متطوع آخر: «أليس رائعاً أن نتمكن من التغلب على شلل الأطفال، ثم نوجه اهتمامنا إلى شيء آخر ونتغلب عليه ونتابع على هذا المنوال؟ سوف يصبح مثل هذا النشاط تحدياً؛ ومهنة»[١٥].

لا تختلف مشكلات التكيّف الوظيفي كثيراً بالنسبة للتنظيمات السياسية. يتقدم الحزب السياسي في مجال العمر الوظيفي حين ينقل وظيفته من تمثيل جمهور من الناخبين إلى تمثيل جمهور آخر؛ وهو يتقدم أيضاً في مجال العمر الوظيفي حين ينتقل من المعارضة إلى الحكم. إن حزباً لا يقدر على تغيير جمهوره الانتخابي، أو على اكتساب السلطة، ليس مؤسسة كما هو الحزب القادر على القيام بهذه التغييرات. الحزب الوطني الذي كانت وظيفته تعزيز الاستقلال يواجه أزمة أساسية حين يحقق هدفه؛ ويتوجب عليه أن يكيّف نفسه مع الوظيفة المختلفة إلى حد ما وهي حكم البلاد. وقد يجد هذا التحوّل الوظيفي صعباً للغاية، إلى حد أنه حتى بعد الاستقلال، سوف يستمر في تكريس جزء كبير من جهوده لمحاربة الاستعمار. إن حزباً يتصرف على هذا النحو لا يصل إلى المستوى المؤسساتي لحزب الكونغرس مثلاً، الذي طرح جانباً معاداته للاستعمار بعد تحقيق الاستقلال، وكيّف نفسه

بسرعة مع مهمات الحكم. كان التصنيع وظيفة أساسية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. وسوف يكون اختباراً أساسياً لمؤسساتية الحزب الشيوعي بمقدار نجاحه في تطوير وظائف جديدة بعد أن تخطى الجهد في مجال التصنيع. إن أداة حكم قادرة على أن تكيّف نفسها بنجاح مع التغيرات الوظيفية، كالسلطة الملكية البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، هي مؤسسة أكثر من أداة لا تستطيع ذلك، كالنظام الملكي الفرنسي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

التعقيد ـ البساطة: كلما ازداد التنظيم تعقيداً، ارتفع مستواه المؤسساتي. قد يشتمل التعقيد على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية، هرمياً ووظيفياً، وعلى التمييز أيضاً بين أنماط منفصلة من الوحدات الفرعية التنظيمية. كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوّعها تنمو قدرة التنظيم على التثبت من إخلاص أعضائه والمحافظة على إخلاصهم هذا. بالإضافة إلى أن تنظيماً له أهداف متعدّدة يكيّف نفسه إزاء خسارة أي هدف منها أفضل من تنظيم ليس له سوى هدف واحد. إن شركة تنتج أصنافاً مختلفة هي بوضوح أقلّ عرضة للتأثر من تلك التي تقدم إنتاجاً واحداً لسوق واحدة. قد لا يكون الاختلاف بين الوحدات الفرعية داخل التنظيم في المستوى الوظيفي. إذا تبيّن أنه وظيفي، تكون الوحدات الفرعية نفسها أدنى من حيث المرتبة المؤسساتية العليا للكل الذي تشكّل جزءاً منه. إلاّ أن التغيرات في وظائف الكل، تنعكس ببساطة في تغيرات في نفوذ وأدوار وحداته الفرعية. إذا كانت الوحدات الفرعية متعددة الوظائف، تكون قوتها المؤسساتية أكبر؛ لكن هذا نفسه قد يجعلها تُسهم بتناقص المرونة في التنظيم ككل. إن نظاماً سياسياً يقوم إذاً على أحزاب «الدمج الاجتماعي» حسب تعبير زيغموند نومان، تكون طواعيته المؤسساتية أقل من نظام سياسي تستند أحزابه إلى «التمثيل الفردي»[١٦].

إن الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبياً غالباً ما ترتبك

وتفككك أثناء عملية العصرنة. أما الأنظمة التقليدية الأكثر تعقيداً، فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع هذه المتطلبات الجديدة. لقد تمكّنت اليابان، على سبيل المثال، من تكييف مؤسساتها السياسية التقليدية مع العالم الحديث بسبب تعقيدها النسبي. قبل عام ١٨٦٨ بقرنين ونصف القرن، كان الامبراطور موجوداً وكان الشوغان (القادة العسكريون) من سلالة توكوغاوا هم أصحاب النفوذ. إلّا أن استقرار النظام السياسي لم يكن يستند فقط إلى استقرار حكم الشوغان. عندما زالت سطوة هؤلاء الشوغان، كانت هناك مؤسسة تقليدية أخرى، الامبراطور، وكانت جاهزة لتشكل أداة لعصرنة طبقة الساموراي من المحاربين الارستقراطيين. إن الإطاحة بالشوغان لم تعن انهيار النظام السياسي بل «عودة» الامبراطور.

إن أبسط نظام سياسي هو ذلك الذي يعتمد على شخص واحد، وهو في الوقت نفسه الأقل استقراراً. يشير أرسطو إلى أن أنظمة الحكم الاستبدادي كلها في الواقع «قصيرة الأجل»(١٧). لكن، من ناحية أخرى، يكون النظام السياسي الذي توجد فيه مؤسسات سياسية متعددة ومختلفة، أكثر قابلية للتكيّف. وقد يصار إلى مواجهة متطلبات جيل بمجموعة من المؤسسات: وتتم مواجهة متطلبات جيل آخر بمجموعة مختلفة من المؤسسات. يتضمن النظام في ذاته وسائل تجديده الذاتي وتكيّفه. في النظام الأميركي، على سبيل المثال، كانت للرئيس ولمجلس الشيوخ ولمجلس النواب الأميركي والمحكمة العليا والحكومات الولايات، أدوار مختلفة قاموا بها في فترات تاريخية مختلفة. عند ظهور مشكلات جديدة، قد تبادر إحدى المؤسسات للتعرض لها، ثم تتناولها مؤسسة أخرى. وعلى العكس من هذا، جعلت الجمهوريتان الثالثة والرابعة في فرنسا السلطة ممركزة في الجمعية العمومية وفي البيروقراطية الوطنية. ولو حدث، وغالباً ما كان يحدث ذلك، أن كانت الجمعية منقسمة بحيث تعجز عن القرار وكانت البيروقراطية تعوزها سلطة التقرير، أصبح النظام غير قادر على التكيّف مع التغيرات البيئية، وعلى التعامل مع

المشكلات السياسية الجديدة. حين كانت الجمعية، في الخمسينات من القرن العشرين، غير قادرة على معالجة انحلال الامبراطورية الفرنسية، لم تكن هناك مؤسسة أخرى، هيئة تنفيذية مستقلة مثلاً، كي تنهض بأعباء هذا العمل الشاق. وبالنتيجة تدخلت القوة العسكرية في السياسة؛ وهذا مخالف للمبادىء الدستورية؛ وفي وقت لاحق تم استحداث مؤسسة جديدة، جمهورية ديغول، والتي كانت قادرة على معالجة المشكلة. كان بيرك قد أشار في دراسة حول أزمة فرنسية سابقة إلى «أن دولة لا تمتلك الوسائل لتغيّر ما، هي دولة لا تملك الوسائل للمحافظة على ذاتها»[١٨].

توصل المنظرون السياسيون التقليديون إلى استنتاجات مماثلة أثناء انهماكهم بمشكلة الاستقرار، ومفادها أن الأشكال البسيطة للحكم أكثر قابلية للتفسّخ؛ و«الدولة المختلطة» أكثر قابلية لأن تكون مستقرة. اقترح أفلاطون وأرسطو أن الدولة الأكثر عملية هي «نظام الحكم» الذي يجمع بين المؤسسات الديموقراطية والأوليغارشية. واحتجّ أرسطو قائلاً: «إن نظاماً دستورياً يستند على نحو مطلق، وفي كل جوانبه، إما إلى المفهوم الأوليغارشي للمساواة وإما إلى المفهوم الديموقراطي، هو نظام فقير. والوقائع تكفي كأدلة: إن أنظمة من هذا القبيل لا تدوم أبداً». «إن قوام النظام الدستوري يكون أفضل إذا تضمّن عناصر أكثر تعدداً»[١٩]. وإن نظاماً كهذا يبدو قادراً على التغلب على العصيان والثورة. تناول بوليبيوس وشيشرون هذه الفكرة وتوسّعا في طرحها. كل شكل بسيط و«جيد» من أشكال الحكم - الملكية والارستقراطية والديموقراطية - قابل لأن ينكص إلى نظيره المنحرف - أي الحكم الاستبدادي والأوليغارشية والغوغائية. لا مجال لتجنب الوقوع في انعدام الاستقرار والانحلال إلاّ بتجميع العناصر من كافة الأشكال الجيدة في دولة مختلطة. التعقيد يُحدث الاستقرار. وبعد ألفي سنة ردّد بيرك قائلاً: «ثمة خلل جوهري في أنظمة الحكم البسيطة كي لا نقول عنها ما هو أسوأ من ذلك»[٢٠].

الحكم الذاتي ـ التبعية: المقياس الثالث للمؤسساتية هو مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والاجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى. بأي مقدار يختلف المجال السياسي عن سائر المجالات؟ في نظام سياسي ذي مستوى عالٍ من التطور تتمتع التنظيمات السياسية بتكامل تفتقر إليه أنظمة أقل تطوراً هي، إلى حدّ ما، في معزل عن التأثر بالجماعات والاجراءات غير السياسية. وهذه الأخيرة (الأقل تطوراً) معرضة تماماً للتأثيرات الخارجية.

في مستواه الأدق، تحديداً، يتضمن الحكم الذاتي العلاقات بين القوى الاجتماعية، من جهة، والتنظيمات السياسية من جهة أخرى. المؤسساتية السياسية بالنسبة للحكم الذاتي تعني تطوير التنظيمات والاجراءات السياسية التي ليست مجرد تعبيرات عن مصالح فئات اجتماعية معينة. إن التنظيم السياسي الذي يكون أداة لفئة اجتماعية ـ عائلة، عشيرة، طبقة ـ ينقصه الحكم الذاتي والمؤسساتية. وإذا كانت الدولة، في الطرح الماركسي التقليدي، هي بالفعل «اللجنة التنفيذية للبورجوازية»، فإنها لا تعتبر مؤسسة. والسلطة القضائية تكون مستقلة حين تلتزم بقواعد قضائية واضحة، وفي نطاق استقلالية نظرتها وسلوكها عن نظرة وسلوك مؤسسات سياسية وجماعات اجتماعية أخرى. ويقاس الحكم الذاتي في المؤسسات السياسية، كما قيس في السلطة القضائية، في نطاق تمسّكها بمصالحها وقيمها متميزة عن تلك التي لمؤسسات وقوى اجتماعية أخرى.

والحكم الذاتي في المؤسسات السياسية هو، كما في السلطة القضائية، قابل لأن يكون نتيجة التنافس بين القوى الاجتماعية. إن حزباً سياسياً، يعبّر، على سبيل المثال، عن مصالح فئة اجتماعية واحدة ـ من العمال أو التجار أو الفلاحين على حد سواء ـ يكون أقلّ استقلالية من حزب يربط ويجمع بين مصالح عدة فئات اجتماعية. النوع الثاني من الأحزاب له وجود

محدد بوضوح ومنفصل عن قوى اجتماعية معينة. وهذا يصحّ أيضاً بالنسبة لأعضاء الهيئات التشريعية والتنفيذية والبيروقراطية.

والإجراءات السياسية، كالتنظيمات السياسية، تتمتع أيضاً بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي. يتخذ نظام سياسي ذو مستوى عال من التطور، اجراءات لتقليص دور العنف في النظام، إن لم يكن لإزالته، ولحصر تأثير الثروة فيه في قنوات محدّدة. إذا كانت ثلّة من الجنود تستطيع الإطاحة بالمسؤولين السياسيين أو تخضع لتأثير حفنة من الدولارات، في هذه الحالة تكون التنظيمات والاجراءات مفتقرة إلى الحكم الذاتي. إن التنظيمات والاجراءات السياسية التي تفتقر إلى الحكم الذاتي يقال، في التعبير العامي، إنها فاسدة.

تكون التنظيمات والاجراءات السياسية المعرّضة للمؤثرات غير السياسية من داخل المجتمع، معرّضة في الغالب إلى مؤثرات من خارج المجتمع أيضاً؛ يخترقها بسهولة عملاء وفئات وأفكار من أنظمة سياسية أخرى. وهكذا، فإن انقلاباً في نظام سياسي ما قد «يحدث» بسهولة انقلابات تقودها فئات مماثلة في أنظمة سياسية أخرى أقل تطوّراً[٢١]. كما يبدو، في بعض الحالات، أنه يمكن الإطاحة بنظام حكم ما عبر ادخال بعض العملاء إلى البلاد خلسة، وتهريب القليل من الأسلحة. وفي حالات أخرى، قد يُقلب نظام الحكم عبر تبادل بضع كلمات وبضعة آلاف من الدولارات بين سفير دولة أجنبية وعدد من الكولونيلات المستائين. ومن المرجّح أن يكون نظاما الحكم في الاتحاد السوفياتي وأميركا، قد أنفقا مبالغ كبيرة في محاولتهما لرشوة كبار الموظفين في أنظمة سياسية دونهما تحصناً، ولم يكن أي منهما ليفكر في تبديد هذه المبالغ في محاولة التأثير على موظفين كبار في النظام السياسي الآخر.

في كل مجتمع يتعرّض للتغيير الاجتماعي، تبرز فئات جديدة للمشاركة في العمل السياسي. وحيث يكون النظام السياسي مفتقراً إلى الحكم الذاتي،

تدخل هذه الفئات مجال السياسة دون أن تكون متطابقة مع التنظيمات السياسية القائمة، أو دون الإذعان للإجراءات السياسية المتبعة. تصبح التنظيمات والإجراءات السياسية غير قادرة على مواجهة تأثير قوة اجتماعية جديدة. وعكس ذلك يحصل في نظام سياسي متطور، حيث تكون استقلالية النظام محمية بآلية تحصر تأثير الفئات الجديدة وتعدّلها. وإما أن تعمد هذه الآلية إلى تأخير اقتحام هذه الفئات للمجال السياسي، أو تفرض، من خلال معالجة اشتراكية سياسية، التغيّر على مواقف وسلوك الأعضاء البارزين بنشاطهم السياسي في الفئة الجديدة. في نظام سياسي ذي مستوى مؤسساتي عالٍ، لا ينجح في الوصول إلى المراكز القيادية المهمة عادة، إلّا أولئك الذين أمضوا مدة تدريب في مراكز أقل أهمية. يُسهم التعقيد في نظام سياسي في مجال التوصل إلى استقلاليته من خلال تأمين تنظيمات ومراكز مختلفة حيث يتم إعداد الأفراد للمراكز المهمة. إن المراكز القيادية العليا هي بمعنى ما لبّ النظام السياسي؛ والمراكز الأقل نفوذاً، والتنظيمات الفرعية، والتنظيمات شبه السياسية، هي بمثابة مصافٍ يجب أن يمرّ من خلالها الأفراد الراغبون في الوصول إلى هذا اللبّ. وهكذا، فإن النظام السياسي يستوعب قوى اجتماعية جديدة وملاك موظفين جدد دون أن يضحّي بتكامله كمؤسسة. في نظام سياسي تنقصه مثل هذه الوسائل الدفاعية، قد يحل محلّ الأشخاص ووجهات النظر والفئات الاجتماعية، أشخاص جدد ووجهات نظر جديدة، وفئات اجتماعية جديدة في لب النظام، وبسرعة مذهلة.

اللُحمة ـ التفكّك: كلما ازداد التنظيم وحدة ولُحمة، كلما ارتفع مستواه المؤسساتي؛ ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنّى هذا المستوى. بالطبع، لا بدّ من قدر من الإجماع كشرط مسبق لوحدة أية فئة اجتماعية. والتنظيم الفاعل يتطلّب، كحد أدنى، إجماعاً فعلياً في حدود وظائفية الجماعة والإجراءات لحلّ الخلافات التي تبرز داخل هذه الحدود. ويجب أن يمتد الاجماع ليشمل أولئك العاملين في النظام. لا داعي لأن يسهم في الإجماع غير المشاركين في

النظام، أو أولئك الذين يشاركون فيه بشكل متقطّع وهامشي. وفي الواقع، لا تكون مساهمتهم بقدر مساهمة المشاركين في النظام[٢٢].

يكون التنظيم مستقلاً بذاته، نظرياً، دون أن يكون على قدر من اللحمة، ويكون على قدر من اللحمة دون أن يكون مستقلاً. لكن في الواقع غالباً ما تكون هاتان الصفتان مترابطتين. يصبح الاستقلال الذاتي وسيلة للحمة، مخوّلاً التنظيم أن يتكشّف عن روحية وشكل يصبحان علامتين مميزتين لسلوكه. كما أن الاستقلالية تحول دون تدخل قوى خارجية تقسيمية، مع أنها بالطبع لا تحمي من الانقسام من مصادر داخلية. هذا بالإضافة إلى أن عمليات التوسع السريعة أو الكبيرة في مجموع أعضاء التنظيم أو المشاركين في نظام ما، تؤدي إلى إضعاف اللحمة. على سبيل المثال، حافظت المؤسسة العثمانية الحاكمة، على حيويتها ولحمتها طالما كان الانتساب إليها محدداً؛ وطالما كان الأعضاء الجدد «يخضعون لعملية تثقيف معقدة، ولانتقاء وتخصص في كل مرحلة يجتازونها». وقد ضعفت المؤسسة عندما «ازداد إلحاح الجميع على المشاركة في مزاياها... تكاثر عدد الأعضاء؛ وتدنى مستوى الانضباط والفعالية»[٢٣].

الوحدة والروحية والأخلاقية والنظام، صفات يحتاجها الحكم كما تحتاجها كتائب الجنود. العدد والأسلحة والاستراتيجية أمور لها أهميتها في الحرب، لكن النقص المهم في أيّ منها قد يُوازن باللحمة والانضباط في المنزلة الأعلى مقاماً. وهذا صحيح أيضاً في مجال السياسة. إن مشكلات استحداث تنظيمات سياسية على قدر من اللحمة أكثر صعوبة، لكنها ليست مختلفة أصلاً عن تلك التي يفترضها استحداث تنظيمات عسكرية على قدر من اللحمة. وقد عرض دايفيد رابوبورت لهذا الأمر قائلاً:

«يشبه الشعور بالمساندة داخل قوة عسكرية، إلى حد كبير ذلك الشعور الرابط لأية مجموعة من الأشخاص الذين يتعاطون السياسة ـ رغبة معظم الأفراد في كبح النوازع الخاصة أو الشخصية في سبيل أهداف اجتماعية

عامة. يجب أن يثق الرفاق بقدرة بعضهم البعض على مقاومة الاغراءات المتعدّدة التي تهدّد تضامن الجماعة؛ وإلاّ، سيطرت على الفرد، في المواقف الاجتماعية الصعبة، الرغبة في النجاة بنفسه(٢٤).

التنسيق والانضباط صفتان أساسيتان لخوض حرب أو للعمل في المجال السياسي؛ ومن الثابت تاريخياً، أن المجتمعات التي كانت بارعة في تنظيم واحدة منها، كانت أيضاً حاذقة في تنظيم الثانية. قال أحد علماء الإناسة: «إن علاقة التنظيم الاجتماعي الفاعل في فنون السلم وفي فنون صراع الجماعة تكاد تكون جوهرية، سواء في الحديث عن الحضارة أو ما هو دون الحضارة. تعتمد الحرب الناجحة على العمل الجماعي وعلى الإجماع، وهما يتطلبان القيادة والانضباط. علاوةً على ذلك، ليس الانضباط والقيادة في آخر الأمر أكثر من رمزين لما هو أعمق وأكثر واقعية منها»(٢٥). مجتمعات مثل اسبارطة وروما وبريطانيا، كانت موضع إعجاب معاصريها لسيادة وعدالة قوانينها، وكانت أيضاً موضع إعجاب للّحمة والانضباط اللذين أبدتهما جيوشها. إن الانضباط والتطور أمران لا ينفصلان.

ج ـ المؤسسات السياسية والمصالح العامة

للمؤسسات السياسية أبعاد أخلاقية كما أن لها أبعاداً بنيوية. يفتقد المجتمع ذو المؤسسات السياسية الضعيفة القدرة على كبح الإفراط في الرغبات الشخصية والأنانية الضيّقة. السياسة عالم منافسة لا تهدأ بين القوى الاجتماعية ـ بين انسان وإنسان، بين عائلة وعائلة، بين عشيرة وعشيرة، واقليم واقليم، وطبقة وطبقة ـ منافسة لا تسويها تنظيمات سياسية أكثر شمولية. إن «العائلية اللاأخلاقية» في مجتمع بانفيلد المتخلف، لها ما يشبهها في اللاأخلاقية العشائرية، واللاأخلاقية الجماعية واللاأخلاقية الطبقية. الأخلاق تتطلب الثقة؛ والثقة تفترض قابلية الاستشراف، وقابلية الاستشراف تتطلب أنماطاً منتظمة ومؤسساتية من السلوك. من دون

مؤسسات سياسية قوية، لا يمتلك المجتمع الوسائل الكافية لتحديد ولتحقيق مصالحه المشتركة. والقدرة على ايجاد مؤسسات سياسية هي القدرة على خلق مصالح عامة.

تقليدياً، طرح موضوع المصالح العامة بثلاث طرق[٢٦]. لقد اعتبرت متطابقة إما مع قيم مجددة وأساسية ومثالية ومع مبادىء كالقانون الطبيعي والعدالة أو التقليد السليم؛ وإما مع المصلحة الخاصة لفرد معين («الدولة أنا»)، أو لفئة أو لطبقة (الماركسية)، أو للأغلبية؛ أو اعتبرت متطابقة مع نتيجة عملية تنافسية بين الأفراد (الليبرالية الكلاسيكية)، أو بين الجماعات (البنتليّة). إن مشكلة جميع هذه الطرائق هي في التوصل إلى تحديد عيني وعام بدلاً من أن يكون ضبابياً وخاصاً. لكن، ولسوء الحظ، يكون التحديد العيني في معظم الحالات مفتقراً إلى العمومية، والتحديد العام تنقصه العينية. هناك طريقة متحيّزة للخروج من المشكلة بتعريف المصلحة العامة انطلاقاً من المصالح العينيّة للمؤسسات الحكومية. والمجتمع الذي يضم تنظيمات حاكمة واجراءات ذات مستوى عالٍ من المؤسساتية، يكون أكثر قدرة على توضيح مصالحه العامة وتحقيقها. يقول فريدريش مناقشاً: «التجمعات السياسية المنظّمة (المؤسساتية) أفضل تكيّفاً في التوصل لاتخاذ القرارات ولتطوير الخطط السياسية من التجمعات غير المنظّمة»[٢٧]. بهذا المعنى، ليست المصلحة العامة شيئاً موجوداً وبديهياً في القانون الطبيعي أو في ارادة الشعب. وليست أيضاً ببساطة ما ينتج عن العملية السياسية؛ بل هي ما يزيد مؤسسات الحكم قوة. المصلحة العامة هي مصلحة المؤسسات العامة. إنها شيء تخلقه وتوجده مؤسساتية تنظيمات الحكم. وفي نظام سياسي معقّد، يمثّل العديد من الاجراءات والتنظيمات في الحكم، جوانب مختلفة ومتعددة من المصلحة العامة. إن المصلحة العامة في مجتمع معقّد هي مسألة معقّدة.

اعتاد الديموقراطيون أن ينظروا إلى مؤسسات الحكم على أن لها وظائف

تمثيلية؛ بمعنى أنها تعبّر عن مصالح مجموعة أخرى من الفئات (جمهورها من المناصرين). وهم، بالتالي، يميلون إلى إغفال حقيقة أن المؤسسات في الحكم لها مصالحها الخاصة. هذه المصالح ليست موجودة فحسب، بل هي عينية ومعقولة. لا شك أن أسئلة من قبيل: «ما هي مصلحة رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة؟ وما هي مصلحة مجلس الشيوخ؟ وما هي مصلحة مجلس النواب الأميركي؟ وما هي مصلحة المحكمة العليا؟». أسئلة من هذا القبيل صعبة لكن ليس مستحيلاً تماماً الإجابة عنها. وسوف تشكل الأجوبة تقديراً تقريبياً «للمصلحة العامة» في الولايات المتحدة. وعلى نحو مماثل، قد تُقدّر المصلحة العامة في بريطانيا من خلال المصالح المؤسساتية الخاصة للعرش، ولمجلس الوزراء وللبرلمان. في الاتحاد السوفياتي تشتمل الإجابة عن المصالح المؤسساتية الخاصة للجنة التنفيذية الدائمة والأمانة العامة واللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

تختلف مصالح المؤسسات عن مصالح الأفراد العاملين فيها. وملاحظة كينز المميزة: «في نهاية المطاف نموت جميعاً»، تنطبق على الأفراد لا على المؤسسات. مصالح الأفراد هي بالضرورة مصالح قصيرة الأمد. إلاّ أن مصالح المؤسسات تستمر مع الوقت؛ يتطلع مناصر المؤسسة إلى صالحها في مستقبل غير محدود. هذا الرأي يعني غالباً وضع حدّ للأهداف المباشرة. قال أرسطو: «إن التوجه السياسي السليم للديموقراطية والأوليغارشية على حدٍّ سواء، ليس ذلك الذي يكفل أكبر قدر ممكن من كل منهما، بل ذلك الذي يكفل أطول حياة ممكنة لكل منهما»[٢٨]. فالسياسي الذي يحاول مضاعفة السلطة أو غيرها من القيم على المدى القريب غالباً ما يضعف مؤسسته على المدى الطويل. قد يرغب قضاة المحكمة العليا، حسب ما تمليه عليهم رغباتهم الفردية المباشرة، أن يعلنوا بأن قراراً أصدره الكونغرس لم يُتخذ وفق المبادىء الدستورية. وأثناء التفكير فيما إذا كان هذا الإجراء يصب في قناة المصلحة العامة، من المفترض أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان

إجراؤهم هذا يصب في قناة المصلحة المؤسساتية البعيدة المدى للمحكمة العليا. إن رجال الدولة في النظام القضائي هم أشباه جون مارشال في قضية ماربوري ضد ماديسون؛ إنهم يضاعفون من السلطة المؤسساتية للمحكمة بحيث يصبح من المستحيل على رئيس الجمهورية أو على الكونغرس تحديها. على عكس ذلك، كاد قضاة المحكمة العليا في الثلاثينات أن يوسّعوا نطاق دائرة نفوذهم المباشر على حساب مصالح بعيدة المدى للمحكمة كمؤسسة قضائية.

«ما يصلح لجنرال موتورز يصلح للبلاد»: هذا القول يكشف جزءاً من الحقيقة، لكن القول بأن: «ما يصلح للرئاسة يصلح للبلاد» فيه قدر أكبر من الحقيقة. اسأل خمسة عناصر من الأميركيين ممن يتمتعون بمستوى ثقافي معقول، أن يحدّدوا من هم أفضل خمسة رؤساء للجمهورية، وأسوأ خمسة رؤساء. ثم اطلب منهم تحديد من هم أقوى خمسة رؤساء وأضعف خمسة رؤساء. إذا لم تكن النتيجة مقابلة القوة بالصلاح والضعف بالسوء مئة بالمئة، فإنها بالتأكيد لن تكون أقل من نسبة ثمانين في المئة. الرؤساء - جيفرسون ولينكولن وثيودور وفرانكلين روزفلت وويلسون - الذين وسعوا سلطة حكمهم يعتبرون المتعهدين الخيّرين للرفاهية العامة والمصلحة القومية. ورؤساء أمثال بوشانان وغرانت وهاردينغ، الذين فشلوا في الدفاع عن سلطة مؤسساتهم في مواجهة فئات أخرى، سيعتبرون أقل منفعة للبلاد. المصلحة المؤسساتية تتوافق مع المصلحة العامة؛ وسلطة الرئاسة تتطابق مع مصالح الدولة.

في الاتحاد السوفياتي تُقدّر المصلحة العامة على نحو تقريبي بواسطة المصالح المؤسساتية للهيئات العليا في الحزب الشيوعي: «ما يصلح للجنة التنفيذية الدائمة يصلح للاتحاد السوفياتي». وبالإمكان تعريف الستالينية، حسب هذه المقولة، على أنها حالة تقدمت فيها المصالح الخاصة للحاكم على المصالح المؤسساتية للحزب. بدءاً من أواخر الثلاثينات كان ستالين يعمل

بثبات على إضعاف الحزب. إذ لم يعقد أي مؤتمر للحزب ما بين ١٩٣٩ و١٩٥٢. ونادراً ما كانت اللجنة المركزية للحزب تجتمع خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها؛ وتمَّ اضعاف الأمانة العامة والهرمية في الحزب عبر ايجاد هيئات منافسة. تبدو هذه العملية كأنها ستؤدي إلى استبدال مجموعة من المؤسسات الحاكمة بمجموعة أخرى؛ وقد اعتقد بعض المفكرين الأميركيين وبعض القادة السوفيات، أن التنظيمات الحكومية ستصبح هي المؤسسات الحاكمة في الاتحاد السوفياتي كبديل عن التنظيمات الحزبية. لكن هذا لم يكن هدف ستالين، ولم يحصل تبعاً لما قام به. لقد ضاعف ستالين من سلطته الخاصة، لا سلطة الحكم. وعندما مات، ماتت معه سلطته الخاصة. وفي الصراع الذي نشب لملء الفراغ، كان النصر حليف خروتشوف الذي جعل مصالحه تتطابق مع مصالح التنظيم الحزبي؛ وقد فُضِّل على مالينكوف الذي جعل نفسه مطابقاً للبيروقراطية الحكومية. كان دمج خروتشوف للسلطة علامة على بعث الهيئات الأساسية في الحزب وإحيائها. لقد أضعف ستالين الحزب تماماً كما أضعف غرانت رئاسة الجمهورية، مع أن كل واحد منهما كان يعمل بطرق مختلفة وبدوافع مختلفة. وكما أن الرئاسة القوية هي في صميم المصلحة العامة الأميركية، كذلك فإن الحزب القوي هو في صميم المصلحة السوفياتية العامة.

استناداً إلى نظرية القانون الطبيعي، تكون أعمال الحكم شرعية بقدر ملاءمتها «للفلسفة العامة»[٢٩]. وهي نسبة للنظرية الديموقراطية، تستمد شرعيتها من مدى قدرتها على تجسيد إرادة الشعب. ونسبةً إلى التفكير الإجرائي، تكون أعمال الحكم شرعية إذا كانت تمثّل محصّلة عملية صراع وتسوية شاركت فيها جميع الفئات المهتمّة بالأمر. لكن شرعية ما يقوم به الحكم من أعمال قد تبحث، من زاوية أخرى، بمدى قدرتها على أن تعكس مصالح المؤسسات الحكومية. واستناداً إلى وجهة النظر هذه، المتناقضة مع نظرية الحكم التمثيلي، لا تستمد المؤسسات الحكومية شرعيتها وسلطتها من

مدى تمثيلها لمصالح الشعب، أو أية فئة أخرى، بل من مدى حيازتها لمصالح مميزة خاصة بها، بعيداً عن مصالح الفئات الأخرى. غالباً ما يشير السياسيون إلى أن الأمور «تبدو مختلفة»، بعد الوصول إلى الحكم، مما كانت عليه خلال الصراع من أجل الوصول إليه. هذا الفارق هو معيار لقياس المتطلبات المؤسساتية للحكم. وهذا الفارق في وجهة النظر بالتحديد هو الذي يضفي الشرعية على ما يطلبه الحائز على منصب حكومي من سائر المواطنين. قد تتوافق مصالح الرئيس، على سبيل المثال، على نحو جزئي ومؤقت مع مصالح فئة واحدة أولاً، ومن ثم مع مصالح فئة أخرى. لكن مصلحة منصب الرئاسة، كما أكّد نيوشتاد[٢٠]، لا تتوافق مع مصلحةٍ إلاّ مصلحتها هي. إن سلطة الرئيس لا تستمد من تمثيله لطبقة أو جماعة أو لمصالح اقليمية أو شعبية، بل هي مستمدة على الأرجح من أنه لا يمثل أياً من هذه. إن نظرة الرئاسة للأمور فريدة في كونها خاصة بالرئاسة. ولهذا السبب بالتحديد، يُعتبر هذا المنصب موحّداً وقوياً معاً؛ وسلطته متجذّرة في توحّده.

إن وجود مؤسسات سياسية (كرئاسة الجمهورية أو اللجنة المركزية) قادرة على بلورة المصالح العامة، هو ما يميّز، سياسياً، المجتمعات المتطورة عن تلك المتخلّفة. كما أنه يميّز بين التجمّعات الأخلاقية والمجتمعات اللاّأخلاقية. فالحكم الذي يتدنّ مستواه المؤسساتي لا يكون مجرد حكم ضعيف، بل هو حكم رديء. إن وظيفة الحكم هي أن يحكم. والحكم الضعيف، أي الحكم الذي يفتقر إلى السلطة، يخفق في أداء وظيفته، ويكون لاأخلاقياً بالمعنى نفسه الذي يعتبر فيه لاأخلاقياً القاضي الفاسد، أو الجندي الجبان، أو المعلّم الجاهل. القاعدة لأخلاقية للمؤسسات السياسية متجذّرة في احتياجات الناس في المجتمعات المعقّدة.

إن العلاقة بين حضارة المجتمع والمؤسسات السياسية علاقة جدلية. يقول دوجوفينال إن المتّحد يعني «مؤسساتية الثقة»، وإن «الوظيفة الأساسية

للسلطات العامة» هي في «تعزيز الثقة المتبادلة السائدة في قلب الوحدة الاجتماعية»[٣١]. وعلى العكس من هذا، فإن فقدان الثقة في حضارة المجتمع يخلق عقبات مهمة أمام إقامة مؤسسات عامة. هذه المجتمعات التي يعاني فيها الحكم من عجز في الفعالية والاستقرار، تعاني أيضاً من ضعف الثقة المتبادلة بين المواطنين، في الولاء القومي والعام، وفي المهارات والقدرات التنظيمية. وغالباً ما يشار إلى حضاراتها السياسية بأنها تتسم بالشك والغيرة والعدائية المستترة أو القائمة فعلياً، حيال أي شخص ليس فرداً من أفراد الأسرة، أو القرية، أو القبيلة أيضاً. هذه الصفات موجودة في العديد من الحضارات، وقد تكون تجلياتها أوسع انتشاراً في العالم العربي وأميركا اللاتينية. وقد ورد في تعليق أحد المراقبين: «فقدان الثقة عند العرب يندمج مبكراً في الذات ضمن نظام القيم عند الطفل... فقدان التنظيم والتضامن والتلاحم... التفكير العام عندهم ليس متطوراً، والوعي الاجتماعي ضعيف. ولاؤهم للدولة غير ثابت وتطابقهم مع الزعماء ليس قوياً. وأكثر من ذلك، يسود مناخ من الارتياب العام بأولئك الذين يحكمون ومن فقدان الثقة بهم»[٣٢].

وفي أميركا اللاتينية تهيمن تقاليد مشابهة للفردية الأنانية أو الارتياب من الفئات الأخرى في المجتمع وكراهيتها. وقد علّق بوليفار على هذا الوضع متحسراً فقال: «لا وجود للثقة الحسنة النية في أميركا، لا بين الناس ولا بين الدول. المعاهدات أوراق، والدساتير كتب، والانتخابات معارك، والحرية فوضى، والحياة تعذيب. العمل الوحيد الذي يستطيع الإنسان القيام به في أميركا هو أن يهاجر». وبعد حوالي قرن نقرأ تبرّماً مشابهاً في صحيفة اكوادورية:

«في ظل سياسة الكمائن التي ينصبها الواحد للآخر، والريبة الدائمة بين كلّ منهما، لا نستطيع سوى أن نزرع الدمار والهلاك في أرجاء بلادنا؛ هذا النمط من العمل السياسي بدّد طاقاتنا وأنهك قوانا»[٣٣].

وقد تجلّت صفات مماثلة في دول لا تنتمي إلى الحضارتين العربية والأيبيرية. في الحبشة: «يتكون المناخ السياسي في البلاد من عدم الثقة المتبادل وفقدان التعاون بين الناس، ولهاتين الظاهرتين علاقة مباشرة بنظرة متدنية جداً لقابلية الإنسان للتضامن والاجتماع... إن التف... إمكانية تجاوز المناخ السائد من القلق والريبة بتبادل الثقة بين الناس... تباطأ في الظهور وهو نادر للغاية». وتوصف السياسة في ايران بأنها «سياسة عدم الثقة». قيل في هذا المجال إن الايرانيين يجدون «صعوبة فائقة في أن يثق الواحد منهم بالآخر، أو في أن يقوم عدد منهم بعمل مشترك لفترة وجيزة». وفي بورما يعلّمون الطفل أن يشعر «بالأمان فقط بين أفراد عائلته، وأن جميع الدخلاء، خصوصاً الغرباء، مصدر للخطر، ويجب أن يتم التعامل معهم بحيطة وحذر». ونتيجة لذلك، يجد البورميون «صعوبة في مطلق الأحوال، في تصور أنفسهم مرتبطين بأنظمة موضوعية وضابطة للعلاقات الانسانية». وحتى في دولة «غربية» ومتقدمة اقتصادياً كإيطاليا، هناك حضارة سياسية تميل إلى «الإبعاد السياسي، الظاهر نسبياً، والانعزالية وعدم الثقة في المجتمع»[٣٤].

تحدّ هيمنة انعدام الثقة في هذه المجتمعات، من ولاء الفرد للجماعات الصميمية والمألوفة. يشعر الناس بالولاء لعشائرهم، وربما لقبائلهم، وهم قادرون على ذلك، لكنهم عاجزون عن موالاة مؤسسات سياسية على نطاق أوسع. في المجتمعات المتطورة سياسياً، يُخضع الولاء لهذه المجموعات الاجتماعية الأكثر قرباً للولاء للدولة ويصنّف ضمن هذا الإطار. وكما قال بيرك: «لا ينطفىء حب الكلّ بهذا الخضوع المتميّز... أن نتعلق بالجزء، وأن نحبّ الجماعة الصغيرة التي ننتمي إليها في المجتمع، هذا هو المبدأ الأول (أي الأصل) للتعاطف العام». لكن في مجتمع يفتقد التحد السياسي، يكون الولاء للتجمعات الأكثر تأصلاً اجتماعياً واقتصادياً ـ العائلة ـ، العشيرة، القرية، القبيلة، الدين، الطبقة الاجتماعية ـ منافساً

للولاء لمؤسسات السلطة العامة الأكثر شمولية، وغالباً ما يحلّ محله. في افريقيا، الولاء القبلي قوي في هذه الأيام؛ والولاء القومي والوطني ضعيف. وفي أميركا اللاتينية بعبارة كالمان سيلفرت، «عدم الثقة المتأصل بالدولة إضافة إلى التمثيل المباشر في الحكم للمصلحة الاقتصادية والاحتلالية، يدمران قوة الجماعة، ويقضيان على التعددية، ويرفضان الأهمية الشاملة الممكنة للعمل السياسي المستنير بأوسع معانيه»(٣٥). وكان أحد الباحثين قد أشار: «كانت الدولة في البيئة العربية مؤسسة ضعيفة دائماً، أضعف من سائر المؤسسات الاجتماعية كالعائلة، والطائفة الدينية والطبقة الحاكمة. والمصلحة الخاصة كانت دائماً أعلى من المصلحة العامة». وفي توجه مماثل، علّق هـ. أ. ر. جيب يقول: «إن أهم ضعف تعاني منه الدول العربية هو بالتحديد عدم استحداث أية مؤسسات اجتماعية، منذ انهيار الوحدات القديمة، يصار عبرها إلى توجيه الناس في قنوات مختلفة وتحديدهم وتحريكهم... باختصار، ليس هناك من أداة توظيفية للديموقراطية الاجتماعية على الإطلاق»(٣٦). وعلى نحو مماثل، اعتاد الايطاليون، في حدود عائلاتهم، على فضائل يكرّسها غيرهم من الناس عادة لخدمة بلده على نحو أشمل؛ إن ولاء الايطاليين للعائلة هو حبّهم الفعلي للوطن... وكل سلطة رسمية أو شرعية تعتبر في نظرهم سلطة معادية حتى يثبت لهم أنها مؤاتية أو غير مؤذية»(٣٧). وهكذا، يسعى كل زعيم أو فرد أو جماعة، في المجتمع المتخلف سياسياً، والذي يفتقد حسّ التّحد السياسي، في سبيل تحقيق أهدافه المادية الخاصة والسريعة؛ ومن المفترض أن هذا لا يزال ساري المفعول دون أدنى اعتبار لأية مصالح عامة أكثر شمولية.

فقدان الثقة المتبادل، والولاء المقتضب، يشيران إلى ضآلة حجم التنظيم. في نطاق السلوك الذي يخضع للملاحظة، يكمن الفارق الحاسم بين مجتمع متطور سياسياً ومجتمع متخلف، في عدد وحجم وفعالية تنظيماته. إذا كان التغيّر الاجتماعي والاقتصادي يقوّض أو يهدم الأسس التقليدية

لجمعية، فالوصول إلى مستوى عالٍ من التطاور السياسي يعتمد على قابلية الناس على تطوير أشكال جديدة من الجمعيات. في الدول الحديثة، كما يقول دوتوكفيل: «علم اللحمة الجماعية هو أصل العلم؛ وتقدم كلّ ما عداه يعتمد على التقدم الذي أحرزه». إن التناقض الملفت والأكثر وضوحاً بين قرية ايطالية عند بانفيلد وبلدة أميركية من الحجم نفسه، هو ما يوجد في الثانية «من صخب النشاط [في الجمعيات] الذي يهدف إلى دفع رفاهية المتّحد إلى الأمام، على نحو جزئي على الأقل»[٣١]. لكن القرية الايطالية، بالمقابل، كانت قائمة على جمعية واحدة. ولم تكن تشارك في أي نشاط عام. إن غياب الجمعيات، هذا المستوى المتدني من التطور التنظيمي، صفة تتميّز بها المجتمعات ذات السياسة المرتبكة والمشوّشة. في أميركا اللاتينية مشكلة كبيرة، كما أشار جورج لودج: «هناك نسبياً القليل من التنظيم الاجتماعي بالمعنى الذي نعرفه في الولايات المتحدة». والنتيجة «فراغ في قوة التحريك ـ والتنظيم» يجعل الديموقراطية أمراً صعباً والتطور الاقتصادي بطيئاً. تمكنت المجتمعات التقليدية بيسر من تكييف أنظمتها السياسية لتتلاءم مع متطلبات الحداثة، وهذا اليسر يرتكز مباشرة تقريباً على المهارات والقدرات التنظيمية عند شعوبها. والشعوب النادرة فقط، التي تتمتع بقدر كبير من هذه المهارات، كاليابانيين، كانت قادرة على القيام بتحول يسير إلى اقتصاد متطور ونظام حكم عصري. يقول لوسيان باي في هذا المجال: «إن مشكلات التطور والعصرنة متأصلة في الحاجة إلى إيجاد تنظيمات أكثر فعالية وأفضل تكيّفاً، وأكثر تعقيداً وعقلانية... والاختبار الأساسي للتطور هو في مقدرة شعب على إيجاد أشكال تنظيمية كبيرة ومعقّدة ومرنة، والمحافظة عليها»[٣٢]. إلّا أن القدرة على إنشاء مثل هذه المؤسسات باتت اليوم نادرة الوجود في العالم؛ وهذه القدرة بالتحديد على تلبية الحاجة الأخلاقية، وعلى خلق نظام شرعي عام هي، فوق كل شيء آخر، ما يقدمه الشيوعيون للدول المعصرنة.

٣ - المشاركة السياسية:
العصرنة والانحلال السياسي

أ - العصرنة والوعي السياسي

العصرنة عملية متعددة الوجوه تفترض تغيرات في كافة حقول الفكر والنشاط الانسانيين. إنها، كما قال دانيال ليرنر: «عملية لها كيفية مميّزة خاصة بها، وهذا يفسّر لماذا يسود شعور بين الناس الذين يعيشون في ظل العصرنة بأنها كلٌّ متماسك». إن المظاهر الأساسية للعصرنة، «كالتمدّن والتصنيع والعلمنة وتطبيق الديموقراطية والتعليم ومشاركة وسائل الإعلام، لا تظهر بأسلوب اتفاقي وغير مترابط». لقد كانت تاريخياً «مترابطة للغاية إلى درجة إثارة التساؤل فيما إذا كانت أصلاً عناصر مستقلّة. مما يفترض أنها ربما تتزامن على هذا النحو المنتظم لأنها، بمعنى تاريخي ما، يجب أن تكون مترافقة»[١٠].

على المستوى السيكولوجي، تفترض العصرنة نقلة جوهرية في القيم والمواقف والتوقعات. الرجل التقليدي توقّع الاستمرارية في الطبيعة والمجتمع ولم يكن يؤمن بقدرة الإنسان على تغيير أي منهما أو السيطرة عليه. وبالمقابل الرجل العصري، يتقبّل امكانية التغيير ويؤمن بأنها مرغوبة. إنه يتمتع، حسب تعبير ليرنر «بشخصية متحركة» تتكيّف مع التغيرات في بيئته. هذه التغيرات تتطلب بشكل نموذجي شمولية الولاء وتحوّل التطابق مع الجماعات العينية والمباشرة (كالعائلة والعشيرة والقرية) إلى تجمعات أضخم

وأكثر تجرّداً (كالطبقة والأمة). في هذا السياق يتزايد التعويل على القيم الشمولية بدلاً من القيم الخصوصية، وعلى مقاييس للإنجازات بدلاً من النسبة في الحكم على الأفراد.

على المستوى الفكري تفترض العصرنة توسعاً هائلاً في مدى معرفة الإنسان لبيئته، ونشر هذه المعرفة في المجتمع من خلال نموّ معدلات إجادة القراءة والكتابة ووسائل الاتصال والتعليم. والعصرنة تعني ديموغرافياً تغيّرات في أنماط العيش؛ تعني زيادة ملحوظة في مستوى الصحة ومتوسط عمر الإنسان؛ وزيادة في قابلية التحرك المهني، عمودياً وجغرافياً، وعلى نحو خاص، النمو السريع للسكان في المدن خلافاً لسكان الريف. وتميل العصرنة، اجتماعياً، إلى استكمال دور العائلة وغيرها من الجماعات الأولية التي لها أدوارها المنتشرة، بجمعيات مساعدة منظمة بوعي ولها وظائفها الأكثر تخصصية. إن التوزيع التقليدي للمراتب في موازاة بنية واحدة متفرعة تتصف «بتراكمية اللامساواة»، يفسح في المجال لتعددية المراتب في بنى تتصف «بتبديد اللامساواة»[11]. اقتصادياً، هناك تنويع في العمل فيما تتراجع المهن البسيطة المعدودة، أمام مهن أكثر عدداً وتعقيداً؛ ويرتفع مستوى المهارة المهنية بشكل ملحوظ؛ وتزداد نسبة رأس المال للعمل؛ تتراجع الزراعة التي كانت مورداً للرزق أمام زراعة البيع التجارية؛ والزراعة في حدّ ذاتها تضعف أهميتها بالمقارنة مع النشاطات التجارية والصناعية وغيرها من النشاطات غير الزراعية. هناك نزوع لتوسيع مدى النشاط الاقتصادي الجغرافي، ومركزية مثل هذا النشاط على المستوى القومي بنشوء سوق قومية، وموارد قومية لرأس المال، ومؤسسات اقتصادية قومية أخرى. وبعد فترة من الوقت يزداد مستوى التحسّن الاقتصادي وتتراجع نسبة اللامساواة في التحسن الاقتصادي.

إن وجوه العصرنة هذه، ذات الصلة الوثيقة بالسياسة، يمكن جمعها على نحو واسع في بابين. أولاً، التحريك الاجتماعي الذي هو، في صيغة

دويتش، عملية تصبح فيها «أشكال التجمع الأساسية في الالتزامات الاجتماعية القديمة والاقتصادية والسيكولوجية بالية أو محطمة، ويصبح الناس مستعدين لأنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الاجتماعي»[١٢]. وهذا يعني تبدّلاً في المواقف والقيم وتوقعات الناس التي كانت مرتبطة بالعالم التقليدي، نحو ما هو شائع في العالم العصري. إنها، في النتيجة، انتشار لمعرفة القراءة والكتابة، والتعليم وزيادة وسائل الاتصال، وتصدّر وسائل الاعلام، والتمدين. وثانياً، يشير النمو الاقتصادي إلى تطور في مجمل النشاط الاقتصادي والانتاج في مجتمع ما. وقد يقاس بالربح الفردي الإجمالي من الناتج القومي، ومن مستوى التصنيع، ومستوى رفاهية الفرد الذي يُقدّر من مؤشرات كالمعدل المرتقب لعمر الإنسان، وكمية الوحدات الحرارية في الغذاء، وتجهيز المستشفيات والأطباء. ويفترض التحريك الاجتماعي التغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ كما يفترض التطور الاقتصادي التغييرات في قدراتهم. أما العصرنة فإنها تتطلب هذه التغييرات كلها.

أثر العصرنة على السياسة متنوّع. وقد عرّف مؤلفون عديدون العصرنة السياسية بطرق متعدّدة أيضاً. معظم هذه التعريفات تركّز على الاختلافات بين ما يفترض أنها صفات مميزة لنظام الحكم العصري ولنظام الحكم التقليدي. ومن الطبيعي اعتبار العصرنة السياسية على أنها الانتقال من واحد إلى الآخر. استناداً إلى هذا الطرح، بالإمكان تصنيف [illegible] الأهم في العصرنة السياسية تحت ثلاثة عناوين عريضة: أولاً، تفترض العصرنة السياسية عقلنة السلطة، واستبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية قومية علمانية واحدة. هذا التغيير يعني ضمناً أن الحكم من نتاج الإنسان، لا من نتاج الطبيعة ولا هبة من الله؛ وأن مجتمعاً حسن التنظيم يجب أن تتوافر فيه مرجعية بشرية هي المقرر للسلطة النهائية، وأن إطاعة قوانينه الوضعية تفوق من حيث

الأهمية سائر الواجبات. تفترض العصرنة السياسية التوكيد على السيادة الخارجية للدولة القومية لمواجهة العوامل المؤثرة من خارج حدودها القومية، والسيادة الداخلية للحكم القومي لمواجهة القوى المحلية والإقليمية. إنه يعني الاندماج القومي ومركزية النفوذ أو حصره في مؤسسات قومية تشريعية معترف بها.

ثانياً، تفترض العصرنة السياسية التمييز بين الوظائف السياسية الجديدة وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف. وتصبح المجالات مفتوحة للكفاءات الخاصة - القضائية والعسكرية والإدارية والعلمية - منفصلة عن المجال السياسي، وتظهر أدوات مستقلة ومتخصصة، ولكن تراتبية، لإنجاز هذه الأعمال. تصبح الهرمية الإدارية أكثر تفصيلاً وتعقيداً وتنظيماً، ويصار إلى توزيع المراكز والنفوذ حسب المنجزات لا بالاستنساب. ثالثاً، تفترض العصرنة السياسية المشاركة المتزايدة في السياسة من قِبل فئات اجتماعية من المجتمع ككل. وقد تسهم المشاركة الموسّعة في السياسة في تعزيز سيطرة الحكم على الشعب، كما في الدول الكليانية، أو أنها قد تُسهم في تعزيز سيطرة الشعب على الحكم، كما يحدث في بعض الدول الديموقراطية. لكن، في كافة الدول العصرية يصبح المواطنون معنيين مباشرة بشؤون الحكم وتحت تأثيرها. إن السلطة العقلانية والبنية التفصيلية والمشاركة الجماهيرية هي إذاً ما يميّز أنظمة الحكم العصرية عن أنظمة الحكم السابقة.

لكن من الخطأ الاستنتاج أن العصرنة تعني عملياً عقلانية السلطة وتفصيل البنية وتوسيع المشاركة السياسية. هناك فارق أساسي، كثيراً ما يُغفل، بين العصرنة السياسية في اطار الانتقال من نظام حكم تقليدي إلى نظام حكم عصري، والعصرنة السياسية كإطار للأوجه السياسية والمؤثرات السياسية للعصرنة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. الإطار الأول يفترض الوجهة التي يجب أن يسلكها التغيّر السياسي نظرياً. الثاني يصف التغيرات السياسية التي تحدث بالفعل، في الدول المعصرنة، وبين الاثنين مسافة تكون

في الغالب كبيرة. إن العصرنة، من الناحية العملية، تفترض دائماً التغيير في نظام سياسي تقليدي وانحلاله عادة، لكنها لا تفترض بالضرورة انتقالاً واضحاً نحو نظام سياسي عصري. ومع ذلك افترضت النزعة السائدة أن ما هو صحيح في العمليات الاجتماعية الواسعة للعصرنة، صحيح أيضاً في التغيرات السياسية. العصرنة الاجتماعية إلى حد ما، هي أمر واقع. في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية؛ التمدين سريع، ومعرفة القراءة والكتابة آخذة في الانتشار؛ والتصنيع يتلقى دفعاً إلى الأمام؛ ومجمل ربح الفرد من الانتاج القومي يسجل ارتفاعاً ولو بطيئاً؛ وعملية نشر وسائل الإعلام تزداد توسعاً. هذه جميعاً وقائع. والتقدم بالمقابل نحو العديد من الأهداف الأخرى التي جعلها المؤلفون متطابقة مع العصرنة السياسية ـ الديموقراطية والاستقرار والتفصيل البنيوي واعتماد أسلوب الجدارة والدمج القومي ـ موضع شك في أحسن الأحوال. ومع ذلك، هناك ميل للاعتقاد أنه ما دامت العصرنة الاجتماعية تسير في سياقها، فلا بد أن تكون العصرنة السياسية جارية هي أيضاً. ونتيجة لمثل هذا التفكير، برز في العديد من الكتابات الغربية الناظرة بعين العطف للمناطق المتخلفة في الخمسينات، مناخاً مماثلاً من الوهم المفعم بالأمل الذي صبغ العديد من الأدبيات الغربية المتعاطفة مع الاتحاد السوفياتي في العشرينات والثلاثينات. لقد كانت هذه الأدبيات تتسم بما يمكن أن يوصف، فقط، بأنه «خديعة»: أي ميل لوصف نظام سياسي بصفات يُفترض أنها أهدافه النهائية بدلاً من وصفه بصفات يتميّز بها فعلياً، في عملياته ووظائفه.

واقعياً، ليس في الساحات «المعصرنة» سوى بعض الميول التي غالباً ما يقتضيها مفهوم «العصرنة السياسية»، بدلاً من التوجه نحو التنافسية والديموقراطية، «تآكلت الديموقراطية» وظهر نزوع نحو الأنظمة العسكرية الاستبدادية وأنظمة الحزب الواحد[٣]. وبدلاً من الاستقرار تكرّرت الثورات والانقلابات. وعوضاً عن القومية الموحّدة وبناء الدولة، تكررت

النعرات العرقية والحروب الأهلية. وبدلاً من العقلانية والتفصيل في المؤسسات غالباً ما ظهر انحلال في التنظيمات الإدارية الموروثة من المرحلة الاستعمارية وإضعاف وتمزيق للتنظيمات السياسية التي أنشئت خلال فترة النضال من أجل الاستقلال. وعلى وجه العموم، لم يبقَ من مفهوم العصرنة السياسية في العالم «النامي» سوى كونه تحريكاً ومشاركة. وبدت في المقابل، العلاقة بالعقلنة والدمج والتفصيل ضعيفة في الواقع.

تتميز الدولة الحديثة عن الدولة التقليدية، أكثر ما تتميَّز، بالمدى الموسَّع لمشاركة الناس في السياسة وتأثرهم بها عبر وحدات سياسية واسعة النطاق. قد تكون المشاركة السياسية في المجتمعات التقليدية منتشرة على مستوى القرية، لكنها في أي مستوى أعلى من القرية تكون محدودة في فئة صغيرة جداً. وقد تتوصل المجتمعات التقليدية الكبيرة أيضاً إلى مستويات عالية نسبياً من السلطة العقلانية والتفصيل البنيوي؛ لكن المشاركة السياسية ستكون أيضاً محدودة في نخبة أرستقراطية وبيروقراطية صغيرة نسبياً. إن أهم أوجه العصرنة السياسية هو، بناء على ذلك، مشاركة فئات اجتماعية في السياسة، فوق مستوى القرية أو المدينة، في نطاق المجتمع كله، وتطوير مؤسسات سياسية جديدة، كالأحزاب السياسية، لتنظيم هذه المشاركة.

تأخذ التأثيرات الممزِّقة للعصرنة الاجتماعية والاقتصادية على السياسة والمؤسسات السياسية أشكالاً عديدة. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تمزِّق بالضرورة التكتلات الاجتماعية والسياسية التقليدية، وتقوّض أسس الولاء للسلطات التقليدية. في القرية تتحدّى القادة، الروحيين والمدنيين، فئة جديدة من الموظفين ومعلمي المدارس الذين يمثّلون سلطة الحكومة المركزية البعيدة، والذين يمتلكون المواهب والموارد والطموحات التي لا يستطيع الزعماء التقليديون للقرية أو للقبيلة منافستهم فيها. كانت الوحدة الاجتماعية الأهم في العديد من المجتمعات التقليدية، العائلة الموسّعة، التي غالباً ما كانت تشكل في ذاتها مجتمعاً مدنياً صغيراً يقوم بتنفيذ مهمات سياسية

واقتصادية وإنعاشية وأمنية ودينية، وغيرها من الأعمال الاجتماعية. لكن العائلة الموسّعة، تحت تأثير العصرنة، تأخذ بالتفسّخ، ويتم استبدالها بالعائلة النواة، وهي في غاية الصغر والانعزال والضعف، كي تتمكن من تنفيذ هذه المهمات. يتم استبدال شكل موسّع من التنظيم الاجتماعي بشكل أضيق، والنزوع نحو الشك والعدائية - حرب الفرد ضد الكل - يزداد حدّة. إن اللاأخلاقية العائلية التي وجدها بانفيلد في جنوب ايطاليا ليست موجودة على نحو نموذجي في مجتمع تقليدي، بل في مجتمع متخلف حيث تفسّخت مؤسسة العائلة الموسّعة التقليدية تحت تأثير المراحل الأولى من العصرنة[11]. وهكذا، فإن العصرنة تنزع إلى إنتاج العزلة والخروج عن المعيار، وهذا اللانظام قد أحدثه الصراع بين القيم القديمة والجديدة. تقوّض القيم الجديدة الأسس القديمة للتعاون وللسلطة قبل استحداث مهارات وحوافز وموارد جديدة تتمكن من إيجاد التكتلات الجديدة.

قد يؤدي تحطيم المؤسسات التقليدية إلى حالة من التفسّخ والخروج عن القياس سيكولوجياً، لكن هذه الحالة ذاتها تستلزم أيضاً الحاجة إلى تطابقات وولاءات جديدة. وقد تأخذ الثانية شكل التطابق مجدداً مع فئة موجودة بشكل كامن أو فعلي في مجتمع تقليدي، أو أنها قد تؤدي إلى التطابق مع مجموعة جديدة من الرموز، أو مع فئة جديدة تطورت في عملية العصرنة. أوضح ماركس أن التصنيع ينتج الوعي الطبقي عند البورجوازية أولاً، ثم عند البروليتاريا. لقد ركّز ماركس على وجه ثانوي وواحد فقط في ظاهرة أشدُّ عمومية. التصنيع هو فقط أحد وجوه العصرنة.

والعصرنة لا تستحث الوعي الطبقي فقط، بل ووعي الفئات الجديدة في جميع الأنواع: في القبيلة والإقليم والعشيرة والدين والجماعة كما في الطبقة، على صعيدي العمل والاتحاد. العصرنة تعني أن جميع الفئات، القديمة والجديدة معاً، التقليدية والعصرية، يتزايد إدراكها لذواتها كفئات ولمصالحها ومطالبها في علاقاتها مع الفئات الأخرى. وواحدة من الظواهر اللافتة في

العصرنة هي بالفعل إحداث مزيد من الوعي والترابط والتنظيم والعمل في قوى اجتماعية عديدة كان وجودها في مستوى أدنى من وعي الهوية والتنظيم في المجتمع التقليدي. تتصف المراحل الأولى من العصرنة عادة ببروز حركات دينية أصولية، كحركة «الإخوان المسلمين» في مصر والحركات البوذية في سيلان وبورما وفيتنام، والتي تجمع بين الأساليب التنظيمية العصرية والقيم الدينية التقليدية والإغراءات الشعبية الجدية.

هكذا أيضاً كان الوعي القبلي في معظم افريقيا غير معروف تقريباً في الحياة الريفية التقليدية. جاءت القبلية كنتاج للعصرنة والتأثير الغربي على مجتمع تقليدي. على سبيل المثال، في نيجيريا الجنوبية تطور الوعي اليوروبي في القرن التاسع عشر فقط، وعبارة اليوروبية استخدمها أولاً المبشرون الانجليكانيون. لقد أشار هودجكين إلى ذلك بقوله: «الجميع يعرفون أن فكرة «الكيان النيجيري» هي مفهوم من نوع جديد. ويبدو أن فكرة (الكيان اليوروبي) ليست أقدم منها بكثير». على نحو مماثل، وحتى في الخمسينات، يقوم زعيم من شعب الأيبو يُدعى ب. و. ن. إليوا بالتجول في بلاد الأيبو محاولاً اقناع أفراد القبائل بأنهم ينتمون إلى هذا الشعب. لكنه قال إن القرويين ببساطة «لم يكونوا قادرين حتى على مجرّد تخيّل أنهم جميعاً من الأيبو». إلّا أن جهود إليوا وغيره من الزعماء الأيبو، أثمرت مع ذلك في ايجاد معنى للأيبويّة. إن الولاء للقبيلة «هو، في نواح عديدة، استجابة للعصرنة، نتاج قوى التغير نفسها التي استقدمها الحكم الاستعماري إلى افريقيا»[٤٠].

قد يمتلك المجتمع التقليدي الكثير من الأصول المحتملة للهوية والوحدة. بعض هذه الأصول قد تقوّضها وتحطمها عملية العصرنة. لكن البعض الآخر قد يبلغ وعياً جديداً ويصبح قاعدة لتنظيم جديد، لأن الأصول هذه ـ كالاتحادات القبلية في افريقيا والاتحادات الطائفية في الهند على سبيل المثال ـ قادرة على تلبية العديد من الاحتياجات للهوية الفردية

والإنعاش الاجتماعي والتقدم الاقتصادي التي نستحدثها عملية العصرنة. وهكذا، فإن نمو الوعي عند الجماعة له تأثيرات موحّدة ومفسّخة في الوقت نفسه على النظام الاجتماعي. لو يتعلم القرويون أن يحوّلوا هويتهم الأولى من القرية إلى قبيلة تضم عدة قرى؛ لو يكف العمال الزراعيون عن التطابق فقط مع رفاقهم العمال في المزرعة، ويتطابقون. عوضاً عن ذلك، مع العمال الزراعيين عامة، ومع تنظيم عام للعمال الزراعيين؛ لو يوسّع الرهبان البوذيون نطاق ولائهم من المعبد والدير المحليين إلى حركة بوذية قومية - كل تطور من هذه التطورات سيكون توسيعاً للولاء، وهو بهذا المعنى مساهمة مفترضة في العصرنة السياسية.

لكن هذا الوعي نفسه للجماعة قد يكون عائقاً كبيراً أمام ايجاد مؤسسات سياسية فاعلة تشتمل على فئات أوسع من النوى الاجتماعية. إلى جانب وعي الجماعة، يظهر أيضاً تحيّز الجماعة «حين يكون هناك احتكاك حاد بين جماعات مختلفة، كالذي ترافق مع التحرك نحو المزيد من المركزية السياسية والتنظيمات الاجتماعية»[٦٦]. ومع التحيز عند الجماعة يبرز الصراع. الجماعات العرقية أو الدينية التي عاشت بسلام جنباً إلى جنب في المجتمع التقليدي، تثور في نزاع عنيف نتيجة الاحتكام والتوتر واللامساواة؛ وهذا ما أنتجته العصرنة الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، فإن العصرنة تفاقم الصراع بين الجماعات التقليدية، وبين الجماعات التقليدية والعصرية، وما بين الجماعات العصرية. وتخوض النخبة الجديدة التي تستند إلى ثقافة غربية أو عصرية، صراعاً مع النخبة التقليدية التي ترتكز سلطتها على وضع موروث يُنسب إليها. تظهر العداوة في النخبة المعصرنة ما بين السياسيين والبيروقراطيين، والمفكرين والعسكريين، وقادة العمال ورجال الأعمال. والعديد من هذه الصراعات، إن لم يكن معظمها، يصل في وقت أو في آخر إلى حد العنف.

ب ـ العصرنة والعنف

مقولة الفقر والعصرنة: إن العلاقة بين العصرنة والعنف معقّدة ـ تكون عموماً المجتمعات الأكثر عصرية ـ أكثر استقراراً وأقل معاناة للعنف المحلي من المجتمعات الأقل عصرية. بيّنت دراسة احصائية مقابل ارتباط يساوي ٠,٦٢٥ (أي العدد ٦٢) بين الاستقرار السياسي ومؤشر مركب من العصرية، في ثمانية متغيرات اجتماعية واقتصادية. يرتبط مستوى التحريك الاجتماعي مع مستوى التقدم الاقتصادي بالاستقرار السياسي. والعلاقة بين معرفة القراءة والكتابة والاستقرار كبيرة للغاية؛ كما أن تواتر الثورات يتفاوت عكسياً مع المستوى التعليمي في المجتمع؛ وعدد الوفيات بسبب العنف بين الجماعات المحلية يتفاوت عكسياً مع نسبة الأطفال المنتسبين إلى المدارس الابتدائية. والانتعاش الاقتصادي يرتبط على نحو مشابه بالنظام السياسي: في أربع وسبعين دولة، كان معامل الارتباط بين اجمالي الدخل الفردي من الناتج القومي والوفيات من عنف الجماعات المحلية ـ ٤٣.

وتوصلت دراسة احصائية مختلفة لسبعين دولة، من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٠، إلى مُعامِل ارتباط ٥٦ ـ ما بين اجمالي الدخل الفردي من الناتج القومي وعدد الثورات. خلال ثماني سنوات، أي ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٥، تفشت الصراعات في الدول الفقيرة جداً أكثر من أربعة أضعاف عما كانت عليه في الدول الغنية؛ ٨٧ في المئة من الدول الفقيرة جداً عانت من نشوب مواجهات عنيفة مهمة مقابل ٣٧ بالمئة فقط من الدول الغنية كانت تعاني من أوضاع مماثلة[١٧].

من الواضح أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من التحريك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، هي أكثر استقراراً وأماناً من الناحية السياسية. العصرية تواكب الاستقرار، انطلاقاً من هذا الواقع تصبح الخطوة سهلة إلى «مقولة الفقر» والاستنتاجات بأن التخلّف الاقتصادي

جدول ١ - ٢ اجمالي الدخل الفردي من الناتج القومي والصراعات العنيفة، ١٩٥٨ - ١٩٦٥

الفئة الاقتصادية	عدد الدول	عدد الدول التي يوجد فيها صراعات	نسبة مجموع الدول المعنية ٪	عدد الصراعات في الجماعة	نسبة الصراعات في مجمل الدول في الجماعة
فقيرة جداً (دون ١٠٠ دولار)	٣٨	٣٢	٨٧	٧٢	١,٩
فقيرة (١٠٠ دولار - ٢٤٩ دولاراً)	٣٢	٢٢	٦٩	٤١	١,٣
مدخول متوسط (٢٥٠ دولاراً - ٧٤٩ دولاراً)	٣٧	١٨	٤٨	٤٠	١,١
غنية (ما فوق ٧٥٠ دولاراً)	٢٧	١٠	٣٧	١١	٠,٤
المجموع	١٣٤	٨٢	٪٦١	١٦٤	١,٢

المصدر: وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأميركية مؤلف ايسكرت رايد، «مستقبل البنك الدولي»، [واشنطن، د. س. البنك الدولي لإعادة البناء والتطوير، ١٩٦٥] - صفحة ٦٤ - ٧٠.

والاجتماعي مسؤول عن عدم الاستقرار، وأن العصرنة بالتالي، هي الطريق للوصول إلى الاستقرار. وكما قال الوزير ماكنمارا: «ليس هناك إذاً، أي مجال للشك في وجود علاقة لا تقبل السجال بين العنف والتخلف الاقتصادي». أو كما عبّر أحد الباحثين الأكاديميين: «إن الفقر المتفشي بضعف الحكم - مهما كان نوعه. إنه سبب دائم لانعدام الاستقرار ويجعل الديموقراطية مستحيلة

التطبيق تقريباً»[٤٨]. إذا كانت هذه العلاقات صحيحة، فمن الواضح أن تطوير التعليم ورفع مستوى معرفة القراءة والكتابة ووسائل الاتصال العامه والتصنيع والنمو الاقتصادي والتمدين، يجب أن تنتج استقراراً سياسياً أكبر. هذه الاستنتاجات التي تبدو واضحة من معامل الارتباط بين العصرنة والاستقرارية، هي، مع ذلك، باطلة. في الواقع، العصرية تحدث الاستقرار، لكن العصرنة تحدث عدم الاستقرار.

إن العلاقة الظاهرة بين الفقر والتخلف من جهة، وبين عدم الاستقرار والعنف من جهة أخرى، هي علاقة غير منطقية. ليس غياب العصرية هو ما ينتج الفوضى السياسية بل الجهود للوصول إليها. إذا كانت الدول الفقيرة تبدو غير مستقرة، فهذا لا يعود إلى أنها فقيرة، بل إلى أنها تحاول أن تصبح غنية. إن مجتمعاً تقليدياً صرفاً يكون جاهلاً وفقيراً ومستقراً. لكن في أواسط القرن العشرين، أصبحت المجتمعات التقليدية كافة مجتمعات انتقالية أو متعصرنة. وبالتحديد، هذا التفويض بالعصرنة الذي اجتاح العالم هو الذي زاد من انتشار العنف. كانت السياسة الخارجية الأميركية، خلال عقدين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، تكرس إلى حد كبير، بالنسبة للدول المعصرنة تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أنه سيؤدي إلى الاستقرار السياسي. لكن نجاح هذه السياسة يَظهر في المستويات الصاعدة للرفاهية المادية، وفي الوقت نفسه في المستويات الصاعدة للعنف المحلي. كلما اندفع الانسان في شن الحرب على «أعدائه القدماء: الفقر والمرض والجهل»، اندفع في شن الحرب على نفسه.

مع حلول الستينات، أصبحت كل دولة متخلفة دولة معصرنة. مع ذلك، كان الدليل موجوداً على أن أسباب العنف في مثل هذه الدول تكمن في العصرنة أكثر منها في التخلف. الدول الغنية تحاول أن تكون أكثر استقراراً من تلك التي تقلّ عنها غنى، لكن الدول الأكثر فقراً، تلك التي تقف عند أسفل السلم الاقتصادي العالمي، تحاول أن تكون أقل عرضة

للعنف وانعدام الاستقرار من الدول المدرجة فوقها مباشرة. حتى إحصائيات الوزير ماكنمارا قدمت مساندة جزئية فقط لاقتراحه. على سبيل المثال، صنف البنك الدولي ستاً من بين عشرين جمهورية في أميركا اللاتينية كجمهوريات «فقيرة»؛ أي أن اجمالي الدخل الفردي فيها من الناتج القومي كان أقل من ٢٥٠ دولاراً. وست من بين الدول العشرين أيضاً، كانت تعاني من حالات تمرد طويلة الأمد في شباط ١٩٦٦. لكن هناك دولة واحدة، هي بوليفيا، ورد اسمها في الجدولين. كان احتمال وجود التمرد في دول أميركا اللاتينية غير الفقيرة ضعف ما كان عليه في الدول الفقيرة. وعلى نحو مماثل، كانت هناك ٤٨ دولة أو إقليماً في افريقيا من أصل ٥٠ دولة أو اقليماً، مصنّفة كدول وأقاليم فقيرة، و١١ من بينها كانت تعاني من وجود تمرد. ومع ذلك، فإن احتمال وجود التمرد في الدولتين الافريقيتين غير الفقيرتين ـ ليبيا وجنوب افريقيا ـ يتساوى، بالتأكيد، مع سائر الدول والأقاليم الفقيرة السبع والثلاثين. بالإضافة إلى ذلك، إن حالة التمرد التي وجدت في ١١ دولة تبدو في أربع حالات على علاقة باستمرار الحكم الاستعماري (في انغولا وموزامبيق مثلاً)؛ وتبدو في الدول السبع الباقية، على علاقة بالاختلافات القبلية والعرقية الملحوظة بين فئات الشعب (في نيجيريا والسودان على سبيل المثال). يبدو أن الاستعمار والتغاير العرقي يبشران بالعنف أكثر من الفقر. في الشرق الأوسط وآسيا (باستثناء استراليا ونيوزيلندا)، كانت ١٠ دول من بين ٢٢ دولة مصنفة كدول فقيرة، تعاني من حالات التمرّد في شباط ١٩٦٦. ومن جهة أخرى، كانت ثلاث دول من الدول الأربع غير الفقيرة (العراق وماليزيا وقبرص واليابان) تعاني كذلك من التمرد. هنا أيضاً، كانت احتمالات التمرد في الدول الغنية أكثر بمرتين تقريباً مما كانت عليه في الدول الفقيرة. وهنا أيضاً بدا التغاير العرقي أكثر إنباءً بحالات التمرّد من الفقر.

إن ضعف معامل الارتباط المباشر بين الفقر وعدم الاستقرار يفترضه

أيضاً دليل آخر. فعلى الرغم من أن معامل الارتباط بين اجمالي الدخل الفردي من الناتج القومي والوفيات بسبب العنف في الجماعات المحلية هو ٤٣ . (العدد ٧٤)، فإن أعلى قدر من العنف لم يكن موجوداً في الدول الأكثر فقراً التي يقلّ اجمالي الدخل الفردي من الناتج القومي فيها عن ١٠٠ دولار، بل في تلك التي تفوقها بقليل في اليُسر بإجمالي دخل فردي من الناتج القومي، يتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار. في البلدان التي يزيد فيها الدخل الفردي على ٢٠٠ دولار كان مستوى العنف يميل إلى الهبوط بوضوح. هذه الأرقام أدت إلى الاستنتاج بأن «الدول المتخلفة يجب أن نتوقع لفترة من الزمن مستوى عالياً من الاضطراب الأهلي، وأن الدول بالغة الفقر يجب أن تتوقع، على الأرجح، تفاقماً لا نقصاناً في العنف المحلي في العقود القليلة المقبلة»[٤٩]. وعلى غرار هذا، توصل اكشتاين إلى أن ٢٧ دولة كانت الحروب الداخلية فيها نادرة ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٩، تنقسم إلى فئتين. تسع منها كانت تتمتع بمستوى عالٍ من العصرية (استراليا والدنمارك وأسوج، على سبيل المثال) و١٨ منها كانت «دولاً متخلفة نسبياً، ظلت النخبة في كل منها شديدة التعلّق بالأنماط والبنى التقليدية للعيش». ومن بين هذه، كان هناك عدد من المستعمرات الأوروبية التي لا تزال متخلفة، بالإضافة إلى دول مثل الحبشة واريتريا وليبيريا والسعودية[٥٠]. وعلى نحو مشابه، إلى حد ما، أظهر تقسيم الدول حسب مستوياتها في معرفة القراءة والكتابة، نموذجاً على شكل جرس في رصد عدم الاستقرار. خمس وتسعون بالمئة من هذه الدول التي يتراوح فيها معدل معرفة القراءة والكتابة بين ٢٥ و٦٠ بالمئة، كانت غير مستقرة بالمقارنة مع ٥٠٪ من تلك الدول التي يتدنى فيها معدّل معرفة القراءة والكتابة عن ١٠ بالمئة، وبالمقارنة مع ٢٢ بالمئة من الدول التي يفوق فيها مستوى معرفة القراءة والكتابة ٩٠ بالمئة. وفي تحليل آخر، تم تسجيل معدلات عدم استقرار فاعل في ٢٤ دولة عصرية (٢٦٨)، وفي ٣٧ دولة انتقالية (٤٧٢) وفي ٢٣ دولة تقليدية (٤٢٠)[٥١].

جدول ١ ـ ٣ معرفة القراءة والكتابة والاستقرار

مستوى معرفة القراءة والكتابة	عدد الدول	عدد الدول غير المستقرة	نسبة عدم الاستقرار
دون ١٠٪	٦	٣	٥٠,٠
من ١٠٪ ـ ٢٥٪	١٢	١٠	٨٣,٣
من ٢٥٪ ـ ٦٠٪	٢٣	٢٢	٩٥,٦
من ٦٠٪ ـ ٩٠٪	١٥	١٢	٨٠,٠
ما فوق ٩٠٪	٢٣	٥	٢١,٧

(المصدر: آيفوك وروزاليند ل. فيرابند وبيتي أ. نسفولد، «مستلزمات الاستقرار السياسي» [دراسة قدمت في الاجتماع السنوي في الجمعية الأميركية للعلوم السياسية، أيلول ١٩٦٣]، ص ١٩ ـ ٢١).

يقدّم الاختلاف الحاد بين الدول الانتقالية والعصرية، وصفاً بيانياً للمقولة بأن العصرية تعني الاستقرار والعصرنة تعني عدم الاستقرار. والاختلاف البسيط بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الانتقالية يعكس الواقع بأن الخط الذي رُسم بينهما كان اعتباطياً تماماً، ويهدف إلى خلق مجموعة من الدول «التقليدية» متساوية في القياس مع المجموعة العصرية. وهكذا، فإن كافة المجتمعات التي صُنِّفت على أنها تقليدية كانت عملياً في المراحل الأولى من الانتقال. إلّا أن المعطيات تدل ثانية على أنّه في حال وجود مجتمع تقليدي صرف، فإنه سيكون أكثر استقراراً على الصعيد السياسي من تلك المجتمعات التي هي في مرحلة انتقالية.

وهكذا، فإن مقولة العصرنة تفسّر السبب الذي جعل نظرية الفقر تكتسب صدقية ظاهرية معينة في أواخر القرن العشرين. كما أنها تفسّر

تضاداً ظاهرياً في العلاقة بين العصرية والاستقرار بالنسبة لمجموعة معيّنة من الدول. في أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، الدول الأكثر ثراءً هي تلك التي تصل إلى مستوى متوسط من العصرنة. وبالتالي، ليس مفاجئاً أن تكون أقل استقراراً من الدول الأكثر تخلفاً في أميركا اللاتينية. وكما تبيّن لنا، أن دولة واحدة فقط من بين الدول الست الأشدّ فقراً في أميركا اللاتينية كانت تعاني عام ١٩٦٦ من حالات التمرد، فيما كانت تعاني من الحالات نفسها خمس دول من بين الـ ١٤ الأكثر ثراءً. كانت الشيوعية وغيرها من الحركات الراديكالية قوية في كوبا والأرجنتين وتشيلي وفنزويلا: أربع من الدول الخمس الأكثر ثراءً في عشرين جمهورية في أميركا اللاتينية، وثلاث من خمس جمهوريات فيها أعلى مستوى في معرفة القراءة والكتابة. إن تواتر الثورات في أميركا اللاتينية على علاقة مباشرة مع مستوى التطور الاقتصادي. بالنسبة للقارة ككل إن معامل الارتباط لإجمالي الدخل الفردي، وعدد الثورات هو ٥٠. (العدد ١٨٠). وبالنسبة للدول غير الديموقراطية يصل المعامل إلى معدل أعلى (إلى المدى = ٨٥؛ العدد ١٤)[٥٢]. وهكذا، فإن المعطيات في أميركا اللاتينية التي توحي بعلاقة ايجابية بين العصرية وعدم الاستقرار، تدعم فعلياً الرأي الذي يربط العصرنة بعدم الاستقرار.

وهذه العلاقة تصبح أيضاً بالنسبة للتغييرات داخل الدول. في الدول المتعصرنة غالباً ما يُشهد العنف وانعدام الاستقرار والتطرف في المناطق الأكثر غنى في البلاد، لا في المناطق الفقيرة. وقد توصّل هوسليتز وواينر، عند تحليلهما للوضع في الهند، إلى أن «معامل الارتباط بين الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي ضئيل حتى أنه سلبي». وكان العنف السياسي فيها، أثناء فترة الحكم البريطاني، أكثر تفشياً في «المناطق الأكثر تطوراً في المجال الاقتصادي»؛ وبعد الاستقلال ظل العنف مرجحاً في المراكز الصناعية والمدينية أكثر منه «في المناطق الأكثر تخلفاً وتأخراً في الهند»[٥٣]. في العديد من الدول المتخلفة يكون مستوى العيش في المدن الرئيسية أعلى

بثلاث أو أربع مرات مما هو في الريف؛ إلّا أن المدن هي في الغالب مراكز انعدام الاستقرار والعنف، فيما تظل المناطق الريفية هادئة ومستقرة. كما أن التطرف السياسي يكون عنيفاً للغاية في المناطق الأكثر غنى لا في المناطق الأكثر فقراً. في خمس عشرة دولة عربية، كان معدل مجموع أصوات الشيوعيين أعلى في المناطق الأكثر مدينية منه في الدول الأقل مدينية[٥٤]. كان مركز القوة الشيوعية في ايطاليا الشمال المزدهر وليس الجنوب الذي يعاني من الفقر. وفي الهند كان الشيوعيون أكثر قوة في كيرالا (ذات المستوى الأعلى في الولايات الهندية في معرفة القراءة والكتابة)، وفي كالكوتا الصناعية، لا في المناطق الأكثر تخلفاً اقتصادياً. وفي سيلان «مراكز الثقل الماركسي هي في الأساس الأكثر تغرّباً» وهي تلك التي تتمتع بأعلى مستوى من الدخل الفردي ومن التعليم[٥٥]. وهكذا، داخل الدول، تكون المناطق المتعصرنة مراكز للعنف والتطرف أكثر من تلك التي تحافظ على تقليديتها.

لا تحدث العصرنة الاجتماعية والاقتصادية انعدام الاستقرار السي... فحسب، بل إن درجة انعدام الاستقرار مرتبطة بنسبة العصرنة. والإثبات التاريخي بالنسبة للعرب ساحق في هذا المجال. يقول كورنهاوزر: «إن تدفق الناس السريع، وبأعداد كبيرة إلى المناطق المدينية حديثة التطور، يشجع على التحركات الجماهيرية». وعلى هذا النحو أيضاً، تشير التجربة الأوروبية والاسكندنافية على وجه الخصوص إلى أنه حيث «تسارع التصنيع في الظهور، محدثاً انقطاعات حادة بين الحالتين ما قبل الصناعية والصناعية، برزت حركات أكثر تطرفاً في الطبقة العاملة لا أقل تطرفاً»[٥٦]. وعلى نحو مماثل، إن معدل التغيير المشترك في ستة من أصل ثمانية من مؤشرات العصرنة (التعليم الابتدائي وما يليه؛ نسبة الاستهلاك من السعرات الحرارية؛ كلفة المعيشة؛ أجهزة الراديو؛ الوفيات عند الأطفال؛ التمدين؛ معرفة القراءة والكتابة؛ الدخل القومي)، كان مرتبطاً في ٦٧ دولة، بين ١٩٣٥ و١٩٦٢، بمعدل ٦٤٧ بانعدام الاستقرار السياسي في هذه الدول بين

١٩٥٥ و١٩٦١. «كلما ازداد ارتفاع معدل التغيير نحو العصرنة، ارتفع معدل انعدام الاستقرار السياسي، سواء إذا قيس سكونياً أو ديناميكياً». إن الصورة العامة التي تظهر لدولة غير مستقرة هي:

«صورة دولة معرّضة للعصرنة؛ منتزعة اجتماعياً من أشكال العيش التقليدية؛ يواجه مواطنوها الضغوطات لتغيير أساليبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ويمطرون بوابل من الأساليب الجديدة و«الأفضل» لإنتاج بضائع اقتصادية وخدمات؛ يشعرون بالإحباط بسبب عصرنة عملية التغير، عموماً، وفشل حكومتهم في إرضاء توقعاتهم الصاعدة أبداً، خصوصاً»[٣٧].

كان عدم الاستقرار السياسي سائداً في القرن العشرين في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، ومردّ ذلك غالباً إلى معدل العصرنة الذي كان هناك أسرع بكثير مما كان عليه في الدول التي ظهرت فيها العصرنة أولاً. حدثت العصرنة في أوروبا وأميركا الشمالية على امتداد عدة قرون؛ وكان على وجه العموم يتم التداول في كل قضية أو أزمة على حدة. لكن مشكلات مركزية السلطة والدمج القومي والتحريك الاجتماعي والتطور الاقتصادي والمشاركة السياسية والرفاهية الاجتماعية في أثناء عصرنة الأجزاء غير الغربية من العالم، لم تظهر متعاقبة، بل متزامنة. إن «تأثير البرهان بالتجربة» الذي يمارسه المُعصرنون الأوائل على المعصرنين المتأخرين، يُزكّي الطموحات في البداية، ثم يثير مشاعر الخيبة. إن الاختلافات في سرعة التغيير تبدو مثيرة من حيث الفترات الزمنية التي احتاجتها بعض الدول لتكريس القيادة المُعصرِنة، كما بدا في دراسة سيريل بلاك. بالنسبة لبريطانيا، المعصرن الأول، امتدت هذه المرحلة عبر ١٨٣ سنة، من ١٦٤٩ إلى ١٨٣٢. وبالنسبة للمعصرن الثاني، الولايات المتحدة، استمرت هذه المرحلة ٨٩ سنة، من ١٧٧٦ إلى ١٨٦٥. وبالنسبة لثلاث عشرة دولة طبقتها خلال المرحلة النابليونية (١٧٨٩ ـ ١٨١٥)، استمرت حوالى ٧٣ سنة. ولكن

بالنسبة لإحدى وعشرين دولة من بين ست وعشرين، بدأت بتطبيقها خلال الربع الأول من القرن العشرين، وبدأت تظهر فيها في الستينات، كان المعدل ٢٩ سنة فقط[٥٨]. وفي سياق مشابه، يستنتج كارل دويتش أنه خلال القرن التاسع عشر، تغيّرت المؤشرات الرئيسية للتحريك الاجتماعي في الدول المعصرنة بنسبة ١,٠ في السنة، فيما تتغير الدول المتعصرنة في القرن العشرين بنسبة واحد في المئة كل عام تقريباً. من الواضح أن درجة سرعة العصرنة قد ازدادت بسرعة. ومن الواضح أيضاً، أن الدفع المضاعف للتغيير الاجتماعي والاقتصادي وللتطور، كان مرتبطاً مباشرة بعدم الاستقرار السياسي والعنف الآخذين بالتفاقم، واللذين برزا في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

التحريك الاجتماعي وعدم الاستقرار: تبدو العلاقة بين التحريك الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي مباشرة إلى حد ما. التمدين وزيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة والتعليم ونشر وسائل الإعلام، هذه جميعها تساعد في دفع المطامح والتوقعات، التي في حال عدم تحقيقها تشكل صدمة للأفراد والجماعات، وتدفع بهم إلى مجال العمل السياسي. وفي ظل غياب مؤسسات سياسية قوية وقادرة على التكيّف، تعني هذه الزيادة في المشاركة عدم الاستقرار والعنف. وبالإمكان هنا، وفي شكل مثير، ملاحظة المفارقة بأن العصرية تحدث الاستقرار والعصرنة تحدث عدم الاستقرار. كان، على سبيل المثال، معامل الارتباط في ٦٦ دولة بين نسبة الأطفال في المدارس الابتدائية ونسبة تواتر الثورات ٨٤. وكان، بالمقابل، معامل الارتباط في ٧٠ دولة بين سرعة التغيير في القائمة الأولية وعدم الاستقرار السياسي ٦١[٥٩]. كلما تضاعفت سرعة تنوير الشعب، تزداد سرعة تكرار الإطاحة بالحكم.

لقد كان للانتشار السريع للعلم تأثير واضح على الاستقرار السياسي في عدد من الدول. في سيلان، على سبيل المثال، انتشر التعليم في المدارس بسرعة ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٦. هذا «التزايد في عدد الطلاب الذين

يتخرجون باللغات المحلية أشبع بعض الطموحات، لكنه أسهم في خلق ضغوطات اجتماعية جديدة بين الطبقات الوسطى المتعلمة والمترابطة». ويبدو أن هذا قد انعكس مباشرة على عملية اسقاط الحكم في انتخابات ١٩٥٦؛ وفي تفاقم عدم الاستقرار الذي سوف تعاني منه سيلان خلال السنوات الست المقبلة[١٠]. وعلى نحو مشابه، صارت سيول في كوريا خلال الخمسينات «واحدة من أهم المراكز التعليمية في العالم». مدارس الحقوق فيها، قدمت حسب التخمينات، عدداً من المتخرجين عام ١٩٦٠ يزيد ثماني عشرة مرة عن العدد الذي يمكن استيعابه. وفي المستويات الأدنى من التعليم كان معدل الانتشار مثيراً للانتباه، فقد زادت نسبة معرفة القراءة والكتابة من معدل أدنى من ٢٠ بالمئة في عام ١٩٤٥ إلى معدل أعلى من ٦٠ بالمئة في أوائل الستينات[١١]، وعلى الأرجح أن هذا الانتشار للوعي شارك في المسؤولية عن عدم الاستقرار السياسي، الذي كان الطلاب مصدره الأساسي، في كوريا، في أوائل الستينات. الطلاب والمتخرجون من الجامعات العاطلون عن العمل، كانوا يشكلون، بالفعل، هماً أساسياً لنظام الحكم العسكري والقومي في كوريا، ولنظام الحكم العسكري والقومي في بورما، ولنظام الحكم العسكري التقليدي في تايلاند. إن حجم سوء التقدير لما ينتجه التعليم العالي في الدول المعصرنة من متخرجين مزودين بمهارات تتناسب واحتياجات الدولة، سيؤدي إلى وضع مفارق، لكنه وضع عام «للدولة يكون فيها العمال الماهرون مورداً نادراً، بينما يتوافر فيها أشخاص ممن تلقوا التعليم العالي»[١٢].

عموماً، مع ارتفاع مستوى تعليم العاطل عن العمل، أو المبعد أو المستاء لسبب آخر، يزداد تطرف السلوك الذي ينتج ويؤدي إلى عدم الاستقرار. المبعدون من متخرجي الجامعات يُعِدّون انتفاضات؛ والمبعدون من خريجي المدارس التطبيقية أو الثانوية يخططون للقيام بانقلابات؛ والمبعدون من بين الذين يتركون المدارس الابتدائية، يشاركون في أشكال أكثر تواتراً، لكن

أقل أهمية، من البلبلة السياسية. في غرب افريقيا على سبيل المثال، «هؤلاء الذين يتركون المدارس على الرغم من استيائهم وقلقهم، لا يقفون في مركز الأحداث السياسية المهمة بل على هامشها. إن الأشكال المتميزة من الاضطراب السياسي التي يقومون بها ليست ثورية، بل هي أعمال تخريب متعمد واعتداء وتهويل يمارسونها ضد خصومهم السياسيين»[٦٣].

إن المشكلات التي يطرحها الانتشار السريع للتعليم الابتدائي، دفعت ببعض الحكومات إلى اعادة تقييم سياستها. على سبيل المثال، أشار أزيكوي في محاضرة حول التربية في الاقليم الشرقي من نيجيريا عام ١٩٥٨، إلى أن التعليم الابتدائي قد يصبح «خدمة اجتماعية غير منتجة»، وقد حذر أحد الوزراء من أن المملكة المتحدة شرعت في «تنفيذ مخطط التصنيع وزيادة الانتاج أولاً، والتعليم المجاني ثانياً. لا يجوز أبداً أن يكون التعليم المجاني في المقام الأول، لأنه يجب أن تكون هناك أعمال كي يتسلّمها المتعلمون الجدد، والصناعة والحرف والتجارة تستطيع أن تؤمن مثل هذه الأعمال بأعداد وفيرة... يجب أن نكون حذرين حيال خلق مشكلات سياسية ناتجة عن البطالة في المستقبل»[٦٤]. المثقفون وأنصاف المثقفين قد يشكلون إمداداً للحركات المتطرفة التي تحدث عدم الاستقرار. كانت بورما والحبشة تعانيان من انخفاض مستوى الدخل الفردي في الخمسينات. الاستقرار النسبي الذي ساد في الحبشة، بالمقارنة مع بورما، يعكس واقع أن أقل من خمسة بالمئة من الحبشيين كانوا متعلمين، فيما وصلت نسبة المتعلمين في بورما إلى ٤٥ في المئة[٦٥]. على نحو مماثل، كانت كوبا تحتل المرتبة الرابعة في أميركا اللاتينية بالنسبة لارتفاع معدل التعليم حين صارت شيوعية؛ كما أن الولاية الوحيدة في الهند التي تنتخب حكومة شيوعية هي كيرالا التي تحتل أيضاً أعلى معدل للتعليم في الهند. من الواضح أن اللجوء إلى الشيوعية منتشر بين المتعلمين أكثر من انتشاره بين الأميين. دار الكثير من النقاش حول المشكلات الناتجة عن منح حق الاقتراع لأعداد كبيرة من الأميين؛ وذهب

البعض إلى أن الديموقراطية لا تتحقق بشكل مقبول إذا كانت الغالبية العظمى من المنتخبين لا تعرف القراءة. إلا أن مشاركة الأميين في السياسة قد تكون، كما هو حاصل في الهند، أقل خطورة على المؤسسات الديموقراطية السياسية من مشاركة المتعلمين. فالمتعلمون يتميزون بطموحاتهم العالية، وبأنهم يفرضون مطاليب عديدة على الحكم، فضلاً عن ذلك، فإن مشاركة الأميين في السياسة تظل محدودة على الأرجح، فيما يُحتمل أن تكون مشاركة المتعلمين ككرة الثلج قد تكون لها تأثيرات كارثية على الاستقرار السياسي.

التطور الاقتصادي وعدم الاستقرار: يزيدان التحريك الاجتماعي من المطامح. من المفترض أن التطور الاقتصادي يزيد قدرة مجتمع ما على تحقيق هذه المطامح. وينبغي بالتالي أن يحدّ من الاحباط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي الناتج عنه. ومن المفترض أيضاً، أن النمو الاقتصادي السريع يخلق فرصاً جديدة للاستثمار والتوظيف، وهو بذلك يحوّل الطموحات والمواهب إلى الانهماك في جمع المال بدلاً من انهماكها المحتمل في إعداد الانقلابات. لكن، من الممكن مناقشة الأمر بأسلوب معاكس، والقول إنّ التطور الاقتصادي نفسه هو عملية بالغة التأثير في انعدام الاستقرار، وإن التغييرات نفسها، الضرورية لتحقيق المطامح، تنزع في الواقع إلى مفاقمة المطامح. لقد قيل إن النمو الاقتصادي السريع:

١ ـ يمزق التكتلات الاجتماعية التقليدية (العائلة، الطبقة، العشيرة)، وهو بالتالي، يزيد «عدد الأفراد الذين تنخفض منزلتهم... ويندفعون، في هذه الحالة، إلى الاحتجاج الثوري»(٦٦).

٢ ـ ينتج أثرياء محدثي النعمة. وهؤلاء لا يتكيّفون مع النظام الموجود، ويرفضون الخضوع له، ويطالبون بنفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يتناسبان وموقعهم الاقتصادي الجديد؛

٣ ـ يزيد من التحرك الجغرافي الذي يقوّض الروابط الاجتماعية،

ويشجع، على نحو خاص، الهجرة السريعة من المناطق الريفية إلى المدن، مما يسبّب الانعزال والتطرف السياسي؛

٤ ـ يزيد عدد الأفراد ذوي المستوى المعيشي الآخذ في التدني، وقد يعمق، بالتالي، الهوّة بين الأغنياء والفقراء؛

٦ ـ يتطلب فرض حصر عام على الاستهلاك من أجل دفع التوظيف، وهو بذلك يثير استياءً شعبياً؛

٧ ـ يزيد نسبة معرفة القراءة والكتابة، ويرفع مستوى التعليم ونشر وسائل الإعلام، مما يدفع بالمطامح إلى مستويات يصعب تحقيقها؛

٨ ـ يزيد حدة النزاعات الإقليمية والعرقية حول توزيع توظيف الأموال والاستهلاك؛

٩ ـ يعزز القدرات على التنظيم الجماعي ويضاعف بالتالي، قوة المطالب التي تفرضها الجماعات على الحكومة، والتي تجد الحكومة أنها عاجزة عن تحقيقها.

إلى درجة أن هذه العلاقات تثبت بأن النمو الاقتصادي يعزّز الرفاهية المادية بسرعة معينة، لكنه يعزّز الإحباط الاجتماعي بسرعة أكبر.

لقد قدم دو توكفيل شرحاً نموذجياً لارتباط التطور الاقتصادي السريع، على وجه الخصوص، بعدم الاستقرار السياسي وذلك من خلال دراسته للثورة الفرنسية. قال إن الثورة سُبقت «بتقدم سريع لم يسبق له مثيل في ازدهار الدولة». وهذا «الازدهار الآخذ بالتزايد استمراراً، لم يكن مُطمئناً للشعب بل أشاع في كل مكان مشاعر القلق» وأن «معدل الاستياء الشعبي ارتفع إلى أعلى مستوى في المناطق الفرنسية الأكثر تطوراً على وجه التحديد». كما قيل إن ظروفاً مماثلة من الرخاء الاقتصادي قد سبقت حركة الاصلاح الديني والثورات في انكلترا وأميركا وروسيا، والاضطراب والاستياء في انكلترا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

وعلى نحو مماثل جاءت الثورة المكسيكية بعد عشرين سنة من النهوض الاقتصادي المذهل. إن نسبة سرعة التغيير في إجمالي الدخل الفردي من الناتج القومي لمدة سبع سنوات قبل حدوث ثورة ناجحة، سجلت معدّلًا عاليا من الارتباط بالمدى الذي توصل إليه العنف في مثل هذه الثورات، كما شهدت الدول الآسيوية والشرق أوسطية ما بين ١٩٥٥ و١٩٦٠، مع أن هذا لا يصح في أميركا اللاتينية. وقد تمّ تناول التجربة الهندية في الثلاثينات وخلال الخمسينات، فأظهرت، كما قيل، أن «التطور الاقتصادي، ينزع إلى إحداث عدم الاستقرار السياسي[٦٧]، وهو أبعد ما يكون عن تعزيز الاستقرار». وجميع هذه المعطيات تتساوق بالطبع مع ما تم التوصل إليه من أنه في أثناء الحرب العالمية الثانية، كان الاستياء من الترقيات أكثر انتشاراً في سلاح الطيران منه في سائر الفرق، على الرغم من أن الترقيات كانت أكثر تواتراً وسرعة في سلاح الطيران منها في سائر الفرق، أو نتيجة لذلك[٦٨].

وهكذا يتبين، بأدلة أكثر دقة، وجود ترابط ظاهري بين النمو الاقتصادي السريع وعدم الاستقرار السياسي. لكن الرابط بينهما ليس بهذا الوضوح في نطاق أكثر اتساعاً. خلال الخمسينات كان معامل الارتباط بين نسبة النمو الاقتصادي والعنف المحلي بين الجماعات في ٥٣ دولة معتدلاً في سلبيته، وهو يساوي ٠٤٣-. كانت ألمانيا الغربية واليابان ورومانيا ويوغوسلافيا والنمسا والاتحاد السوفياتي وايطاليا وتشيكوسلوفاكيا تتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي وبنسبة ضئيلة من العنف، أو أن العنف كان غير موجود فيها تماماً. لكن، ومن ناحية ثانية، كانت في بوليفيا والأرجنتين وهندوراس واندونيسيا أعداد كبيرة من الضحايا بسبب العنف المحلي، ومعدلات منخفضة جداً من النمو، وهي تكاد تكون سلبية في بعض الحالات. وعلى نحو مماثل، كان معامل الارتباط في سبعين دولة لسرعة التغيير في الدخل القومي بين ١٩٣٥ و١٩٦٢، ومستوى عدم الاستقرار السياسي بين ١٩٤٨ و١٩٦٢، يساوي ٠٣٤-؛ ومعامل الارتباط بين التغيير في الدخل القومي

والتغيرات في الاستقرار في الدول نفسها، وفي السنوات نفسها، كان يساوي ٠,٤٥-. وفي توجه مماثل، توصل نيدلر إلى أن النمو الاقتصادي في أميركا اللاتينية كان شرطاً مسبقاً للاستقرار في مؤسسات الدول التي توجد فيها مستويات عالية من المشاركة السياسية(٦٦).

جدول ١ ـ ٤ النمو الاقتصادي السريع وعدم الاستقرار السياسي

النمو السنوي لإجمالي دخل الفرد من الإنتاج القومي	معدل الوفيات من العنف الجماعي المحلي في ٥٣ دولة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٢ (وفقاً لمليون من السكان)				
	لا أحد	متدنٍ من ٠,١ إلى ٩,٩	معتدل من ١٠ إلى ٩٩	مرتفع من ١٠٠ إلى ١٣٣٥	المجموع
ـ عالٍ جداً، ٦٪ وما فوق	٤	٣	صفر	صفر	٧
ـ عالٍ من ٤٪ إلى ٥,٩٪	صفر	٦	١	٢	٩
ـ معتدل من ٢٪ إلى ٣,٩٪	٨	٥	١	٣	١٧
ـ منخفض من ١٪ إلى ١,٩٪	٣	٤	٦	١	١٤
ـ دون ١٪	صفر	١	٢	٣	٦
المجموع	١٥	١٩	١٠	٩	٥٣

(المصدر: بروس روسيت، الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية [نيوهايفن، منشورات جامعة يال ١٩٦٤]، الجدولان: ٢٩ و٤٥. تختلف فترات النمو لكنها عموماً من ٧ إلى ١٢ سنة في الخمسينات).

يقترح هذا الدليل المثير للجدل، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، في حال وجودها، يجب أن تكون علاقة معقّدة. ربما تختلف العلاقة مع مستوى التطور السياسي. ففي احتمال أقصى قد يكون مقدار ما من التطور الاقتصادي ضرورياً لجعل عدم الاستقرار ممكناً. وتسقط هنا مقولة الفقر، لأن من هم فقراء فعلاً يحول فقرهم دون اهتمامهم بالسياسة ودون احتجاجهم. إنهم لامبالون، وفاترو الهمة، وغير مطلعين على وسائل الإعلام وغيرها من الحوافز التي قد تستحث مطامحهم على نحو يدفعهم إلى الانخراط في النشاط السياسي. وقد لاحظ إريك هوفر أن: «الفقراء للغاية يرعبهم أيضاً العالم من حولهم ولا يرحّبون بالتغيير... هناك بالتالي نزوع عميق إلى الإبقاء على المحروم، كالنزوع إلى الإبقاء على الثري؛ والمحروم عنصر يتساوى في الأهمية مع الثري في دوام النظام الاجتماعي»(٧٠). الفقر في حد ذاته حاجز لعدم الاستقرار. إن أولئك الذين تصبح وجبة الطعام التالية هدفهم المباشر، ليسوا مخوّلين للتفكير بشأن أي تحوّل كبير في المجتمع. إنهم يصبحون هامشيين وفضلة يهتمون بكل بساطة بإجراء تعديلات ضئيلة، لكن أساسية للغاية، في الوضع القائم. وكما أن التحريك الاجتماعي ضروري لتوفير الدافع لعدم الاستقرار، من الضروري أيضاً، وجود قدر من التطور الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تأمين الوسائل الضرورية لذلك.

وفي الاحتمال الأقصى الثاني، نجد في الدول التي وصلت إلى مستوى عالٍ نسبياً من التطور الاقتصادي، أن المعدل السريع في النمو الاقتصادي ينسجم مع الاستقرار السياسي. إن الأرقام السلبية التي سجلها معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار، والتي وردت أعلاه، ناتجة، في معظم الأحوال، عن الجمع ما بين الدول المتطورة جداً والدول المتخلفة في التحليل نفسه. إن الدول المتطورة اقتصادياً هي أكثر استقراراً وتتمتع بمعدلات نمو اقتصادي أسرع من الدول الأدنى منها تطوراً. وبخلاف سائر

المؤشرات الاجتماعية، يميل معدل سرعة النمو الاقتصادي إلى أن يتفاوت على نحو مباشر مع مستوى التطور لا عكسياً. في الدول غير الغنية، لا يرتبط معدل سرعة النمو الاقتصادي، على نحو حاسم، بعدم الاستقرار السياسي:

في ٣٤ دولة، وصل فيها إجمالي الدخل الفردي من الناتج القومي إلى ما دون ٥٠٠ دولار، كان معامل الارتباط بين نسبة سرعة النمو الاقتصادي وعدد الوفيات من العنف الجماعي المحلي ٠٧‚٠-. وهكذا، فإن العلاقة بين نسبة سرعة النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي. في المستويات المتدنية، هناك علاقة ايجابية، وفي المستويات المتوسطة ليست هناك علاقة ذات أهمية، وفي المستويات العالية هناك علاقة سلبية.

فرضية الهوّة: يبعث التحريك الاجتماعي على عدم الاستقرار أكثر من التطور الاقتصادي. إن الهوّة بين هذين الشكلين في التغيير بمثابة قياس لأثر العصرنة على الاستقرار السياسي. التمدين ومعرفة القراءة والكتابة والتعليم ووسائل الإعلام، تكشف جميعها للإنسان التقليدي عن أنماط جديدة من العيش، ومقاييس جديدة للمتعة وإمكانيات جديدة للرفاهية. هذه التجارب تحطم الحواجز المعرفية التي تفرض مواقف في الثقافة التقليدية وتشجّع مستويات جديدة من المطامح والرغبات. إلا أن قدرة المجتمع الانتقالي على تلبية هذه المطامح الجديدة، تكون أكثر إبطاء في تقدمها من المطامح نفسها. ومن هنا تنشأ ثغرة بين المطمح والتوقع، وبين تشكل الرغبة وتحقيق الرغبة، أو بين دالّة المطامح ودالة مستوى العيش[٢١]. ينتج عن هذه الهوّة الإحباط والاستياء في المجتمع. وعملياً، يشكل حجم الهوّة مؤشراً معقولاً لعدم الاستقرار السياسي.

إن أسباب وجود هذه العلاقة بين الإحباط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي هي، إلى حد ما، أكثر تعقيداً مما تبدو عليه ظاهرياً. العلاقة ناتجة

إلى حد كبير، عن غياب متغيِّرين كامنين مؤثرين: فرص للتحريك الاجتماعي والاقتصادي ومؤسسات سياسية قابلة للتكيُّف. منذ نشوء البيوريتانية، وأهداف المبتدع الاقتصادي المغامر والشوري المتفاني تختلف نوعياً؛ لكن مطامحها العالية متشابهة إلى حد مذهل، وهي عند كل منها نتيجة مستوى عالٍ من التحريك الاجتماعي(٢٢). ومن هنا، فإن مدى إمكانية الإحباط الاجتماعي على إحداث المشاركة السياسية، يعتمد إلى درجة كبيرة على طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع التقليدي. من الممكن تصوُّر احتمال إزالة هذا الإحباط عبر التحريك الاجتماعي والاقتصادي، إذا كان المجتمع التقليدي «منفتحاً» بالقدر الذي يوفِّر فيه إمكانيات مثل هذا التحريك. جزئياً، هذا ما يحدث بالتحديد في المناطق الريفية، حيث تُسهم الفرص الخارجية للتحريك الأفقي (التمدين) في الاستقرار النسبي للريف في معظم الدول المعصرنة. فيما الفرص القليلة للتحريك العمودي في المدن (المهن والدخل) تُسهم بدورها بزيادة عدم استقرار هذه الدول. ولكن، بمعزل عن التمدين، تنخفض في معظم الدول المعصرنة مستويات التحريك الاجتماعي ـ الاقتصادي، في عدد قليل نسبياً من المجتمعات تكون البنى التقليدية قابلة لتشجيع النشاط الاقتصادي بدلاً من النشاط السياسي. الأرض وغيرها من أشكال الثروة الاقتصادية في المجتمع التقليدي، تستحوذ عليها أوليغارشيّة صغيرة نسبياً، أو أنها تخضع لسيطرة شركات ومستثمرين أجانب. إن قيم المجتمع التقليدي هي في الغالب معادية لأعمال الالتزام، لذلك فإن أقلية عرقية قد تحتكر معظم هذه الأعمال (اليونانيون والأرمن في الامبراطورية العثمانية؛ الصينيون في جنوب شرق آسيا؛ اللبنانيون في افريقيا). هذا بالإضافة إلى أن القيم والأفكار العصرية التي يصار إلى إدخالها في النظام، تؤكد غالباً على أولية مرتبة الحكم (الاشتراكية، والاقتصاد الموجّه)، التي قد تدفع أيضاً بالمحرّكين إلى التحفظ حيال الخوض في أعمال الالتزام والمقاولة.

في هذه الظروف، تصبح المشاركة السياسية طريق تقدم الفرد الذي يحرِّك

اجتماعياً. ويؤدي الإحباط إلى فرض مطالب على الحكم؛ كما يؤدي اتساع المشاركة السياسية إلى تعزيز هذه المطالب. وعلاوة على ذلك، إن تخلّف الدولة، في اطار مؤسساتها السياسية، يؤدي إلى صعوبة بالغة، إن لم يكن إلى استحالة، في التعبير عن المطالب الموجّهة للحكم عبر قنوات الشرعية، وإلى صعوبة تعديل هذه المطالب وتجميعها في النظام السياسي. إن الزيادة الحادّة في المشاركة السياسية تؤدي إذاً إلى استنهاض عدم الاستقرار السياسي. وهكذا، فإن تأثير العصرنة يتضمّن العلاقات التالية:

١ ـ **التحريك الاجتماعي** = الإحباط الاجتماعي
التطور الاقتصادي

٢ ـ **الاحباط الاجتماعي** = المشاركة السياسية
الفرص المحرّكة

٣ ـ **المشاركة السياسية** = عدم الاستقرار السياسي
المؤسساتية السياسية

ينشأ من غياب الفرص المحركة والمستوى المتدنّي من المؤسساتية السياسية في معظم الدول المعصرنة، ارتباط بين الإحباط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. تناولت دراسة تحليلية ٢٦ دولة تدنّى فيها معدل الحاجة إلى التأهيل والحاجة إلى الاكتفاء، فكانت النتيجة تدني معدل «الإحباط التصنيفيّ». وتناولت الدراسة أيضاً ٣٦ دولة ارتفع فيها معدل هاتين الحاجتين، فكانت النتيجة ارتفاع معدل «الإحباط التصنيفيّ». من بين المجتمعات المكتفية في الدول الست والعشرين هناك ستة مجتمعات فقط (في الأرجنتين وبلجيكا وفرنسا ولبنان والمغرب واتحاد جنوب افريقيا)، كانت درجات عدم الاستقرار السياسي فيها مرتفعة. وفي الدول الست والثلاثين غير المكتفية، هناك دولتان فقط (الفيليبين وتونس) ارتفعت فيهما معدلات عدم الاستقرار السياسي. وكان معامل الارتباط الاجمالي بين الإحباط وعدم الاستقرار يساوي ٠،٥٠-. وبالإمكان أيضاً شرح الاختلافات في قوة

التصويت للشيوعيين في الولايات الهندية جزئياً، من خلال النسبة بين التحريك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي في هذه الولايات. وعلى نحو مماثل، ثبت أن الاستقرار الدستوري في أميركا اللاتينية تابع للتطور الاقتصادي والمشاركة السياسية. فالزيادات الحادة في المشاركة تنتج عدم الاستقرار، إلاّ إذا كانت مصحوبة بتغيرات مطابقة في مستوى الانتعاش الاقتصادي(٧٣).

إن عدم الاستقرار السياسي في الدول المعصرنة هو، إذاً، في القسم الأكبر منه، تابع للهوّة بين المطامح والتوقعات الناجمة عن تصعيد المطامح الذي يظهر، بصورة خاصة، في المراحل الأولى من العصرنة. وفي بعض الحالات، قد تنشأ هوّة مماثلة ونتائج مماثلة من الهبوط في التوقعات. تحدث الثورات غالباً مع نهاية مرحلة من النمو الاقتصادي المدعوم، يليها انكماش حاد في النشاط التجاري. ويظهر أن انكماشات كهذه حصلت في فرنسا ما بين ١٧٨٨ و١٧٨٩، وفي انكلترا ما بين ١٦٨٧ ـ ١٦٨٨، وفي أميركا ما بين ١٧٧٤ ـ ١٧٧٥» قبل ثورة دور في ١٨٧٤، وفي روسيا (كنتيجة لهذه الحرب) ما بين ١٩١٥ ـ ١٩١٧، وفي مصر عام ١٩٥٢، وفي كوبا ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ (عندما شن كاسترو أول هجوم له على باتيستا). إضافة إلى ذلك، تكرر ظهور الانقلابات في أميركا اللاتينية خلال السنوات التي ساءت فيها الأوضاع الاقتصادية، أكثر من السنوات التي تميّزت بزيادة فعلية في معدلات المداخيل الفردية(٧٤).

عدم المساواة وعدم الاستقرار: لاحظ أرسطو في دراسته للتغير السياسي في اليونان: «أن سبب التحريض في جميع هذه الحالات موجود دائماً في عدم المساواة»(٧٥). تكاد اللامساواة السياسية، من حيث تعريفها، أن تكون مظهراً متأصلاً من مظاهر عدم الاستقرار السياسي. وماذا عن اللامساواة الاقتصادية؟ إن قلة البيانات حول توزيع الدخل والثروة تجعل من الصعب اختبار صحة الافتراض بأن اللامساواة الاقتصادية مرتبطة بعدم الاستقرار

السياسي. في ثماني عشرة دولة كان معامل الارتباط بين مؤشر «جيني» للامساواة في الدخل قبل دفع الضريبة وبين الوفيات من العنف السياسي، ٠٫٣٤؛ وفي اثنتي عشرة دولة كان معامل الارتباط بين اللامساواة في الدخل بعد دفع الضريبة والعنف السياسي ٠٫٣٦[٧٦]. لكن هناك أدلة أكثر أهمية للربط بين اللامساواة في امتلاك الأراضي وعدم الاستقرار السياسي. في دراسة تناولت سبعاً وأربعين دولة، وجد روسيت أن معامل الارتباط بين مؤشر «جيني» حول اللامساواة في امتلاك الأرض والوفيّات من العنف الجماعي المحلي، ٠٫٤٦؛ ووجدت دلائل ارتباط أخرى أدنى بين اللامساواة في ملكية الأرض وتكرار حوادث العنف. لكن العلاقة بين كثافة ملكية الأرض والعنف، كانت تزداد عندما أخذت بعين الاعتبار النسبة المئوية للسكان العاملين في الزراعة. في الدول ذات المعدل العالي في الزراعة، يحتمل أن تكون فرص التحريك الاجتماعي ـ الاقتصادي أقل بالنسبة للعاملين في الزراعة، وتصبح اللامساواة في امتلاك الأرض بالتالي أكثر ارتباطاً بالعنف المباشر. وهذا هو الواقع فعلاً، وقد بلغ معامل الارتباط بين اللامساواة في امتلاك الأرض والوفيات من جراء العنف حوالى ٠٫٧٠ في البلدان الزراعية[٧٧].

تؤثر العصرنة في اللامساواة الاقتصادية وفي عدم الاستقرار السياسي بالتالي، بطريقتين. أولاً، يتم عادة توزيع المدخول والثروة بشكل أكثر تفاوتاً في الدول الفقيرة منه في الدول المتطورة اقتصادياً[٧٨]. وفي المجتمع التقليدي تعتبر هذه اللامساواة جزءاً من النمط الطبيعي للعيش. إلاّ أن التحريك الاجتماعي يزيد في إدراك هذه اللامساواة، وفي إثارة الاستياء منها كما يفترض. ويطرح تدفق الأفكار الجديدة التساؤل حول شرعية التوزيع القديم، ويقترح توزيعاً عملياً للدخل يكون أكثر إنصافاً وتحقيقاً لما هو مطلوب. والطريقة الواضحة للتوصل إلى تغيير سريع في توزيع الدخل تكون عبر الحكم. لكن أولئك الذين يسيطرون على الدخل، هم في الغالب

الـذين يسيطرون عـلى الحكم. وهكذا، فـإن التحـريـك الاجتـماعي يجعـل اللامساواة الاقتصادية التقليدية تتحول إلى حافز للثورة.

ثانياً، في المدى الطويـل، ينتج التـطور الاقتصادي تـوزيعاً أكـثر إنصافـاً للدخل مما كان سائداً في المجتمع التقليدي. ولكن، في المدى القصير، غالباً ما يؤدي النمو الاقتصادي المباشر إلى تفاقم اللامسـاواة في الدخـل: تتجمع الأرباح من النمو الاقتصادي السريع في الغـالب بين أيـدي فئة قليلة، فيـما تنصبّ الخسائر على الكثيرين؛ وقـد يكثر في المجتمـع، نتيجة لـذلك، عـدد الأشخاص الذين يزدادون فقراً. وغالباً ما يجرّ النمو السريع التضخم المالي، حيث ترتفع الأسعار على نحو نموذجي، ويكـون ارتفاعهـا أسرع من ارتفاع الأجور؛ ويرافق ذلك نزوع نحو توزيع أكثر تفاوتاً للثروة. وغـالباً مـا يؤدي تـأثير الأنـظمة القـانونيـة الغربيـة في المجتمعات غـير الغربيـة، إلى تشجيـع استبـدال الأشكال المتحـدية لملكيـة الأرض بملكية خـاصة، ممـا سيؤدي إلى لامسـاواة أكـبر في ملكيـة الأرض من تلك التي كـانت سـائـدة في المجتمـع التقليـدي. تـوزيـع الـدخـل في القـطاع غـير الـزراعي الأكـثر عصريـةً في المجتمعـات الأقـل تـطوراً يتسم بـلامسـاواة أكـبر من تلك التي في القــطاع الزراعي. على سبيل المثال، حصـل خمـسة في المئـة من مجموع العـائلات في الريف الهندي عام ١٩٥٠، على نسبـة من الدخـل قدرهـا ٢٨,٩ في المئة؛ بينما حصل خمسة في المئة من العائلات في المدن الهنديـة على ٦١,٥ في المئـة من الـدخل[٣٦]. ولأن التـوزيـع الإجمـالي للدخـل أكـثر إنصـافـاً في الـدول المتقدمة، الزراعية بنسبة أقل، فإن توزيـع الدخـل في قطاع غـير زراعي في دولة متخلّفة يكون أكثر لامساواة منه في القطاع نفسه في دولة متطورة.

قد يصبح لأثر النمو الاقتصادي على اللامساواة الاقتصادية أهمية ملحوظة في بعض الدول المعصرنة. لقد شهدت المكسيك في السنوات العشرين التي سبقت الثورة، زيادةً هائلة في اللامساواة الاقتصادية، وذلك في مجـال ملكية الأراضي عـلى وجه الخصـوص. وفي الخمسينات كـانت الهوّة الفـاصلة بـين

الأثرياء والفقراء تميل إلى الاتساع في المكسيك خصوصاً، وفي سائر بلدان أميركا اللاتينية عموماً. كما أن الهوّة بين المداخيل المرتفعة والمتدنية في الفيليبين، سجلت نسبة اتساع كبيرة خلال الخمسينات. وعلى نحو مماثل، أدى النمو الاقتصادي السريع في باكستان في أواخر الخمسينات وبداية الستينات إلى بروز «تفاوت هائل بين المداخيل» نتج عنه «ركود نسبي في أسفل الهرم الاجتماعي»[٨٠]. وفي البلدان الافريقية، منح الاستقلال للفئة القليلة التي استلمت السلطة، فرصاً متكرّرة لتجميع ثروات هائلة في وقت تدنّى فيه مستوى المعيشة عند غالبية شعوب تلك البلدان أو ظل على حاله. كلما كان الاستقلال مبكراً في عملية تطور مجتمع مستعمر، ازداد إحكاماً قيد اللامساواة الاقتصادية والسياسية. إن التطور الاقتصادي يزيد في اللامساواة السياسية في الوقت الذي يُنقص فيه التحريك الاجتماعي شرعية تلك اللامساواة. هذان الوجهان للعصرنة يجتمعان لخلق انعدام الاستقرار السياسي.

ج ـ العصرنة والفساد

الفساد هو سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة. من الواضح أن الفساد موجود في كافة المجتمعات، لكن من الواضح أيضاً، أنه أكثر انتشاراً في بعض المجتمعات منه في غيرها، وأنه أكثر انتشاراً أيضاً في بعض مراحل تطور مجتمع ما منه في مراحل أخرى. ما يخلق انطباعاً بأن مداه يرتبط إلى حد كبير بالعصرنة الاجتماعية والاقتصادية السريعة. ويبدو في هذا المجال أن الحياة السياسية في أميركا في القرنين الثامن عشر والعشرين، كانت أقل فساداً مما كانت عليه في القرن التاسع عشر. وعلى هذا النحو أيضاً، بدت الحياة السياسية في بريطانيا في القرن السابع عشر وأواخر التاسع عشر أقل فساداً منها في بريطانيا في القرن الثامن عشر. هل هي مجرد مصادفة أن تكون النسبة المرتفعة من الفساد في الحياة العامة في انكلترا وأميركا قد تزامنت مع تأثير الثورة الصناعية، وتطوير

موارد جديدة للثروة والطاقة، وظهور طبقات جديدة تفرض مطالب جديدة على الحكم؟ كانت المؤسسات العامة في المرحلتين تعاني من الإنهاك ومن بعض مظاهر الانحلال. الفساد بالطبع هو وسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة. يفتقد الموظفون الحكوميون الاستقلالية والتماسك، ويجعلون مراكزهم المؤسساتية خاضعة لمتطلبات خارجية. قد يكون الفساد أكثر تفشياً في بعض الحضارات من سواها، لكنه في معظم الحضارات يبدو أكثر تفشياً خلال مراحل العصرنة المكثفة. إن الفروقات في مستوى الفساد التي قد تكون موجودة بين المجتمعات المعصرنة والمتطورة سياسياً في دول المحيط الأطلسي ومجتمعات دول أميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا، تعكس إلى حد كبير الفروقات بين تلك الدول في مجالي العصرنة والتطور السياسيين. عندما يُدين زعماء المجالس العسكرية والحركات الثورية «الفساد» في مجتمعاتهم، فإنهم يدينون في الواقع التخلف فيها.

لماذا تتسبب العصرنة بالفساد؟ تبرز في هذا المجال ثلاث أفكار مترابطة. الأولى، أن العصرنة تفترض تغيراً في القيم الأساسية للمجتمع. إنها تعني، على وجه الخصوص، الموافقة التدريجية، من قبل الفئات داخل المجتمع، على مبادىء التوجه الشمولي واعتماد الجدارة، وأن يظهر الأفراد والجماعات ولاءاتهم وتطابقهم مع الدولة القومية، وشيوع الافتراض بأن المواطنين يتساوون في الحقوق والواجبات أمام الدولة. في الغالب، طبعاً، يكون أول الموافقين على هذه المبادىء، الطلاب وضباط الجيش وأولئك الذين اطلعوا عليها في الخارج. مثل هذه الفئات تشرع للحكم في مجتمعها على ضوء هذه المبادىء الجديدة ومن خلال المبادىء الأجنبية. ويصبح السلوك الذي كان مقبولاً وشرعياً حسب المبادىء التقليدية غير مقبول وفاسداً حين يؤخذ بمنظار عصري. وهكذا، فإن الفساد في مجتمع معصرن ليس تماماً نتيجة انحراف السلوك في المبادىء المتفق عليها، بقدر ما هو نتيجة لانحراف المبادىء من الأنماط الموضوعة للسلوك. تؤدي المعايير والمقاييس الجديدة للتمييز بين

الصح والخطأ إلى الحكم على بعض أنماط السلوك التقليدي، على الأقل، بأنها فاسدة. كتب أحد الباحثين حول نيجيريا الشمالية يقول: «إن ما يعتبره البريطاني فاسداً والهوسي قمعياً، قد يكون بالنسبة للفولاني ضرورياً وتقليدياً في الوقت نفسه»(٨١). إلّا أن التساؤل حول المعايير القديمة يؤدي إلى زعزعة شرعية كافة المعايير. ويمنح الصراع بين المبادىء العصرية والتقليدية، فرصاً جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه المبادىء بنوعيها.

يتطلب الفساد قدراً من الإقرار بوجود فارق بين الوظيفة العامة والمصلحة الخاصة. إذا كانت حضارة المجتمع لا تميز بين دور الملك كشخص ودوره كملك، يصبح من المستحيل في هذه الحالة اتهام الملك بالفساد في استخدام الأموال العامة. إن التمييز بين المال الخاص والإنفاق العام لم يتطور في أوروبا الغربية إلّا في بداية المرحلة الحديثة، وذلك على نحو تدريجي. إلّا أن امتلاك نظرية ما حول هذا الفارق ضروري للتوصّل إلى استنتاج ما إذا كانت أعمال الملك صالحة أو فاسدة. وعلى نحو مماثل، وحسب المبادىء التقليدية في بعض المجتمعات، يكون من واجبات الموظف الحكومي ومسؤولياته، تأمين المكافآت وفرص العمل لأفراد عائلته. لم يكن هناك تمييز بين الواجب نحو الدولة والواجب نحو العائلة. وحين يصبح مثل هذا التمييز مقبولاً من الجماعات المسيطرة داخل المجتمع، يصبح عندئذ فقط من الممكن تعريف سلوك كهذا بأنه محاباة للأقارب؛ وهو سلوك فاسد بالتالي. في الواقع، قد يستحث اعتماد مبادىء الجدارة المزيد من الحدة في التطابق مع العائلة وفي الشعور بالحاجة إلى حماية مصالح العائلة في مواجهة التهديد الذي تطرحه الأساليب الأجنبية. الفساد هو إذاً حصيلة التمييز بين الرفاهية العامة والمصلحة الخاصة الذي يأتي في سياق العصرنة.

كما أن العصرنة تُسهم في الفساد بخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة؛ والعلاقة بين هذه المصادر والسياسة لا تحدّدها المبادىء التقليدية السائدة في

المجتمع، في الوقت الذي تكون فيه المبادىء العصرية لا تزال غير مقبولة من الفئات المسيطرة داخل المجتمع. يصبح الفساد في هذا المعنى محصلة مباشرة لنشوء فئات جديدة لها مواردها الجديدة، ولبذل هذه الفئات جهودها لكي تكون فاعلة داخل الإطار السياسي. قد يكون الفساد وسيلة لاستيعاب الفئات الجديدة داخل النظام السياسي عبر وسائل مخالفة للأصول، لأن النظام لا يزال عاجزاً عن تكييف نفسه بالسرعة الكافية لتأمين الوسائل الشرعية والمقبولة من أجل هذه الغاية. في افريقيا، كان الفساد «جسراً بين أولئك الذين يمسكون زمام السلطة السياسية وأولئك الذين يسيطرون على الثروة، بحيث إنه أفسح في المجال أمام الطبقتين، اللتين كانتا متباعدتين في المراحل الأولية لأنظمة الحكم القومية الافريقية، كي تستوعب الواحدة منهما الأخرى»(٨٦). أصحاب الملايين الجدد يشترون لأنفسهم مقاعد في مجلس الشيوخ أو مجلس الأعيان، ويصبحون بالتالي، شركاء في النظام السياسي بدلاً من أن يكونوا المناوئين المبعدين عنه؛ وربما كان هذا سيحدث لو لم يمنحهم إفساد النظام هذه الفرصة. وعلى هذا النحو أيضاً تعمد الجماهير التي تحرّرت مؤخراً، أو يعمد المهاجرون الذين وصلوا حديثاً، إلى استخدام قوتهم الجديدة بممارسة حق الاقتراع لحمل الماكينة السياسية المحلية على توفير الأعمال والخدمات لهم. هناك إذاً، فساد الفقراء وفساد الأغنياء. واحد يتاجر بالقوة السياسية من أجل المال، والآخر يتاجر بالمال من أجل القوة السياسية. لكن، في الحالتين هناك شيء عام (صوت أو مركز أو قرار) يتم بيعه من أجل الربح الخاص.

وتُسهم العصرنة، ثالثاً، في تشجيع الفساد بواسطة التغييرات التي تحدثها في إنتاجية النظام السياسي. تتضمن العصرنة، خصوصاً في الدول التي تعصرنت مؤخراً، توسيع سلطة الحكم ومضاعفة النشاطات التي تخضع للتنظيم الحكومي. في نيجيريا الشمالية «كان الاضطهاد والفساد يميلان إلى الزيادة عند الهوسا مع المركزية السياسية وزيادة واجبات الحكم». إن

القوانين كافة، كما أشار ماك مولان، تلحق ضرراً بفئة ما؛ وهذه الفئة تصبح، نتيجة لذلك، مصدراً كامناً للفساد[٨٣]. وهكذا، فإن مضاعفة القوانين يضاعف امكانيات الفساد. ويعتمد مدى تحقيق هذه الامكانية في التطبيق العملي بالدرجة الأولى، على مدى حيازة هذه القوانين لدعم الشعب عموماً، وعلى سهولة خرق القانون بدون اكتشاف ذلك، وعلى الفائدة المرجوة من خرقه. وهكذا، تكون القوانين المتعلقة بالتجارة والجمارك والضرائب، بالإضافة إلى تلك التي تنظم النشاطات العامة المربحة كالقمار والبغاء والمشروبات الروحية، بواعث رئيسية للفساد. لهذا السبب لا يفيد إصدار قوانين صارمة ضد الفساد في مجتمع انتشر فيه الفساد، إلاّ في مضاعفة فرص الفساد إياه.

غالباً ما يتخذ التزام القيم العصرية، عند جماعة ما في بلد انتقالي، شكلاً متطرفاً. وتصبح مثل النزاهة والاستقامة والشمولية والجدارة في معظم الأحوال مهيمنة لدرجة أن الأفراد والجماعات يوجهون تهمة الفساد إلى إجراءات معينة في مجتمعهم، تكون موضوع قبول في المجتمعات الأكثر عصرية وبصورة طبيعية وشرعية أيضاً. إن صدمة العصرنة الأولى تنزع إلى إحداث معايير بيوريتانية، غير منطقية، كما سبق وحدث بين البيوريتانيين أنفسهم. هذا التصعيد في القيم يؤدي إلى رفض ونبذ المساومة والتسوية الضروريتين في السياسة، وتعزّز تحديد السياسة بتطابقها مع الفساد. بالنسبة لمتحمس للعصرنة يكون وعد السياسي بحفر أقنية للري للمزارعين في إحدى القرى في حال نجح في الانتخابات، فاسداً كما لو أنه يعرض على كل قروي أن يتقاضى ثمن الصوت الذي سيدلي به في الانتخابات. النخبة التي تؤيد العصرنة تكون متمسكة بقوميتها، وهي تؤكد على الأولوية السائدة للرفاهية العامة في المجتمع ككل. بهذا تعتبر في بلد كالبرازيل «الجهود التي تبذلها المصالح الخاصة للتأثير على السياسة العامة، كما وصفها روسو، فاسدة في جوهرها. وفوق ذلك فإن أي نشاط يقوم به الحكم، ويكون معداً لكي

يتلاءم ومتطلبات وضغوط خاصة من المجتمع، يعتبر أسلوباً «دهماوياً»[٨٤]. في مجتمع كالبرازيل تصدر العناصر المحبِّذة للعصرنة حكمها بالفساد على لجوء السفارات إلى مكافأة الأصدقاء أو تهدئة المنتقدين، ولجوء الحكم إلى إقامة المشاريع للحق على الدعم الجماعي له. قد تأخذ مقاومة الفساد في أقصى حد لها الشكل البيوريتاني المتعصّب، وهذا ما تتميّز به معظم الأنظمة الثورية، وبعض الأنظمة العسكرية، في مراحل حكمها الأول على الأقل. والمفارقة هنا، أن هذه العقلية المتعصبة، في معاداتها للفساد، لها في النهاية تأثيرات مشابهة لتأثيرات الفساد نفسه. كلاهما يتحدّى استقلالية السياسة: أحدهما يستبدل الأهداف الخاصة بالأهداف العامة؛ والآخر يجعل القيم التقنية محل القيم السياسية. إن تصعيد المعايير في مجتمع مُعصرَن، وما يصاحبه من تقليل لأهمية السياسة ونبذ لها، يمثل انتصاراً لقيم العصرية على احتياجات المجتمع.

وهكذا، فإن تقليص الفساد في مجتمع ما، يفترض في الغالب تخفيضاً في
٥ قيمة المبادىء التي كانت تعتبر مناسبة لسلوك الموظفين الحكوميين. وفي الوقت نفسه تغيير السلوك العام للموظفين في اتجاه هذه المبادىء. وتكون النتيجة حدوث انسجام أكبر بين المبادىء السائدة والسلوك السائد، على حساب بعض التناقض الذاتي في كلّ منهما. يتم تقبّل سلوك معين على أنه جزء طبيعي من العملية السياسية، هو بالأحرى «ابتزاز شريف»، وليس «ابتزازاً غير شريف»، فيما يصبح سلوك آخر مشابه له مداناً ومنبوذاً على وجه العموم. لقد خاضت كل من انكلترا والولايات المتحدة هذه العملية. في إحدى المراحل قبلت الأولى بيع طبقة النبلاء لكنها لم تقبل بيع السفراء، فيما قبلت الثانية بيع السفراء ولم تقبل بيع القضاة. وقد أشار أحد المراقبين إلى أن «النتيجة في الولايات المتحدة الأميركية كانت خليطاً: تقلّص إلى حد كبير مدى المحسوبية السياسية، وتمّ التخلص على نطاق واسع من الرشوة بالمال من قبل كبار الموظفين الحكوميين. وفي الوقت نفسه، ظلت مجالات واسعة

في الحياة العامة محصّنة، بشكل أو بآخر، ضد التغيير، وكانت التصرفات التي تعتبر فاسدة في محيط ما يكاد يُسلِّم بصحتها مباشرة في المحيط الآخر»[85]. إن تطور امكانية إقامة هذا التمييز داخل المجتمع يُعد بمثابة مؤشر لتحركه من العصرنة إلى العصرية.

توابع الفساد، ومسبباته أيضاً، تشبه توابع ومسببات العنف. كلاهما تستحثه العصرنة؛ كلاهما يدلّ على ضعف المؤسسات السياسية؛ وكلاهما سمة للمجتمعات التي سوف نطلق عليها، فيما بعد، اسم المجتمعات البريتورية؛ من خلالهما يرتبط الأفراد والجماعات بالنظام السياسي، ويشاركون بالفعل في هذا النظام بأساليب تنتهك أعرافه. لذلك، فإن المجتمع الذي يكون مُعرَّضاً للفساد، يكون معرضاً، بنسبة كبيرة، للعنف. في بعض الحالات، قد يقوم شكل من أشكال السلوك المنحرف مقام الآخر، لكن القوى الاجتماعية المختلفة تستخدم، في الغالب، قدرات المتفاوتة في المجالين. إلاّ أن أهمية العنف تشكّل تهديداً لفاعلية النظام أكثر بكثير من هيمنة الفساد. في ظل غياب الاتفاق حول الأهداف العامة، يقوم الفساد بديلاً منه بالاتفاق حول الأهداف الخاصة، فيما يكون النزاع حول الغايات العامة والخاصة بديلاً من العنف. إن الفساد والعنف وسيلتان غير شرعيتين لفرض المطالب على النظام؛ لكن العنف هو في الوقت نفسه أيضاً، وسيلة غير شرعية لتحقيق هذه المطالب. والعنف يكون غالباً تصرفاً احتجاجياً رمزياً لا يُعاقب عليه، وهو لا يكون معداً لذلك. إنه دليل على انعزال أكثر حدّة. لأن الذي يفسد عدداً من ضباط الشرطة في نظام معين يكون أكثر قابلية للتطابق مع هذا النظام من الذي يشن الهجمات على مراكز الشرطة.

مثل سياسة الأجهزة أو السياسة التابعة عموماً، يوفّر الفساد عوائد مباشرة ومحددة وملموسة لجماعات قد تكون، فيما عدا ذلك، معزولة تماماً عن المجتمع. قد تكون فاعلية الفساد في هذا السياق في ضبط نظام سياسي

ما، بالطريقة نفسها التي يساهم فيها الإصلاح. وقد يكون الفساد في حد ذاته بديلاً من الإصلاح؛ وقد يكون الفساد والإصلاح معاً، بديلين من الثورة. يُسهم الفساد في تقليص ضغوطات الجماعة من أجل إدخال تغييرات على السياسة؛ كما يُسهم الإصلاح في تقليص الضغوطات الطبقية لإدخال تغييرات بنيوية. في البرازيل، على سبيل المثال، أعطت الحكومة قروضاً لقياديي الجمعيات التجارية مما دفع هؤلاء إلى التخلي عن مطالب «جمعياتهم الأكثر اتساعاً. ومثل هذه الخيانات شكلت عاملاً حاسماً في تقليص ضغط الطبقة والجمعية التجارية على الحكومة»[٨٦].

إن درجة الفساد التي تحدثها العصرنة في مجتمع ما، هي، بالطبع، من فعل طبيعة المجتمع التقليدي وطبيعة عملية العصرنة في الوقت نفسه. في المجتمع التقليدي تسهم الضغوطات التي تمارسها عدة أنساق قيمية متنافسة أو عدة حضارات، في تشجيع تفشي الفساد ـ أما في حال وجود حضارة منسجمة نسبياً، فيبدو أن نسبة الفساد المتوقع حدوثه خلال فترة العصرنة ترتبط عكسياً بدرجة التطابق الاجتماعي في المجتمع التقليدي. ووجود بنية تتصف بارتفاع مستوى التنظيم الطبقي أو العشائري، يعني أن هناك نظاماً للمعايير التي تنظم السلوك بين الأفراد من مختلف الفئات، قد أحرز درجة عالية من التطور. وتزداد هذه المعايير ثباتاً من خلال تكيّف الفرد، اجتماعياً، مع جماعته، ومن خلال توقعات سائر الجماعات واحتمالات القبول عندها. في مجتمع كهذا، يؤدي الفشل في التقيد بالمعايير المناسبة للعلاقات داخل الجماعة إلى التشوّش والتعاسة الذاتيتين.

وبالنتيجة، ينبغي أن يكون الفساد أقل انتشاراً خلال عصرنة المجتمعات الإقطاعية منه خلال عصرنة المجتمعات البيروقراطية المركزية. كان ينبغي أن يكون وجوده في اليابان أقل منه في الصين، وفي الحضارات الهندوسية أقل منه في الحضارات الإسلامية. إن الدلائل الظاهرة تفترض صحة هذه

الحالة. أما بالنسبة للمجتمعات الغربية، فتشير إحدى الدراسات التحليلية المقارنة إلى أن استراليا وبريطانيا العظمى تتمتعان «بارتفاع نسبي في مستوى الاقتراع الطبقي» بالمقارنة مع الولايات المتحدة وكندا. لكن يبدو أن الفساد السياسي كان أكثر تفشياً في الدولتين الأخيرتين. وربما تكون منطقة كيوبيك الأكثر فساداً في هذه الدول جميعاً. وهكذا، يبدو «أن الفساد السياسي يكون أقل في الدول حيث يرتفع معدل الاستقطاب الطبقي»(٨٧). وعلى نحو مماثل في الدول «المولّدة» في أميركا اللاتينية (بناما، كوبا، فنزويللا، البرازيل، جمهورية الدومينيكان، هاييتي)، حيث «يبدو أن هناك نسبة أعلى من المساواة الاجتماعية وأقل صلابة، من حيث البنية الاجتماعية، مما هو موجود في الدول الهندية (المكسيك، الاكوادور، غواتيمالا، بيرو، بوليفيا)، أو في الدول الهجينة (تشيلي، كولومبيا، إل سلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، براغواي). وفي هذا السياق، «يعني الغياب النسبي لوجود طبقة عليا مترسخة، غياباً نسبياً مشابهاً لوجود أخلاقية طبقية حاكمة، في إطار ما تقتضيه النبالة». وهكذا، «ليس هناك مجال كبير للشك في أن الكسب غير المشروع أثناء العمل السياسي يصل إلى أفظع مستوياته في الدول المدرجة ضمن هذه الفئة الاجتماعية - العرقية». إن الخلفية الطبقية لبريز خيمينيث في فنزويللا، وباتيستا في كوبا، وتروخيللو في جمهورية الدومينيكان، ليست ارستقراطية، وكل واحد منهم أصبح مليونيراً كبيراً خلال توليه الحكم. وكذلك أيضاً «تشتهر البرازيل وبناما بالكسب غير المشروع الأكثر «ديموقراطية»، والأكثر شيوعاً»(٨٨). إن تفشي الفساد في الدول الافريقية قد يكون مرتبطاً حقاً، بالغياب العام للفواصل الطبقية القاطعة. ولقد أشار أحد المراقبين للوضع في افريقيا قائلاً: «إن التحرك السريع من الفقر إلى الثراء ومن عمل إلى آخر، حال دون تطور الظواهر الطبقية، أي المكانة الموروثة أو الوعي الطبقي»(٨٩). ومع ذلك، فإن التحريك نفسه يضاعف الفرص لحدوث الفساد ولتوفير ما يجذب إليه. وعلى نحو مماثل، تتصف الفيليبين وتايلاند بما يرد في التقارير المتكررة عن انتشار الفساد السياسي

فيهما، وفي مجتمع كل دولة منهما مرونة وانفتاح لا بأس بهما، ومستوى عالٍ نسبياً من التحريك الاجتماعي.

في معظم الأنماط، يشمل الفساد المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي. وتستند الأنماط الخاصة التي سوف تسود في مجتمع معيَّن إلى سهولة الوصول إلى واحد منهما مقابلٍ الآخر. في المجتمع الذي تتوافر فيه فرص عديدة لتجميع الثروة، وتقلّ فيه مراكز السلطة السياسية، يقتضي النمط السائد استخدام الثروة للوصول إلى المركز السياسي. كانت الثروة في الولايات المتحدة تستخدم عموماً كطريق توصل إلى النفوذ السياسي أكثر مما كان الموقع السياسي يستخدم كوسيلة لتجميع الثروة؛ كما أن القوانين التي تنصّ على عدم استغلال الموقع السياسي للحصول على مكاسب شخصية هي أكثر صرامة، وتطاع غالباً أكثر من القوانين التي تنصّ على عدم استخدام الثروة الخاصة للحصول على موقع سياسي. في السياسة الأميركية ظاهرة لافتة، ومع ذلك شائعة، إذ إن الوزير أو المستشار قد يشعر بأنه مضطر إلى التخلي عن مركزه من أجل النهوض بأعباء عائلته؛ وفي سائر أنحاء العالم يُنظر إلى هذه المسألة بدهشة وثمة ميل إلى عدم تصديقها. والحالة المعاكسة هي السائدة غالباً في الدول المعصرنة - حيث فرص تجميع الثروة بالمبادرة الذاتية تقيدها المعايير التقليدية، وتوزيع الأدوار في المجال الاقتصادي تحتكره الأقليات العرقية، أو يكون الاقتصاد المحلي واقعاً تحت سيطرة شركات أجنبية ومستثمرين أجانب. في مجتمع كهذا تصبح السياسة طريقاً للوصول إلى الثروة؛ والطموحات والمواهب المغامرة التي لا تجد ما تصبو إليه في مجال التجارة أو الصناعة، تستطيع في النهاية أن تجده في مجال السياسة. في العديد من الدول المعصرنة يكون من الأسهل على شاب قدير وطموح أن يصبح وزيراً بواسطة السياسة على أن يصبح مليونيراً بواسطة المشاريع التجارية أو الصناعية. وهكذا، فإن الدول المعصرنة، على الضد مما هو سائد في أميركا، تجد أن الاستخدام الشائع للمنصب الحكومي أمر

طبيعي للحصول على ثروة خاصة، فيها تتخذ موقفاً أشد صرامة حيال استخدام الثروة الخاصة في الوصول إلى المنصب الحكومي. في حال غياب الفرص المحرّكة خارج الإطار السياسي، إضافة إلى وجود مؤسسات سياسية ضعيفة وغير قابلة للتكيف، يعمل الفساد، كالعنف، على توجيه الطاقات نحو السلوك السياسي المنحرف.

إن سيطرة الوجود الأجنبي في مجال العمل في بلد ما، تُسهم على وجه الخصوص، في تعزيز الفساد، لأن الأجانب لا يترددون كثيراً في خرق قوانين المجتمع، ولأن تحكمهم بالسبل المهمّة للازدهار الاقتصادي يُرغم، في الوقت نفسه، الراغبين في التزام الأعمال من أبناء البلد المحليين على محاولة جني الثروات من خلال السياسة. قدم تايلور وصفاً للوضع في الفيليبين يمكن تطبيقه على الدول المعصرنة عموماً: «السياسة نشاط صناعي مهم بالنسبة للفيليبينيين؛ إنها وسيلة للعيش. والسياسة هي الطريق الرئيسية للوصول إلى السلطة، وهذه بدورها، هي الطريق الرئيسية للوصول إلى الثراء... بالإمكان جمع قدر أكبر من المال في أقصر وقت باستغلال النفوذ السياسي أكثر من أي وسيلة أخرى»[٦٠]. ينطوي استخدام المنصب السياسي كطريق للثراء على إخضاع القيم والمؤسسات السياسية للقيم والمؤسسات الاقتصادية. ولا تعود الغاية الرئيسية من العمل السياسي تحقيق الأهداف العامة، بل تعزيز المصالح الفردية.

يزداد المقياس المدرّج للفساد في كافة المجتمعات (أي القيمة المتوسطة للبضائع الخاصة والخدمات العامة التي يتضمّنها التبادل الفاسد) مع تصاعد التسلسل الهرمي البيروقراطي أو ارتفاع السلم السياسي. لكن حدوث الفساد في مستوى محدّد من البنية السياسية أو البيروقراطية (أي وتيرة تورط فئة معينة من السكان في نشاطات فاسدة)، قد يتفاوت بشكل ملحوظ من مجتمع إلى آخر. في معظم الأنظمة السياسية ترتفع وتائر الفساد في المستويات المتدنية من السلطة البيروقراطية والسياسية. ويبدو أن حدوث

الفساد في بعض المجتمعات يظل ثابتاً أو أنه يتفاقم مع تصاعد التسلسل الهرمي السياسي. وباعتبار الوتيرة وقياس التدرُّج، يبدو المشترعون القوميون أكثر فساداً من الموظفين المحلّيين؛ وموظفو الدواوين الأعلى رتبة أكثر فساداً من الموظفين الأدنى رتبة. والوزراء هم الأكثر فساداً من بين هؤلاء، كما أن رئيس الجمهورية، أو القائد الأعلى، يفوق الجميع فساداً. في مثل هذه المجتمعات، يتمكن القائد الأعلى ـ على غرار نكروما، وساريت، وسان مارتين، وبيريز خيمينيث، وتروخيلّلو ـ من جمع عشرات بل مئات الملايين من الدولارات. وفي نظام كهذا، يساهم الفساد في تأكيد تفاوت اجتماعي كان موجوداً أساساً. أولئك الذين ينجحون في الوصول إلى مستوى عالٍ من السلطة السياسية، يمتلكون في الوقت نفسه فرصاً متجدِّدة دوماً للوصول إلى أعلى مستويات الثراء. هذا النمط من الفساد الذي يزداد ثقلاً عند القمة يعني التدني في مستوى المؤسساتية السياسية؛ ذلك أن المؤسسات السياسية العليا في المجتمع، والتي يجب أن تكون الأكثر استقلالية عن المؤثّرات الخارجية، هي في الواقع الأكثر تعرضاً لمثل هذه المؤثرات. هذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضاً مع الاستقرار السياسي، طالما أن سبل التحريك إلى الأعلى عبر الآلية السياسية أو البيروقراطية تظل مفتوحة. لكن إذا وجد أبناء الجيل الجديد من السياسيين الشبان أنهم مبعدون نهائياً عن المشاركة في مكتسبات الزعماء الأكبر سناً؛ أو إذا وجد من هم في رتبة الكولونيل في الجيش أن أملهم ضعيف في الترقية وفي المشاركة في الفرص المتاحة للجنرالات. فقط، يصبح النظام في هذه الحالة معرضاً لانقلاب عنيف. في نظام كهذا، يتوقّف الفساد والاستقرار السياسيين على التحريك الرأسي.

في مجتمعات أخرى، يكون احتمال وجود فساد أكبر في القمة معكوساً. إن شيوع السلوك الفاسد في هذه المجتمعات يزداد بالتناسب مع الهبوط في سلم التسلسل السياسي أو البيروقراطي. موظفو الدواوين في المراتب الدنيا

هم أكثر قابلية للفساد من الموظفين ذوي المراتب العليا. كما أن الموظفين في فرع أو في ولاية هم أكثر قابلية للفساد من الموظفين على الصعيد القومي؛ القيادة القومية العليا ومجلس الوزراء يكونان نسبياً بعيدين عن الفساد، فيما يكون أعضاء مجلس البلدية والمكاتب الفرعية متورطين فيه جدياً. هناك ترابط عكسي بين قياس التدرّج ومدى شيوع الفساد. ويبدو هذا النمط صحيحاً على وجه العموم في المجتمعات، ذات المستويات العالية من العصرنة، كالولايات المتحدة؛ كما هو صحيح أيضاً في بعض المجتمعات المتعصرنة كالهند على سبيل المثال. ومن المرجح أيضاً، أن يكون هذا النمط هو السائد في الدول الشيوعية. إن العامل الحاسم في هذا النوع من المجتمعات هو وجود مؤسسات سياسية قومية قوية نسبياً، تشرك القياديين السياسيين الصاعدين في نسق قيم يؤكد على المسؤوليات العامة للقيادة السياسية. تتمتع المؤسسات السياسية القومية بنسبة معقولة من الاستقلالية والتفصيلية، فيما يكون العاملون في السياسة في الفروع الأدنى مرتبة، والمنظمات السياسية، أكثر ارتباطاً بسائر القوى والفئات الاجتماعية. وقد يؤدي هذا النمط من الفساد مباشرةً إلى تعزيز استقرار النظام السياسي. يظل القادة في قمة المجتمع أوفياء لمعايير التقاليد السياسية المقرّرة ويرضون بالسلطة السياسية والفضائل الأخلاقية كبدائل عن الربح المادي. وفي المقابل، يعوّض للموظفين الأدنى مرتبة عن فقدانهم الموقع السياسي بأن تتاح لهم فرص أكبر للتورط في الفساد، فيلطّف من حدّة حسدهم لقيادتهم عزاؤهم بكسبهم الضئيل غير المشروع.

وكما أن الفساد الناتج عن توسيع المشاركة السياسية يساعد في دمج فئات جديدة في النظام السياسي، كذلك فإن الفساد الناتج عن توسيع التنظيم الحكومي قد يُسهم في تحفيز التطور الاقتصادي. ربما يكون الفساد وسيلة لتجاوز القوانين التقليدية، أو التنظيم البيروقراطي الذي يعوق التقدم الاقتصادي. في الولايات المتحدة خلال السبعينات والثمانينات من القرن

التاسع عشر، كان أعضاء الهيئات التشريعية في الولاية، وأعضاء المجالس المحلية في المدينة، يقبضون الرشاوى من شركات السكك الحديد والإنتاج الغذائي والصناعي، مما أسهم بلا شك في تسريع عجلة النمو الاقتصادي الأميركي. قال واينر مشيراً إلى وضع الهند: «كان العديد من النشاطات الاقتصادية سيصاب بالشلل لولا المرونة التي أضفاها البخشيش على النظام الإداري المعقد والجامد»[٩١]. كما يبدو في حالة مشابهة تقريباً، خلال فترة حكم كوبتشيك في البرازيل، أن نسبة عالية من التقدم الاقتصادي كانت تتم بموازاة نسبة عالية من الفساد البرلماني، وذلك لأن المستثمرين الصناعيين كانوا يشترون الحماية والدعم من الأعضاء الريفيين المحافظين في الهيئة التشريعية. كما قيل إن إحدى نتائج ما تبذله الحكومات من جهود للحدّ من الفساد في مجتمعات كمصر، على سبيل المثال، هي إيجاد عوائق إضافية أمام التقدم الاقتصادي. بالنسبة للنمو الاقتصادي، ليس هناك ما هو أسوأ من مجتمع تسود فيه بيروقراطية جامدة ومركزية قصووية وغير شريفة، سوى مجتمع تسود فيه بيروقراطية جامدة ومركزية قصوى وشريفة. قد يرحب مجتمع غير فاسد نسبياً ـ مجتمع تقليدي مثلاً لا تزال المعايير التقليدية فيه تحتفظ بمكانتها ـ بقدر معين من الفساد ويعتبره ممهداً يسهّل الطريق إلى العصرنة. وقد يُسهم قليل من الفساد في إدخال بعض التحسينات على مجتمع تقليدي متطور ـ أو أنه قد يتعصرن على الأقل؛ لكن المجتمع الذي تفشى فيه الفساد، يكون غير قابل لأن يتحسّن حاله بتفاقم الفساد.

من الطبيعي أن يميل الفساد إلى مواطن الضعف أو إلى إضعاف متواصل لبيروقراطية الحكم. . . من هذه الزاوية يكون الفساد متعارضاً مع التطور السياسي. لكن بعض أشكال الفساد قد تُسهم أحياناً في التطوير السياسي بمساهمتها في تقوية الأحزاب السياسية. وقد قال هارينغتون في هذا المجال: «من فساد الحكم، ينشأ حكم آخر»[٩٢]. وعلى نحو مماثل، قد يؤدي فساد إحدى أدوات الحكم إلى التنظيم المؤسساتي لأداة أخرى. في معظم الدول

المعصرنة، تكون البيروقراطية فائقة التطور بالمقارنة مع المؤسسات التي تقوم بتجميع المصالح وتتولى شأن «الداخل» إلى النظام السياسي. بقدر ما تكون بيروقراطية الحكم فاسدة فيما يخص مصالح الأحزاب السياسية يكون ذلك مساعداً في عملية التطوير السياسي لا عائقاً لها. ليست رعاية الحزب سوى شكل معتدل من أشكال الفساد، إذا كانت أصلاً تستحق أن يطلق عليها ذلك. إذا كافأ أحد الرسميين دائرة حكومية مقابل مبلغ من المال تلقاه، فهذا يعني بوضوح تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة؛ وإذا كافأ أحد الرسميين دائرة حكومية مقابل مساهمتها بعمل أو بدفع المال لتنظيم حزبي، فهذا يعني إخضاع مصلحة عامة لمصلحة أخرى، تكون أكثر الحاحاً.

من الثابت تاريخياً أن التنظيمات الحزبية القوية كانت تنشأ إما بفعل ثورة من الأسفل، أو بفعل رعاية من الأعلى. وتجربة القرن التاسع عشر في انكلترا وفي الولايات المتحدة هي بمثابة درس مطوّل في كيفية استخدام الرساميل والدوائر الحكومية لإيجاد تنظيم حزبي. وتكرار هذا النمط في الدول المعصرنة اليوم، أسهم مباشرة في إيجاد عدد من أكثر الأحزاب السياسية فعالية وأكثر الأنظمة السياسية استقراراً. أما في الدول التي تأخرت في العصرنة، فإن موارد الثروة الخاصة فيها قليلة جداً وضئيلة جداً كي تشكل مساهمة مهمة في عملية البناء الحزبي. وكما أن على الحكم في هذه الدول أن يلعب دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية مما لعبه الحكم في انكلترا والولايات المتحدة، فإن عليه أن يلعب أيضاً دوراً أكبر في التطوير السياسي. في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، استخدم أتاتورك موارد الحكومة التركية لدعم تطوير حزب الشعب الجمهوري. وعلى نحو مماثل، استفاد الحزب الثوري المكسيكي بعد إنشائه عام ١٩٢٩، من فساد الحكم ورعايته. كما أن تشكيل الحزب الديموقراطي الجمهوري في كوريا في أوائل الستينات، تلقّى عوناً مباشراً باستعمال أموال الحكم وموظفيه. في اسرائيل

والهند، كانت رعاية الحكم لحزبي الماباي والكونغرس مصدراً رئيسياً لقوتها. والفساد في افريقيا الغربية ناتج، إلى حد ما، من احتياجات الأحزاب السياسية. والأحزاب الشيوعية، وهي بالطبع الحالة الأشدّ وضوحاً من بين هذه الحالات جميعاً، كانت تعمد مباشرة فور وصولها إلى السلطة إلى جعل بيروقراطية الحكم وموارده في خدمة أهدافها الخاصة.

إن الأساس المنطقي لإفساد البيروقراطية لمصلحة الأحزاب لا يعود ببساطة إلى تفضيل منظمة على أخرى. وكما تبينّ لنا، الفساد نتاج للعصرنة ونتاج لتوسع الوعي السياسي والمشاركة السياسية على وجه الخصوص. وتخفيض نسبة الفساد على المدى الطويل يتطلب تنظيم تلك المشاركة وبناءها. الأحزاب السياسية هي المؤسسة الرئيسية في التوجه السياسي الحديث القادرة على تنفيذ هذه المهمة. يزدهر الفساد في ظل الاختلال، وفقدان العلاقات المستقرة بين الجماعات والأنماط المتعارف عليها للسلطة؛ وتتقلّص إمكانية ظهور الفساد بتطوير المنظمات السياسية التي تمارس سلطة فاعلة وتسهم في بروز مصالح الفئات المنظمة ـ «الجهاز»، «التنظيم»، «الحزب» ـ والتي تسمو فوق مصالح الأفراد والفئات الاجتماعية. يتفاوت الفساد عكسياً مع التنظيم السياسي، إلى حد أن الفساد ينشىء الأحزاب، ويقوّض تدريجاً شروط وجوده.

يكون الفساد أكثر تفشّياً في الدول التي تفتقد إلى وجود الأحزاب السياسية الفاعلة، وفي المجتمعات التي تهيمن فيها مصلحة الفرد أو العائلة أو الزمرة أو العشيرة. في ظل نظام حكم مُتعصرن يتزايد فيه ضعف الأحزاب السياسية ويقلّ استحسانها، يصبح احتمال ظهور الفساد أكبر في دول مثل تايلاند وايران، حيث الأحزاب تتمتع بوضع قانوني جزئي في أحسن الأحوال، يتفشى الفساد من أجل المصالح الفردية والعائلية. كما أن الفساد كان واسع الانتشار في الفيليبين، حيث تتميز الأحزاب السياسية بضعفها. وكذلك في البرازيل، فقد انعكس ضعف الأحزاب السياسية في

نمط سياسي «استهلاكي» كان الفساد فيه عاملاً أساسياً[٩٣]. وبالمقابل، يبدو أن مدى شيوع الفساد في الدول التي حوّلت فيها موارد الحكم أو أنها «أفسدت» من أجل البناء الحزبي، يكون، على وجه العموم، أقلّ مما هو عليه حيث ظلّت الأحزاب ضعيفة. إن تجربة الغرب التاريخية تعكس أيضاً هذا النمط. فالأحزاب التي تكون، في البداية، متطفلة على البيروقراطية، تصبح، في النهاية، المركب الذي يحميها من النّهم التخريبي الأفظع للزمرة والعائلة. استناداً إلى هنري جونز فورد، الموالاة والفساد: «هما بالفعل قاعدتان متضادتان. تنزع الموالاة إلى بناء رابط على أساس التزام شعبي معلن، فيما يراعي الفساد المصالح الفردية والخاصة التي تخفي نفسها عن الأنظار، وتتحاشى تحمل المسؤولية في أي نوع كانت. إن ضعف التنظيم الحزبي هو الفرصة الملائمة لظهور الفساد»[٩٤].

د ـ الهوّة بين المدينة والريف: الاختراق المديني والثورة الخضراء

من النتائج السياسية المهمة للعصرنة الهوّة التي تنشئها بين الريف والمدينة. هذه الهوّة هي بالفعل ميزة سياسية بارزة للمجتمعات التي يحدث فيها تغير اجتماعي واقتصادي سريع. وهي مصدر أولي لانعدام الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات، وإحدى العقبات المهمة أمام الاندماج القومي، إن لم تكن هي العقبة الأبرز في طريقه. تُقاس العصرنة، إلى حد كبير، بنسبة النمو في المدينة. تصبح المدينة موضع النشاطات الاقتصادية الجديدة، والطبقات الاجتماعية الجديدة، والحضارة الجديدة والتعليم الجديد ـ مختلفة أساساً عن الريف الأكثر تقيداً بالتقاليد. كما أن العصرنة قد تفرض في الوقت نفسه متطلبات جديدة على الريف مما يضاعف من عدائيته للمدينة. وتضاهي مشاعر ساكن المدينة بالتفوق العقلاني على الفلاح المتخلّف واحتقاره، مشاعر التفوق الأخلاقي على المخادع من سكان المدن والحدّ منه بالرغم من ذلك. الريف والمدينة يصبحان وطنين مختلفين وطريقتين مختلفتين للعيش.

تاريخياً، كانت هجرة الفلاح من كوخه في القرية إلى حي الفقراء في المدينة تغييراً حاسماً لا مناص منه؛ لكن عملية العصرنة نفسها، في المجتمعات التي تأخرت في ذلك، جعلت عملية الانتقال أقل حدة وقلّصت المسافة الفاصلة بين المدينة والريف. يحمل جهاز الراديو لغة المدينة وآمالها إلى القرية؛ ويحمل الباص لغة القرية وقناعاتها إلى المدينة. يزداد الاتصال بين الأقرباء في المدينة والأقرباء في الريف ـ وهكذا تكون البنية التحتية الحديثة للعصرنة قد ضيّقت الهوّة بين الريف والمدينة، لكنها لم تتمكن من ردمها. لا تزال الفروقات أساسية. مستوى العيش في المدينة يفوق مستوى العيش في الريف بأربعة أو بخمسة أضعاف. معظم الذين يسكنون المدينة متعلّمون؛ فيما الغالبية العظمى من سكان الريف من الأميين. تكون النشاطات والفرص المتاحة أكثر تنوّعاً من تلك المتوافرة في الريف إلى أبعد الحدود. ثقافة المدينة منفتحة وعصرية وعلمانية؛ فيما تحافظ ثقافة الريف على انغلاقها وتقليديتها وتديّنها. الفرق بين المدينة والريف هو الفرق بين الأجزاء الأكثر عصبية والأجزاء الأكثر تقليدية في المجتمع. من المشاكل الأساسية للتوجه السياسي في مجتمع متعصرن تطوير الوسائل لردم هذه الهوة، وبَعْث الوحدة الاجتماعية التي قضت عليها العصرنة بواسطة وسائل سياسية.

ينعكس اتساع المشاركة السياسية في العلاقة الآخذة في التغيّر بين المدينة والريف، وفي النمطين المتغيّرين فيهما من عدم الاستقرار والاستقرار في المجال السياسي. في مرحلة تقليدية نموذجية يهيمن الريف على المدينة سياسياً واجتماعياً؛ وتكون الهيمنة في الريف لفئة ارستقراطية صغيرة من الملاكين على مجموعة كبيرة من الفلاحين المذعنين. ويتدنى مستوى المشاركة السياسية خارج اطار القرية. إنه حكر على الارستقراطيين وملاكي الأراضي وذوي المراتب العليا من الموظفين البيروقراطيين والكهنة والقادة العسكريين. هؤلاء جميعاً ينتمون إلى نخبة صغيرة حاكمة لا تزال الفوارق فيها بين الأدوار والوظائف المختلفة، بدائية نسبياً، باستثناء الامبراطوريات البيروقراطية

المركزية، تلعب المدينة دوراً ضئيلاً أو ثانوياً في معظم المجتمعات التقليدية. قد تكون المدينة مركز الحكم. لكن الحكم نفسه يحتاج إلى فئة قليلة من الموظفين المحترفين، وهو يخضع لهيمنة النخبة الريفية التي تستمد الثروة والقوة من سيطرتها على الأراضي. في مجتمع كهذا، يتفوّق الريف ويكون وضعه، كما وضع المدينة، مستقراً.

تُغيِّر العصرنة طبيعة المدينة والتوازن ما بين المدينة والريف. تتضاعف النشاطات الاقتصادية في المدن وتؤدي إلى بروز فئات اجتماعية جديدة، وإلى تطوير وعي اجتماعي جديد لدى الفئات الاجتماعية القديمة. كما تبرز في المدينة أفكار جديدة ووسائل تقنية جديدة مستوردة من خارج المجتمع. في معظم الحالات، يكون العسكريون والبيروقراطيون المدنيون من الفئات الأولى داخل المجتمع التقليدي المعرّضة للعصرنة، خصوصاً حيث تكون البيروقراطية التقليدية بلغت درجة مقبولة من التطور. وبعد فترة يبرز في الصورة المفكرون والتجار والأطباء وموظفو المصارف والحرفيون والمقاولون والملتزمون والمعلمون والمحامون والمهندسون. هذه الجماعات تنمي الشعور بالفاعلية السياسية وتتطلب شكلاً من أشكال المشاركة في النظام السياسي. باختصار، تبدأ الطبقة المتوسطة في المدن بالظهور في العمل السياسي، مما يجعل المدينة مصدراً للاضطراب ولمعارضة النظام السياسي والاجتماعي الذي لا يزال خاضعاً لسيطرة الريف.

تتمكن العناصر المدينية أخيراً من إثبات وجودها، ومن الإطاحة بالنخبة الريفية الحاكمة، وبذلك تكون نهاية النظام السياسي التقليدي. يترافق هذا الاختراق المديني مع العنف عادة، وفي هذه الحالة يصبح الوضع السياسي في المجتمع على درجة عالية من انعدام الاستقرار(٩٥). لا تزال المدينة مجرد نمو طفيف في المجتمع ككل، لكن الفئات داخل المدينة تكون قادرة على استخدام مهاراتها المتفوّقة ومواقعها وتمركزها للسيطرة على سياسة المجتمع على الصعيد القومي؛ في ظل غياب مؤسسات سياسية فاعلة، تصبح

السياسة لعبة مدينية يحسم الخلاف فيها بالصراع بين عناصر الطبقة المتوسطة التي بدأت تظهر في المدينة؛ وتفصل بين طرفي الأمة هوّة أساسية. لا يزال المجتمع ريفياً لكن سياسته أصبحت مدينية، تصبح المدينة الأصل المهيمن في السلطة السياسية، لكن الجماعات التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة في المدينة لا تكون معرّضة للتورط في نزاع مع النخبة الريفية التي أزاحتها فحسب، بل ومع بعضها البعض أيضاً. نادراً ما تكون مصادر عدم الاستقرار في المجتمع المتعصرن في المناطق الأكثر فقراً أو تخلّفاً؛ بل غالباً ما تكون في قطاعات المجتمع الأكثر تقدماً. فيما تصبح السياسة مدينية أكثر فأكثر، تأخذ نسبة الاستقرار بالتناقص تدريجياً.

في هذه المرحلة يتطلب خلق الاستقرار السياسي من جديد تحالفاً بين بعض الجماعات المدينية وجماهير السكان في الريف. ونقطة التحوّل المهمة في توسّع المشاركة السياسية في مجتمع متعصرن هي بداية إشراك الجماهير الريفية في السياسة القومية. هذا التحريك الريفي أو «الثورة الخضراء» أكثر أهمية، على الصعيد السياسي، في البلدان المتأخرة في سياق العصرنة مما هو بالنسبة للبلدان التي تعصرنت أولاً. في هذه الأخيرة كان التمدين والتصنيع يصلان عادة إلى مستويات عالية قبل أن تصبح جموع سكان الريف قابلة للتحرك السياسي. كان سكان الريف أقل أهمية من حيث العدد حين أصبحوا أكثر تورطاً في السياسة. وهناك استثناء واحد مهم في الولايات المتحدة. في القرن الثامن عشر في أميركا، تضافرت حرب الاستقلال وقوانين المساواة والديموقراطية.والمستويات العالية نسبياً من معرفة القراءة والكتابة والتعليم، وتوزيع ملكية الأراضي الواسع الانتشار نسبياً (خارج نطاق الجنوب)، لكي ينتج عنها مشاركة فلاحية شاملة في السياسة قبل نهضة المدينة. وعلى نحو مشابه إلى حد ما، يؤدي ضغط العصرنة في الدول التي تأخرت في سياق التعصرن، إلى نشر الوعي السياسي وإمكانية الفعل السياسي عبر الريف، حين يكون التطور والتصنيع في المدن لا يزال في مستويات منخفضة نسبياً.

في هذه الدول كذلك، يكون سبيل الاستقرار السياسي في المدى الذي يتم فيه تحريك الجماهير الريفية سياسياً في نطاق النظام السياسي السائد، بدل أن يكون في معارضته.

وبالتالي، فإن توقيت الثورة الخضراء وأسلوبها وتوقعاتها، تؤثر حتماً على التطور السياسي التالي في المجتمع. قد تظهر الثورة بسرعة أو ببطء، وتستمر خلال عدة مراحل؛ وهي غالباً ما تأخذ شكلاً من أربعة أشكال. في مجتمع استعماري قد تظهر الثورة الخضراء بفعل توقعات المفكرين القوميين الذين، كما حدث في الهند وفي تونس، يحركون جموع الفلاحين للخوض في السياسة ضمن إطار الحركة القومية لتأمين الدعم لهم في نضالهم ضد السلطة الإمبريالية. ولكن حين يتحقق الاستقلال تبرز أمام الزعماء القوميين مشكلة تنظيم هذا الدعم والمشاركة من الريف وإطالة بقائه. في حال فشل الحزب القومي في هذه المهمة، قد تتحرك فئة أخرى من الزعماء المدينيين معارضة له، أو معارضة للنظام السياسي الذي يشكل الحزب جزءاً منه، لكي تكسب دعم الفلاحين. وفي ظل نظام حزبي تنافسي، غالباً ما تأخذ الثورة الخضراء شكل محاولة فريق من النخبة المدينية لتطوير الاستعانة بالناخبين الريفيين المهمّين، أو التحالف معهم وتحريكهم للخوض في السياسة، من أجل سحق الأحزاب التي تستند إلى قواعد مدينية أضيق في الانتخابات. كان للنصر الذي حققه جيفرسون وجاكسون على الرئيسين أدامز، نظيره في القرن العشرين في تركيا وسيلان وبورما والسينغال والسودان وغيرها من الدول المتعصرنة. ثالثاً، قد تحدث الثورة الخضراء، جزئياً على الأقل، في ظل قيادة عسكرية، في حال تمكّنت زمرة عسكرية لها توجه ريفي، كما حدث في كوريا الجنوبية وفي مصر ربما، من الوصول إلى السلطة، وحاولت أن تطوّر قاعدة مساندة عريضة في الريف لسحق واحتواء معارضيها المدينيين. وأخيراً في حال لم تقم أية فئة داخل النظام السياسي بتزعم تحريك الفلاحين للخوض في السياسة، قد تبادر فئة معينة من المفكرين المدينيين

لتنظيمهم وإدخالهم في عالم السياسة ضد النظام السياسي السائد. وهذا يؤدي إلى الثورة.

كل شكل من أشكال الثورة الخضراء يتضمّن تحريك الفلاحين للانخراط في النزاع السياسي. في حال عدم وجود نزاع، لا يكون هناك تحريك. وتكمن الاختلافات الحاسمة في هدف الثورة والإطار الذي تحدث فيه. في الحالة القومية، يكون الهدف السلطة الإمبريالية ويتم التحريك داخل إطار حركة قومية تحلّ محل السلطة الإمبريالية، لكونها مصدراً للشرعية في النظام السياسي. وفي حالة الأحزاب المتنازعة يكون الهدف الحزب الحاكم، ويتم التحريك داخل إطار النظام السياسي، ولكن في غير إطار الحزب الحاكم. وفي حالة سيطرة زمرة عسكرية، يكون الهدف عادة الأوليغارشية التي كانت في الحكم ويصبح التحريك جزءاً من الجهد الذي يبذله القادة العسكريون لإقامة كادر سياسي جديد. وفي حالة الثورة، يصبح الهدف النظام السياسي الحالي وقيادته، ويتم التحريك من خلال حزب سياسي معارض تتفانى قيادته في السعي لاستبدال النظام السياسي الحالي.

إن عدم الاستقرار في المدينة ـ الذي يحدثه الشغب والانقلابات والمظاهرات هو، إلى حدّ ما، صفة ملازمة للعصرنة. ويرجع مدى إعلان عدم الاستقرار هذا عن ذاته إلى فعالية وشرعية المؤسسات السياسية في المجتمع. وهكذا فإن عدم الاستقرار المديني ثانوي لكنه شامل. لكن عدم الاستقرار الريفي، من ناحية ثانية، هو الأهمّ، إلاّ أن تفاديه ممكن. في حال فشل النخب المتطابقة مع النظام السياسي في المدينة في قيادة الثورة الخضراء، تصبح الطريق سالكة أمام فئة معارضة لتصل إلى السلطة بواسطة الثورة بمساندة الفلاحين، ولتنشىء إطاراً مؤسساتياً جديداً يتخذ شكل الحزب الواحد لردم الهوّة بين الريف والمدينة. ولكن إذا كانت النخب المتطابقة مع النظام السياسي في المدينة قادرة على حمل الفلاحين على التدخل في الشؤون السياسية لصالحها، تكون قادرة على محاصرة واحتواء عدم

الاستقرار في المدينة، وعلى تمكين القوة الريفية في النظام، من التغلب على عدائية المدينة في المراحل الأولى للعصرنة. إلا أن ثمن الدعم الريفي هو تعديل النظام للعديد من قيمه وممارساته الغربية أو العصرية، أو التخلي عنها. وهكذا، هناك مفارقة في أن تكون الثورة الخضراء ذات تأثير تقليدي مهم على النظام السياسي، أو أن تكون ذات تأثير ثوري عميق.

إذا أمكن تفادي الثوري، تتغير الطبقة الوسطى المدينية، بعد فترة، بشكل ملحوظ، ويزداد توجهها المحافظ مع ازدياد حجمها. كما أن الطبقة العاملة المدينية تشرع في المشاركة في المجال السياسي. لكنها تكون غالباً ضعيفة جداً، بحيث تعجز عن تحدي الطبقة المتوسطة؛ أو محافظة جداً بحيث تفقد الرغبة في أن تفعل ذلك. وهكذا ومع تقدم التمدن، تلعب المدينة دوراً أكثر فاعلية في التوجه السياسي للريف، وتصبح المدينة نفسها أكثر محافظة. كما أن النظام السياسي والحكم يصبحان أكثر اعتماداً على دعم المدينة من دعم الريف. وبالفعل يأتي الآن دور الريف ليتفاعل ضد امكانية هيمنة المدينة. رد الفعل هذا، يأخذ غالباً شكل حركات ريفية احتجاجية ذات طابع متزمت، تسعى بلا جدوى إلى تقويض سلطة المدينة، وإلى عرقلة انتشار الحضارة المدينية. حين تقع هذه الحركات المعارضة في مازق أو تمنى بالهزيمة، تصل العصرنة، بمعناها السياسي، إلى مرحلة العصرية. يعود الاستقرار مجدداً إلى المدينة والريف، لكن القوة المهيمنة تكون الآن وقفاً على المدينة لا على الريف. والمجتمع الذي توحّد مرة بثقافة ريفية تقليدية، يتوحد الآن بثقافة مدينية عصرية.

وهكذا إذا كان المجتمع يتطور عبر طريق ثورية تقريباً، فإن هذا يستند إلى الخيارات التي يأخذها زعماؤه ومعارضوهم المدينيون، بعد أن تتمكن المدينة من تأكيد دورها في النظام السياسي. في هذه المرحلة، إما أن يعمد قادة النظام إلى تحريك الفلاحين للخوض في المجال السياسي على أنهم قوة استقرارية لاحتواء الفوضى المدينية، وإما أن تحركهم المعارضة للخوض في

المجال السياسي باعتبارهم قوة ثورية تشارك في التدمير العنيف للنظام السياسي والاجتماعي الحالي. في هذا السياق، لا يكون المجتمع عرضة للثورة، إلّا حين تتزامن معارضة الطبقة المتوسطة للنظام مع معارضة الفلاحين. وحين تصبح الطبقة المتوسطة محافظة، يظل التمرّد الريفي محتملاً، لكن الثورة تصبح غير محتملة.

٤ - الاستقرار السياسي:
أنظمة الحكم المدنيّة والبريتوريّة

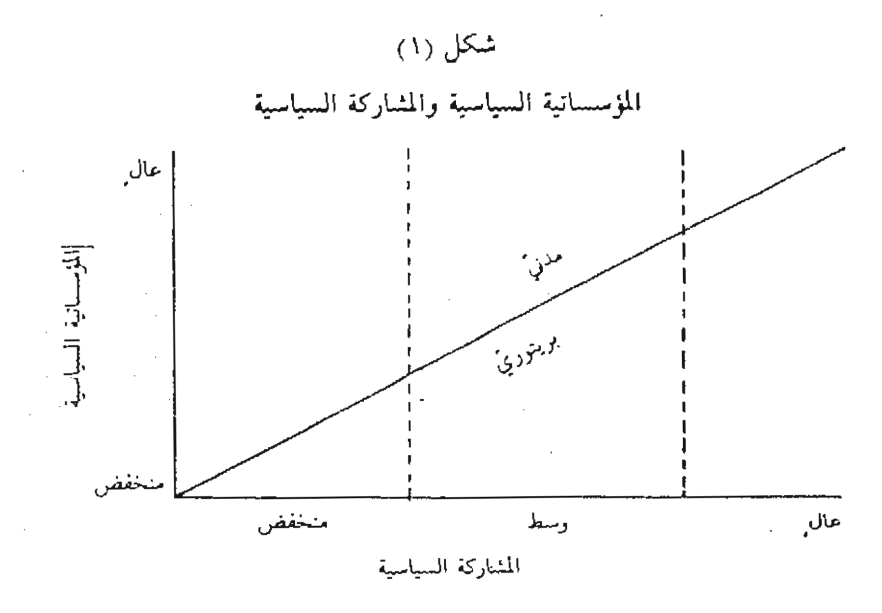
تتمايز الأنظمة السياسية إذاً بمستويات المؤسساتية السياسية، وبمستويات المشاركة السياسية. ومن الواضح أن الفروقات في الحالتين، هي فروقات في الدرجة: ليس هناك من خط فاصل وواضح يفصل بين نظام الحكم الذي يتمتع بمؤسساتية عالية المستوى، ونظام الحكم المشوّش: وعلى غرار هذا أيضاً ليس هناك خط فاصل وواضح بين مستوى معين من المشاركة السياسية ومستوى آخر. لكن، ومن أجل تحليل التغييرات في هذين البعدين، من الضروري تحديد تصنيفات مختلفة من الأنظمة، مع التسليم التام، في الواقع، بأنه من النادر أن ينطبق أي نظام سياسي فعلي على مقاييس تصنيف معين ومحدّد نظرياً. في مجال المؤسساتية، ربما يكون كافياً التمييز ما بين الأنظمة التي حققت درجة عالية من المؤسساتية السياسية، والأنظمة التي لم تُحقق سوى درجة متدنية منها. وفي مجال المشاركة، يبدو أن المطلوب تعريف ثلاثة مستويات: في المستوى الأكثر انخفاضاً، تقتصر المشاركة على نخبة صغيرة من الارستقراطيين التقليديين أو البيروقراطيين؛ وفي المستوى المتوسط، تكون الطبقة المتوسطة قد دخلت معترك السياسة؛ وفي ظل نظام حكم ارتفعت فيه نسبة المشاركة، تشترك النخبة والطبقة المتوسطة والجماهير بصورة عامة، في النشاط السياسي.

قد يكون ملائماً أن نترك القضية عند هذا الحدّ، لكن الأمور ليست بهذه

البساطة. إن استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية، قد يكون مستوى المؤسساتية السياسية في مجتمع تدنّى فيه مستوى المشاركة السياسية، أكثر تدنّياً منه في مجتمع ارتفع فيه مستوى المشاركة؛ ومع ذلك ربما يكون المجتمع الذي يتدنى فيه مستوى المشاركة والمؤسساتية في آن، أكثر استقراراً في المجتمع الذي يرتفع فيه مستوى المؤسساتية ويرتفع فيه، أكثر من ذلك، مستوى المشاركة. إن الاستقرار السياسي، كما بيّنا، يعتمد على النسبة ما بين المؤسساتية والمشاركة. مع تزايد المشاركة السياسية، يجب أن يتزايد أيضاً مقدار تعقيد واستقلالية وتكيّف وتماسك المؤسسات السياسية في المجتمع للمحافظة على الاستقرار السياسي.

شكل (١)

المؤسساتية السياسية والمشاركة السياسية



تتمايز أنظمة الحكم الحديثة، إلى حد ما، عن أنظمة الحكم التقليدية، بمستوى المشاركة السياسية. وتتمايز أنظمة الحكم المتطورة، إلى حد ما، عن

أنظمة الحكم المتخلفة، بمستوى المؤسساتية السياسية. بالإضافة إلى هاتين العلامتين الفارقتين يجب أن تضاف علامة ثالثة: الفارق ما بين أنظمة ذات مشاركة سياسية عالية بالنسبة للمؤسساتية السياسية، وأنظمة ذات مؤسساتية عالية بالنسبة للمشاركة. الأنظمة السياسية ذات المستويات المتدنية من المؤسساتية والمستويات العالية من المشاركة، تكون فيها القوى الاجتماعية فاعلة بشكل مباشر، في المجال السياسي، باستخدام أساليبها الخاصة. ولأسباب يتم شرحها لاحقاً، يطلق على هذ: الأنظمة السياسية اسم الأنظمة البريتورية. وعلى العكس، فإن الأنظمة السياسية التي ترتفع فيها نسبة المؤسساتية مقابل المشاركة يمكن أن تدعى بالأنظمة المدنية. وهكذا، قد تكون المؤسسات السياسية أكثر تقدماً في مجتمع معين منها في مجتمع آخر، ومع ذلك ربما يحافظ المجتمع الأول على طابعه البريتوريّ، بسبب وجود مستوى أكثر ارتفاعاً من المشاركة السياسية.

قد تكون المجتمعات المدنية أو البريتورية موجودة إذاً، في مستويات مختلفة من المشاركة السياسية. إن الجمع بين تصنيف المجتمعات استناداً إلى مستوى المشاركة السياسية، من جهة، ونسبة المستوى المؤسساتي مقابل المشاركة، من جهة ثانية، ينتج عنه، بالطبع، نموذج من ستة أنواع من الأنظمة السياسية، يتم تعريفها في الجدول (١ ـ ٦).

جدول (١ ـ ٦) أنماط الأنظمة السياسية

المشاركة السياسية	نسبة المستوى المؤسساتي مقابل المشاركة	
	مرتفع: مدنيّ	منخفض: بريتوريّ
مخفوضة: تقليدية متوسطة: انتقالية مرتفعة: عصرية	دستوري (اثيوبيا) هويغيّ [اصلاحي] (تشيلي) مشارك (الاتحاد السوفياتي)	أوليغارشي (باراغواي) راديكالي (مصر) جماهيري (الأرجنتين)

قد يبدو هذا النموذج مألوفاً لدى مؤرخ الأفكار السياسية. بدءاً بمجموعة مختلفة من التصنيفات، لكن باهتمام مماثل بظروف الاستقرار السياسي، أوصلنا تحليلنا إلى نموذج من الأنظمة السياسية لافت في تماثله مع ما توصل إليه الكلاسيكيون. قسّم المنظّرون القدماء الأنظمة السياسية بطريقتين: استناداً إلى عدد الحكام، واستناداً إلى طبيعة الحكم. وتقسيمهم للأنظمة إلى أنظمة يحكمها فرد، أو قلّة، أو كثرة، يشبه على نحوٍ تقريبيّ الفروقات التي حدّدت هنا بالاستناد إلى مستويات المشاركة السياسية، والتي حدّدها أيضاً عدد من المحلّلين السياسيين الحديثين. الفارق بين أنظمة الحكم المدنية والبريتورية يشبه، على نحو تقريبي، الاختلاف الذي سلّم به أفلاطون وأرسطو وغيرهما من الكتاب الكلاسيكيين، ما بين الدول الشرعية أو التي تلتزم بحكم القانون، حيث يعمل الحكّام لأجل المصلحة العامة، والأنظمة المنحرفة أو التي تتجاهل القانون، حيث يعمل الحكام لمصلحتهم الخاصة بدلاً من أن يعملوا لصالح النظام. وقد قال أرسطو: «تلك الأنظمة التي تأخذ بالاعتبار المصلحة العامة هي أنظمة محقّة». وتلك «الأنظمة التي لا تأخذ بالاعتبار سوى المصلحة الشخصية للحكام هي جميعها أنظمة ضالّة، أو أنها انحرافات عن الأشكال الصحيحة»[٩٦].

وكما أقرّ الإغريق فإن الأنظمة «المحقّة» قد تأخذ أشكالاً متنوّعة، تماماً مثل الأنظمة السياسية القائمة حالياً في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي، والتي تختلف بشدة بعضها عن بعض. وعلى الضدّ من ذلك، فإن المجتمعات ذات الأنظمة المنحرفة، هي مجتمعات تفقد القانون والسلطة والتماسك والنظام والاجماع، حيث تتغلّب المصالح الخاصة على المصالح العامة، وحيث لا وجود للواجب المدني ولا للالتزام المدني؛ وأيضاً حيث تكون المؤسسات السياسية ضعيفة والقوى الاجتماعية قوية. دول أفلاطون المنحلّة كانت تحكمها أشكال متعدّدة من الشهوات: القوة والثروة والمصلحة والفتنة. هذه الدول براهين على ما أطلق عليه ماكيافيللي اسم

الدولة الفاسدة؛ وهي، كما أشار أحد الباحثين، واقعة تحت هيمنة «كافة أنواع الانحراف والعنف، فيها تفاوت كبير في الثروة والسلطة، وإطاحة بالسلم والعدالة، ونموّ للطموح والتمرّد؛ وفيها تفرقة وخرق القوانين وفساد واحتقار للدين»(٩٧). ويعادل هذا المجتمع الكلاسيكي الفاسد في الدراسات الحديثة نظرية كورنهاوزر حول المجتمع الجماهيري، حيث تكون النخب، في ظل غياب المؤسسات، قادرة على الوصول إلى الجماهير، والجماهير قابلة لأن تحركها النُخَب؛ ومفهوم رابوبورت حول الدولة البريتورية حيث «نادراً ما يستطيع الإحساس بوجود سلطة عامة أن يكبح المطامح الشخصية؛ [و] يصل دور السلطة (أي الثروة والقوة) إلى حدّه الأقصى»(٩٨).

من المستحيل عملياً تصنيف مثل هذه الدول استناداً إلى أشكال الحكم فيها. ليس عندنا شك كبير في أن الولايات المتحدة نظام ديموقراطي، وأن الاتحاد السوفياتي ديكتاتورية شيوعية. لكن ما هو النظام السياسي في اندونيسيا، وجمهورية الدومينيكان، وفييتنام الجنوبية، وبورما، ونيجيريا، والأكوادور، والأرجنتين، وسوريا؟ في هذه الدول أجريت انتخابات، لكنها بالتأكيد ليست دولاً ديموقراطية بالمعنى نفسه الذي يشار به إلى ديموقراطية الدنمارك أو نيوزيلندا. وقد عرفت حكاماً مستبدين، لكنها ليست ديكتاتورية فعلية كالدول الشيوعية. وكانت في أوقات أخرى تحت سيطرة حكام ذاتيين إلى أقصى حد، يتمتعون بجاذبية أخّاذة، أو تحت سيطرة زمر عسكرية. هذه الدول غير قابلة للتصنيف استناداً إلى شكل معين من أشكال الحكم، لأن صفتها المميزة هي الهشاشة وسرعة زوال كافة أشكال السلطة. القائد الجذّاب، والزمرة العسكرية، والنظام البرلماني والديكتاتور الشعبي، كل واحد يتبع الآخر في ترتيب محيّر يبدو من غير الممكن التنبؤ به. أنماط المشاركة السياسية فيها ليست ثابتة ولا منتظمة؛ وقد تتقلّب بحدّة بين شكل وآخر. إن المجتمعات الفاسدة أو البريتورية، كما أشار أفلاطون وأرسطو منذ زمن بعيد، غالباً ما تترجّح جيئة وذهاباً بين الاستبداد وحكم الجماهير

يقول كورنهاوزر: «حيث توصلت السلطة السياسية الراسخة مثلاً إلى درجة عالية من الاستبداد، يُفضّل استبدالها بسرعة وبعنف بنظام ديموقراطي، على أن تبرز حركات جماهيرية متطرفة تسعى إلى تحويل الديموقراطية الجديدة في توجهات معادية للديموقراطية». ويجد رابورت عند جيبون تلخيصاً ملائماً لتواتر الأنظمة في الدولة البريتورية التي «تتقلّب ما بين تطرف الملكية المطلقة والديموقراطية الحماسية». هذا النوع من عدم الاستقرار هو السمة المميزة لمجتمع افتقد المتحد السياسي وتجاوزت المشاركة السياسية فيه مؤسساتية العمل السياسي[٢٦].

وعلى نحو معاكس، فإن للأنظمة المدنية أنماطاً مستقرّة، ويمكن تمييزها عن السلطة المؤسساتية الملائمة لمستواها في المشاركة السياسية. في الأنظمة التقليدية، تأخذ هذه البنى عادةً إما شكل امبراطورية ببروقراطية مركزية وإما شكل ملكية اقطاعية معقدة؛ أو تتخذ شكلاً يجمع بين هذين الاثنين. في المستوى الهويغي [الإصلاحي] في مشاركة الطبقة الوسطى، تكون المؤسسات الساسية المسيطرة عادة هي المجالس البرلمانية التي يتم اختيار أعضائها بواسطة شكل محدود من الانتخاب. وفي مستوى المشاركة التامة، في النظام الحديث، الأحزاب السياسية تستكمل البنى السياسية التقليدية أو تحلّ محلّها على أنها المؤسسات الرئيسية لتنظيم توريط الجماهير في العمل السياسي. وفي كافة مستويات المشاركة، تكون المؤسسات السياسية، من ناحية ثانية، قوية بالقدر الكافي لتأمين القاعدة لنظام سياسي شرعي، ولتكتّل سياسي عامل، وتفرض المؤسسات الاشتراكية السياسية كثمن للمشاركة السياسية. في المجتمع البريتوريّ يتمّ تحريك الجماعات للعمل في السياسة بدون أن تصير اشتراكية بفعل السياسة. وعلى عكس ذلك، فإن الطابع المميّز لنظام بلغ درجة عالية من المؤسساتية، هو الثمن الذي يفرضه على السلطة. في نظام مدني، يتضمن ثمن السلطة فرض قيود على الموارد التي قد يصار إلى استخدامها في السياسة، وعلى الاجراءات التي يمكن الوصول إلى السلطة

من خلالها، وعلى المواقف التي قد يأخذها القيّمون على السلطة. إذا كان المجتمع عصرياً ومعقداً، وفيه عدد كبير من القوى الاجتماعية، قد يكون على الأفراد الذين ينتمون إلى أية قوة اجتماعية منها، أن يحدثوا تغييرات واسعة في سلوكهم وقيمهم ومواقفهم خلال عملية الوصول إلى السلطة عبر المؤسسات السياسية في المجتمع. وقد يكون متوجباً عليهم أن يتخلوا عن كثير من الأمور التي تعلموها في نطاق العائلة والجماعة العرقية والطبقة الاجتماعية، وأن يتكيّفوا مع قواعد للسلوك جديدة تماماً.

قد يكون لتطور النظام المدني علاقة معيّنة بدرجة العصرنة و مشاركة السياسية، لكنه لا يعتمد عليها مباشرة. مع حلول أواسط القرن العشرين، كان عدد من الدول الأكثر تقدماً في أميركا اللاتينية قد توصّل إلى مؤشرات عالية نسبياً لانتشار معرفة القراءة والكتابة، وارتفاع معدل الدخل القومي والتمدين. وقد كانت الأرجنتين في أواسط الخمسينات، على سبيل المثال، دولة متطورة اقتصادياً واجتماعياً. نصف السكان تقريباً كانوا يقيمون في مدن يزيد عدد السكان فيها عن عشرين ألف نسمة؛ و٨٦ بالمئة من السكان كانوا من المتعلمين؛ و٧٥ بالمئة منهم يعملون في مجالات غير زراعية؛ وكان مستوى دخل الفرد من الناتج القومي أكثر من خمسمئة دولار. إلاّ أن سياسة الأرجنتين ظلّت متخلفة بشكل ملحوظ. وكان سارمينتو قد أشار في أواسط القرن التاسع عشر إلى أن: «المنفعة العامة تعبير لا معنى له ـ ليست هناك «عمومية»». وبعد مئة سنة كان الفشل في إنشاء مؤسسات سياسية فاعلة، يعني الغياب المستمر لتكتل عام. وكما أشار أحد الباحثين:

«منذ عام ١٩٣٠، والسياسة الأرجنتينية لها قناعان: المظهر القاسي للحكم العسكري أو التوجّه الماكيافيلّي المتلوّن للتوازن والتآمر. لكن القناعين للأسف لا يخفيان الواقع ـ إنها واقع الوضع الأرجنتيني بحكمه الضعيف؛ هذا الضعف الناجم عن عدة أسباب أساسية... ليست الدولة مكرّسة بثقة لتكون الحكم

النهائي في الحياة العامة في الأرجنتين. وسائر المؤسسات المتنافسة على ولاء الناس تبيح الحماية بدرجة عالية من الذين يملون الأوامر في الدولة»[100].

وطالما أن السياسة في الأرجنتين احتفظت بسياسة الانقلابات والانقلابات المضادة، وسياسة الدولة الضعيفة المحوطة بقوى اجتماعية ضخمة، فقد ظلت متخلّفة سياسياً بصرف النظر عن مستوى التمدن والازدهار والتعليم الذي وصل إليه سكانها.

وعلى نحو عكسي، قد تكون الدولة وصلت إلى مستوى عالٍ من التطور السياسي، وفيها مؤسسات سياسية حديثة، فيما لا تزال متخلّفة للغاية لجهة العصرنة. كانت الهند، على سبيل المثال، تعدّ مثالاً نموذجاً عن المجتمع المتخلّف. وعند الحكم عليها استناداً إلى المقاييس المعروفة لعملية العصرنة، كانت عند أسفل السلم خلال أواسط القرن العشرين: كان إجمالي دخل الفرد من الناتج القومي ٧٢ دولاراً؛ و٨٠ بالمئة من السكان أميين؛ وأكثر من ٨٠ بالمئة من السكان يقيمون في الريف؛ و٧٠ بالمئة من قوة العمل كانت في مجال الزراعة، وفي الهند أربع عشرة لغة رئيسية، واختلافات عشائرية وعقائدية عميقة؛ لكن الهند كانت، لجهة المؤسسات السياسية، أبعد ما تكون عن التخلّف. والواقع أنها لم تحرز تقدماً مهمًّا فقط بالمقارنة مع دول متعصرنة أخرى في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، بل وبالمقارنة مع العديد من الدول الأوروبية التي تفوقها عصرية. لقد قيّد للنظام السياسي المتطور مؤسسات قوية ومتميزة فعلاً كي تنفّذ مهمات «الداخل» و«الخارج» في السياسة. ولم تصل الهند إلى مرحلة الاستقلال عبر أي تنظيمين، بل بمؤسستين أحرزتا درجة عالية من التطور ـ التكيّف والتعقيد والاستقلالية والتماسك ـ وكانتا جاهزتين لتولي المسؤوليات الأولية لتنفيذ هذه المهمات. إن حزب الكونغرس، الذي تأسس عام ١٨٨٥، هو واحد من أقدم الأحزاب السياسية في العالم وأفضلها تنظيماً؛ والإدارة المدنية في الهند، التي يعود

تاريخها إلى أوائل القرن التاسع عشر، اعتبرت بحقّ أنها «واحد من أهم الأنظمة الادارية على الاطلاق»[١٠١]. وقد استند الحكم المستقر والفاعل والديموقراطي في الهند، خلال السنوات العشرين الأولى من الاستقلال، إلى هذه المؤسسة أكثر بكثير من استناده إلى جاذبية نهرو. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم البطيء نسبياً للعصرنة وللتحريك الاجتماعي في الهند، لم ينتج عن متطلبات ومصادر تذكر كان الحزب أو البيروقراطية عاجزين عن معالجتها. وطالما كانت هاتان المنظمتان محافظتين على قوتهما المؤسساتية، كان من السخف أن نفكر بأن الهند متخلفة سياسياً مهما انخفض فيها معدل الدخل الفرديّ، أو ارتفعت فيها نسبة الأميّة.

لم تكن أية دولة أخرى تقريباً من الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، مهيّأة مؤسساتياً كالهند للحكم الذاتي. . . في دول مثل باكستان والسودان، كان التطور المؤسساتي غير متوازن: كانت البيروقراطيتان المدنية والعسكرية قد أحرزتا مستوى أعلى من التطور من الأحزاب السياسية؛ وكانت لدى العسكريين حوافز قوية لملء الفراغ المؤسساتي في جانب «الداخل» من النظام السياسي، ويحاولون القيام بمهمات اجمالية الفائدة. وهذا النمط كان بالطبع شائعاً أيضاً في أميركا اللاتينية.

والمؤسسات العسكرية في دول مثل غواتيمالا والسلفادور وبيرو والأرجنتين، هي، كما يقول جون ج. جونسون: «أفضل المؤسسات تنظيماً في البلاد،

جدول (١ - ٧) التطور المؤسساتي عند احراز الاستقلال

مؤسسات «الداخل»	مؤسسات «الخارج»	
	عالٍ	منخفض
عالٍ منخفض	الهند السودان	فيتنام الشمالية الكونغو

وهي بالتالي، تتمتع بموقع أفضل للتعبير الموضوعي عن الإرادة القوميـة» من الأحزاب أو الجماعات المنفعية.. أما فييتنام الشمالية فقد صُنِّفت في باب آخـر مختلف للغاية، وهي التي حاربت من أجل استقلالها بمنظمة سياسية شـديدة الانضباط؛ لكن الدولة كانت تعاني من ضعف واضح في المجـال الإداري. والمكسيك هي الدولة الموازية في أميركا اللاتينيـة، حيث، بتعبير جـونسون، «ليست القوات المسلحة هي المؤسَّسة الأفضل تنظيماً، بل الـ «بري» [الحزب الثـوري التأسيسي]، والحـزب، لا القوات المسلحـة، هو الـذي كان القـوة الموحّدة عـلى الصعيد الـوطني»(١٠٢). ثمة تصنيف رابـع يضم الـدول سيئـة الطالع، مثل الكونغو، والتي نشأت بدون مؤسسات سياسية أو ادارية. عدد كبير من هذه الدول الجديدة التي كانت تعـاني، عند الاستقـلال، من نقص في نـوع من المؤسسات أو في النـوعين معـاً، كانت معـرّضـة أيضـاً لارتفـاع مستويات التحريك الاجتـماعي والتزايـد السريع في المـطالب المفروضـة على النظام السياسي.

إذا كان لمجتمع معـين أن يحافظ عـلى معدل عـالٍ من التكتّل، يجب أن يترافق فيه توسيع المشاركة السياسية مع تطوير مؤسسات سياسية أقوى وأكثر تعقيداً واستقلالية. ولكن ينتج عن توسيع المشاركة السياسية عادةً، تقويض أسس المؤسسات السياسية التقليدية وإعاقة تطوير المؤسسات الحديثة. تنـزع العصرنـة والتحريـك الاجتماعي إذاً إلى إحـداث الانحلال السيـاسي إلاّ إذا اتخذت تدابير لتخفيف أو حصر مدى تأثيره على الوعي والالتزام السياسيين: تعاني معظم المجتمعات، بما في ذلك تلك التي توجد فيها مؤسسـات سياسيـة تقليـدية معقـدة وقابلة للتكيّف إلى حـدّ ما، من نقص في التكتـل السيـاسي وانحلال في المؤسسـات السياسية خلال أكثر مراحل العصرنة تكثيفاً.

معـظم المؤلفـات التي تنـاولت العصرنـة تتجـاهـل هـذا الانحـلال في المؤسسات السياسية أو تغفل ذكـره. ونتيجة لـذلك، فـإن النماذج والأفكـار التي يشار إليها برجاء أنها «مُتطوّرة» أو «مُعصرنة»، لا تعتبر مناسبة، إلاّ على

نحو جزئي، للعديد من الدول التي تُطبَّق عليها. وتكون ملائمة في تناسبها نماذج عن المجتمعات الفاسدة أو المنحرفة التي تركز الانتباه على انحلال المنظمة السياسية وتزايد هيمنة القوى الاجتماعية التقسيمية. لكن، من الذي طرح نظرية كهذه حول الانحلال السياسي، أو قدم نموذجاً لنظام سياسي فاسد قد يكون مفيداً في تحليل سير العمليات السياسية في الدول التي يطلق عليها عادةً أنها «مُتطوِّرة»؟ ربما تكون الأفكار الأكثر تناسباً هي، للمرة الثانية، تلك الأكثر قدماً. إن تطور العديد من الدول المعاصرة الجديدة، بعد رحيل الأوصياء المستعمرين، لم ينحرف إلى حدّ كبير عن النموذج الأفلاطوني[١٠٣]. تلي الاستقلال انقلابات عسكرية، عندما تتولى «القوات المساعدة» زمام السلطة. والفساد الذي تنشره الأوليغارشية يلهب حسد الفئات الصاعدة. وينفجر الخلاف ما بين الأوليغارشية والجماهير في نزاع أهلي. الدهماء والغوغاء يمهدون الطريق للحاكم المطلق. إن وصف أفلاطون للوسائل التي يستخدمها الحاكم المطلق لاستمالة الناس، ولعزل أعدائه والتخلص منهم، ولبناء قوته الشخصية، يُعتبر دليلاً أقل تضليلاً لجهة ما حدث في افريقيا وفي أماكن أخرى، من كتابات عديدة يعود تاريخها إلى عهد قريب[١٠٤].

إن المدى الذي يتوصل إليه المجتمع في تحلّله السياسي التام، خلال عملية العصرنة يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة مؤسساته السياسية التقليدية. فإذا كانت هذه الأخيرة ضعيفة أو غير موجودة أساساً، أو دُمِّرت على يد الاستعمار، أو بوسائل أخرى، يتطوّر المجتمع عادة من البريتورية التقليدية مباشرة إلى مرحلة انتقالية يمكن نعتها بأنها أكثر بريتورية من سابقتها، ومع مشاركة مكثّفة للطبقة المتوسطة المدينية في السياسة. وإذا كانت في المجتمع، في المرحلة التقليدية، بنية بيروقراطية مستقلّة ذات مستوى عال نسبياً من التطور، فإن هذا المجتمع سوف يواجه مشكلات خطيرة في تكيّفه مع مشاركة سياسية أوسع بسبب طبيعة تلك البنية. وتكمن المفارقة في أن هذه

الأنظمة التقليدية التي تبدو أكثر «عصرية» في تفصيلها البنيوي وعقلانية سلطتها، تواجه غالباً صعوبات أكثر في التكيّف مع مشاركة سياسية أكثر اتساعاً من الأنظمة السياسية التقليدية الأقل عقلانية وتفصيلاً، لكنها أكثر تعقيداً وتعدّدية في المجال المؤسساتي. تبدو الأنظمة الملكية البيروقراطية بمركزيتها العالية، كتلك التي عرفتها الصين وفرنسا، أكثر عصرية من الأنظمة الاقطاعية الأكثر تعددية كالتي عرفتها انكلترا واليابان. ومع ذلك فإن الأنظمة الاقطاعية أثبتت أنها أكثر قابلية للتكيّف من الأنظمة الملكية[١٠٥]. في هذه المراحل تُخفّف حدة الصراع بين الأوليغارشية والطبقة المتوسطة وتبرهن المؤسسات السياسية في المجتمع أنها قابلة للتكيّف بدرجة كافية لاستيعاب الجماعات من الطبقة المتوسطة الجديدة في النظام السياسي.

في المجتمعات التي ترتفع فيها مستويات المشاركة السياسية للطبقة المتوسطة، تكون هناك ميول قوية نحو عدم الاستقرار بسبب طبيعة الطبقة المتوسطة، وهيمنة المدينة في النشاط السياسي على حساب الريف. إن السياسة في هذه المرحلة من امتداد الطبقة المتوسطة تتخذ، على الأرجح، شكلاً بريتورياً وتصبح، بتعبير ماكولاي: «كلها أشرعة، لكن بدون مرساة»[١٠٦]. في مجتمع كهذا، يكون النظام السياسي قد فقد مرساته الريفية لتتقاذفه الأمواج العاتية، وفي مقدّمته الشراع المديني، يصبح الضغط كبيراً على المؤسسات السياسية، حتى تلك التي توصلت من بينها إلى مستوى عال من التطور. وفي معظم المجتمعات تنحل المؤسسات التقليدية الموروثة من الماضي أو تنهار.

إذا تمكنت المؤسسات السياسية من التكيّف مع المشاركة السياسية للطبقة المتوسطة، أو إذا تم انشاء مؤسسات سياسية جديدة كي يستقر النشاط السياسي في مستوى الطبقة المتوسطة، في حال كان المجتمع بريتورياً في السابق، فإن هذه المؤسسات ستواجه، بعد فترة، مشكلة التكيّف مع توسّع مشاركة الطبقة العاملة في المدن والفلاحين في الريف. إذا كانت المؤسسات

السياسية الموجودة في نظام حكم الطبقة المتوسطة قادرة على التوافق، يتمّ الانتقال إلى نظام حديث يرتفع فيه مستوى المؤسساتية وتصبح المشاركة كاملة. أما إذا كانت هذه المؤسسات غير قادرة على تكييف نفسها مع المشاركة الجماهيرية أو إذا كانت تغلب على المجتمع حالة راديكالية بريتورية، فإن المجتمع، عندئذ، يتحرّك في اتجاه بريتورية جماهيرية تصبح منها القوى الاجتماعية المسيطرة حركات واسعة النطاق. وهذه ميزة مجتمع بلغ درجة عالية في عصريته وتحريكه.

في المجتمعين الجماهيري والمشارك، يرتفع معدل المشاركة السياسية. إنهما يختلفان في مؤسساتية تنظيماتهما وإجراءاتهما السياسية. في المجتمع الجماهيري تكون المشاركة السياسية لا بنيوية ومتقلّبة وشاذّة ومتنوّعة. وتحاول كل قوة اجتماعية صون أهدافها من خلال الموارد والوسائل التي تكون فيها الأقوى. تتوالى النقمة واللامبالاة: طفلتان توأمان لغياب الرموز والمؤسسات السياسية الموثوقة. ويكون الشكل المميز للمشاركة السياسية التحرك الجماهيري الذي يجمع بين الأعمال العنيفة وغير العنيفة، والشرعية وغير الشرعية، والإكراهية والاقناعية. يفتقد المجتمع الجماهيري إلى البنى المنظّمة التي تستطيع أن تربط ما بين الرغبات والنشاطات السياسية للعامة وأهداف وقرارات قادتها. ونتيجة لذلك تنشأ علاقة مباشرة بين القادة والجماهير؛ وبتعبير كورنهاوزر تكون الجماهير جاهزة لكي تخضع لتحريك القادة، ويكون القادة قابلين للوقوع تحت تأثير الجماهير. في النظام المشارك، من ناحية ثانية، يُصار إلى تنظيم وبناء المشاركة السياسية العالية من خلال المؤسسات السياسية. ويكون على كل قوة اجتماعية أن تحوّل موارد قوتها وأشكال نشاطها - إذا كانت أعداداً أو ثروة أو معرفة أو إمكانية للعنف - إلى موارد ونشاطات شرعية وخاضعة للترتيب المؤسساتي في النظام السياسي. وقد تتخذ بنية النظام المشارك عدة أشكال، وقد تتبعثر فيه القوة أو تكون مركّزة. لكن في جميع الحالات تكون المشاركة واسعة ويُصار إلى تنظيمها وإدراجها في

القنوات الشرعية. لا تعني المشاركة الشعبية في السياسة بالضرورة السيطرة الشعبية على الحكم. إن الديموقراطيات الدستورية والديكتاتورية الشيوعية هي جميعاً أنظمة مشاركة.

وهكذا يختلف النظام الحديث عن النظام التقليدي في مدى الوعي والالتزام السياسيين عند السكان. ويختلف النظام الحديث المتطور، عن النظام التقليدي المتطور، في طبيعة مؤسساته السياسية. لا ينقص مؤسسات النظام التقليدي سوى الإعداد البنيوي لمشاركة شريحة صغيرة من المجتمع. فيما يتوجب على مؤسسات النظام العصري تنظيم مشاركة الغالبية العظمى من الناس. وبهذا يكون الفارق الحاسم في المستوى المؤسساتي بين النظامين في التنظيم لبنيوية المشاركة الجماهيرية في السياسة. بناءً على ذلك، يصبح الحزب السياسي المؤسسة المميزة في النظام الحديث. أما سائر المؤسسات الموجودة في الأنظمة السياسية الحديثة، فهي تعديلات لمؤسسات كانت في الأنظمة التقليدية، أو أنها استمرارية لها. ليست البيروقراطيات عصرية بالضرورة. إن البيروقراطيات التي كانت قائمة في الامبراطوريات الصينية والرومانية والبيزنطية والعثمانية، وغيرها من الامبراطوريات القديمة، كانت تصل غالباً إلى درجات عالية من التفصيل البنيوي، وفيها ترتيبات معقّدة للتوظيف والترقية استناداً إلى الجدارة والخبرة، وتُتخذ الاجراءات والتدابير التي تحكم أعمالها بعناية. كما أن الجمعيات التشريعية والمجالس البرلمانية ليست صفة فريدة تختص بها الأنظمة العصرية: كانت الجمعيات التشريعية موجودة في الدول ـ المدينية القديمة، والمجالس البرلمانية وغيرها من الاجتماعات التي كانت تعقدها الطبقات الاجتماعية، كانت ظاهرة معروفة في أوروبا في القرون الوسطى، لكن معظمها تلاشى خلال عملية العصرنة. والانتخابات كانت أيضاً موجودة في أنظمة غير حديثة: انتخاب الزعيم شائع في المجتمعات القبلية؛ الاستراتيجيون (Strategoi) وسائر الحكام كانوا ينتخبون في أثينا، وفي روما القديمة كان ينتخب التريبيّون والقنصلان

الحاكمان. وعلى نحو مماثل فإن فكرة النظام الدستوري قديمة وكذلك محاولة تطبيقها. كانت الدساتير والقوانين والمحاكم جميعها، موجودة في أشكال متطورة للغاية قبل ظهور الدولة الحديثة بزمن طويل. كذلك بالنسبة للمجالس الاستشارية والمجالس التنفيذية. إن الندّ الوحيد المحتمل للحزب الذي يُعتبر المؤسسة المميزة للنظام الحديث، هو الفيدرالية[١٠٧]. إذ يُعدّ الانتشار الواسع للمؤسسات الفيدرالية في الدول الحديثة انعكاساً للعامل نفسه الذي يعلّل تطوّر الأحزاب: توسع نطاق النظام بالنسبة للسكان وللأرض في الوقت نفسه. ومع ذلك ليست الفيدرالية ظاهرة فريدة في العالم الحديث، ولا هي مسيطرة فيه. ولكن هذه هي بالتحديد حالة الحزب السياسي. فالحزب هو المؤسسة المميزة في السياسة العصرية.

في كافة الأنظمة السياسية توجد زمر وعُصَب. وهناك أيضاً الأحزاب كجماعات غير رسمية تتنافس فيما بينها من أجل السلطة والنفوذ. لكن الأحزاب بمعنى التنظيمات هي نتاج السياسة العصرية. والأحزاب السياسية موجودة في التوجه السياسي الحديث لأن الأنظمة السياسية الحديثة وحدها تحتاج إلى مؤسسات لتنظيم المشاركة الجماهيرية في السياسة. كان للحزب السياسي المنظّم أسلافه في ثورات القرنين السادس عشر والسابع عشر. إلاّ أن الظهور الأول للأحزاب السياسية المنظمة كان في القرن الثامن عشر، في تلك الدول التي توسّعت فيها أولاً المشاركة السياسية، في أميركا ثم في فرنسا. وحسب تعبير رودولف، فإن النقلة من سياسة الحالة إلى سياسة الرأي، أدت إلى إحداث الحزب السياسي كمؤسسة سياسية[١٠٨]. في عام ١٨٠٠ لم تكن الأحزاب السياسية موجودة إلاّ في الولايات المتحدة؛ وفي عام ١٩٠٠ انتشر وجودها في كافة أرجاء العالم الغربي. ويوازي تطور الأحزاب السياسية تطور الحكم العصري. كلما كانت المؤسسات السياسية التقليدية أكثر قدرة على التكيّف مع احتياجات السياسة العصرية، كان دور الحزب السياسي أقل أهمية. وعلى نحو معاكس، فإن أهمية الحزب السياسي في تأمين

الشرعية والاستقرار في نظام سياسي متعصرن، تتفاوت عكسياً مع ما ورثه النظام من مؤسسات من المجتمع التقليدي. حيث يُحتفظ بالمؤسسات السياسية التقليدية (كالملكيات والبرلمانات الاقطاعية) في المرحلة العصرية، تلعب الأحزاب دوراً ثانوياً، واضافياً في النظام السياسي. وبهذا تكون المؤسسات الأخرى هي المصدر الأولي للاستمرارية والشرعية. تنشأ الأحزاب على نحو نموذجي في نطاق الهيئات التشريعية، وتبدأ تدريجياً بالامتداد عبر المجتمع. تكيف نفسها مع بنية النظام السياسي القائم، وبعد ذلك تعكس، فيما تقوم به من مهمات، على نحو نموذجي، المبادىء التنظيمية والاجرائية التي يتضمنها ذلك النظام. إنها توسّع المشاركة في المؤسسات التقليدية، وبذلك تجعل تلك المؤسسات تتكيف مع متطلبات السياسة العصرية. كما تساعد على جعل المؤسسات التقليدية شرعية فيما يتعلّق بالسيادة الشعبية، لكنها ليست في حد ذاتها مصدراً للشرعية. إنها تستمدّ شرعيتها في مساهماتها التي تقدمها للنظام السياسي.

حيث تتداعى المؤسسات السياسية التقليدية، أو تكون ضعيفة أو غير موجودة أصلاً، يختلف دور الحزب تماماً عمّا هو عليه في تلك الأنظمة التي تتمتع باستمرارية المؤسسات. في أوضاع مماثلة، يكون التنظيم السياسي القوي هو الخيار الوحيد في النهاية لحالة عدم الاستقرار في مجتمع فاسد أو بريتوري أو جماهيري. ليس الحزب مجرّد تنظيم اضافي؛ بل هو مصدر الشرعية والسلطة. وفي غياب المصادر التقليدية للشرعية، تُطلب الشرعية في الايديولوجية وجاذبية الزعيم والسيادة الشعبية. ويحتاج كل مبدأ من مبادىء الشرعية هذه، لكي يبقى موجوداً، أن يتجسّد في حزب. هكذا تصبح الدولة من ابتكار الحزب وجهازه بدلاً من أن يكون الحزب انعكاساً لها. وتكتسب أعمال الحكم شرعيتها من مقدار ما تعكسه من إرادة الحزب. فالحزب هو مصدر الشرعية لأنه التجسيد المؤسساتي للسيادة القومية، أو للإرادة الشعبية، أو لديكتاتورية البروليتاريا.

حيث تكون المؤسسات السياسية التقليدية ضعيفة أو غير موجودة، يصبح الشرط الأساسي للاستقرار وجود حزب سياسي واحد على الأقل بدرجة عالية من المؤسساتية. والدول التي يوجد فيها حزب واحد كهذا تكون، بوضوح، أكثر استقراراً من الدول التي تفتقده. أما الدول التي ليس فيها أحزاب أو فيها عدد من الأحزاب الضعيفة، فهي أقل استقراراً. حيث تقضي الثورة على المؤسسات السياسية التقليدية، يعتمد نظام ما بعد الحرب على ظهور حزب واحد قوي: وتشهد على التاريخ الأخر المختلف للغاية الثورات الصينية والمكسيكية والروسية والتركية. حيث تنطلق الدول الجديدة من المرحلة الاستعمارية بالقليل من المؤسسات السياسية أو بدون إرث منها. يعتمد استقرار النظام مباشرة على قوة الحزب.

الحزب السياسي هو التنظيم المميز للسياسة العصرية، لكنه بمعنى آخر ليس مؤسسة عصرية تماماً. عمل الحزب هو تنظيم المشاركة وتجميع المصالح، وأن يشكل رابطاً بين القوى الاجتماعية والحكم. أثناء تنفيذه لهذه المهام، يعكس الحزب بالضرورة منطق السياسة، لا منطق الفعالية. إن البيروقراطية، ببنيتها التفصيلية ونظام الجدارة فيها، هي، استناداً إلى منطق الفعالية، مؤسسة أكثر عصرية من الحزب الذي يعمل على أساس من المحسوبية والنفوذ والمساومة. لذلك فإن مؤيدي العصرنة، يرفضون غالباً الأحزاب السياسية ويشوّهون سمعتها، مثل المدافعين عن التقليد. إنهم يحاولون عصرنة مجتمعاتهم سياسياً دون بناء المؤسسة التي سوف تجعل مجتمعهم مستقراً سياسياً. هؤلاء يسعون للوصول إلى العصرية على حساب السياسة؛ وهم بإهمالهم السياسة يفشلون في تحقيق هدفهم.

II

التغيير السياسي في الأنظمة التقليدية

١ - السلطة والمؤسسات والعصرنة السياسية

كي يتمكن الحزب السياسي من التغلب بنجاح على صعوبات العصرنة، عليه أولاً أن يجدد العصرنة السياسية، أي أن يشجّع الإصلاح الاجتماعي والسياسي في نشاط الدولة. في هذا السياق يعني الاصلاح عادة تغيّر القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدّى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصّصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة. وتأييد توزيع أكثر انصافاً للموارد المادية والرمزية. ما يتطلبه النظام السياسي ثانية، هو القدرة على أن يضمّ بنجاح، إلى النظام، القوى الاجتماعية التي نتجت عن العصرنة، والتي اكتسبت وعياً اجتماعياً جديداً نتيجة العصرنة. بعد فترة، تطلب هذه الفئات الاجتماعية المشاركة في النظام السياسي، فإما أن يتخذ النظام بدوره اجراءات هذه المشاركة بوسائل تنسجم مع وجوده المستمر، وإما أن يستبعد هذه الفئات عن النظام، وينتج عن ذلك انعزال وصراع أهلي علني أو خفيّ.

ما هي شروط السياسة، وشروط النفوذ، التي تساعد، على نحو أكثر تحديداً، على تجديد السياسة في المجتمعات المتعصرنة؟ في المجتمعات المعقدة، تدل البيّنات عموماً على أن التجديدات السياسية تتعزّز بتوزيع

للنفوذ لا يكون شديد المركزة ولا واسع الانتشار. وفي محاولة لجمع ما كتب حول التجديد في التنظيمات، يستنتج جايمز ك. ويلسون، على سبيل المثال، أن نسبة تقديم الاقتراحات بالتجديد تتناسب مباشرة مع التنوّع في تنظيم معين، فيما نسبة تبني التجديد تتناسب عكسياً مع تنوع التنظيم[1]. وهو يعني بالتنوّع التنظيمي تعقيد بنية مهمة التنظيم وتعقيد نظامه الحافز. وباعتبار أنظمة سياسية ذات نطاق واسع، بالإمكان الموازنة على نحو تقريبي بين «التنوّع» وتبديد النفوذ. بعد التعديل والتوسيع يفيد اقتراح ويلسون بأن النظام السياسي الذي يبرز فيه النفوذ تكثر فيه الاقتراحات ويقلّ عدد ما يُتبنّى منها؛ وبأن النظام الذي يتركز فيه النفوذ يقلّ فيه عدد الاقتراحات ويزداد عدد ما يُتبنى منها. إن سياسة التجديد في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، قد تكون بالفعل متقاربة مع هذين النموذجين[2]. لكن ويلسون يشير إلى أن هذا الاقتراح المزدوج لا يكشف بذاته شيئاً عن مستوى التنوّع أو شكل توزيع النفوذ اللذين سوف ينتجان أعلى معدل للتجديد، عدا أنه يقترح أن المستوى يكون أكثر تدنياً في أقصى الطرفين ـ أي حيث يكون النفوذ شديد المركزة أو حيث يتبدّد بالكلية ـ مما يكون عليه وسط السلسلة المتواصلة.

لكن انطلاقاً من هذه النظرية، قد يصبح ممكناً تحديد بعض الصفات التي تخولنا الربط بين احتمالية التجديد وتوزيع النفوذ. في عملية العصرنة السياسية اليوم، برنامج التجديد معروف تقريباً. ربما يكون على قدر من الأهمية الالتفات إلى أن تبديد النفوذ كان أكثر اتساعاً في الدول التي بكّرت بالعصرنة ـ بريطانيا العظمى، وأوروبا الشمالية ـ الغربية، والولايات المتحدة ـ مما كان عليه في تلك الدول التي تأخرت عصرنتها. والاقتراح الأولي للتجديدات المتنوّعة التي تشكّل مع العصرنة، لا يمكن أن يحدث إلا في مجتمعات تستطيع فيها عدة فئات أن تأخذ المبادرة. لا تحتاج المجتمعات التي تأخرت في عملية العصرنة إلى الدرجة نفسها من التنوع أو من التبديد،

لتطوير اقتراحات من أجل تجديدات العصرنة. وبالفعل، إن الاحتياج الوحيد الأدنى هو تعرّض بعض الفئات في المجتمع، على الأقل، للعصرنة المبكرة في الغرب يتطلب اقتراح القيام بتجديدات في المجتمعات المتأخرة في عملية العصرنة (بمعنى أن تعمل فئة اجتماعية بارزة معينة على تشجيع التجديدات داخل المجتمع) قدراً أقل من التنوّع التنظيمي وتبديد النفوذ مما كان يتطلبه ذلك في المجتمعات المبكّرة في عصرنتها.

وهكذا تصبح عملية التبني بدلاً من عملية الاقتراح، المرحلة الحاسمة في التجديد في المجتمعات المتأخرة في العصرنة. تختلف هذه المجتمعات عن الولايات المتحدة في عدد مصادر المعارضة للإصلاح المُتَصْرِن، وقوتها. إن القوى الاجتماعية التقليدية والمصالح والعادات والمؤسسات، جميعها منيعة التحصين. ويتطلب تغيير هذه القوى التقليدية أو القضاء عليها تمركز النفوذ بين أيدي عملاء العصرنة. تترافق العصرنة مع إعادة توزيع واضحة للنفوذ داخل النظام السياسي: تفكك مراكز النفوذ المحلّي والديني والعرقي، وغيرها؛ وتمركز النفوذ في المؤسسات السياسية القومية. تتجدّد القبائل والقرى ذات التنظيمات التي يرتفع فيها مستوى تمركز النفوذ، بسهولة وبسرعة أكبر من تلك التي تضم تنظيمات أكثر تبديداً للنفوذ[3]. في البلدات والمدن يُربط ما بين النمو الاقتصادي السريع وازدياد عدد السكان وتمركز النفوذ بين أيدي نخبة صغيرة من المقاولين والملتزمين. وعلى نحو مماثل يُربط ما بين الهبوط في النمو المدنيّ وتبديد للنفوذ في عدد كبير من الفئات، وبذلك تصبح الاختلافات التي اشتد الجدل حولها بين أطلنطا ونيوهايفن توابع للعصر لا للطريقة. في الولايات المتحدة، يبدو أن التغيرات الاجتماعية، كالحدّ من التمييز العنصري، تتم على نحو مبكر وبسهولة أكبر في حالات وفي تنظيمات حيث يكون النفوذ مركزاً لا حيث يكون مبدداً[4]. وهكذا إذاً، يبدو من المعقول الاستنتاج بأن تجديد السياسة في مجتمع متعصرن سوف يختلف على نحو مباشر، إلى حد ما، مع تمركز النفوذ في النظام السياسي.

يتطلب غالباً الإطاحة بالمصالح التقليدية الراسخة، تحريك القوى الاجتماعية الجديدة للعمل في السياسة؛ والحاجة الثانية المهمة للنظام المتعصرن هي قدرته على استيعاب القوى الاجتماعية التي تنتجها عملية العصرنة، وضمها إلى النظام. في العديد من الحالات تكون هذه القوى هي التجمعات الاجتماعية الجديدة، كالمقاولين أو العمال المدينيين على سبيل المثال، والتي لم تكن موجودة في المجتمع التقليدي. ولكن ما يعادل ذلك من حيث الأهمية، في أقل تقدير، هو قدرة النظام على دمج التجمّعات الاجتماعية التقليدية التي تكتسب وعياً سياسياً خلال عملية العصرنة. إن تطوير الوعي الجماعي يدفع بالجماعات إلى فرض مطالب على النظام السياسي، وعلى طلب المشاركة فيه. والاختبار الذي يخضع له النظام هو، إلى حدّ ما، مدى قدرته على الاستجابة لهٰذه المطالب. يعتمد الاستيعاب الناجح على قابلية النظام وإمكانية تكيّف الفئة الداخلة (فيه)؛ أي استعداد الفئة للتخلّي عن بعض قيمها ومطالبها من أجل أن تحظى بقبولها ضمن النظام. هاتان الصفتان تكونان عموماً مرتبطتين بشكل مباشر: قابلية التكيّف عند فئة من الناس تعزّزها قابلية النظام. وتبدو الأنظمة أيضاً أكثر تقبّلاً للفئات الاجتماعية الجديدة التي لم تكن موجودة في السابق، مما هي عليه بالنسبة للجماعات القديمة التي كانت في السابق مستبعدةً عن النظام، لكنها اكتسبت وعياً سياسياً جديداً. وبناء على ذلك فإن استيعاب الملتزمين في مجال الصناعة، والعمال الصناعيين، يفرض مشكلات أقل بالنسبة لمجتمع متعصرن، من عملية استيعاب الفلاّحين.

إن دخول جماعات جديدة إلى النظام السياسي يعني توسيع نفوذ هذا النظام. والنفوذ في نظام سياسي، يشبه الثروة في نظام اقتصادي، في أنه ذو بعد مزدوج لا أحادي. بالإمكان توسيعه وتقليصه؛ وبالإمكان أيضاً تركيزه وتبديده. النفوذ، كما يقال بارسونز:

«يجب أن يُقسّم أو يُخصّص، لكن يجب انتاجه أيضاً وله توابع

تجميعية وتوابع توزيعية. النفوذ هو القدرة على تحريك موارد المجتمع من أجل تحقيق الأهداف التي هناك تعهّد «شعبي» وعام بالالتزام بها، أو احتمال مثل هذا التعهد. إنه فوق كل شيء تحريك لعمل الأشخاص والجماعات الذي يقيّدهم بسبب موقعهم في المجتمع»[٥].

وعلى نحو أكثر شمولية، يعتمد مقدار النفوذ في مجتمع على عدد العلاقات الفاعلة وكثافته داخل المجتمع؛ أي العلاقات التي يُحدث من خلالها عمل شخص أو جماعة، تغيرات في سلوك شخص آخر أو جماعة أخرى. تختلف الأنظمة السياسية إذاً في توزيع النفوذ وفي تجميعه أيضاً. يعتمد التزايد في انتاج الثروة على التصنيع؛ كما يعتمد أيضاً التزايد في انتاج النفوذ على استيعاب جماعات جديدة في النظام السياسي. تتفاوت الأنظمة الاقتصادية في قدراتها على توسيع ثرواتها من خلال التصنيع، أي في تقبّلها لأشكال جديدة من النشاط الاقتصادي؛ كما أن الأنظمة السياسية تتفاوت في قدراتها على توسيع نطاق نفوذها من خلال الاستيعاب، أي، من خلال تقبلها لأنماط جديدة من الجماعات والموارد السياسية. وتختلف الأنظمة السياسية العصرية عن الأنظمة التقليدية في مقدار النفوذ الموجود في النظام، لا في توزيعه. في الأنظمة التقليدية والعصرية معاً، قد يكون النفوذ مركّزاً أو مُشتّتاً. لكن في النظام العصري، يتورّط قسم أكبر من المجتمع [illegible] أوفر من علاقات النفوذ ممّا هو عليه في النظام التقليدي؛ مشاركة [illegible] السياسية تكون في الأوّل أكثر منها في الأخير. أي ببساطة يتمتع النظام العصري بقدر أكبر من النفوذ من النظام التقليدي.

هنا أيضاً يبرز اختلاف مهم بين الطريقتين الأميركية والشيوعية في فهم التطور السياسي. هناك نزوع أميركي نموذجي للتفكير بالسلطة على أساس أن الحاصل يساوي صفراً: أي أن النفوذ الذي يربحه شخص أو جماعة تعادله خسارة في النفوذ عند أشخاص آخرين أو جماعات أخرى. لكن

جدول (٣ ـ ١) الأنظمة السياسية وأشكال النفوذ

توزيع النفوذ	مقدار النفوذ	
	ضئيل	كبير
مركَز	الامبراطورية البيروقراطية؛ الملكية المطلقة	الديكتاتورية الكليانية
مُشتّت	الاقطاعية؛ «البُنى الهرمية»	الديموقراطيات الدستورية

طريقة الفهم الشيوعية، من ناحية ثانية، تؤكد على الطابع «التجميعي» أو التوسيعي للنفوذ. يحتاج النفوذ للتحريك والتطوير والتنظيم. كما أنه يُقتضى خلق النفوذ. إن إخفاق الأميركيين في ادراك ذلك ينعكس في المخاوف التي كثيراً ما تدور حول أن الشيوعيين، أو أية فئة معادية أخرى، قد «يقبضون على» زمام السلطة في دولة متخلفة أو متعصرنة. يبدو أحياناً أن هذا الكلام يفترض أن السلطة هي شيء ما قد يكون مرمياً على أرض مبنى البرلمان أو قصر الرئاسة، وأن مجموعة من المتآمرين ربما تنجح في التسلّل إلى الداخل لتخطفه وتضرّ به. هناك قصور في فهم أن معظم هذه الدول تعاني من فقدان السلطة في أنظمتها السياسية. ليس هناك سوى قدر ضئيل يمكن انتزاعه، أو أنه ليس هناك شيء على الاطلاق. وما هو موجود يمكن فقدانه بالسهولة نفسها التي تمّ انتزاعه فيها. ليست المشكلة في القبض على السلطة بل في صنعها، وفي تحريك الجماعات للانخراط في العمل السياسي وفي تنظيم مشاركتها في السياسة. وهذا يحتاج لفترة زمنية كافية، كما أنه يحتاج للنضال عادة؛ ومن خلال هذين الشرطين بالتحديد، ترى النخبة من الشيوعيين إلى التغيير السياسي.

وهكذا فإن العصرنة تفترض، كما اقترح فراي، تغيّرات في توزيع النفوذ داخل النظام السياسي وفي مقدار النفوذ في النظام[٦]. منطقياً، ليست

للتغيرات في أحد البُعدين علاقة ضرورية بالتغيرات في البعد الثاني. وبرغم ذلك، فإن البعدين قد يكونان مرتبطين تاريخياً. إن بسط الثروة في المجتمع يتعلّق بمدى توزيعها فيه. وتتصف الدول الفقيرة بوجود حدين متطرفين من الثراء والفقر. في المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي، تكون الثروة أكثر تمركزاً لكن بفضل التمدّد، في المراحل المتأخرة، تصبح المشاركة الأوسع ممكنة في المنافع المادية. وتتميّز الدول الأكثر ثراء بوضع نموذجي من حيث التوزيع الأكثر انصافاً للثروة. وقد تكون العلاقة بين مركزة النفوذ وبسطه مشابهة إلى حد ما في عملية العصرنة السياسية. في مرحلة مبكّرة، تتطلب العصرنة تغيّرات في القناعات التقليدية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي السلوك التقليدي؛ أي تتطلب بتحديد التوجه السياسي، وبالتالي مركزة النفوذ. وتصبح الهوّة بين الأقوياء والضعفاء أكثر اتساعاً. في الوقت نفسه يدفع التغيير الاجتماعي والاقتصادي، الذي يشجعه التجديد في السياسة، الفئات الجديدة كي تطلب الدخول في النظام السياسي وهذا يستلزم توسيع النظام. وفي مرحلة ثالثة، لاحقة، قد يؤدي توسيع النظام إلى امكانية اجراء عملية بسط جديدة للنفوذ داخل النظام.

استناداً لتعدّد وجهات النظر، يستطيع المرء إذاً، أن يعرّف العصرنة السياسية بأنها تعني مركزة النفوذ، أو توسيعه، أو بسطه؛ ومن الغريب أن المفكرين السياسيين وضعوا بالفعل تعريفات للعصرنة السياسية في كلٍ واحدة من هذه الطرائق. في مرحلة معينة من تاريخ دولة ما، تشكل كل طريقة «عصرنة»، وكل طريقة تفرض بدورها تحديات المنظام السياسي في قدرته على التكيّف. نموذجاً، تواجه العصرنة التحدي الأول أمام نظام اقطاعي تقليدي مشتّت وضعيف الوحدة والتنظيم، ليمركز النفوذ الضروري من أجل احداث تغيّرات في المجتمع والاقتصاد التقليديين. وتصبح المشكلة الثانية في توسيع النفوذ في النظام لاستيعاب الفئات التي تعرّضت منذ فترة للتحريك وتطلب المشاركة السياسية، وهكذا نشأ النظام الحديث. هذا

التحدي هو الغالب في العالم المُعَصْرَن اليوم. وفي مرحلة لاحقة، يواجه النظام مطالب الفئات المشاركة من أجل تشتت أكثر للنفوذ، ومن أجل تكريس وسائل للضبط وللتوجيه تكون تبادلية بين الفئات والمؤسسات. في العديد من الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية صراع مع مشكلة التكيف والضغوطات من أجل تشتيت النفوذ.

تختلف الأنظمة السياسية إذاً، وفق مقدار النفوذ في النظام ومقدار توزيعه فيه. وعلى نحو أكثر دلالة، تختلف الأنظمة السياسية، بالنسبة لتجديد السياسة واستيعاب الجماعات، في قدرتها على تكثيف النفوذ وقدرتها على توسيعه. تتأثر هاتان القدرتان مباشرة بطبيعة المؤسسات السياسية في النظام. الأنظمة البريتورية، التي تفتقد إلى وجود مؤسسات فاعلة، تكون غير قادرة على القيام بمساندة تكثيف النفوذ الضروري من أجل الاصلاح، أو مساندة توسيع النفوذ الذي يؤثر في تطابق الفئات الجديدة مع النظام. ولا يكون النفوذ في هذه الحالة قابلاً لأن يكثف أو يوسّع إلاّ على أساس مرحلي. والصفة المميزة هي في النقلة السريعة من التكثيف المطلق إلى التشتيت المطلق، والنقلة بين التوسيع السريع والتقليص السريع للنفوذ. قد يحدث في بعض الأحيان أن يقدم ديكتاتور شعبي، أو قائد محبوب، أو زمرة سياسية، بتوسيع النفوذ وتكثيفه في آن. لكن هذه التطورات هي حتماً مؤقتة، ويصار إلى استبدالها بنشر النفوذ بين العديد من القوى الاجتماعية، وبظهور الفتور والانكفاء مجدداً عند عامة الناس. ترمز النقلة جيئة وذهاباً بين ديكتاتور ضعيف والعديد من الأحزاب الضعيفة إلى عجز النظام عن إحداث تغير هام في تجميع النفوذ أو توزيعه.

وفي الطرف الآخر، تبدو المنفعية الكبرى والاعجاب الكبير بنظام الحزب الواحد في الدول المتعصرنة لكونه مؤسسة، تعزّز بدرجة كبيرة، التكثيف (وبالتالي التجديد) والتوسيع أيضاً (وبالتالي استيعاب الفئات الجديدة). لقد تمكّنت أنظمة الحزب الواحد بأساليب متنوّعة في المكسيك وتونس وكوريا

الشمالية وفييتنام الشمالية من أن تُظهر هاتين. القدرتين معاً. كما يُحتمل بروز قدراتٍ مشابهة أيضاً في الأنظمة الواقعة تحت سيطرة الأحزاب، حيث يوجد حزب واحد رئيسي وعدد من الأحزاب الصغيرة التي تعاني من كونها محدودة وعرقية وايديولوجية أكثر من ذلك الحزب (الرئيسي). في الدول التي تتبع هذا النمط من النظام، كالهند واسرائيل، تلعب الأحزاب الأقل أهمية دوراً مميزاً كالكبش الذي يتقدم القطيع أو وسيلة الإنذار؛ إذ إن ارتفاع وانخفاض عدد الأصوات التي تحصل عليها يدلّان الحزب المسيطر على السبل التي يتوجب عليه سلوكها للمحافظة على موقعه المهيمن؛ وذلك إما باستيعاب فئات جديدة وإما بتجديد الخطط السياسية. تجتمع العقيدة الايديولوجية والضغط الانتخابي لحثّ الحزب المسيطر على الاحتفاظ بقدرته في مجالي التجديد والاستيعاب.

يزداد التنافس في الأنظمة ذات الحزبين أو الأحزاب المتعددة، وقد تتمتع بقدرة كبيرة على توسيع النفوذ واستيعاب الفئات الجديدة، لكنها قد تكون أقل قدرة على تكثيف النفوذ وتشجيع الإصلاح. ربما يفيد التنافس السياسي في نظام الحزبين، على سبيل المثال، في تحريك جماعات جديدة للانخراط في العمل السياسي، وهو بهذا المعنى يفيد في توسيع نفوذ النظام؛ لكن هذا التحريك ينزع في الوقت نفسه إلى تقسيم النفوذ وإحداث انشقاق في الإجماع الموجود حول العصرنة يتجلّى هذا على نحو نموذجي في «الانتخاب الريفي» كالذي حصل في تركيا عام ١٩٥٠، وفي سيلان عام ١٩٥٦، وفي بورما عام ١٩٦٠[٧]. لكن وجود نظام متعدد الأحزاب لا يشكل وحده ضمانة للقدرة التوسيعية. القدرة على التوسيع تأتي من التنافس، لا من التعددية، وقد يضم النظام السياسي عدداً من الأحزاب ليس بينها سوى قدر ضئيل من التنافس. وحتى في نظام الحزبين قد يتمّ اتخاذ اجراءات (كما حدث في كولومبيا عام ١٩٥٧) سريّة أو علانية للحدّ من التنافس بين الحزبين، وبذلك تتقلّص قدرة النظام عن توسيع نفوذه واستيعاب فئات

جديدة. هناك إذاً تفاوت ما بين قدرة الأنظمة التقليدية منها والحديثة في تعزيز الاصلاح واستيعاب جموع جديدة وطبيعة مؤسساتها السياسية. سوف نعمد إلى بحث موضوع الأنظمة الحديثة في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب. والسؤال الذي نطرحه الآن: ما هي قدرات النظام الملكي التقليدي في مجالي توسيع وتكثيف النفوذ؟

٢ - الأنظمة السياسية التقليدية

تتنوّع الأنظمة السياسية التقليدية من حيث أشكالها وأحجامها: الديموقراطيات في القرى، والدول المدينية، والممالك القبلية، والدول الكنسية، والأنظمة الاقطاعية، والملكيات المطلقة، والامبراطوريات البيروقراطية، والأنظمة الأرستقراطية والأوليغارشية والثيوقراطية إلّا أن مجموع الأنظمة التقليدية التي واجهت تحديات العصرنة يمكن تصنيفها في بابين واسعين على نحو مشابه للتحليل السياسي. لاحظ ماكيافيللي أن «الممالك المعروفة في التاريخ كانت محكومة بطريقتين: إما بواسطة أمير وأعوان هم وزراء بفضله وإذنه يساعدونه في حكم مملكته؛ أو بواسطة أمير ونبلاء يحتفظون بمراكزهم بسبب قدم سلالاتهم لا بإذن من الأمير». لقد أعطى ماكيافيللي مثالاً على الطريقة الأولى النظام التركي، وعلى الطريقة الثانية النظام الفرنسي كما عرفهما في عصره. أما موسكا، فقد رسم فارقاً مشابهاً إلى حد ما بين الدول البيروقراطية والاقطاعية. كانت «الدولة الاقطاعية شكلاً من التنظيم السياسي يمارس فيه الأفراد أنفسهم وفي وقت واحد وظائف المجتمع التنفيذية ـ الاقتصادية منها، والقضائية والإدارية والعسكرية ـ فيما تكون الدولة في الوقت نفسه مكوّنة من تكتّلات اجتماعية صغيرة، كل واحد منها يمتلك كافة الأدوات التي يحتاج إليها الاكتفاء الذاتي». وفي الدولة البيروقراطية، من ناحية ثانية، «تصادر السلطة المركزية قدراً هاماً من ثروة المجتمع بواسطة الضرائب وتستخدم المال في الإبقاء على

المؤسسة العسكرية أولاً، ثم في دعم عدد كبير نسبياً من الخدمات العامة». وفي أسلوب مماثل يميّز آبتر بين البنيتين التسلسلية والهرمية في السلطة(٨). إن العنصر الأساسي في هذه الاختلافات هو في مقدار تكثيف النفوذ (السلطة) أو نشره. والأكثر تمثيلاً لهذين النمطين نظامان تاريخيان تقليديان هما الامبراطورية البيروقراطية، من جهة، والنظام الاقطاعي من جهة أخرى.

في الدولة البيروقراطية المركزية يستحوذ الملك، كما يقول ماكيافيللي «على سلطان أكبر» مما يستحوذ عليه في الدولة الاقطاعية المفكّكة. يقوم الملك في الدولة الأولى بتعيين كافة الموظفين الرسميين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فيما المركز والنفوذ متوارثان في الدولة الثانية ضمن اطار الطبقة الارستقراطية. وهكذا فإن الدولة البيروقراطية تتميز بقدر هام من التحريك الاجتماعي والسياسي - قد يتمكن الذين ينتمون إلى أدنى الجماعات من الوصول إلى أعلى المراكز - فيما تتصف الدولة الاقطاعية بالتقسيم الطبقي الواضح ونادراً ما يتمكّن الأشخاص من العبور من موقع إلى آخر. في الدولة البيروقراطية «هناك دائماً مستوى أعلى من التخصص في مجال الوظائف الحكومية مما هو موجود في الدولة الاقطاعية»(٩). تنزع الدولة البيروقراطية إذاً نحو فصل الوظائف وتكثيف النفوذ، فيما تنزع الدولة الاقطاعية نحو دمج الوظائف وتقسيم النفوذ. تعود ملكية الأراضي في الدولة البيروقراطية إلى الملك غالباً من الناحية النظرية، وله فعلياً سيطرة أساسية على ترتيب شأنها. أما في الدولة الاقطاعية فإن ملكية الأراضي مفكّكة ووراثية عادة؛ والسيطرة عليها لا تخضع بنسبة كبيرة إلى تأثير الملك. في النظام البيروقراطي الملك، أو الامبراطور، هو المصدر الوحيد للشرعية والسلطة؛ وفي النظام الاقطاعي يشاركه النبلاء في هذه الشرعية، ومصادر سلطة النبلاء على رعاياهم مستقلّة عن سلطة الملك عليهم. يكمن جوهر الدولة البيروقراطية في مسار للسلطة، أحادي الاتجاه، من الأعلى إلى الأدنى؛ ويكمن جوهر الدولة الاقطاعية في نظام ذي اتجاهين من الحقوق

والواجبات التبادلية بين الأفراد في مواقع مختلفة من البنية الاجتماعية ـ السياسية ـ العسكرية. من الواضح أنه من غير الممكن حصر كافة الأنظمة السياسية التقليدية التي عرفها التاريخ في هذين التصنيفين. ومع ذلك فإن الأنظمة التقليدية كافة تتميّز بتمركز أكبر أو أقل للنفوذ، ووجود هذين التصنيفين بصورة دائمة في التحليلات السياسية، يدلّ عموماً على صحتهما وعلى صلتهما الوثيقة بالموضوع.

بالإضافة إلى هذا التمايز في مجال التخصص الوظيفي إجمالاً وفي توزيع النفوذ، من الممكن أيضاً التمييز بين الأنظمة السياسية التقليدية بالاستناد إلى دور الملك. قد يكون للملك دور سلبي في بعض الأنظمة، سواء أكانت بيروقراطية أم اقطاعية. هو يتولّى الملك ولا يحكم، ولكن من حيث المبدأ لا تكون السيادة الشعبية ولا السيادة الحزبية مقبولتين، وهما لا تتخذان شكلاً مؤسساتياً في الإجراءات الانتخابية والأحزاب والمجالس البرلمانية. يظلّ الملك المصدر الرئيسي الوحيد للشرعية في النظام، لكن النفوذ الفعلي تمارسه أوليغارشية بيروقراطية أو اقطاعية تتصرف باسمه. كانت في تايلاند ولاوس أوليغارشية ملكية في أواسط القرن العشرين؛ وكان هذا النظام موجوداً في اليابان في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. في الأنظمة التقليدية الأخرى، سواء أكانت بيروقراطية أم اقطاعية، قد يكون للملك دور فاعل. فهو المصدر الرئيسي للشرعية، وبالإضافة إلى ذلك، هو الذي يتولّى الملك ويحكم. ليس الملك الحاكم بالضرورة ملكاً مطلقاً. قد تكون القوى الفعلية للحكم بمشاركة مؤسسات وجماعات، لكن للملك في جميع الحالات دوره السياسي الفاعل والمؤثر في مسار عملية الحكم. وتتراوح الملكيات التي يحكم فيها الملك في القرن العشرين، من تلك التي تقترب، إلى حد بعيد، من النموذج المطلق، مثل اثيوبيا والسعودية، إلى تلك التي ما زالت تفرض على الملك بعض القيود المؤسساتية والتشريعية (مثل ايران وأفغانستان)، إلى تلك التي قد ينشأ فيها منافسة وتعاون فاعلان ما بين الملك، من جهة، والجيش والبرلمان والأحزاب السياسية من جهة أخرى (مثل المغرب واليونان).

جدول (٣ ـ ٢) الأنظمة السياسية التقليدية

البنية السياسية	دور الملك	
	فاعل (حاكم)	سلبي (أوليغارشي)
ـ مركزية (بيروقراطية)	الامبراطورية الرومانية اثيوبيا الصين	كوريا يابان مايجي تايلاند
ـ مفككة (اقطاعية)	أوروبا العصور الوسطى	يابان توكوغاوا

الملكية الأوليغارشية والملكية الحاكمة هما بالطبع نظامان سياسيان تقليديان، ويجب بالتالي، التمييز بينهما وبين الملكية البرلمانية العصرية. في هذه الأخيرة يتولّى الملك الحكم، لكن الشعب هو المصدر الأساسي للشرعية وليس الملك. الملك هو رئيس الدولة، ورمز الاستمرارية القومية والهوية والوحدة. يمارس السلطات الفاعلة في الحكم مجلس وزاري تنشئه الأحزاب السياسية ويتولّى المسؤولية أمام برلمان شعبي مُنتخب. تكون سلطات الملك الفاعلة مقصورة غالباً على ممارسة بعض التعقّل في اختيار رئيس للوزراء في حال عدم وجود زعيم يتحكّم بالأغلبية الساحقة في البرلمان، أو حزب يتولّى هذه المهمة. هذا بالطبع هو الشكل المعروف للملكية الدستورية الموجودة في دول الكومنولث البريطانية، والبلدان المنخفضة، واسكندنافيا واليابان الحديثة.

قدمت هذه الأشكال المختلفة من الأنظمة السياسية التقليدية إصلاحات في مجتمعاتها وتمكنت من استيعاب مزيد من الجماعات وذلك من خلال نمط للتغيير يمكن، بالطبع، رؤيته بصورة متكاملة في التطور التاريخي للامبراطوريات البيروقراطية في أوروبا وآسيا (مثل الامبراطوريات الروسية والعثمانية والصينية)، وفي تطور الأنظمة الملكية والامارات في أوروبا من

العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر. إلاّ أن الدروس التي يجب استخلاصها من دراسة كهذه لا تنحصر في الفائدة التاريخية فحسب؛ إذ إن تجربة الملكيات التقليدية تُسلّط، في الواقع، ضوءاً يكشف العديد من معضلات العصرنة السياسية التي تواجه أشكالاً أخرى من الدول أيضاً ولكن على نحو أقل دراماتيكية. بالإضافة إلى ذلك لا يزال هناك في العالم المعاصر عدد من الأنظمة السياسية القديمة والغريبة إلى حد ما، حيث يكمن معظم النفوذ والشرعية في مؤسسات تقليدية إلى أقصى حد، تابعة لنظام ملكي وراثي. أحد أهداف هذه الدراسة التحليلية استكشاف المشكلات التي تطرحها العصرنة أمام أنظمة تقليدية سياسية كهذه. إلى أي مدى يعتبر الملوك ذخائر مشؤومة من مرحلة تاريخية آخذة في التلاشي؟ هل تستطيع الأنظمة الملكية التغلب على مشكلات العصرنة؟ إلى أي حد يحتمل أن تكون التطورات السياسية في أنظمة كهذه في المنحى الديموقراطي أو الديكتاتوري أو الثوري؟

جدول (٣ - ٣) أشكال الملكيات المعاصرة

	تقليدية		عصرية
	حاكمة	أوليغارشية	برلمانية
- الوظيفة الرئيسية للملك	الحكم وتولي المُلك	تولي الملك	تولي الملك
- المصدر الرئيسيّ للشرعية	الملكية	الملكية	الشعب
- السلطات الرئيسية الفاعلة	الملكية البيروقراطية الجيش وربما الأحزاب	الجيش والبيروقراطية	مجلس الوزراء والأحزاب والبرلمان
- مجال المشاركة السياسية	ضيق إلى متوسط	ضيق	واسع

في الستينات كانت في العالم خمسة عشر من هذه الكيانات المطلقة، إما ملكيات حاكمة أو أوليغارشية بالإضافة إلى بقايا ملكيات لا تزال موجودة في أوغندا وبوروندي وليسوتّو، وربما في أمكنة أخرى في افريقيا. لم تكن أية ملكية تقليدية قوة رئيسية، لكن كل واحدة من الملكيات التالية: إيران واثيوبيا وتايلاند، كانت تضمّ أكثر من عشرين مليون نسمة؛ وفي العالم ككل، كان يعيش حوالي مئة وخمسين مليون نسمة في ظل هذا الشكل من النظام السياسي. بالمقارنة مع دول أخرى أقل تقدماً، تنزع الملكيات لاحتلال مراتب متدنية نسبياً في معظم مؤشرات التطور الاجتماعي والاقتصادي. ولا شك أنه بالنسبة لإجمالي الدخل الفردي، في العام ١٩٥٧، كانت الدولة الأغنى في العالم (الكويت، ٢٩٠٠ دولار) والدولة الأفقر (النيبال، ٤٥ دولاراً) ملكيتين حاكمتين. لكن النمط العام كان مختلفاً. كان معدل الدخل الفردي في ثمانٍ من أصل أربع عشرة ملكية تقليدية يساوي ١٠٠ دولار أو يقلّ عنها؛ وفي أربع منها، تراوح بين ١٠٠ دولار و٢٠٠ دولار؛ وفي اثنتين منها فقط فاق فيهما المعدل ٢٠٠ دولار. بالإضافة إلى أن أكثر من نصف السكان في اثنتين فقط من الدول الأربع عشرة كانوا متعلمين، فيما تدنّت نسبة المتعلمين في عشر منها عن العشرين في المئة. وفي إحدى عشرة دولة في الأربع عشرة، كان أقل من ربع السكان يعيش في مدن تضم أكثر من عشرين ألف نسمة، وفي ثماني دول كان أقل من عشرة في المئة من السكان يعيشون في مدن بهذا الحجم[١١].

كانت الملكيات التقليدية نموذجية في معاناتها من تدني مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد عانت أيضاً من مشكلات الهوية القومية والاندماج القومي، وذلك بدرجة أقل نسبياً مما هي في معظم الدول المتخلّفة. لم تجرّب معظم الملكيات الحاكمة حكم الاستعمار، أو هي كانت لديها تجارب غير مباشرة أو مختصرة نسبياً مع الحكم الاستعماري. كانت موجودة على نحو نموذجي حيث تصادمت الامبرياليات المتنافسة للقوى

العظمى بعضها مع بعض، ونشأ عنها تعادل مكّن الملكية الأهلية الأصغر حجماً أن تحافظ على استقلالها ولو مهتزاً. كانت تايلاند بين الانكليز والفرنسيين، والنيبال بين الصين والهند، وأفغانستان وايران بين الانكليز والروس، واثيوبيا عند نقطة الاتصال بين الامبرياليات الانكليزية والفرنسية والايطالية. كانت التجارب الاستعمارية في ليبيا ومراكش، إلى درجة معينة، محدودة بالتنافس بين بريطانيا العظمى وايطاليا، من ناحية، وفرنسا واسبانيا، من ناحية ثانية. معظم سائر الملكيات التقليدية المعاصرة كانت في شبه الجزيرة العربية، حيث لم يكن يطبق بفعالية في معظم أرجائها الحكم العثماني أو الأوروبي. قد تقوم في بعض الحالات دعوات من أجل استمرارية وجود الملكية عبر عدة قرون، كما حدث على سبيل المثال في اثيوبيا وتايلاند وايران. هناك في عدة ملكيات تقليدية، كالتي في مراكش واثيوبيا، أقليات عرقية تابعة، بدت مشكلات اندماجها القوي بسيطة نسبياً بالمقارنة مع تلك المشكلات في معظم دول آسيا وافريقيا. وهكذا فإن المشكلة الرئيسية للملكيات التقليدية كانت في المحافظة على الانطلاقة المترعمة التي منحها (إياها) الاستقلال ومؤسسات السلطة القومية لمواجهة احتياجات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع، ومن أجل مشاركة سياسية أوسع تتحدى قدرات هذه المؤسسات.

تطرح الملكيات التقليدية إذاً مشكلات مذهلة أمام الباحث في مجال التطور السياسي. كما أن مصيرها على قدر من الأهمية بالنسبة لواضعي المخططات السياسية. إن العديد من الملكيات التقليدية احتلت مواقع جغرافية استراتيجية نتيجة الظروف التاريخية التي رافقت استقلالها المستمر. في فترة معينة، أو في فترة أخرى، كانت اليونان وايران وافغانستان وتايلاند ولاوس جميعها محور صراعات الحرب الباردة. وكانت مراكش وليبيا والسعودية واثيوبيا وتايلاند مواقع لقواعد أميركية هامة ما وراء البحار. بالإضافة إلى ذلك كانت معظم الملكيات التقليدية مع الجانب الغربيّ في

الحرب الباردة. مما جعل الولايات المتحدة تبدي اهتماماً خاصاً بتطورها السياسي المستقبلي. إن استبدال هذه الأنظمة السياسية بأنظمة ثورية أو فوضوية أو متقلّبة أو قومية راديكالية، لن يصبّ على الأرجح في مصلحة أميركا القومية بالقدر الذي يفيدها فيه التطور السلمي لهذه الأنظمة السياسية. أخيراً، ليست الملكيات التقليدية عموماً أكثر غنى في الموارد الطبيعية، ولا هي أكثر فقراً من غيرها من الدول النامية في هذا المجال، لكنها لعبت دوراً بارزاً في انتاج أحد العناصر الرئيسية في الاقتصاد الحديث. إن مصدر ما بين خمس وربع النفط في العالم دول يحكم فيها الملك ويتولى.

٣ - تجديد الخطة السياسية : الإصلاح مقابل الحرية

نادراً ما تتصف الأنظمة الملكية التقليدية اليوم، هذا إذا كانت تتصف أساساً، بأنها أنظمة تعمل على نشر التقاليد. الملكيات الأوليغارشية (مثل الساموراي المايجي، أو الشبان الأتراك، أو مؤيدي التاي في عام ١٩٣٢) هي أوليغارشيات متعصرنة، والملوك الحاكمون هم ملوك متعصرنون، قلّصت العصرنة مقامات الملوك، لكنها أنتجت نسبة عالية من الملكيات المتعصرنة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً. قد يكون دافع هؤلاء الحكام للإصلاح والتغيير أكبر من دوافع زعماء قوميين أقل تقليدية وصلوا إلى السلطة مع انسحاب الامبريالية الغربية. يستطيع الحاكم من النوع الأول أن يدعي أنه يمثّل الشرعية العصرية، وهو بالتالي يستطيع أن يكرس مزيداً من الاهتمام لمظاهر الفساد في السلطة، لكن الشرعية التقليدية للمجموعة الثانية هي أكثر عرضة للتساؤل حيث على الحكام أن يوطّدوا حكمهم بالأعمال الصالحة. وهكذا فإنهم يصبحون مناصري الثورة الملكية من فوق. وهم بذلك طبعاً يتقولبون في قالب مألوف صاغه الملوك الذين عملوا على مركزية السلطة وبناء الوطن في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما صاغه ملوك في القرن التاسع عشر أمثال محمد الثاني والكسندر الثاني وشولا لونغكورن والتايون غون.

فيما تشابهت أنماط التجديد والمركزية في الملكيات على نحو لافت عبر

القرون والحضارات، كانت الحوافز والدوافع الأولية لهذه التغيرات تتبدل، بصورة ملحوظة على مر السنين. فبالنسبة للملكيات المطلقة في أوروبا، في القرن السابع عشر، كانت التهديدات الخارجية والنزاعات بمثابة حافز للتجديد وللمركزية. و «العصرنة الدفاعية» التي تبنتها الدول غير الغربية في القرن التاسع عشر، نتج عنها خوف مماثل من غزو ومن حكم أجنبي. قد يكون ممكناً الحفاظ على تشتت السلطان وغياب التجديدات المُعصْرِنة طالما أن المجتمع يبقى بمعزل عن التهديدات الخارجية. استمرت الاقطاعية اليابانية (كالتعددية الأميركية) في أواخر القرن التاسع عشر، لأن «ضغط الصراع الدولي، الذي قوّى، في حالات أخرى، الإصلاح وإزالة الاقطاعية، كان غائباً تماماً عن اليابان لقرنين من الزمن في مرحلة توكوغاوا»[11]. وعدم القدرة على متابعة هذا العزل أدّى إلى مرحلة «المايجي» الذي بدأ فيها الاصلاح والمركزية.

وعلى نحو مشابه، كانت تتعذر المحافظة على تقاسم النفوذ في الامبراطورية العثمانية بين السلطان والوزير الأعظم وبين «أجهزة الدولة الثلاثة الكبرى ـ العسكري والبيروقراطي والديني»، في الوقت الذي ظهرت فيه جيوش الثورة الفرنسية في الشرق الأوسط. صار كل من سليم الثالث ومحمد الثاني «مقتنعاً بأن هذه التبادلية في النفوذ، وفي التأثير، بالنسبة لقضايا محدّدة، شكلت عائقاً أمام التقدم العثماني في مواجهة الضغط الغربي. وكانا يعتقدان أن تمركز النفوذ بين يدي السلطان أساسي للعصرنة»[12]. وكذلك أيضاً حثّت حرب الأفيون على ظهور أول بادرة للإصلاح في الصين؛ وأدى انتصار اليابان على الصين عام ١٨٩٥، إلى إصلاح «المئة يوم» عام ١٨٩٨ وتدخل القوى الغربية بعد ثورة بوكسير جعل حتى الامبراطورة دواغر تتحول لمناصرة القضية.

أدّى تزايد الغزوات الروسية والبريطانية في ايران، بالاضافة إلى انتصار اليابانيين على الروس عام ١٩٠٥، إلى الحركة الاصلاحية، وإلى الخطط

السياسية التي وضعها رضا شاه ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت مدفوعة إلى حد كبير برغبته بالمحافظة على وحدة الأرض واستقلال بلاده من التأثير البريطاني، ومن التأثير الروسي المحتمل. وفي روسيا نفسها جاءت اصلاحات الكسندر الثاني نافذة بعد كوارث الحرب الكريمية، وإصلاحات ستوليبي أصبحت ممكنة بعد انتصار اليابانيين عام ١٩٠٥. في الحالات التي كانت فيها السلالة الحاكمة، أو الملكية، غير قادرة على المبادرة بإجراء الإصلاحات، كان من الممكن الاطاحة بها واستبدالها بسلالة جديدة (كما حدث في ايران)، أو كان من الممكن استبدال النظام الملكي بأسره، كما حدث في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى أو في مصر بعد حرب فلسطين. وهكذا فإن العصرنة السياسية قد تكون وليدة الفشل العسكري. وعلى نحو معاكس يُسهم النجاح في عملية العصرنة وفي مركزية النفوذ، بزيادة احتمال النجاح العسكري. في افريقيا، على سبيل المثال، ارتبط «الانتشار القومي الناجح» لشعب الباغاندا بالحكم الاستبدادي المركزي لشعب الكاباكا[١٣].

بالنسبة للملكيات التقليدية في القرن العشرين، كانت الاعتبارات الأمنية تلوح بدون شك بالتهديد أيضاً. وربما يكون الأكثر أهمية، الإقرار بضرورة العصرنة من أجل أسباب محلية. إن التهديد الأساسي لاستقرار مجتمع تقليدي لا يأتي من غزو تقوم به جيوش أجنبية، بل من غزو الأفكار الأجنبية. تستطيع الكلمة المطبوعة أو الشفهية أن تتحرك بسرعة أكبر، وتتوغل في العمق أكثر من الفيالق والدبابات. إن استقرار الملكيات التقليدية في القرن العشرين معرض للخطر من الداخل أكثر مما هو معرض من الخارج. يجد المالك نفسه محيداً على العصرنة، وعلى محاولة تغيير مجتمعه خوفاً من أن يتولى القيام بذلك شخص آخر. لقد أوصل تبني ملوك القرن التاسع عشر للطرائق العصرية إلى امبريالية معارضة وأدى تبني ملوك القرن العشرين للطرائق العصرية إلى الثورة المعارضة.

تختلف أولويات التجديد باختلاف طبيعة النظام التقليدي. في النظام

البيروقراطي تكون السلطة مركزية وتبقى المشكلة الرئيسية في تحويل البيروقراطية التقليدية كي تحقّق الاصلاحات المُعصرِنة. والشرط الضروري لتجديد السياسة في نظام اقطاعي، أو في نظام تقليدي انتشر فيه النفوذ على نحو واسع، هو في جعل النفوذ مركزياً. يكمن الصراع الحاسم بين الملك وموظفيه البيروقراطيين من ناحية، والمراكز التقليدية المستقلّة للقوة المحلية والارستقراطية والدينية، من ناحية ثانية. وتتفاوت المعارضة الفاعلة للملك على نحو عكسي مع المستوى الذي توصل إليه المجتمع في المجال البيروقراطي. يحتاج الملك لإنجاز اصلاحاته المُعصرِنة مواصلة العمل على المركزية بحيوية لا تفتر. لقد ناضل الملوك الأوروبيون في القرن السابع عشر من أجل وضع حدّ لتشتت السلطة في العصور الوسطى، وإزالة الامتيازات الطبقية، وبناء سلطة علمانية فوق سلطة الكنيسة، وتكلّلت مساعيهم بنجاح في معظم الحالات. تكرر هذا الأسلوب في الملكيات غير الغربية خلال وقوعها تحت التأثير الغربي. كان محمود الثاني يُلقّب بحقّ بأنه نظير بطرس الأكبر في الامبراطورية العثمانية. «كانت الخطوة الأولى في هذه المهمة، كما رآها محمود، في جعل النفوذ كله متمركزاً بين يديه، وإزالة كافة السلطات الوسيطة في العاصمة وفي الأقاليم في الوقت معاً. كما عمل على إخماد كل أشكال النفوذ المستمدة، وراثياً أو تقليدياً أو عرفياً أو بمقتضى اجماع شعبي أو محلّي؛ وهكذا تصبح سلطة الملك المصدر الوحيد للسلطة في الامبراطورية». على نحو مماثل أيضاً في اثيوبيا في القرن العشرين، حدّد هيلاسيلاسي هدفه الرئيسي بأنه «القضاء، مرة وإلى الأبد، على السيادة شبه المستقلة للنبلاء الأقوياء في الأقاليم والعمل على جعل النفوذ والسطوة متمركزين في شخصه هو إلى درجة لم يتوصل إليها أحد من قبل في اثيوبيا»(١٤).

لا تحتاج العصرنة تكراراً، إلى مجرد تحويل النفوذ الاقليمي والارستقراطي والديني إلى مؤسسات قومية مركزية وعلمانية، بل أيضاً إلى تكثيف السلطة وحصرها داخل هذه المؤسسات في شخص واحد. يجب على الملك

الاعتراف بمتطلبات الدولة والأمة، والتأكيد عليها في مواجهة متطلبات العائلة والطبقة والعشيرة الأضيق أفقاً. كان «يوم ولادة» الدولة الحديثة في فرنسا، عندما تخلى الملك لويس الثالث عشر عن الملكة الأم ومطالبها لعائلتها، وذلك لصالح ريشليو ومطالبه للدولة. وقد تكرر هذا في معظم الملكيات في القرن العشرين. ويمكن اعتبار يوم ولادة الدولة الحديثة في افغانستان في ١٢ آذار ١٩٦٣، عندما جرّد الملك محمد زاهر ابن عمه محمد داود من صلاحياته كحاكم فعلي للبلاد، وحظّر على أفراد العائلة المالكة المشاركة في السياسة في المستقبل. وبالنسبة السعودية تعتبر بداية الدولة الحديثة في ٢٠ آذار ١٩٦٤، مع حلول الأمير فيصل محل الملك سعود، والذي كان يعني فعلياً التأكيد على أولوية الأهداف والاحتياجات العامة على متطلبات العائلة والملك؛ تمّ تقليص النفقات الشخصية الهائلة المخصّصة للملك وأقربائه وذريته من ١٥ بالمئة من الميزانية العامة إلى ٦ بالمئة، وجرى تحويل المبالغ التي تمّ توفيرها إلى قطاعات التعليم والإعلام والانعاش الاجتماعي. هذا التحويل في النفوذ، أدى إلى صراع سياسي عنيف بين فيصل وسعود أحدث انشقاقاً في العائلة المالكة ووصل إلى حد العنف المكشوف.

تختلف الأولويات عند الملوك الذين يتبنون طرائق العصرنة للقيام بإصلاحات معينة من دولة إلى أخرى. لا تكون انطلاقة الملك في مجتمع تقليدي تماماً، وتحتاج معظم الدول التي تتعصرن بهذه الطريقة إلى عدد من الملوك يتولون هذه المهمة. ويبقى الشرط الأساسي للإصلاح، من ناحية ثانية، هو في دعم النفوذ. إذا، تتوجه العناية أولاً، إلى انشاء جيش مركزي فاعل وموالٍ وعقلاني. يجب توحيد النفوذ العسكري. فقد كان شرط القيام بكافة الاصلاحات بالنسبة لمحمود الثاني القضاء على الانكشارية. وعمل أيضاً كل من مانليك في اثيوبيا، ورضا شاه في ايران على الاهتمام أولاً بإعداد قوة عسكرية مركزية. والأولوية الثانية، في الوضع النموذجي، هي

في إنشاء بيروقراطية حكومية فاعلة. في النظام التقليدي الذي تسوده بيروقراطية عالية، تتمتع ببعض التخصّص الوظيفي ويقوم التوظيف فيها على أساس الخبرة استناداً إلى المعطيات التقليدية، من يحتمل أن تثير مشكلات الإصلاح البيروقراطي ارتباكاً؟ لهذا السبب، كان الإصلاح في الامبراطوريات البيروقراطية المركزية (الروسية والصينية والعثمانية، على سبيل المثال) أكثر صعوبة للتنفيذ وأقل قابلية للانتشار عموماً مما كان عليه الاصلاح في الأنظمة ذات الطابع الاقطاعي، وبالتالي، حيث يمكن أن تبدأ من جديد عملية انشاء المرافق الادارية. في هذه الظروف، كما في الملكيات المطلقة في أوروبا، كان الملك قادراً على استقطاب مزيد من الأشخاص، وعلى استخدام التحريك الاجتماعي والسياسي لمصلحته الخاصة. إن الانتقال من المحسوبية التقليدية إلى الكفاءة العصرية، هو باختصار، أبسط من الانتقال من الكفاءة التقليدية إلى الكفاءة العصرية.

يشترط الاصلاح العسكري والاداري توافر الدافع ووسائل التغيير في المجتمع. في الوضع النموذجي يحتاج تزايد نشاط الحكم إلى اعادة تنظيم النظام المالي بتشدّد أكبر، وفرض ضرائب جديدة، غير مباشرة، على الجمارك والتجارة. ويتبع ذلك عادة اجراء تغييرات في النظام التشريعي، وتشجيع التطور الاقتصادي والتصنيع، ونشر وسائل النقل والاتصال، وتحسين مستوى الصحة العامة، وتزايد نوعية وكمية التعليم، وطرح بدائل للعادات الاجتماعية التقليدية (في قضايا كدور النساء فعلاً)، واتخاذ خطوات نحو العلمانية، وفصل الكيان الديني عن القضايا العامة. من الواضح أن تفعيل تغييرات كهذه يتطلب صبراً وثباتاً. في معظم المجتمعات تتعاقب فترات الاصلاح المكثّف مع فترات من الهدوء أو من تحركات مضادة ذات نزوع تقليدي. يتوجب على المصلح التقليدي، حتى أكثر مما يتوجب على المصلح العصري، أن يتحرك ببطء إذا كان يريد النجاح في مهمته، حيث يتم اسقاط التنظيم القديم، يصبح المناخ المسيطر في المجتمع عادة متعاطفاً مع فكرة الاصلاح.

في المجتمع التقليدي، من ناحية أخرى من الواضح أن الملك المصلح يكون محاطاً بأقلية. وبناء على ذلك، فإن التحرك بسرعة أكبر وبشمولية جارفة، يؤدي إلى تحريك المعارضة الكامنة لتتحول إلى معارضة فاعلة. ويشكل اصلاح «المئة يوم» الذي قام به كوانغ هو عام ١٨٩٨، نموذجاً دراماتيكياً للوقفة السريعة إثر بذل الجهد لتنفيذ كل شيء دفعة واحدة. وهناك حالة مشابهة إلى حد ما من الطوباوية الامبراطورية، وتكاد تعادلها في الفشل، وهي حالة الامبراطور الثوري جوزف الثاني، الذي جرّب ما بين ١٧٨٠ و١٧٩٠، في المقاطعات الخاضعة لحكم الهابسبورغ، كل الاصلاحات التي ستقدمها الثورة الفرنسية تقريباً في وقت لاحق في فرنسا. هاجم الكنيسة وجعلها أدنى مرتبة، وأمر بإلغاء الرهبانية الدينية المتنسكة ومصادرة أملاكها، ونقل مسؤولية الفقراء من كاهل الكنيسة إلى الدولة، وتسامح مع البروتستانت، وجعل السيادة للمحاكم المدنية في قضايا الزواج، وضم الاكليروس إلى بيروقراطية الدولة، ووضع عقوبات متساوية للنبلاء والعامة المتهمين بارتكاب جرائم، وفتح باب التوظيف المدني أمام البورجوازية، والجيش أمام اليهود، وهاجم القنانة وأعلن أن كل فلاح مواطن يتوجب عليه التزام الأعمال ودفع الضرائب وأداء التجنيد، وأن على الفلاحين أن يمتلكوا السيطرة التامة على أراضيهم وتكون لهم الحرية في بيعها أو في رهنها. كان يريد فرض ضريبة متساوية على الأرض، دون تمييز بين ممتلكات الناس، ومهما تكون الطبقة أو الجماعة التي ينتمون إليها. وقبل خمسة أشهر من سقوط الباستيل، أصدر قراراً مثيراً ينص على ملكية الفلاحين لأرضهم أو الاحتفاظ بـ ٧٠ بالمئة من مداخيلهم لأنفسهم، ودفع ١٨ بالمئة إلى مالكي الأرض السابقين و١٢ بالمئة للدولة[١٥]. وهكذا تكون قد جرت محاولة فعلية لإنجاز ثورة من أعلى، في الامبراطورية المجرية - النمساوية، وقد فشلت قبل الشروع بالثورة من القاعدة في فرنسا.

إن القوى السياسية الرئيسية في المجتمع التقليدي تكون عادة الملك

والكنيسة والطبقة الارستقراطية التي تملك الأراضي والجيش. وفي حال كان النظام مثقلاً بالبيروقراطية أو ينحو إلى ذلك، فقد يتولّى الموظفون المدنيون أيضاً دوراً حاسماً. مع تقدم عملية العصرنة تبرز فئات جديدة تشتمل أولاً على أهل الفكر، ثم على جماعة التجار أو المقاولين والمستثمرين، ومن بعدها على المحترفين والإداريين. وقد تنمو بعد فترة طبقة عاملة في المدينة، وفي النهاية يصبح الفلاحون، الذين كانوا خارج الإطار السياسي، واعين وناشطين سياسياً. إن مشكلة المال الذي يحاول إصلاح مجتمع تقليدي تكمن في إيجاد توازن مؤات بين هذه القوى الاجتماعية. في المراحل الأولى من العصرنة تتفوّق السلطات الدينية، وملاكو الأراضي، والقوات المسلحة، والبيروقراطية. ويعتمد نجاح الملك إلى حد كبير على مدى قدرته على اكتساب تأييد القوات المسلحة والبيروقراطية لمواجهة القوة الدينية وملاكي الأراضي. وفي حال أن الملك ظل مستنداً إلى دعم الكنيسة والارستقراطية، فإن قدرته على انجاز الاصلاح ستكون محدودة. وإذا كانت الكنيسة جزءاً متكاملاً مع المؤسسة التقليدية، فإن نجاح الملك يستند إلى قدرته على توسيع نطاق سلطته حتى تشملها، لتأمين التحكم في وظائفها وفي مواردها المالية.
في مثل هذه الحالات، كما في الامبراطورية العثمانية وفي اثيوبيا والمغرب في القرن العشرين، قد يُخفِّف الصراع بين الكنيسة والملك ويؤجّل. تكون الكنيسة، إلى حدّ ما، مثل الجيش: مصدر ولاء تقليدي للمؤسسة الملكية على الرغم من معارضة من يتولون أعلى الرتب فيها للتوجهات السياسية التي يمارسها الملك. ومن ناحية ثانية، إذا كانت الكنيسة منفصلة عن الدولة، أي إذا كان لها هيئة كهنوتية مستقلة ومتراتبة هرمياً، وتتمتع بسيطرة مستقلة على الأرض والثروة، فإنه من المحتمل أن تصبح هذه الكنيسة مصدراً ناشطاً للمعارضة. الأرستقراطيون الذين يملكون الأرض مستقلّون أصلاً عن الملك، وهم يعارضون اصلاحاته بصورة حتمية تقريباً. ولذلك، فإن نجاح الملك يستند إلى قدرته على تطوير بيروقراطية لها مصلحة متحدة متمايزة عن مصلحة الارستقراطية، ويتم اختيار الموظفين فيها، ولو جزئياً على الأقل،

من بين فئات غير ارستقراطية من السكان. يرتبط نمو الحكم المطلق إذاً بازدياد التحريك الاجتماعي والسياسي.

إن الانقسام السياسي الرئيسي في ملكية متعصرنة يكون بين الملك ومؤيديه البيروقراطيين من جهة، وبين المعارضة الدينية والارستقراطية، من جهة ثانية. وهدف هذه المعارضة هو المحافظة على المجتمع التقليدي وعلى موقعها المتميّز داخل هذا المجتمع. وأثناء نضالها لتحقيق هذا الهدف، تقودها مصالحها، ذات الطابع التقليدي والمحافظ، لتعتنق وتتبنّى، في آخر الأمر، قيماً عصرية للحرية والأنظمة الدستورية والحكم التمثيلي، في مواجهة أهداف الملك للإصلاح والمركزية. هذا يطرح المعضلة الكلاسيكية للمرحلة الأولى من العصرنة السياسية: التعددية التقليدية تواجه الحكم المطلق الذي يسعى للعصرنة، والحرية تثور ضد المساواة. قدّم ر. ر. بالمر تلخيصاً وافياً لهذه المعضلة في معرض وصفه للثورة البلجيكية سنة ١٧٨٧، ضد الاصلاحات المعصرنة التي قام بها جوزف الثاني:

«القضية واضحة. كان الخلاف بين التغيير الاجتماعي والحرية الدستورية. قد يأتي الإصلاح على حساب تجاوز الحكومة الاستبدادية للإرادة الموحّدة والمؤسسات التاريخية في البلاد. أو تتم المحافظة على الحرية على حساب استمرارية أنظمة قديمة من الامتيازات والملكية والحقوق الخاصة والبنية الطبقية والمشاركة الكنسية في شؤون الدولة... كانت الثورة ضد تجديدات الحكومة المُعَصْرِنة ـ ثورة ضد التنوير بمعنى ما. وهي، من هذه الناحية، لم تكن غير نموذجية بالنسبة لعصرها»[11].

تكرّر ما حدث في أرجاء امبراطورية الهابسبورغ في القرن الثامن عشر، في الامبراطوريتين الرومانوفية والعثمانية في القرن التاسع عشر. في أواخر الخمسينات، في القرن التاسع عشر، عندما شرع الكسندر الثاني في تحرير أرقاء الأرض، جوبه باقتراحات قدمها النبلاء لتكوين جمعية وطنية. هذه

التحركات لتقييد النفوذ الامبراطوري كانت تلقى التأييد من «الأوليغارشيين الذين كانوا يرغبون في زيادة نفوذ النبلاء، ومن المؤمنين الصادقين بالحكم الدستوري. . .». دفع الكسندر الثاني بعملية التحرير بقوة لكنه رفض الجمعيات بحجة أنها سوف «تنشيء في وطننا شكلاً أوليغارشياً من الحكم». ولقد كانت مصالح الأرقاء، كما يقول و. أ. موسى، مضمونة وهي بين يدي القيصر وموظفيه في وزارة الداخلية «أكثر مما لو كانت بين أيدي أية جمعية منتخبة من المحتمل أن تتكون في روسيا في ذلك الوقت. من السهل تصوّر ماذا كان ليحدث لعملية الإعتاق في جمعية [دستورية] يهيمن عليها [ملاكو الأرض] وأصدقاؤهم»[١٧]. هذه بالفعل حالة تبيّن أن الحكم المطلق «قد يكون قوة تحريرية، وهو [عندما يكسر قيد العرف الذي يرهق الانسان عند المتمدن]، قد يفسح الطريق أمام إنشاء مؤسسات أكثر تعقيداً، وأمام المزيد من التوسع والتنوّع في مجال العمل الانساني»[١٨].

عام ١٨٣٩ خلف محمود الثاني في الامبراطورية العثمانية السلطان عبد المجيد الذي بدأ بما سمي بالتنظيمات، أي مرحلة جديدة من الاصلاح. وأدت هذه الاصلاحات بعد فترة إلى بروز معارضة دستورية، وقد بدأ «الشباب العثماني»، كمعظم الحركات المعارضة، بالظهور في باريس. كان قائد هذه الحركة، ناميك كمال، متأثراً بمونتسكيو، ويريد أن يستبدل الحكم العثماني المطلق بنظام دستوري. يبدو هذا تحركاً تحريرياً وحديثاً. لكن في الواقع كان ناميك كمال مضطراً للجوء إلى التفكير التقليدي ليجد قيوداً يمكن فرضها على السلطان العثماني، وقد أصبح بالفعل مدافعاً عن التقاليد الاسلامية ضد اصلاحات «التنظيمات». وقد احتجّ لذلك بأن الاصلاحات قضت على الحقوق والامتيازات القديمة بدون أن تنشيء حقوقاً جديدة بديلة منها؛ وأن السلطان يجب أن يكون خاضعاً للتشريع الاسلامي؛ وأن الامبراطورية العثمانية كانت تمتلك في السابق هيئات تمثيلية يجب أن تستعاد؛ وأن الانكشاريين، كانوا بالفعل متراساً للنظام القديم، وقد عزلهم محمود

الثاني في عام ١٨٢٦، وهم واقعياً «الجمعية الاستشارية المسلحة للأمة»[١٩]. يا له من تركيب غريب ومذهل يجمع بين الليبرالية الحديثة والتعددية التقليدية! نجح «الشبان الأتراك» في الإطاحة بالسلطان عام ١٨٧٦، وأجبروا خليفته على تبني دستور على غرار الدستور البلجيكي عام ١٨٣١. لكن الدستور لم يكن فاعلاً لأكثر من سنة. حلّ السلطان الجديد، عبد المجيد، البرلمان عام ١٨٧٨، وأعاد تكريس عقد الشراكة بين الحكم المغلق والاصلاح.

كانت الحركة الدستورية في ايران، عند منعطف القرن، تجمع على نحو مماثل بين التقليدية والحرية. عام ١٨٩٦، تولّى العرش الايراني عاهل جديد كان يفتقد لهيبة سلفه. وقد كان العديد من الايرانيين قد سافروا إلى الخارج أيضاً وتشربوا هناك أفكاراً عن الحكم المقيّد. وعام ١٩٠٦، انفجر الوضع فجأة وثارت البلاد، وكان الشاه مجبراً على الموافقة على دستور، وكان بالصدفة أيضاً على غرار الدستور البلجيكي عام ١٨٣١. وكان تجمع القوى الذي أحرز هذه الخطوة نحو الدستورية مزيجاً متعدداً ضم في الجناح التحريري طلاباً وتجاراً ومفكرين، وفي الجناح التقليدي جماعات قبلية وزعماء دينيين والنقابات المدنية ـ كان الدستور الايراني أكثر نجاحاً من الدستور العثماني؛ وهو فعلياً لا يزال متبعاً إلى اليوم. لكن مدى سلطته كان يتراوح عكسياً مع سرعة عملية العصرنة والاصلاح. خلال العشرينات والثلاثينات تناسى رضا شاه مسألة الدستور فيما كان يعمل على عصرنة بلاده. وعلى نحو مماثل لم ينفّذ أبرز إصلاح أعدّه ابنه محمد شاه، اصلاح الأرض عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢، إلاّ بعد تهرّب الشاه من الدستور وتخلّصه من البرلمان.

أين يجد الملك الذي يتبنّى وسائل العصرنة الدعم اللازم للقيام بإصلاحاته في مواجهة المعارضة الليبرالية ـ المحافظة؟ إن مشكلته بالغة الحساسية. إن توجّه الحكم الملكي إصلاحي؟ لكن مؤسسات الحكم

تقليدية للغاية. وكما يجمع معارضوه بين أنصار التعددية التقليدية والدستورية الحديثة، كذلك على الملك أن ينشىء ائتلافاً يوفّر له الدعم أمام مصادر العصرنة والتقليد في آن. عملياً، قد يتلقى الملوك الذين يريدون العصرنة الدعم من أربعة مصادر، ثلاثة منها من داخل المجتمع، وواحد من خارجه.

أول مصدر للدعم، والأكثر أهمية بالطبع، هو بيروقراطية الدولة. البيروقراطية هي العدو الطبيعي للارستقراطية، ومن خلال تحكّم الملك بالبيروقراطية يستطيع أن يضع أفراداً من فئات اجتماعية غير ارستقراطية في مراكز القوة. لكنه لا يستطيع أن يقوم بذلك إجمالاً، دون أن يضعف من سلطة البيروقراطية ودون احتمال أن يُثير مقاومة ارستقراطية أكثر عناداً وعلانية. يستطيع أن يرقّي الأفراد لكنه يعجز عن ترقية الفئات الاجتماعية. عليه عوضاً عن ذلك، أن يحاول الدمج بين موظفين جدد وبين موظفين قدامى في بيروقراطية كي تحافظ على امتيازات القدامى فيما هي تخدم أهداف الجدد. إن العنصر الأهم في البيروقراطية هو بالطبع سلك الضباط العسكريين. قد يشارك الضباط الملك في أهدافه في حالات عديدة، ومنها حالة الامبراطورية العثمانية. وفي حالات أخرى، كإيران واثيوبيا، قد يكون للعناصر المسيطرة على سلك الضباط قيم تقليدية أساساً، لكنها تظل لهذا السبب بالذات على ولائها للملك لأنه هو المصدر التقليدي للسلطة. على أية حال، تستند قوة الملك بدرجة كبيرة إلى جيشه، وإلى الإقرار بوجود تماثل في المصلحة بين الجيش والعرش.

قد يكون للملك المصمّم وللبيروقراطية الفاعلة أثر هام على المجتمع التقليدي، لكن من النادر أن تكون سلطتهما كافية لإنجاز اصلاحات ذات معنى. إنهما يحتاجان لتلقي الدعم من فئات أخرى. كانت الطبقة المتوسطة هي المصدر التقليدي بالطبع، لمثل هذا الدعم في أوروبا الغربية: البورجوازية الجديدة في المجال المالي والتجاري وأخيراً الصناعي. لكن

الطبقة المتوسطة في كثير من المجتمعات ليست قوية بالقدر الكافي لكي تقدم العون. كانت مشكلة الامبراطور الثوري الكبرى، كما يشير بالمر، «أن موقف الامبراطور جوزف لم يكن يعبّر عن مطلب عام أو شعبي، ولا عن جماعات من أطراف مهتمة بها أفكار متبلورة وعادات للعمل المشترك. لم يكن لديه طرف يستطيع اللجوء إليه. كان أتباعه المهمون من بين موظفيه البيروقراطيين والرسميين»[20]. من الواضح أنه حيث امتد نفوذ عائلة هابسبورغ، لم يكن لدى الطبقة المتوسطة عناصر كافية لتقدم للملك دعماً فاعلاً. في العديد من الملكيات المتعصرنة بحول تقليد اشتراكية الدولة والتوظيف، لكونه المهمة المفضلة لدى النخبة من الفئات المحلية، دون ظهور طبقة متوسطة تتمتع بالاستقلال الذاتي. الأعمال التجارية والمالية تمارسها أقليات عرقية ـ اليونانيون والأرمن في الامبراطورية العثمانية وفي اثيوبيا، والصينيون في تايلاند ـ وهذه أيضاً لا تستطيع أن تشكل مصدراً أساسياً للدعم السياسي.

اضافة إلى ذلك، حتى في حال وجود طبقة متوسطة محلية، فإنها قد تكون مصدراً للمعارضة بالنسبة للملك. في القرن الثامن عشر تحمّس فولتير والطبقة المتوسطة الجديدة للحكم المطلق الخيّر. كان هذا قبل مرحلة السلطة الشعبية والأحزاب السياسية. إلاّ أن ايديولوجية المفكرين في القرن العشرين وفئات الطبقة المتوسطة، وتوجههم الفكري، تميل إلى وصف حتى أكثر أشكال الحكم المطلق نزوعاً إلى الخير العام، بأنها اقطاعية تنطوي على مفارقة تاريخية. المَلَكية ببساطة لا تتناسب والتوجه الجديد لأوساط الطبقة الوسطى. ومهما قدموا من دعم للسياسة الاجتماعية والاقتصادية، التي يطبقها المَلِك بأهدافه المُعَصْرِنة، فإنها تعارض المَلَكية كمؤسسة. إنها تعارض القيود التي تفرضها الملكية المُعَصْرِنة على حرية وسائل الاعلام والانتخابات والمجالس البرلمانية، وهي تعتبر حتماً، أن اصلاحات الملك ضئيلة جداً أو أنها متأخرة جداً، أنها رشوة منافقة تهدف إلى تغطية التزام شاق بالمحافظة

على الوضع الراهن. وهكذا، تفوق الطبقة المتوسطة في المدن، في بلد كإيران، وهي أبعد ما تكون عن أن تشكل مصدر دعم للملكية المتعصرنة، رجال الدين التقليديين الذين يعتبرون ألدّ أعداء الحكم. تتجاوز حدة معارضة الطبقة المتوسطة فعلياً كل أشكال المعارضة لدى الفئات الاجتماعية الأخرى.

يكمن المصدر الثالث المحتمل للدعم في جموع السكان. يتمتع الملوك عادة بحبّ الناس، أو أنهم على الأقل أكثر شعبية من الارستقراطيين المحليين أو من ملاكي الأراضي الاقطاعيين. تعود معظم الإصلاحات التي يقوم بها الملوك بالمنفعة على مجموعات كبيرة من عامة الناس، في الريف وفي المدن. ففي عام ١٨٦٠، في كوريا، حرّك تايون غون دعم الطبقات المتدنية وغيرها من الفئات المنبوذة سابقاً وذلك أثناء محاولته جعل السلطة مركزية ودفع الاصلاحات المُعَصْرِنة. وفي بوغندا، كانت الأوليغارشية الزعامية تحاول باستمرار الحدّ من سلطة أي ملك جديد. لكن «في كل مرة، كان الكاباك يتوجهون إلى جمهور الناس، متجاوزين الزعماء والادارة، وينجحون في تجنيد الدعم الجماهيري لصورة الملك المطلق التقليدية»[٢١]. لكن الحصول على دعم واسع النطاق كهذا، والمحافظة عليه، ينطوي على مشكلات عديدة. من المحتمل أن يدفع توجه الملك نحو الجماهير إلى مزيد من المعارضة المتطرفة في جانب النخبة التقليدية، وبقدر أكبر مما لو توجه نحو البورجوازية، ويتفق هذا والفرضية العامة بأن الجماعات داخل الحكم تكون أكثر قابلية لضم جماعات جديدة من الجماعات القديمة خارج الحكم. هذا من ناحية أولى، أما من ناحية ثانية فإن مخاوف الارستقراطيين قد تكون في محلّها، وقد يصل التوجه إلى الجماهير إلى أبعد حدّ، فيتمكن الفلاحون من الامساك بزمام بعض الأمور. واجه جوزف الثاني هذه المشكلة عندما ظهر ردّ فعل الفلاحين على إصلاحه الزراعي الشامل برفضهم العمل أو دفع الضرائب أو تأجير الأرض، وبسلب البيوت والممتلكات، ومهاجمة ملاكي

الأراضي السابقين. ومن ناحية ثالثة، إن الجماهير التي توصف بأنها قادرة على العنف العفوي والجارف، يُحتمل أن تكون عاجزة عن توفير الدعم السياسي الذكيّ الثابت والمنظّم، وما لدى الملك من تجهيزات سيئة لا تسمح بتنظيم مجموعات شعبية ذات قاعدة عريضة. هناك صعوبة أخيرة تكمن في أن الجماهير لا تشارك الملك غالباً في أهدافه. في القضايا الاقتصادية المحدّدة نسبياً والمتعلّقة برزق الناس، كالإصلاحات الزراعية التي تعود بالنفع على الفلاحين على حساب الارستقراطية المالكة للأرض، ثمة توافق في المصلحة بين الملك وبين الجماهير. قد يكون استقرار الملكية على المدى البعيد، كما أشار ستوليبين وأميني، مستنداً إلى قدرتها على تحريك دعم الفلاحين عبر اصلاحات كهذه. لكن في قضايا أخرى تتعلق بالإصلاح القانوني والعلمانية والتغيير في العادات، وحتى في مجال التعليم، فإن الجماهير خصوصاً جماهير الفلاحين، قد تكون تقليدية للغاية، ويحتمل أن تقف وراء فئات أخرى من النخبة التقليدية، كرجال الدين أو الملاكين المحليين، لمعارضة سياسة العصرنة التي يتبنّاها الملك.

والمصدر الرابع المحتمل للدعم هو حكومة أو كتلة أخرى من خارج النظام السياسي. وبالنسبة للملك الذي يسعى للعصرنة، والذي يُعدّ غريباً في وطنه، قد يكون هذا المصدر للدعم غير المرغوب فيه ضرورياً. قدمت الولايات المتحدة دعماً لشاه ايران مرة، كان بمثابة عنصر رئيسي في الائتلاف، الذي ساهم في بقاء الشاه في السلطة. في هذه الحالة تبدو الأدوار والتفاعلات عند كافة القوى الاجتماعية بوضوح تام. كانت حركة المعارضة ضد الشاه من قوميي الطبقة الوسطى ورجال الدين التقليديين. ومصادر الدعم الأساسية لديه كانت الجيش والبيروقراطية والولايات المتحدة. وكانت الارستقراطية التي تملك الأرض متطابقة مع الملكية في البداية، لكن بعد الأزمة عام ١٩٦١، بدأ الحكم يرى إلى المعارضة الحالية لملاكي الأرض على أنها أقل خطورة من المعارضة المستقبلية للفلاحين. في الواقع حاول الحكم

أن يستعيد تآلفه، لكي يشغل قوى اجتماعية جديدة بالعمل السياسي، تتألف من الملاكين الصغار والفلاحين، والتي سوف تزوّده بقاعدة شعبية وتقلص من اعتماده على القوى الأمنية والولايات المتحدة. في ايران أعطى دعم سلطة أجنبية مزيداً من الوقت للملك الذي رغب في العصرنة لكي يتسنى له تطوير مصادر أكبر للدعم من بين أفراد شعبه.

لكن الدعم من قوى خارجية يعرض للخطر، أيضاً، قدرة الملك على أن يستقطب المشاعر التي تُعدّ الأكثر فعالية لدى كافة الفئات في المجتمع، ألا وهي المشاعر القومية. الملوك الذين يتطابقون مع الإحساس القومي العام يحافظون على بقائهم، فيما يهلك أولئك الذين يكونون ملتزمين بالقيم التقليدية والاعتبارات الطبقية والمصالح العائلية، أكثر من التزامهم بما هو قومي منها. إن مصير حكام الامبراطوريات المتعدّدة القوميات، كالامبراطورية العثمانية أو الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، هو بمثابة استنتاج من الماضي. وعلى غرار هذا أيضاً واجهت سلالة أجنبية كالسلالة المانشووية صعوبة في التطابق مع المشاعر القومية المتزايدة بسبب أصولها الأجنبية من جهة، وبسبب عدم قدرتها، من جهة ثانية، على الدفاع عن البلاد ضد غزوات أجانب آخرين. لكن العرش في اليابان تمكن من التطابق مع الإصرار على القومية وعلى المخطّطات العسكرية والصناعية الجديدة الهادفة إلى تعزيز الاستقلال الوطني، وظهرت ديانة الشنتو كرابط بين الولاء الجديد للوطن والقيم الامبراطورية القديمة.

في ايران، نجح رضا شاه في جعل نفسه تجسيداً للمؤسساتية القومية في ايران ضد المؤثرات الأجنبية خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن. وقد نشأت أزمة الحكم في الأربعينات وأوائل الخمسينات بدرجة كبيرة من عجز ابنه عن التحكّم بالمشاعر القومية الايرانية. وعوضاً عن ذلك تزايد التعبير عن هذه المشاعر من خلال «الجبهة القومية»، التي صبّت غضبها على الروس أولاً، وعلى البريطانيين والأميركيين من بعدهم. وحين وصلت

الأزمة إلى ذروتها، كان للدعم وللتدخل الأجنبيين دورهما ـ وهو الدور الحاسم على الأرجح ـ في احتفاظ الشاه بعرشه. وكان الثمن تقوية الطبقة المتوسطة والمعارضة القومية الناشطة ضد الملكية. في السنوات العشر التي تلت عام ١٩٥٣، قام الشاه بجهود عظيمة للكشف عن وجود تباين بين «قوميته الايجابية» و«القومية السلبية» عند «مصدّق» و«الجبهة القومية». لكن العديد من الفئات كانت لا تزال تشعر بأن الملك كان إلى حد ما خائناً للوطن الذي يحكمه. إذا كان الملك يريد أن يتلقّى الدعم من نظامه فعليه أن يطمح إلى أن تخلعه قوة أجنبية عن عرشه بدل أن تحافظ عليه. إن الأمر بالنفي الذي أصدره الفرنسيون والبريطانيون على سلطان المغرب، وعلى كاباكا بوغندا، في المراحل الأخيرة من الحكم الاستعماري، ساهم في رجوع هذين الملكين إلى عرشيهما فيما بعد، بدعم ساحق من شعبيهما.

٤ - استيعاب الجماعة: التعددية مقابل المساواة

يقول موسكا: «الدولة البيروقراطية هي مجرد دولة اقطاعية تقدمت وتطورت في مجال التنظيم وأصبحت بالتالي أكثر تعقيداً»؛ الدول البيروقراطية صفة مميزة للمجتمعات في «مستويات أعلى من التمدّن»؛ والدول الاقطاعية صفة مميزة للمجتمعات في مستويات أكثر بدائية من التمدن[٢٢]. تبدو هذه العلاقة بين الشكل السياسي ومستوى التطور معقولة بما فيه الكفاية. تظهر في الأنظمة البيروقراطية، على عكس أنظمة الحكم الاقطاعية، مؤسسات سياسية أكثر تفصيلية، وبنى ادارية أكثر تعقيداً، ونزعة تخصصية أهم في مجال العمل وتوزيع أكبر له، ومزيد من الاعتماد على معطيات الكفاءة وتقديمها على معطيات المحسوبية. من الممكن التسليم بأن هذه الملامح كافة تعكس مستوى أعلى من العصرنة السياسي مما هو موجود في الأنظمة المشتتة أو الاقطاعية. وفي الوقت نفسه تعزّز مركزية السلطة في الحكم البيروقراطي مقدرة الدولة على إنجاز إصلاحات مُعَصْرِنة في المجتمع.

إلّا أن معادلة العصرنة والمركزية مع القدرة على تجديد النظام تظلّ ناقصة في أفضل الحالات. في الواقع، كلما ازداد النظام التقليدي «عصرنة» بهذا المعنى، تزداد الصعوبة لديه في التأقلم مع توسيع المشاركة، وهي النتيجة الحتمية للعصرنة. قد تكون السلطة الملكية المركزة بالقدر الكافي لتشجيع الاصلاح، شديدة المركزة بحيث لا تسمح باستيعاب القوى الاجتماعية التي

أطلقها الاصلاح. تخلق العصرنة فئات اجتماعية جديدة، ووعياً اجتماعياً وسياسياً جديداً عند الفئات القديمة. الملكية البيروقراطية قادرة بالفعل على استيعاب الأفراد؛ وأكثر من أي نظام سياسي تقليدي آخر، فهي توفر قنوات التحريك الاجتماعي للأذكياء والبارعين. لكن التحريك الفردي يصطدم بالمشاركة الجماعية. إن تراتب السلطة ومركزيتها التي تجعل من السهل على الملك استيعاب الأفراد، تخلق أيضاً العوائق أمام امتداد السلطة بالقدر الكافي لاستيعاب الجماعات.

المشكلة في الأصل مشكلة الشرعية. شرعية الاصلاحات تُستمد من سلطة الملك. لكن شرعية النظام السياسي على المدى البعيد، تُستمد من مشاركة أوسع من قبل الفئات الاجتماعية: الانتخابات والمجالس البرلمانية والأحزاب السياسية هي وسائل تنظيم تلك المشاركة في المجتمعات الحديثة. إلّا أن الاصلاحات المُعَصْرِنة التي يتبنّاها الملك التقليدي تحتاج إلى غياب الانتخابات والمجالس البرلمانية والأحزاب السياسية. ومن جهة ثانية، فإن نجاح الاصلاحات يقوّض أسس شرعية النظام الملكي. في المجتمع التقليدي تتلقى الملكية الدعم، في الأصل، من الجماعات التي كانت موالية لها وتعتبرها مؤسسة تقليدية حتى إذا كانت هذه الجماعات غير موافقة على مخططاتها المُعَصْرِنة. لكن مع تغيّر المجتمع تبرز جماعات جديدة قد تبدي موافقتها على الميول العصرية عند الملك، لكنها ترفض تماماً اعتبار الملكية كمؤسسة. يعود توسيع المشاركة في المجتمع التقليدي بالفائدة على القوى التقليدية، وذلك في المراحل الأولى من التطور. لهذا السبب بالذات يعمد الملك إلى إضعاف أو إلغاء الجمعيات التقليدية والسلطات الطبقية المميزة والمجالس المحلية والمجالس البرلمانية. وينتج عن نجاح اصلاحات الملك في هذه الحالة جماعات متعاطفة مع العصرنة، وتتوق إلى المشاركة في العمل السياسي لكنها تفتقر إلى الوسائل المؤسساتية للقيام بذلك.

هذه المعضلة ناتجة عن الطابع المتميز للنظام الملكي باعتباره مؤسسة. إن

مخططات الملك المُعَصْرِنة تحتاج إلى القضاء على المؤسسات التقليدية أو إضعافها، وهي التي كانت تستطيع تسهيل توسيع المشاركة السياسية. ومن جهة ثانية، يؤدي الطابع التقليدي للملكية باعتبارها مؤسسة، إلى صعوبة إن لم يكن إلى استحالة، ايجاد قنوات أوسع للمشاركة السياسية. وقد تتمكن فئات نخبوية أخرى تعمل من خلال أشكال أخرى من المؤسسات، من دعم الاصلاح من فوق، ومن تحريك الدعم من الأسفل أيضاً، ومن تأمين هذه القنوات. يتمتع نظام الحزب الواحد عادة بهذه المقدرة. وربما يكون ذلك أحد الأسباب التي تؤدي غالباً إلى استبدال الأنظمة الملكية البيروقراطية حيث ينقضي زمانها، بأنظمة الحزب الواحد. قد يعمد الحاكم العسكري أيضاً إلى مركزية السلطة من أجل الإصلاح، ثم يواجه بعد ذلك الحاجة إلى نشر السلطة من أجل مشاركة الجماعة. لكنه يتمتع بحرية أكثر من الملك لإنشاء حزب سياسي، ولخلق بنى جديدة للمشاركة السياسية (كالديموقراطيات القاعدية)، ولتكييف نفسه مع التعايش والهيئات التشريعية والانتخابات. أما الملك الذي يتبنّى العصرنة فهو سجين للمؤسسة التي تجعل مبادرته المُعَصْرِنة ممكنة. ذلك أن مخططاته تستدعي توسيع المشاركة السياسية، لكن مؤسسته لا تسمح بها. يعتمد نجاح العصرنة في المرحلة الأخرى على تقوية نفوذ هذه المؤسسة التقليدية، التي تؤدي عملية العصرنة (نفسها)، إلى تقويض شرعيتها تدريجياً.

بالإضافة إلى ذلك، إن عجز الملكية عن التكيّف مع المشاركة السياسية الموسّعة يحدّ في النهاية من قدرة الملك على ابتداع الإصلاحات الاجتماعية. تعتمد فاعلية الملك على شرعية؛ والانخفاض في مستوى هذه الأخيرة يؤدي إلى القضاء التدريجي على فاعلية الملك. يؤدي نجاح إصلاحات الملك إلى تقليص الدافع لديه لتجديد النظام ويزيد من اهتمامه بالمحافظة على مؤسسته. وتبرز هوّة بين المجتمع الذي يزداد عصرنة والنظام التقليدي الذي ولد منه؛ الأصل الملكيّ قادر على تغيير المجتمع، لكنه يعجز عن تغيير نفسه، وفي النهاية تفترسه ذريته العصرية.

تقدم عدة مجتمعات الدليل على التباين في المقدرة على توسيع المشاركة على نحو مرضٍ بين الأنظمة التقليدية التي تصل فيها مركزية النفوذ إلى درجة عالية، وكانت قادرة بالتالي على تجديد المخططات السياسية، وبين المجتمعات التي تشتت فيها النفوذ، والتي تمتلك قدراً أقل من هذه القابلية. في العالم الغربي، كما رأينا، ظهرت مركزية السلطة والاصلاحات المُعَصْرِنة في وقت مبكر في أوروبا قبل ظهورها في انكلترا، وظهرت في انكلترا قبل ظهورها في أميركا[٢٣]. في القرن الثامن عشر، اعتبر الحكم المركزي المطلق في فرنسا أنه أداة الإصلاح والتقدم؛ المحافظون أمثال مونتسكيو فقط كانوا قادرين على رؤية المنافع في النظام السياسي الانكليزي الذي كان يوصف بوجه عام، بأنه فاسد وبلا تنظيم ومجزأ ومتخلّف. إلاّ أن مركزية السلطة في ظل رعاية تقليدية كانت تعمل أيضاً على اعاقة توسيع المشاركة السياسية، فيما كانت الأنظمة، حيث ظل النفوذ مشتتاً، أكثر قابلية لاستيعاب الطبقات الاجتماعية الصاعدة في النظام السياسي. وعلى غرار ذلك، كانت مركزية السلطة في أميركا أقلّ تقدماً منها حتى في انكلترا، ومع ذلك تواصل توسيع المشاركة السياسية فيها بمزيد من السرعة والانتشار. وهكذا فإن الأنظمة التي كانت أقل عصرية من الناحية السياسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبحت أنظمة أكثر عضوية في القرن التاسع عشر.

هناك اختلاف مشابه في التطور بين الصين واليابان. في أواسط القرن التاسع عشر، كانت السلطة والنفوذ في الصين، على قدر من المركزية أعلى بكثير مما هما عليه في اليابان: كانت الصين امبراطورية بيروقراطية، بينما كانت اليابان لا تزال اقطاعية بشكل أساسي. كان المجتمع الياباني مُقسّماً إلى طبقات بعناية ويسمح بالقليل من التحريك الاجتماعي؛ أما المجتمع الصيني فكان أكثر انفتاحاً ويسمح بتحريك الأفراد إلى أعلى وإلى أسفل السلم الاجتماعي والبيروقراطي. كانت الوراثة في اليابان، حسب تعبير رايشوير: «المصدر الأساسي للسلطة»، فيما كانت تلعب دوراً أكثر ضآلة في الصين،

وكان التقدم في البيروقراطية قائماً على أساس نظام محكم من الاختبارات[٢٤]. وكما اقترح لوكوود، فإنه لو طلب من مراقب عام ١٨٥٠ أن يحكم على امكانية التطور المستقبلي في هاتين الدولتين «فإنه كان سيراهن بلا تردّد على الصين». فمن الناحية السياسية،

«يميل الإرث الاقطاعي في اليابان... إلى المحافظة على النفوذ السياسي في أيدي طائفة من المحاربين تتمتع بوعي ذاتي، كانت مهاراتها التقليدية وعاداتها في فرض سيطرتها على شعب غير حرّ بمثابة أسس مشكوك فيها للعصرنة، وهذا أقل ما يمكن قوله... وبالمقارنة، وحدها الصين من بين سائر البلدان الآسيوية أعطت العالم العصري تقليداً بالمساواة والحرية الشخصية والتحريك الاجتماعي، وحرية شراء وبيع الممتلكات الخاصة، والذرائعية والمادية الدنيويتين، والمثل السياسية الانسانية التي تجيز الثورة وتتيح فرص التعليم على أنه مفتاح الوظيفة العام»[٢٥].

إلّا أن النظام الاقطاعي نفسه، الذي جعل يابان توكوغاوا تبدو بهذا القدر من التخلف بالمقارنة مع الصين في حكم تشينغ، كان يُشكل أيضاً القاعدة الاجتماعية لتوسيع المشاركة السياسية، ولدمج العشائر التقليدية والجماعات التجارية الجديدة في النظام السياسي. في اليابان كانت «الزعامة المحتملة، بسبب من المؤسسات السياسية الاقطاعية، أكثر انتشاراً، ليس فقط بين ٢٦٥ من مراكز النفوذ المستقلة ذاتياً والتي تخضع لحكم سلالة هان، بل وبين فئات اجتماعية مختلفة لها وظائفها المميزة في المجتمع. إذا أخفقت منطقة جغرافية أو قطاع من المجتمع الياباني في التجاوب على نحو كافٍ مع الأزمة التي أحدثتها الضغوط الغربية، فإن منطقة أخرى أو قطاعاً آخر سوف يفعل ذلك؛ وهذا ما حدث في الواقع»[٢٦]. كانت الهوّة بين النهاية الرمزية للإقطاعية (١٨٦٨) وتنظيم أول حزب سياسي عصري (١٨٨١) وجيزة بالقدر الكافي لكي يتم بناء الحزب على أنقاض الاقطاعية.

وهكذا فإن توسيع المشاركة السياسية وتحويلها المؤسساتي في اليابان، ترافق في وقت واحد مع تقديم التحديدات المُعَصْرنة في المخطط السياسي. ومن ناحية ثانية، أخّرت القيم والمواقف الكونفوشيوسية في الصين تحوّل النخبة السياسية لتتبنى قضية الاصلاح، وحين تم تحويلها شكّلت مركزية النفوذ عائقاً أمام الاستيعاب السلمي للقوى الاجتماعية التي أنتجتها العصرنة.

لا تبدو أنماط التغيير في افريقيا مختلفة بشكل ملحوظ عن تلك الأنماط في أوروبا وآسيا. راوندا وأوروندي، على سبيل المثال، مجتمعان تقليديّان لهما حجم مشابه وطبيعة جغرافية مماثلة، وسياسة اقتصادية مماثلة، وتكوين عرقي مماثل يتوزّع بنسبة ٨٥ بالمئة من رجال القبائل الباهوتو وحوالي ١٥ في المئة من المحاربين الواتوتسي، الذين ساوموا النخبة السياسية والاقتصادية. كانت الفروقات الرئيسية بين المملكتين تكمن في توزيع النفوذ وفي طواعية البنية الاجتماعية. كان الموامي، أو ملك راوندا «ملكاً مطلقاً، حكم من خلال تنظيم على درجة عالية من المركزية، وبواسطة مبادىء مكّنته من السيطرة بفعالية على الاقطاعيات القوية عسكرياً». وفي أوروندي، من جهة ثانية، تشارك الملك والعشيرة الملكية أو الباغانوا في النفوذ، وقد كان أفرادها «بحكم الوراثة الطبقة الحاكمة في أوروندي». قد يبادر الملوك في راوندا إلى تقديم أراض كهبات لأفراد العائلة المالكة، لكنهم «لم تكن لديهم حقوق أو سلطات خاصة». إلاّ أن الباغانوا في أوروندي، كانوا قادرين على تعيين أتباعهم «لكي يتولى هؤلاء الأتباع قيادة جيوشهم الخاصة والإشراف على أراضيهم». ولم يكن من النادر استخدام هذه الجيوش، ذات الطابع الاقطاعي التقليدي، ضد الملك. وهكذا فإن الملك في أوروندي كان من حيث النظرية حاكماً مطلقاً، لكنه من الناحية العملية، «بالنسبة للباغانوا، مُقدَّم بين أكفاء في دولة غير مركزية». ساهمت ترتيبات الزواج الملكي وتوارث العرش في «تعزيز السلطة المالكة» في راوندا، لكنها ساهمت في «إضعاف السلطة المالكة» في أوروندي. وعلى نحو مماثل فإن الحروب

الأجنبية التي وصلت إلى حدّ نموذجي في راوندا، ساهمت أيضاً في «تعزيز السلطة الملكية وإثراء الخزينة الملكية وبوضعها في تصرّف الملك أراضٍ جديدة وأبقاراً وغيرها من السلع النافعة كي يوزّعها على الاقطاعيين المنتصرين عنده»[٢٧]. لكن الوضع معكوس في أوروندي، حيث ساعدت الحروب الأهلية بين الأفراد المتنافسين على تقليص السلطة المالكة.

كانت راوندا، في بعض النواحي، أكثر محافظة وتقليدية من أوروندي؛ ومن الواضح أنها كانت أكثر مركزية وبيروقراطية، فيما كانت السلطة في أوروندي لا تزال مشتتة واقطاعية. وقد عكس مقدار قابلية هذين المجتمعين للتغيّر الاجتماعي ـ الاقتصادي هذه الفروقات. أظهر الراونديون «سرعة بداهة أكبر في التعلّم»، «واهتماماً أكبر في تعلّم الأساليب الأوروبية وفي المقدرة على ذلك ـ في نظام المدرسة التعليمي، وفي الإرشاد الديني، وفي الاستجابة لإصلاحات اقتصادية أو سياسية اقترحها الأوروبيون». وقوّم الراونديون «الحضارة الأوروبية على أنها تقدم لهم فرصة تقوية مكانتهم وسلطتهم، وهم مستعدون للعمل على تبنيها بقدر الإمكان». لكن بالنسبة للأوروندين، من ناحية ثانية، «بدا تلقّيهم للمؤسسات وللأساليب الجديدة على أنها أعباء جديدة تفرض عليهم من فوق، يتقبلونها بحكم الضروره دون ترحاب أو متابعة، ويتحاشونها بقدر الإمكان». وقد تبيّن أن هذه الفروقات في مدى الاستجابة للتغيير هي، بدرجة كبيرة، نتيجة للفارق بين «نظام سياسي راسخ في مركزيته، ونظام آخر لا مركزي»[٢٨].

لكن يبدو أن القدرة على توسيع السلطة السياسية، وعلى استيعاب فئات جديدة في النظام السياسي، تتفاوت بطريقة عكسية بين هذين النظامين. في راوندا، الأكثر عصرية و«تقدماً»، تضمنت عملية التغيير السياسي ثورة عنيفة عام ١٩٥٩، حيث انقلب الهوتو، وهم الأتباع سابقاً، على زعمائهم من الواتوتسي، فذبحوا بضعة آلاف منهم، وطردوا الموامي، وأسسوا جمهورية يسيطر عليها الهوتو، ونفوا حوالى ١٥٠ ألفاً من التوتسي. وكما

حدث في روسيا وفي الصين وفي الامبراطورية العثمانية، فإن النظام الملكي المركزي في راوندا استبدل بنظام الحزب الواحد. في نهاية عام ١٩٦٣ أدّت الهجمات التي قام بها المحاربون من الواتوتسي محاولين اقتحام الحدود إلى راوندا، إلى مجزرة قبلية وحشية أخرى، قتل فيها الهوتو على الأرجح أكثر من عشرة آلاف من التوتسي الذين ظلّوا داخل حدودهم، وألقوا بجثث لتطفو على صفحة مياه نهر روزوزي حتى بوروندي؛ وعملوا على تقطيع وتشويه آلاف من الجثث الأخرى..وقد قيل إن رائحة الجثث المتعفنة كانت تفوح في كيغالي، عاصمة راوندا. أحد الأوروبيين المقيمين هناك لاحظ أن «راوندا تقهقرت ٥٠٠ سنة إلى الوراء في بضعة أسابيع»[٢٩]. وهكذا فإن النظام السياسي التقليدي في راوندا، بمركزيته وتسلسله وانفتاحه، كان قادراً على التكيّف مع الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية؛ لكن من الواضح أنه عجز عن تأمين استيعاب فئات اجتماعية كانت مستبعدة، في النظام السياسي بشكل سلمي. وكانت النتيجة ثورةً ونزاعاً دمويّين. ومع حلول عام ١٩٦٦، كان حوالي نصف شعب الواتوتسي، الذي يعد حوالي ٤٠٠ ألف نسمة، قد لقي حتفه أو أجبر على مغادرة البلاد.

بالكاد يعتبر التطور السياسي في بوروندي نموذجاً للتقدم السلمي. خلال أربع سنوات اغتيل رئيسان للوزارة، وجرح ثالث جروحاً خطيرة. ومع ذلك ظل العنف محدوداً، وكان ممكناً تجنّب المجازر القبلية. «فيما كان حكم الأغلبية في راوندا ضربة موجهة لجذور النظام التقليدي في ترتيبه الطبقي، وشكّل تهديداً مباشراً للطبيعة النخبوية للنظام السياسي، تلاحمت في بوروندي، حيث الانقسامات كانت أقل تماسكاً، قوى التقليد والعصرنة في انسجام نسبي»[٣٠]. النظام الملكي في أوروندا وهو الأضعف والأقل مركزية، استمر في مرحلة الاستقلال بشكل نظام ملكي دستوري، وظهرت فيه أحزاب سياسية تستند إلى عشائر ارستقراطية وإلى تجاوز الحدود القبلية، وقد تمّ اختيار زعماء البلاد من المجموعتين القبليتين فيها. ومن ناحية ثانية،

أدت الضغوطات التي سبّبها الاستغلال وتأثير النزاع القبلي في راوندا إلى حمل الملك على تولي القيام بدور أكثر فاعلية، في النظام السياسي. هذا النزوع إلى مركزية السلطة «ترافق مع المشاركة السياسية للفلاحين، ولم يؤد فحسب إلى التخلّص من النمط القديم من الضغوطات المتوازنة فيما بين الغانوا، لكنه بالفعل مهّد الطريق لاستقطاب الانفصال العرقي بين الهوتو والتوتسي»[٣١]. في انتخابات عام ١٩٦٥، وصل الهوتو إلى السيطرة على البرلمان. وردّ الملك بتحدّي سلطة البرلمان والإصرار بمزيد من الحدّة على سلطته في الحكم وعلى توليه العرش في الوقت نفسه. دفعت هذه التصرفات بعض الهوتو للقيام بمحاولة انقلاب في تشرين الأول من عام ١٩٦٥، لكن المحاولة فشلت وأدت إلى قرار الحكومة بتنفيذ حكم الإعدام بمجموعة من زعماء الباهوتو. ونتيجة لذلك أصبح العرش في الواقع سجيناً لإرادة التوتسي؛ وبعد انقلاب آخر في تموز عام ١٩٦٦، تم استبدال الملك بابنه؛ وفي نهاية ١٩٦٦، أدّى انقلاب ثالث إلى الإطاحة بالملكية تماماً وتأسيس جمهورية يسيطر عليها الواتوتسي. لكن حتى خلال هذا الوضع غير المستقر، تمكّنت بوروندي من تحاشي الوقوع في الذبح الجماعي الذي عانت منه جارتها؛ وقد كان عدم الاستقرار فيها بالفعل نتيجة لذلك التذابح، إلى حد ما. تأكد بشكل حاسم أن التوتسي والهوتو غير قادرين على العيش المشترك بسلام، في ظل نظام راوندا المركزي. فيما ظلت قدرتهما على التعايش في نظام بوروندي اللامركزي غير مستقرة لكنها ممكنة[٣٢].

تتوازى الفروقات في التطور السياسي في هاتين الدولتين الافريقيتين مع فروقات مماثلة في دول أخرى لها أنظمة سياسية مشابهة. في أوغندا، على سبيل المثال، طوّر البانيورو نظاماً للدولة بدرجة عالية من المركزية؛ فيما كان جيرانهم، الإيتيسو، يفتقدون إلى نظام كهذا وبنية السلطة عندهم منتشرة على نحو واسع، «وتعتبر، إذا حكم عليها بالمعايير الغربية، أنها كانت في حالة فوضوية تقريباً». لكن على عكس البانيورو، بنظامهم التقليدي الأكثر عصرية، تكيّف الإيتيسو بسرعة أكبر مع الأشكال العصرية للمشاركة

السياسية المنظمة. إذ «تخلّوا بسرعة عن أشكال كثيرة من تنظيمهم الاجتماعي التقليدي، وكانوا سريعي التكيّف مع أشكال الاجتماع الجديدة»[٣٣].

كذلك وجد دايفيد آبتر أن قدرة الأنظمة السياسية الافريقية على التكيّف مع العصرنة نابعة من نظام القيم التقليدية، والبنية التقليدية لسلطة هذه الأنظمة. إن المجتمعات ذات نظام قيم استهلاكية متكاملة غير قادرة على الأرجح على التأقلم بنجاح مع العالم العصري.

والمجتمعات ذات نظام القيم المنفعية، تتحدّد فيها أنماط التكيّف بنسبة كبيرة بالطابع التراتبي أو الهرمي للبنية التقليدية للسلطة. إن نظاماً تراتبياً يتمتّع بمستوى عالٍ من التحريك الاجتماعي، كالذي كان موجوداً في بوغوندا، تفاعل على نحو مشابه لما كان سائداً في راوندا واستوعب بسرعة كبيرة التطبيقات العصرية اجتماعياً واقتصادياً وتقنياً. لكن قدرة النظام على توسيع المشاركة السياسية كانت محدودة للغاية. عارض الباغاندا بحدّة تنظيم أحزاب سياسية وغيرها من أشكال الوسائل المؤسساتية لترسيخ بنية هذه المشاركة. رفضوا إدخال الانتخابات في عام ١٩٥٨، لأنه، كما عبر رئيس وزراء بوغاندا: «منذ زمن سحيق لم يعرف الباغاندا حاكماً أعلى من الكاباكا في مملكته، وهم لا يزالون لا يعترفون بأي شخص لا يستمد سلطته من الكاباكا ولا يمارسها لصالحه»[٣٤]. باختصار لا تأتي السلطة من مصادر تمثيلية، ونتيجة لذلك أصبحت بوغندا كتلة مميزة وغير قابلة للهضم داخل أوغندا المستقلّة: وقد شكّل ممثلوها داخل الحكومة المركزية حزب المعارضة الرئيسية، كاباكا يكّا («كاباكا فقط»)، هدفه المحافظة على سلطة الملك. في محاولة لإيجاد تسوية اعتبر الكاباكا رئيساً لأوغندا، فيما كان رئيس الوزراء زعيم الحزب القومي الرئيسي، «كونغرس الشعوب الموحّدة»، والذي كان يستمد قوته بالدرجة الأولى من أجزاء في أوغندا غير بوغندية. لكن بعد فترة أخفقت هذه المحاولة لتسوية الخلاف بين النمطين العصري والتقليدي

للسلطة. في بداية عام ١٩٦٦، عمد رئيس الوزراء أوبوت إلى تجميع السلطة في شخصه وطرد الكاباكا من الرئاسة. بعد بضعة أشهر، تحرّك الجيش الأوغندي إلى بوغندا، ووضع حداً لمقاومة السلطة المركزية، وبعد حصار قصير الأمد تمّ الاستيلاء على قصر الكاباكا، وحكم على هذا الأخير بالنفي، وبذلك انتهى، على الأقل إلى حين: عصر الملكية التقليدية المركزية في بوغندا. وقد ادعى الزعماء البوغنديون أن خمسة عشر ألفاً من رجال قبائلهم لاقوا حتفهم. وهكذا فإن الملكية التراتبية التقليدية في بوغندا كانت غير قادرة على استيعاب الأشكال العصرية للمشاركة السياسية؛ والنظام السياسي العصري في أوغندا كان عاجزاً عن استيعاب الملكية البوغندية التقليدية. «نمط النظام التراتبي ـ الذرائعيّ» كما وصفه آبتر، «قادر على التجديد بسهولة كي يصبح مبدأ الملكية معرّضاً للتحدي؛ في هذه المرحلة يتحد النظام بأسره لمقاومة التغيير. بتعبير آخر، إن مثل هذه الأنظمة تكون مقاومة بدرجة كبيرة للعصرنة السياسية أكثر من مقاومتها لسائر أشكال العصرنة، وهي بشكل خاص لا تجد استئصال مبدأ السلطة [illegible] بالقوة، واستبداله بمبدأ تمثيلي، أمراً سهلاً»[٣٥].

يتكشّف مصير بوغندا عن فروقات كبيرة عند مقارنته بتطور نظام الفولاني ـ هوسا في شمال نيجيريا. مثل بوغندا كانت بنية التقييم في هذا النظام آلية. وعلى الضد من بوغندا، كان التنظيم الأولي للسلطة على أساس قاعدة هرمية. نتيجة لذلك كان الفولاني ـ هوسا أقلّ نشاطاً من الباغاندا في العصرنة الاجتماعية والاقتصادية والحضارية. في نواحٍ كثيرة ظلّوا تقليديين للغاية. ومثل الباغاندا في أوغندا، ظل الفولاني ـ هوسا أيضاً خارج التيارات الرئيسية للسياسة القومية العصرية التي تطوّرت خلال العقد الذي سبق الاستقلال في هذين البلدين. لكن الفولاني ـ هوسا عكس الباغاندا، كيّفوا أنفسهم مع المشاركة في نظام عصري. تمكّنوا بالفعل من «تنظيم أنفسهم... بنجاح من أجل الحياة السياسية العصرية، وقد حدث

هذا فعلياً حتى أنهم سيطروا على كلّ أنحاء نيجيريا تقريباً». في مستهل عام ١٩٦٦ كانت نهاية هذا الدور المتفوق للشماليين بانقلاب عسكري قاده الايبوس من شرق نيجيريا. لكن الحكومة المركزية الجديدة في نيجيريا، على العكس من الحكومة الأوغندية، لم تكن ترغب في محاولة اسقاط بُنى النفوذ المشتتة في الشمال، أو أنها لم تكن قادرة على ذلك، وكبديل تم اللجوء تدريجياً إلى مجموعة من حلول التسوية بين الحكومة المركزية والسلطات الشمالية. إن نظام الفولاني ـ هوسّا الهرمي ـ الذرائعي، كما سمّاه آبتر، «قابل للتأقلم على الرغم من استمراره كنظام محافظ. يميل الفولاني ـ هوسّا إلى المساومة والتفاوض، ولديهم فكرة واضحة عن المصالح الدنيوية، ومع ذلك فهم لا يتورطون بسهولة في التطوير الشامل أو يتشربون أفكار التغيير والتقدم»[٣٦]. من الواضح أن عملية التطور لم تنته، وليس من غير المعقول التنبؤ بأن الأمراء النيجيريين الشماليين قد يتكيّفون مع توسيع المشاركة السياسية بأساليب لن تكون مختلفة عن تلك الأساليب التي استخدمتها الارستقراطية الانكليزية.

هناك إذاً دليل مقنع تماماً على أنه، عند تزايد التعددية في البنية والتشتت في النفوذ في نظام سياسي تقليدي، يقلّ عند عصرنة هذا النظام سياسياً، ويصبح تكيّفه مع توسيع المشاركة السياسية أكثر سهولة. هذه الظروف قد تتيح ظهور نظام سياسي مشارك عصري، يمكن أن يكوّن ديموقراطياً أكثر منه ديكتاتورياً. ومع أن الأمر قد يبدو مفارقاً، إلاّ أن الأنظمة التقليدية المتفرقة أو الاقطاعية، والتي تتصف بالترتيب الطبقي الاجتماعي الصارم ويقليل من التحريك الاجتماعي، غالباً ما تنشأ منها ديموقراطية عصرية، أكثر مما تنشأ هذه من الأنظمة التقليدية الأكثر تفصيلية ومساواة وانفتاحاً والتي تتمتع ببيروقراطية مرنة وسلطة مركزية قصوى. تجربة القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا تستعاد في القرن العشرين في آسيا وافريقيا. تلك الأنظمة السياسية، التي تكون عصرية إلى حد بعيد قبل توسّع المشاركة السياسية، تواجه صعوبة هائلة في التعاطي مع نتائج هذا التوسع.

٥- معضلة الملك:
النجاح مقابل البقاء

في المغرب وايران، اثيوبيا وليبيا، افغانستان والسعودية، كمبوديا والنيبال، الكويت وتايلاند، وقعت الأنظمة الملكية التقليدية في العصرنة، في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد تورّطت هذه الأنظمة السياسية في معضلة أساسية. من ناحية، كانت مركزية السلطة في الملكية ضرورية لتعزيز الاصلاح الاجتماعي والحضاري والاقتصادي؛ ومن ناحية ثانية، جعلت هذه المركزية من الصعب، أو من المستحيل، امتداد رقعة السلطة في النظام التقليدي لاستيعاب الجماعات الجديدة التي أنتجتها العصرنة. إن مشاركة هذه الجماعات في العمل السياسي لا تحدث على ما يبدو إلاّ على حساب الملكية. هذه مشكلة ذات شأن بالنسبة للملك: هل يكون ضحية لإنجازاته؟ هل يستطيع أن يفلت من معضلة النجاح مقابل البقاء؟ وبتعبير أكثر شمولية، هل توجد وسائل تؤمن حصول انتقال، تتدنى فيه نسبة التمزيق عوضاً عن أن تتزايد، وذلك من السلطة المركزية الضرورية من أجل تجديد السياسة، إلى السلطة التوسيعية الضرورية من أجل استيعاب الجماعة؟

تشتمل المشكلة أساساً على العلاقة بين السلطتين التقليدية والعصرية. هناك ثلاث خطط استراتيجية ممكنة في متناول الملك: أن يحاول تقليص دور السلطة الملكية، أو ينهي هذا الدور، ويدفع بالتحرك نحو ملكية دستورية

عصرية تكون السلطة فيها من حق الشعب، والأحزاب والمجالس البرلمانية؛ أو أن يبادر إلى بذل جهد واع من أجل جمع السلطتين الملكية والشعبية في نظام سياسي واحد؛ أو أن يحافظ على الملكية باعتبارها المصدر الرئيسي للسلطة في النظام السياسي وتبذل الجهود لتقليص التأثيرات التنازعية عليها بسبب انتشار الوعي السياسي.

أ ـ التحويل

في الملكيات الدستورية الحديثة، يتولى الملك العرش لكنه لا يحكم؛ وتستمد السلطة من اتفاق الشعب عبر الانتخابات والأحزاب والهيئات التشريعية. هل هناك من سبب يجعل الأنظمة الملكية المتبقية، التي لا يزال الحكم فيها للملك، تتحول بسلام، إذا شاء الملك، أي أنظمة ملكية عصرية يتولى فيها الملك العرش فحسب؟ يجب أن يكون هذا معقولاً من الناحية النظرية، لكن الملكيات التقليدية التي وجدت في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت بمعظمها تقريباً أنظمة ذات مستوى عال من المركزية. وهناك استثناءان بارزان فقط؛ افغانستان، حيث كانت التعددية القبلية، منذ فترة طويلة، مع تفكك السلطة؛ والمغرب، حيث أوجد الاستعمار تجربة حزبية فريدة بين الملكيات التي تحكم. تاريخياً ليست هناك حالة للنقلة المباشرة سلمياً من الملكية المطلقة إلى نظام انتخابي، فيه حكومة مسؤولة وبرلمان، وملك يتولى سدّة العرش لكنه لا يحكم. في معظم البلدان يتأتى عن تغيّر كهذا انتقال جذري للشرعية من سيادة الملك إلى سيادة الشعب؛ ومثل هذه التغيرات تحتاج غالباً إما للوقت وإما للثورة. تطورت الملكيات الدستورية الحديثة المعاصرة على نحو ثابت تقريباً من أنظمة اقطاعية لا من أنظمة تقليدية مركزية. وقد لاحظ أرسطو أنه «كلما تقلّص نطاق امتيازه، يطول أمد سلطة الملك دون أن يطرأ عليها ضعف». في اليابان، على سبيل المثال، كان الامبراطور المصدر التقليدي للشرعية، لكنه لم يكن يحكم فعلياً. إن تبديلات السلطة من أوليغارشية الشوغان إلى

أوليغارشية مايجي، إلى أنظمة الأحزاب في العشرينات، إلى المجالس العسكرية في الثلاثينات، إن جميع هذه التبديلات تستمد شرعيتها من الامبراطور. طالما أن الامبراطور لم يكن يحاول أن يحكم بشكل فاعل، لم تكن الشرعية الملكية تتنافس مع سلطة الشعب والأحزاب والبرلمان؛ بل كانت، عوضاً عن ذلك، تعمل على تقويتها. ولاحظ مانديل «ليس هناك من مغالاة في تقدير السلطة الرمزية للمؤسسة الامبراطورية اليابانية في اضفائها شرعية نسبية على التحوّلات الهادئة في القيادة الشعبية»[٣٠].

هناك خيار آخر للتكيّف أمام الملك التقليدي الحاكم وهو أن يتخلّى عن حقه الأساسي في الشرعية، من أجل الإبقاء على سلطته الفعلية كي يحكم. في عام ١٩٥٥، تنازل سيهانوك عن عرشه كملك لكمبوديا، وسلّم العرش لوالده، وأنشأ حزباً سياسياً، وفاز في الانتخابات البرلمانية وعاد إلى الحكم كرئيس للوزراء. عندما توفي والده عام ١٩٦٠، استمر النظام الملكي الدستوري بشكل رسمي، وارتقت الملكة العرش؛ لكن أجري تعديل في الدستور لتحديد منصب رئيس للدولة أيضاً يختاره البرلمان، وتم انتخاب سيهانوك لتولّي هذا المنصب. وهكذا، وبأسلوب مماثل، إلى حد ما، للأسلوب الذي اتبعته الارستقراطية الانكليزية، أبقى سيهانوك على جوهر حكم النخبة التقليدي، وجعله يتكيّف مع أشكال الشرعية الشعبية.

إلّا أن التحوّل الأكثر شيوعاً، ليس من الملكية الحاكمة إلى الملكية البرلمانية، بل من الملكية الحاكمة إلى الأوليغارشية الملكية. الشرعية الملكية تبقى، لكن الحكم الفاعل ينتقل من الملك إلى النخبة البيروقراطية. وهذا ما حدث بالفعل في ثورة حزب «تركيا الفتاة» في الامبراطورية العثمانية عام ١٩٠٨؛ وخلال العقد الذي تلا هذا التاريخ حين كانت السلطة الفاعلة بين أيدي زمرة عسكرية حكمت باسم السلطان. وفي تايلاند تحوّل النظام بفعل ثورة ١٩٣٢، من الملكية المطلقة إلى الملكية المقيّدة. حكمت البلاد باسم الملك أوليغارشية تهيمن عليها القوات المسلحة، وضمن الأوليغارشية

كانت هناك زمر تحلّ محل بعضها بعضاً بانتظام من خلال انقلابات محدودة نسبياً وبدون إراقة دماء عادة. هذا النظام الأوليغارشي، مثل نظام حزب «تركيا الفتاة»، يمثل قدراً من التوسيع في المشاركة بالمقارنة مع ما كان موجوداً في السابق. لكنه لا يملك القدرة على ايجاد أية أهلية مؤسساتية لامتصاص الفئات الاجتماعية الاضافية. ومع ذلك فإن تايلاند لم تحصل على نظام سياسي قابل للتمدد، وبدا أن نمط الأحداث الذي أدى إلى الإطاحة بالملكية المطلقة عام ١٩٣٢، قد يكون له نظيره في المستقبل عند الاطاحة الثورية بالأوليغارشية العسكرية.

كلما ازدادت حيوية الملك في ممارسته للسلطة، تزداد صعوبة تحويل هذه السلطة إلى مؤسسة أخرى. يتبادر إلى الذهن هنا، أنه من المستحيل فعلياً على ملك تبنّى العصرنة، وناضل لكي يجعل سلطته مركزية، وشق طريقه بصعوبة من خلال الاصلاحات ضد معارضة تقليدية قوية، أن يعمد إلى التخلي عن حقّه ويتولّى بإرادته منصباً رفيعاً بدل أن يكون له دور فاعل. من الطبيعي أن يشعر بأن وجوده أساسي بالنسبة للنظام والوحدة والتقدم في بلده؛ وأن رعاياه سوف يتبلبلون بالفعل بدونه. عندما سئل شاه ايران مرة عن سبب عدم تحوله إلى ملك دستوري، أجاب: «عندما يتعلّم الايرانيون أن يتصرفوا كالأسوجيين، سوف أتصرف كالملك الأسوجي»[٣٨]. أي ملك مثله يسعى للعصرنة سوف يتمتع على الأرجح بمشاعر أبوية قوية مماثلة. بالإضافة إلى هذا، فإن النظام والمجتمع يتوصلان إلى أن يعكسا توقع الحكم الملكي الجازم. واحتمال ضعف هذا الحكم يفتح المجال أمام المنافسين الذين يطالبون بالسلطة وأصولها الغامضة. وقد يصبح الشك والخوف مما سيحلّ محلّ الشرعية الملكية والحكم الملكي، شعوراً قوياً عند الجماعات التي تعمل ضد التغيير. إذا تلاشت السلطة الملكية، ماذا عداها يجعل الأمة تتماسك؟ في الحد الأقصى، قد يصبح وجود الأمة متطابقاً تماماً مع السلطة الملكية.

من أجل هذا، يمكن، إلى حد ما، تسهيل الانتقال الناجح من الملكية

الحاكمة إلى الملكية الدستورية، بواسطة حوادث الولادة والصحة والموت التي تدلّ على أن الاستخدام الجازم للسلطة الملكية ليس أمراً لا بدّ منه بالنسبة للاستقرار السياسي. إن ظهور ملك مجنون في الوقت المناسب، أو ملك لا يزال طفلاً، أو أمير مستهتر، قد يلعب دوراً أساسياً في المحافظة على الاستمرارية المؤسساتية. إن جنون جورج الثالث (إذا كان هذا هو السبب) كان نعمة للتطور الدستوري في بريطانيا العظمى. وقد تيسرت عملية عصرنة اليابان لأن الامبراطور المايجي كان في الخامسة عشرة عندما «أعيد» إلى السلطة وعلى غرار ذلك تم الانتقال من الملكية المطلقة إلى الملكية المقيّدة في تايلاند، وقد ساعد على ذلك، بالتأكيد، أن حكم الملك براجاد هيبوك كان على قدر من السلبية اللافاعلية، بحيث إنه سلّم طوعاً بثورة عام ١٩٣٢، ثم تنحّى عن العرش بعد ذلك بثلاث سنوات، تاركاً العرش لتلميذ في سويسرا عمره ست عشرة سنة. وسيصبح الانتقال سهلاً من الملك الحاكم إلى الملك الذي يكتفي بتولي العرش، في ايران والمغرب، إذا تنحّى أو مات كل من محمد شاه والحسن الثاني مثل بلوغ أطفالهما سن الرشد. في الستينات كان ولي العهد في اثيوبيا عندما ورث العرش ضعيفاً وهادئاً؛ وخلاصة القول إنه كان يميل إلى النهوض بأعباء حكم دستوري ومقيد. وقد عُرف عنه أنه كان يسعى في سبيل الهدف المتعارض (مع سلطته) لإعادة تنشيط عملية الاصلاح التي أخذت بالتباطؤ منذ أواخر الخمسينات. حين تولّى العرش كان عليه أن يختار بين الفضائل السياسية المحتملة للموقف السلبي، وبين الحاجة الاجتماعية المباشرة للموقف الفاعل. وتدل تجربته التي تكاد تكون شاملة وتجربة دول أخرى، على أن الموقف الفاعل ستكون له الغلبة على الأرجح.

ب ـ التعايش

إذا كانت العصرنة أمراً لا مفرّ منه، ما الذي يمكن عمله بالنسبة لتوسيع رقعة نفوذ النظام السياسي كي تصبح العصرنة محتملة؟ هل هناك سبب

يجعل من المستحيل الجمع بين الحكم الملكي والحكومة الحزبية، لتأسيس تعايش تنافسي في نظام له مصدران مستقلان للسلطة؟ قد تدوم مثل هذه التسوية فترة زمنية طويلة ـ كما حدث بالفعل في المانيا الامبراطورية، وعلى امتداد حوالي نصف قرن ـ لكن العلاقة تظل دائماً مضطربة. وتمارس الضغوطات في هذا النظام على الملك، إما لكي يصبح مجرد رمز، وإما لتدفعه إلى محاولة الحدّ من توسّع النظام السياسي، وبذلك تعجّل في حدوث أزمة دستورية كالتي شهدتها اليونان عام ١٩٦٥. على الصعيد العملي، كانت مؤسسات السلطة الأخرى ضعيفة أو غير موجودة في معظم الملكيات التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية. وباستثناءات قليلة، كانت هذه الأنظمة تضمّ كتلاً تشريعية من نوع أو من آخر؛ لكنها كانت عموماً أدوات مطيعة للحكم الملكي. وإذا حدث أنها كانت تسعى في بعض الأحيان إلى التصرّف باستقلالية للتأكيد على حيازتها لسلطة خاصة بها، فإن هذا السعي كان يتم غالباً في إطار محاولة اعاقة اقتراحات الملك الاصلاحية. في إيران حافظ البرلمان على الحياة المؤسساتية منذ اعلان الدستور عام ١٩٠٦؛ وكان قوياً ومحافظاً لدرجة أن رئيس الوزراء أميني (قبل توليه السلطة) أصرّ على حلّه كثمن لقبوله رئاسة الوزراء عام ١٩٦١. وقد علّق أميني على هذا بقوله: «في الوقت الحالي، يعتبر المجلس رفاهية ليس الشعب الايراني مستعداً لها بعد»[٣٩].

إن المشكلة التي تبرز باستمرار في أية محاولة لتأسيس التعايش بين الشرعيتين الملكية والشعبية، تتعلق بالمسؤولية المزدوجة التي تقع على عاتق رئيس الوزراء ومجلسه نحو الملك والبرلمان. في الواقع، وفي كافة الملكيات الحاكمة فعلياً ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت مسؤولية رئيس الوزراء، بالدرجة الأولى، نحو الملك لا نحو البرلمان. لم يكن يحق لرئيس الوزراء في ايران أن يكون عضواً في البرلمان، وقد أضيف شرط مماثل إلى الدستور الأفغاني عام ١٩٦٤. في هذه الحالة يتعذّر تجنب الخلاف الذي ينشأ إذا

حاول رئيس الوزراء التصرف باستقلالية عن العرش. كان شاه ايران حريصاً على تقييد حرية العمل لمعظم رؤساء وزاراته، وعلى تنحية أولئك الذين يظهرون بأن لديهم مصادر أخرى للدعم. وعندما ينجح رئيس الوزراء في فعل ذلك، كما حدث في حالة مُصدّق، تكون النتيجة أزمة دستورية.

الأحزاب السياسية ضعيفة في الملكيات التقليدية، أو أنها غير موجودة فيها أصلاً. في أواسط الستينات لم تكن توجد أحزاب سياسية في اثيوبيا أو السعودية أو ليبيا. في النيبال وفي تايلاند، كانت قد ألغيت. إن غياب التجربة الاستعمارية في معظم الملكيات أزال حافزاً مهماً لتكوين حركات شعبية وأحزاب سياسية. وحيث تعرّضت الملكيات للاستعمار، كانت الملكية نفسها، كما حدث في مراكش وبوغندا، تحلّ محلّ الأحزاب السياسية أو تنافسها لتشكّل محوراً للمشاعر الوطنية. وحيث توجد أحزاب سياسية في الأنظمة الملكية، فإن الأحزاب تكون غالباً أكثر بقليل من زمر برلمانية تفتقد إلى دعم جماهيري منظم ذي معنى.

أبرز محاولة جرت للجمع بين مصادر السلطة الملكية والعصرية بعد الحرب العالمية الثانية، جرت في المغرب. فبفضل تجربته الاستعمارية، تمكّن المغرب من تطوير أحزاب سياسية أكثر أهمية من تلك التي نشأت في معظم الملكيات الحاكمة. كان الحزب المهيمن في مرحلة الاستقلال عام ١٩٥٦، هو حزب «الاستقلال» الذي أنشىء عام ١٩٤٣، والذي قدم العون للملك بصفته مؤسساً لاستقلال المغرب. في الواقع، لم يكن النظام السياسي في المغرب، كما وصفه زعيم سياسي «ملكية تقليدية واقطاعية ومطلقة»، ولم يكن أيضاً ملكية دستورية حديثة يقوم فيها العرش بدور رمزي فقط. لكن النظام كان «نوعاً من الملكية المطلقة، يرتكز إلى تقوية دور الاسلام... بتعهد ومسؤولية الملك الشخصية»[٤٠]. من ناحية ثانية، أدت مطالب الحزب والعرش حتماً إلى صعوبة، إن لم يكن إلى استحالة المحافظة على مجلس

وزراء يكون مسؤولاً أمامهما في الوقت نفسه، يقدّم زارتمان تلخيصاً واضحاً للمشاكل في المغرب ضمن هذا الإطار، فيقول:

«في أول مجلسين للوزراء، حاول محمد الخامس إيجاد حكومة اتحاد وطني تحت إمرة زعيم مستقل. لكن المجلسين سقطا في النهاية لأنهما تجاهلا مطالب الأحزاب والوقائع في الوقت نفسه. بعض أعضاء الحكومة الثالثة، وكافة أعضاء المجلس الذي تلاها، تم اختيارهم من ذوي الاختصاص وغير حزبيين، على نحو يتناسب منطقياً مع النظام شبه الوزاري الناقد. لكن في دولة فتية كالمغرب، تطغى السياسة على الأفراد وعلى الأشياء، ولا يوجد ذوو اختصاص غير محازبين. كانت الحكومة ممزقة بين مسؤوليتها نحو الملك ومسؤوليتها أمام الجماعات الحزبية، وبين طبيعتها التوزيرية وطبيعتها كمجلس تنفيذي، لذلك هي أيضاً سقطت، لأنها لم تكن مسؤولة أمام الجماعات السياسية التي تجعل نشاطها ممكناً، ولأن الجماعات غير ملزمة بالمسؤولية الجماعية للمجلس.

حتى لو لم يكن هناك ضغط محفّز من الأمير لتقوية دوره في الحكم، كان من الطبيعي أن تسعى الحكومة إلى موقع ثابت لكونها مجرد نظام توزيري أو مجرد مجلس تنفيذي، وذلك ببساطة من أجل أن تمارس دورها بارتياح. عكس ميل الحزبيين الذين كانوا يدفعون، بالطبع، في اتجاه النظام الثاني، كان الملك يعمل في الاتجاه الآخر. الحكومة الأخيرة في عهد محمد الخامس، وتتمتها، ومن بعدها حكومات تلتها في عهد الحسن الثاني، كانت جميعاً حكومات توزيرية يتم تعيين أعضائها بشكل منفصل وكل واحد منهم مسؤول كفرد أمام الملك(١١).

يستطيع الملك أيضاً أن يحاول تنظيم حزبه السياسي الخاص به، ويحاول تأسيس الدعم الشعبي لدوره الفاعل والمستمر. بعد وفاة محمد الخامس عام ١٩٦١، أعلن الملك الجديد، الحسن الثاني، عن دستور عام ١٩٦٢، في محاولة لدفع النظام في منحىً دستوري أكثر وضوحاً. وكانت الأحزاب

المشاركة الرئيسية في الانتخابات التي أجريت، في أيار عام ١٩٦٣، في ظل هذا الدستور هي حزب الاستقلال، الذي أصبح في تلك الفترة حزباً محافظاً، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وهو حزب اشتراكي يساري، وحزب ضمّ بالدرجة الأولى أنصار الملك، ويُدعى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. كان الملك يأمل أن تفوز الجبهة بأغلبية تساعد على العمل، لكنها في الواقع فازت بتسعة وستين مقعداً من أصل مئة وأربعة وأربعين. في الولايات المتحدة يمنح الإجماع على نطاق واسع الرئيس إمكانية العمل مع كونغرس لا يسيطر عليه رجال من الحزب المعارض فحسب، بل رجال لهم وجهات نظر معارضة في المخطط السياسي. في دولة متعصرنة تكون نقاط الاختلاف أكثر عمقاً، والمشاعر أكثر حدّة؛ وفي مثل هذه الحالة يكون المبدآن المتعارضان للشرعية في وضع حرج. في حزيران ١٩٦٥، وقعت الحكومة في مأزق، فقرر الملك الحسن إسكات البرلمان والانفراد بالحكم بنفسه. قال في تلك الفترة إن البرلمان «أصابه الشلل من المناقشة التي لا طائل منها»، وإن الحكومة البرلمانية سوف تسرّع في تفسّخ النظام، وإن «العمل الحاسم» بات ضرورة. «الوطن في أسّ الحاجة إلى حكومة ثابتة وقوية»[٤٤]. هذه المحاولة للجمع بين الحكم الملكي وحكومة برلمانية انتهت بالفشل. وقد أظهرت أحداث لاحقة أن اعتماد الملك على البيروقراطية وعلى قوى الأمن، آخذ في التزايد، وربما يصبح الملك رهينة له.

ولم تكن الجهود للجمع بين الأحزاب السياسية الناشطة والنظام الملكي الحاكم في ايران أكثر نجاحاً. إن الأحزاب السياسية في ايران هي، تاريخياً، أكثر ضعفاً من تلك الموجودة في المغرب. لكن في أواخر الأربعينات وخلال الخمسينات، تمكن حزب «تودة» و«الجبهة الوطنية» من امتلاك قدر من القوة والنجاح يكفي لتشكيل عائق للشاه في المجلس أو البرلمان؛ وتوصل في عام ١٩٥٣، إلى تحدّي وجود النظام الملكي نفسه، بعد أن تمكّن الشاه من استعادة موقع أكثر ثباتاً في عرشه، إذ عمل على تثبيط تطور الأحزاب،

السياسية التي قد تصبح محاور مستقلة للنفوذ. في أواخر الخمسينات أعلن عن تكوين «نظام بحزبين»، حزب حكومي وحزب معارض؛ وكان الحزب الثاني بزعامة شريك سياسي للشاه ومقرّب منه شخصياً. في انتخابات عام ١٩٦٠، حاول الشاه أن يساند ترشيح أشخاص سوف يتعاطفون مع مخططه. لكن المعارضة المحافظة شجعت المعارضة القومية الأكثر راديكالية على الظهور ثانية، وكان الشاه مجبراً على إلغاء الانتخابات متذرعاً بالفساد وبسيطرة عناصر رجعية على العملية الانتخابية. أخيراً تمكن الشاه في أيلول ١٩٦٣، من الحصول على برلمان يؤمن له الدعم، وذلك بلجوئه إلى أسلوب مباشر؛ إذ عمد فعلياً إلى تعيين المرشحين. وعندما سئل عن هذا الانحراف الواضح عن الإجراء الديموقراطي المعتاد، قيل إنه أجاب: «وماذا في ذلك؟ أليس من الأفضل أن يقوم هذا التنظيم [أي تنظيمه] بفعل ذلك بدلاً من أن يبادر سياسيون لفعله ومن أجل أهدافهم الخاصة؟ صار لدينا للمرة الأولى مجلس برلمان ومجلس شيوخ يمثلان الشعب حقاً - ولا يمثلان ملاكي الأراضي»[٤٣]. وهكذا أخضع الملك في ايران المجلس البرلماني والأحزاب، فيما عمد الملك في المغرب إلى إبطال عملها وعزلها. لم يكن ممكناً في أي من هذين البلدين الجمع بين ملك حاكم وفاعل، وبين أحزاب سياسية مستقلة وناشطة. البرلمان المستقل يعارض إصلاحات الملك؛ والأحزاب المستقلّة تتحدى حكم الملك.

في الخمسينات والستينات كانت الوجهة السائدة بين سائر الأنظمة الملكية الحاكمة نحو ترسيخ الإصرار على السلطة الملكية. في ايران نجح محمد شاه عام ١٩٥٤، كما رأينا، في إعادة تثبيت العرش باعتباره مركز السلطة؛ وفي عام ١٩٦٣، قام الملك الحسن الثاني بالمبادرة نفسها في المغرب. في النيبال عزل الملك تريبهوفان «الرّانا» Ranas الذين هيمنوا على الحكومة أثناء توليهم منصب رئاسة الوزارة. وفي عام ١٩٥٩، قام خليفته الملك ماهندرا بتجربة برلمانية ديموقراطية وسمح بإجراء انتخابات تمكّن فيها حزب

الكونغرس النيبالي من الفوز بأغلبية في الهيئة التشريعية. هذه المحاولة للجمع بين السلطتين الملكية والبرلمانية دامت ثمانية عشر شهراً. في كانون الأول من عام ١٩٦٠، نفّذ الملك انقلاباً ملكياً وعلّق الدستور وألغى حزب الكونغرس النيبالي، وسجن رئيس الوزراء ومجموعة من الزعماء السياسيين، ونجح في اعادة تثبيت الحكم الملكي المباشر(١). وفي أفغانستان، حل الملك زاهير عام ١٩٦٣، محلّ رئيس وزراء قوي، كما فعل الملك تريبهوفان، وثبت سلطته ليحكم، لكنه بذل جهوداً لتأسيس حكم دستوري. وعلى نحو مماثل في بوتان، تولّى الملك كافة مراكز السلطة في الدولة عام ١٩٦٤، بعد صراع مع أهم عائلة في البلاد. وحتى اليونان شهدت عام ١٩٦٥، نزاعاً بين سلطة رئيس وزراء له تنظيم سياسي ذو قاعدة شعبية عريضة، وسلطة الملك، انتهى بأن حقق الملك انتصاراً، ولو أنه انتصار مؤقت. في الوقت الذي قامت فيه هذه المحاولات ضدّ الميول النديمة لتفكك السلطة، لم يظهر الملوك الحاكمون في دول مثل ليبيا والسعودية والأردن واثيوبيا، أية دلائل لحل قبضتهم القوية على السلطة أو لقبول مصادر أخرى للشرعية. إن الضغوطات السياسية للعصرنة لم تجعل أياً من هذين الاجراءين، على ما يبدو، بديلاً محتملاً.

ج ـ الصَوْن

هناك امكانية ضئيلة إذاً لحدوث تغيّرات هامة في المؤسسات السياسية ومصادر الشرعية في الأنظمة الملكية المتعصرنة. باستثناء هذه التغيرات الأساسية، ما هي الامكانيات المتاحة أمام الملوك، هذا إذا كانت ضرورية، من أجل التكيّف والبقاء في العالم المتعصرن؟ إلى أي مدى يستطيع النظام الملكي الحاكم أن يصبح مؤسسة قابلة للبقاء؟ ليست هذه المشكلة بجديدة. يلاحظ موس أن مخطط ألكسندر الثاني،

«كان من المحتمل أن يلقى معارضة من اتجاهين مختلفين. يؤدي

الاصلاح بالتأكيد إلى إلحاق الأذى بالمصالح المكتسبة لمالكي الأراضي والتجار والرسميين؛ ورفض الإفساح في المجال أمام مشاركة العامة في الحكم يؤدي إلى اثارة عداوة الليبراليين. جمع عهد ألكسندر بين الإصلاح والقمع؛ وهذا الجمع لم يرض قسماً كبيراً من الناس»[٤٥].

كيف يستطيع الملك مواجهة المشكلة مع الحفاظ على سلطته؟ من الممكن التصور أنه سوف يسترضي الليبراليين بمحاولة استيعابهم في الحكومة؛ أو أنه سوف يسترضي المحافظين بالتراجع عن الإصلاح؛ أو أنه يستطيع المباشرة بالإصلاح ويزيد من حدة القمع بحيث يسكت الأصوات المعارضة لليبراليين والمحافظين معاً.

في النظام الملكي البيروقراطي المركزي جانب عصري واحد، وهو المقدار الذي يفسحه أمام التحرك الفردي. تتيح معظم هذه الأنظمة الملكية نظرياً، والعديد منها عملياً، للرجال القادرين من خلفيات اجتماعية متواضعة للغاية، أن تعلو مراتبهم في البيروقراطية حتى الوصول إلى أرفع المراكز الأدنى من الملك. هل هناك سبب يجعل هذه القدرة في النظام الملكي التقليدي عاجزة عن تأمين الوسائل لاستيعاب الأفراد القابلين للترفع الذين أنتجتهم عملية العصرنة؟ في المراحل الأولية من العصرنة، هذا ما يفعله الملك بالتحديد. إن تعيين رجال عصريين في البيروقراطية أمر ضروري بالفعل للإصلاح، وهو وسيلة أساسية تمكن الملك من تقليل اعتماده على النخبة التقليدية في البيروقراطية. في الستينات، وطّد كل من الملك فيصل في السعودية، والملك زاهير في افغانستان، سلطته ضد الأوليغارشية التقليدية بتعيينه للمرة الأولى في بلده مجلس وزراء يسيطر عليه جامعيون. (قد تكون افغانستان البلد الوحيد في التاريخ الذي شكل فيه مرة حملة شهادة الدكتوراة نصف أعضاء مجلس الوزراء). في ايران، بعد انتخابات عام ١٩٦٣، ضُمّت إلى الحكومة موجة جديدة من ذوي الخبرة التقدميّين من أبناء الطبقة

المتوسطة، وذلك أثناء تولّي حسن علي منصور رئاسة الوزراء. وفي اثيوبيا بعد عام ١٩٤٥، أحدث الامبراطور ما اعتبر بالفعل «طبقة جديدة من النبلاء»، تألفت من ارستقراطيين محافظين سلّموا مراكز تشريعية، ومن انتهازيين طموحين، ومن تقنيين ماهرين[٤٦]. هذه التعيينات استمالت بلا شك إلى الملكية عدداً من الأشخاص كانوا سيشكلون معارضة لها في وضع آخر.

إلّا أن قدرة الملكية التقليدية على التقليل من الاستياء من خلال عملية الاستيعاب الفردي هذه، تتضاءل مع تقدم العصرنة. لم يعد النظام الاثيوبي قادراً، على سبيل المثال، على استيعاب عدد مهم من المفكرين الجدد الذين بدأوا بالبروز بعد عام ١٩٥٥. في ظل غياب الفرص الحقيقية للتوظيف في الأعمال الخاصة، وفي ظل وجود الازدراء التقليدي للعمل الخاص، ربما يكون ببساطة استيعاب مجموع الأشخاص المتعلمين الذين أنتجتهم العصرنة أبعد من الامكانية المالية والمادية للبيروقراطية. وهنا يصبح الثراء الطبيعي للملكية عاملاً أساسياً. تتفوق بشكل ملحوظ أنظمة الملك النفطية الشرق أوسطية في قدرتها الاستيعابية على سائر المناطق التي تتدنى فيها نسبة هذه النعمة السائلة. بالإضافة إلى أن بعض الذين يرتقون السلّم البيروقراطي سوف يتطابقون تماماً مع النظام الذي فسح أمامهم في مجال التقدم، يكون هناك آخرون لا يزال ولاؤهم متأرجحاً بالنسبة لذلك النظام. هناك شخصية مشتركة بين كافة الملكيات التقليدية، وهي شخصية البيروقراطي العصري والتقدمي والمتعلّم الذي يُغالب ضميره في محاولة الموازنة بين الاصلاحات التي قد يكون قادراً على تعزيزها من داخل النظام، وبين المكافآت التي حصل عليها لمشاركته في هذا النظام. لقد أشار أحد المفكرين الاثيوبيين بأسىً في قوله «أمسكنا عن العمل الفاعل خوفاً على الوظيفة وحلاوتها»[٤٧].

التحديد الأخير لتأثيرات الاستيعاب الفردي، يكمن في أن هذه العملية قد تجعل الزعماء الأكثر نشاطاً في الطبقة المتوسطة متورطين في النظام، لكنها

لا تشكل وسيلة لاستيعاب الجماعات من الطبقة المتوسطة والطبقات الأدنى في النظام كجماعات. إنها عمل معيق. سوف تظل فئات جديدة لها مصالح جديدة تبرز في المجتمع، وقد تؤدي نسبة مرتفعة من التحريك الفردي إلى تقليل الحدّة والمهارة اللتين تتقدم بهما هذه المصالح، لكنها لن تزيل المصالح بحد ذاتها. تظل مشكلة استيعاب الجماعات في النظام قائمة بالرغم من أنها قد تبدو أقل إلحاحاً.

البديل الآخر المحتمل هو أن يتوقف الملك المعصرن عن العصرنة. المعضلة ناجمة عن محاولاته للجمع بين السلطة التقليدية والإصلاح الحديث. يستطيع أن يفلت من المعضلة بتخليه عن فكرة الاصلاح، وبأن يصبح، في الواقع، ملكاً غير معصرن أو ملكاً تقليدياً. قد لا يكون هذا مخرجاً كما يبدو. وقد يكون كل مجتمع قادراً على الوصول إلى طريقة خاصة لصهر العناصر التقليدية والحديثة. يعطي التنافس الحزبي في الدول الديموقراطية المتعصرنة قوة متجدّدة للحركات المناصرة للتقاليد. ربما يكون حلّ مشكلة الملك الذي تبنّى العصرنة، في إبطاء عمليتي العصرنة والإصلاح، والتوصل إلى تسوية مع العناصر التقليدية في المجتمع، واستخدام دعمهم في المحافظة على نظام حديث جزئياً لكنه ليس بنظام عصري. من المؤكد أن الملوك قادرون على رسم شكل الخطوة ووجهة التغييرات في القطاعات المختلفة في المجتمع، وذلك بوسائل تكون الأقل اثارة لانعدام الاستقرار في نظامهم. قد يبادرون، كما فعلت الحكومة الاثيوبية، إلى تقليص عدد الطلاب الذين يدرسون في الخارج، ويضعون عوائق أمام تطويق مجموعات الطلاب المترابطين بإحكام في المعاهد في بلادهم. إن مشكلات تطبيق هذا التكتيك هي، أولاً: حين تبدأ عملية العصرنة ـ أي عندما تبرز على مسرح الأحداث مجموعة من المفكرين ذوي التوجه العصري ـ يصبح من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، ايقاف العملية أو عكسها. إذا لم يتم جلب المفكرين إلى البيروقراطية من أجل دفع اصلاحات الملك المُعصْرِن، فمن

المؤكد أنهم سوف يعملون في السرّ للإطاحة به. إضافة إلى ذلك، أن التباطؤ في الإصلاح، والذي قد يقلّل في المستقبل من ظهور المزيد من الجماعات المعادية للنظام، سوف يؤدي أيضاً إلى تفاقم عدائية جماعات موجودة في ذلك الحين. قال أحد الشبان الاثيوبيين في عام ١٩٦٦: «منذ عشر سنوات، بل ومنذ خمس سنوات، كان الامبراطور في الطليعة، يقودنا، اليوم نحن النخبة المتعلّمة، وقد تعلّمنا بأمره، صرنا في الطليعة، والامبراطور يتلكأ خلفنا»(٤٨).

تكون التوجهات السياسية العقائدية عادة مرتبطة بكثير من القادة المحدودين وقليل من القادة الكوزموبوليتيين. تحتاج الملكية التقليدية إلى الانعزال عن الحضارة العالمية أكثر من أي شكل آخر من أشكال الأنظمة السياسية، بما في ذلك الكليانية منها. ومع ذلك فإن الطابع التقليدي لمؤسساتها السياسية يعني أنها سوف تكون أقل فعالية في عزل نفسها من النظام الكلياني. وقد يكون الانعزال غير مرغوب فيه لأسباب أخرى، كالسياسة الخارجية على سبيل المثال. إن نجاح الحكومة الاثيوبية في ضمان مركزي الـ OAU والـ ECA في أديس أبابا، يعزّز منزلة اثيوبيا دولياً في الوقت نفسه الذي يزعزع فيه استقرار اثيوبيا السياسي.

قد يحاول الملك أخيراً صون سلطته بالاستمرار في العصرنة، لكن بتكييف الضغط الضروري لكي يبقي تحت سيطرته أولئك المحافظين الرافضين للإصلاح وأولئك الليبراليين الرافضين للنظام الملكي. كانت شرعية الملك تستند في الأصل إلى تقبّل المجتمع بأسره للمبادىء التقليدية للسلطة. لكن مع تقدّم عملية العصرنة، تبدأ الفئات الجديدة الناتجة عنها برفض هذه المبادىء، وتصبح الفئات القديمة بعيدة عن الملكية بسبب توجهاتها السياسية. تؤدي العصرنة إلى تفتت دعم الطبقات التقليدية، وينتج في الطبقات الجديدة أعداء أكثر من الأصدقاء. إن الضرورة السياسية في أن يقسم الملك البيروقراطية على نفسها، وأن يقوم بانقلاب سريع في

المناصب العالية، بتعيين الأعداء في مراكز تحتاج إلى الكفاءة، وتعيين الذين يؤثر في المراكز المهمّة، يقلّص من فعالية البيروقراطية باعتبارها قوة مُعَصْرِنة. كما أنه يزيد في حدّة انعزال وعدائية المفكرين من أبناء الطبقة المتوسطة. قال أحد الموظفين الشبان الاثيوبيين في أوائل الستينات. «إنني أستيقظ في الليل وأنا أصرخ حين يخطر ببالي أن الامبراطور ربما يموت موتاً طبيعياً. أريده أن يعرف أن حكماً صدر في حقه!»[٤٩].

يصبح الملك معزولاً مع جيشه بين النخبة من الارستقراطيين ورجال الدين من جهة، وبين المتعلمين من أبناء الطبقة المتوسطة، من جهة ثانية. وفيما تتلاشى شرعيّته تدريجياً، يزداد أكثر فأكثر اعتماده على السلطة القسرية للقوات المسلحة، وهكذا تشرع هذه القوات بلعب دور في نظامه تزداد أهميته شيئاً فشيئاً. ومن أجل المحافظة على دعمها يضطر الملك إلى الاستجابة لمطالبها للحصول على مكافآت رمزية ومادية. بعد أن تمكن الجيش في اثيوبيا من حماية الامبراطور ضد محاولة الانقلاب التي قام بها الحرس الامبراطوري في كانون الأول ١٩٦٠، لم يجد الامبراطور مفرّاً من قبول مطالبه برفع الرواتب. لكن تأمين الرواتب والامتيازات والمعدات للقوات المسلحة يؤدي إلى امتصاص الموارد الضئيلة التي قد تستعمل على نحو مختلف في المدارس والطرقات والمصانع والمستشفيات، وغيرها من المشاريع المرتبطة مباشرة بالإصلاح. في ايران، استقال رئيس الوزراء الاصلاحي، علي أميني، في تموز عام ١٩٦٢، ويبدو أن استقالته كانت إلى حدّ ما ناتجة عن رغبته بتقليص حجم الجيش من مئتي ألف إلى مئة وخمسين ألف رجل، لكي يتمكن من الحصول على اعتمادات مالية لاستصلاح الأراضي وغير ذلك من الأهداف التحديثية. لم يكن الشاه يتحمل المخاطرة بعلاقته بالقوات المسلّحة، طالما أن تقديم مشروع اصلاح الأراضي يؤدي إلى استبعاد عناصر أساسية من الارستقراطية التقليدية، كما أن الوقت لا يزال مبكراً للغاية لتحريك الفلاحين سياسياً كنتيجة لهذا الاصلاح. لم يعد

أمام الشاه مجال للاختيار سوى تفضيل الجيش على أميني. لكن الضرورة نفسها التي تدفع بالملك إلى التحيّز للقوات المسلحة بدلاً من سائر القوى الاجتماعية، تدفعه أيضاً إلى محاولة إضعاف هذه القوات تجاه نفسها، لجعلها غير قادرة على العمل الموحّد إلا بإمرته. لذلك، يُقدم الملوك عادة على تشكيل قوى عسكرية أخرى، كالحرس والميليشيا الاقليمية في اثيوبيا، من أجل تقليص امكانية أن تعمل القوات المسلحة كوحدة ضد الملكية. وعلى نحو مماثل، يُحاول الملك الافادة من المنافسات الشخصية بين القادة العسكريين، ويستفيد أحياناً من الاختلافات العرقية والجبائية داخل سلك الضباط. أي نظام ملكي يحاول تطبيق العصرنة لا يكون محصّناً ضد محاولات الانقلاب، لكن كما حدث في ايران واثيوبيا، فإن الملك قد يستطيع أن يهزم هذه المحاولات إلى حين.

ليس الجيش وحده المصدر الرئيسي المنظم الذي يؤمن الدعم للملك حين تكون عملية العصرنة آخذة في التقدّم، بل إن الشرطة، وقوى الأمن الداخلي أيضاً تلعب دوراً يزداد أهمية في هذا المجال. يصبح الملوك الذين يواصلون الاصلاح دون انقطاع أكثر اعتماداً على القمع المطلق من أجل المحافظة على وجودهم في السلطة. جوزف الثاني، الأمبراطور الثوري، اضافة إلى كل ما فعل، شكّل أيضاً أول نظام سرّي وحديث للشرطة في أوروبا؛ ربما يكون هذا مثيراً للسخرية، لكنه منطقي. وعلى غراره أيضاً، وجد الكسندر الثاني نفسه، بعد فترة، وهو الذي بدأ بشخصية «القيصر المحرّر»، مضطراً إلى أن يصبح «القيصر المستبدّ»[٥٠]. إن الجمع بين الاستبداد والاصلاح، الذي تميّزت به الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، وصل إلى ذروته مع أشكال القمع الفعّالة والشاملة التي استخدمها عبد الحميد الثاني في نهاية ذلك القرن. وإن اتّساع رقعة انتشار التعليم ووسائل الاعلام دفعت عبد الحميد «إلى نصب شبكة من الجواسيس والمخبرين لتنبيهه إلى نشاطات رعاياه الأدنى اثارة للشكوك»[٥١].

الأنظمة الملكية في القرن العشرين ملزمة أيضاً بضرورات مماثلة. في مراكش تلت قضية بن بركة عملية إعادة تثبيت السلطة الملكية، وكثرت التعليقات حول طبيعة النظام «القمعية»[٥٢]. وفي السعودية جرت أول عملية اعتقال واسعة النطاق لشبان ليبراليين متهمين بتعاطفهم مع الشيوعية أو الناصرية، في وقت متزامن مع الدفع الجديد الذي أعطاه فيصل للإصلاح عندما اعتلى العرش. وفيما كان محمد شاه يلعب في ايران دوراً يزداد أهمية في تحديد توجّه التطور في بلاده في الخمسينات، كانت منظمة البوليس السري، السافاك، تلعب على ما يبدو دوراً يزداد فاعلية في تقصّي أعداء النظام الفعليين والمحتملين. إذاً، يمكن إلى حد ما، قياس نجاح الملك في عصرنة بلاده بحجم وفاعلية قوى الشرطة التي يشعر أنها ضرورية لصون هذه العملية. الإصلاح والقمع واجهتان لمركزية السلطة وللفشل في توسيع رقعة المشاركة السياسية. والنتيجة المنطقية لهما هي التمرّد أو الثورة.

إن مستقبل الأنظمة الملكية التقليدية الموجودة اليوم مكشوف تماماً. ليس أمام زعمائها مجال كبير للخيار سوى محاولة تعزيز الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي، ومن أجل تحقيق ذلك، عليهم أن يجعلوا السلطة مركزية. وقد تبيّن من الحدّ الذي وصلت إليه عملية مركزة السلطة في ظل الرعاية التقليدية، أن الاحتمال بعيد في تكيّف أي من هذه الأنظمة بهدوء مع توسيع المشاركة السياسية، وقد يستثنى في هذا المجال المغرب وافغانستان. تدور الأسئلة الرئيسية ببساطة حول مقدار العنف الذي يظهر في عملية خلافة هذه الأنظمة، ومن الذي يتحكّم بالعنف. هناك ثلاثة احتمالات. في الشكل الأكثر محدودية في التغيير، يجعل الانقلاب الأنظمة الملكية الحاكمة تتحوّل إلى أنظمة ملكية أوليغارشية على غرار النموذج التايلاندي. وهذا يشتمل على توسيع محدود للمشاركة في النظام بدون استحداث قدرات مؤسساتية لأية عملية لاحقة في توسيع المشاركة. ويحتمل أن يكون ذلك على حساب بعض المقدرة في تجديد التوجه السياسي. لكن هذا يحافظ على الملكية كرمز

للوحدة والشرعية. بالنسبة لبلد كاثيوبيا، قد تكون هذه الوجهة أفضل ما يمكن توقّعه. ويكون الشكل الآخر للتغيير في معظم الأنظمة الملكية الحاكمة، وهو أكثر عنفاً وربما يكون الأكثر احتمالاً، انقلاباً على طريقة قاسم، يتخلص من الملك والملكية في الوقت نفسه، لكنه يفشل في إحداث أية قاعدة جديدة أو أية مؤسسات شرعية. في هذه الحالة ينحط النظام السياسي إلى حالة بريتورية عديمة الشكل. أما الحلّ الأكثر عنفاً فيكون ثورة واسعة النطاق تتخذ فيها عدة مجموعات مستاءة من أجل وضع حد للنظام السياسي والاجتماعي التقليدي، وفي هذا الحل تبرز في النهاية دكتاتورية حزبية حديثة. إلاّ أن بعض المجتمعات القائمة وفيها أنظمة ملكية تقليدية، ربما تكون متخلفة حتماً عن إنجاز الثورة. ومهما كان المسار الذي سوف تنتهجه الأنظمة الملكية القائمة، يبدو مؤكداً أنها سوف تخسر بعض قدرتها، أو كل هذه القدرة التي طوّرتها من أجل تجديد التدرجه السياسي في ظل الرعاية التقليدية؛ وذلك قبل أن تكتسب أية قدرة فعلية جديدة للتغلب على مشكلات المشاركة السياسية التي تفرزها الاصلاحات التي تقوم بها.

III

البريتورية والانحلال السياسي

١- مصادر البريتورية

ليس بين مظاهر العصرنة السياسية سوى مظاهر قليلة تعتبر لافتة وعمومية أكثر من ظاهرة تدخل الجيش في السياسة. فالمجالس العسكرية والانقلابات، والثورات والأنظمة العسكرية، كانت، باستمرار من ظواهر المجتمعات في أميركا اللاتينية؛ وكانت تجري هناك بنسبة، توازي تقريباً، نسبة حدوثها في الشرق الأوسط. وفي أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، صار العديد من المجتمعات في جنوب آسيا وجنوب شرقها تحت حكم عسكري. في أواسط الستينات سُجّلت سلسلة متواصلة من الانقلابات العسكرية في غانا وداهومي والكونغو ليوبولدفيل وجمهورية افريقيا الوسطى وفولتا العليا ونيجيريا، اضافة إلى مجموعة كانت قد حدثت في وقت سابق في الجزائر وتوغو والسودان والكونغو برازافيل، فظهر، على نحو حاسم، أنه لا جدوى من الآمال والمناقشات في أن افريقيا سوف تتجنب، بطريقة ما، التجربة البريتورية في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. من الواضح أن التدخلات العسكرية تشكل جزءاً لا ينفصل عن العصرنة السياسية، بصرف النظر عن القارة وعن البلد. وهي تطرح مسألتين للمعالجة. المسألة الأولى، ما هي أسباب التدخل العسكري في سياسة البلدان المتعصرنة؟ والمسألة الثانية، ما هي نتائج التدخل بالنسبة للعصرنة وللتطور السياسي؟

إن ظهورها الغالب يعني في حد ذاته أن العديد من مسببات وجودها التي

تعرض عادة، تفتقد إلى قوة الاقناع. أشير، على سبيل المثال، إلى أن العون العسكري الأميركي يعتبر عاملاً هاماً يؤدي إلى زيادة ميل الجيوش للتدخل في السياسة. وقد قيل إن هذا الدعم يشجع على الاستقلال السياسي للجيش، ويمنحه قوة اضافية، وفعالية إضافية، والمزيد من الحثّ على أخذ زمام المبادرة ضد الزعماء المدنيين. وقد يكون هذا الطرح في بعض الحالات صحيحاً بدرجة معينة.

إن برامج الدعم العسكري، بتضخيمها وتقويتها للقوات المسلحة، قد تساعد على مفاقمة فقدان التوازن بين المؤسسات الاستهلاكية والانتاجية في النظام السياسي. إلاّ أن اعتبار المساعدة العسكرية المسبّب الوحيد أو الرئيسي للتدخلات العسكرية لا يحملها تبعة ذلك. معظم الدول التي تعرّضت لانقلابات العسكرية، بعد حصولها على دعم عسكري أميركي، كانت قد تعرّضت لها أيضاً مراراً قبل أن تستفيد من سخاء البنتاغون. ليس هناك دليل مقنع على وجود معامل ارتباط ما بين الدعم الأميركي العسكري والتورط العسكري في السياسة. وتجدر الاشارة إلى أن الفرضية المعاكسة ليست صحيحة أيضاً: إن آمال عدد كبير من الناس بأن نزوع القوى المسلحة الأجنبية للتدخل يمكن تقليصه بمتابعة سلسلة من المقررات التعليمية في ليفينورث، وتلقّن التعاليم الانكليزية ـ الأميركية بالتفوق المدني، ومزاملة ضباط عسكريين أميركيين محترفين، كل هذه الآمال أخفقت تماماً. إن الجيوش التي تلقت دعماً عسكرياً أميركياً وروسياً وانكليزياً وفرنسياً، والجيوش التي لم تتلق أي دعم، جميعها تدخلت في الشأن السياسي. كذلك أيضاً، هناك جيوش تلقت دعماً عسكرياً أميركياً وسوفياتياً وبريطانياً وفرنسياً، وجيوش لم تتلق دعماً عسكرياً، وقد أحجمت عن التدخل في السياسة. إن الدعم والتدريب العسكريين عقيمان سياسياً في حد ذاتهما: إنهما لا يشجعان ولا يقلّلان من ميول الضباط العسكريين للعب دور سياسي[1].

كما أن هناك مغالطة مماثلة في محاولة تفسير التدخل العسكري في السياسة بالاستناد أولاً إلى البنية الداخلية للقوات المسلحة أو للخلفية الاجتماعية للضباط الذين ينفذون عملية التدخل. موريس جانو ويتز يبحث مثلاً عن مسبّبات التدخل العسكري في السياسة في «خصائص المؤسسة العسكرية» في البلاد، ويحاول إقامة علاقة بين ميول الضباط وقدرتهم على التدخل في السياسة، و«روحية الخدمة العامة»، و«بنية المهارة لديهم»، التي تجمع بين البراعة الادارية والحالة البطولية، وأصولهم الاجتماعية المنتمية إلى الطبقة المتوسطة والأدنى منها، وتماسكهم الداخلي[1]. بعض الأدلة تؤيد هذه الصلات، لكن بعضها الآخر لا يؤيدها. بعض العسكريين الذين تدخلوا في السياسة كانوا مندفعين على ما يبدو بمثل عليا حول الخدمة العامة؛ وغيرهم كانوا مندفعين بوضوح وراء الربح الشخصي. لقد أقدم على التدخل في السياسة ضباط يتمتعون بمجموعة متنوّعة من المهارات - إدارية وجاذبة وتقنية وسياسية - وضباط آخرون يتمتعون بهذه المهارات أحجموا عن التدخل السياسي. وكذلك أيضاً عمد ضباط في كافة الطبقات الاجتماعية إلى قيادة انقلابات في وقت أو آخر. كما أن القوات المسلحة المتماسكة داخلياً ليست أكثر قابلية للتدخل في السياسة من تلك التي تقلّ عنها تماسكاً: بل على العكس، إن التدخل في السياسة والشقاق العسكري مترابطان إلى حدّ يكاد يستحيل معه اكتشاف علاقات متقطعة بينهما. إن الجهد الذي يبذل للإجابة عن السؤال التالي: «ما هي خصائص المؤسسة العسكرية التي يسهل تدخلها في الشؤون السياسية المحلية في بلد جديد؟»، جهد لا تصيب وجهته لأن أهم مسبّبات التدخل العسكري في السياسة ليست عسكرية بل سياسية، وهي لا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، بل تعكس البنية السياسية والمؤسساتية للمجتمع.

إن التعليلات العسكرية لا تفسّر التدخلات العسكرية. ومردّ ذلك ببساطة إلى أن التدخلات العسكرية ليست سوى مظهر واحد مميّز من ظاهرة

أكثر اتساعاً في المجتمعات المتخلّفة: وهي التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية. في مجتمعات كهذه تفتقد السياسة للاستقلالية والتعقيد والتماسك والتكيّف. كافة أنماط القوى والفئات الاجتماعية تصبح متورطة بشكل مباشر في النشاط السياسي العام. الدول التي تضمّ جيوشاً سياسية، تضم أيضاً رجال دين سياسيين وجامعات سياسية وبيروقراطيات سياسية واتحادات عمالية سياسية ونقابات سياسية. يصبح المجتمع بأسره مسّوّساً، وليس القوات المسلحة فحسب. كل هذه الفئات المتخصّصة تحاول الدخول في المعترك السياسي عبر الخوض في قضايا سياسية عامة، وليس فقط في القضايا التي تؤثر على مصلحتها المؤسساتية الخاصة أو على جماعاتها، بل في القضايا التي تؤثر على المجتمع ككل. في المجتمعات كافة يتورط العسكريون في السياسة من أجل رفع الرواتب وزيادة عديد القوات المسلحة، حتى في أنظمة سياسية كتلك القائمة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والتي تتضمن أنظمة تكاد تكون خالية من العيوب في التوجيه المدني. في المجتمعات المختلفة لا يهتم العسكريون بالرواتب والترقية فقط، بالرغم من أنهم معنيون بذلك، لكنهم يهتمون أيضاً بتوزيع السلطة والمراتب في النظام السياسي كله. أهدافهم عامة ومنتشرة، وهي في الوقت نفسه محدودة وملموسة. وكذلك بالنسبة لسائر القوى الاجتماعية. الكولونيلات والجنرالات والطلاب والأساتذة وعلماء الدين المسلمون والرهبان البوذيون، هؤلاء جميعاً يتورطون مباشرة في العمل السياسي على وجه الإجمال.

الفساد، في معناه المحدود، يشير إلى تدخل الثروة في المجال السياسي. والبريتورية، في معناها المحدود، تشير إلى تدخّل القوى المسلحة في السياسة؛ والاكليروسية إلى تدخل الزعماء الدينيين. لا توجد حتى الآن كلمة مناسبة لوصف المشاركة الطلابية الشاملة في السياسة. لكن هذه العبارات كافة تشير إلى وجوه مختلفة لظاهرة واحدة، وهي ظاهرة تسييس القوى الاجتماعية. وهنا، وطلباً للإيجاز، نستخدم عبارة «المجتمع

البريتوري» للإشارة إلى مجتمع مسيَّس كهذا، مع الإدراك بأنها لا تشير إلى مشاركة القوات المسلحة فقط، بل وإلى غيرها من القوى الاجتماعية في الوقت نفسه[٣].

تؤكد تحليلات المثقفين حول المؤسسات الاجتماعية في الدول المتعصرنة، بشكل ثابت، على الدرجة العالية من التسييس في المؤسسة التي تعنيهم. ومن الطبيعي، أن تركّز الدراسات حول القوات المسلحة في الدول المتعصرنة على دورها السياسي الفاعل الذي يميّزها عن سائر القوات المسلحة في المجتمعات الأكثر تقدماً. كما تركّز الدراسات على الاتحادات العالية «النقابية السياسية»، باعتبارها السمة المميّزة للحركات العمالية في المجتمعات المتعصرنة. والدراسات حول الجامعات في الدول المتعصرنة تؤكد على التورط السياسي الناشط لهيئة التدريس والطلاب. وتوضّح الدراسات حول المنظمات الدينية إلى أي حد لا يزال الفصل بين الكنيسة والدولة هدفاً بعيد المنال[٤]. كل جماعة من المؤلفين تقوم بدراسة فئة اجتماعية معينة في الدول المتعصرنة، وبمعزل تقريباً عن سائر الفئات الاجتماعية الأخرى، وتؤكّد ضمنياً أو صراحة على تورطها الشامل في العمل السياسي. من الواضح أن تورطاً كهذا، ليس مقتصراً بشكل خاص على القوات المسلحة أو على أية فئة اجتماعية أخرى، بل هو يسود المجتمع بأسره. المسبّبات نفسها التي تنشأ عنها التدخلات العسكرية في السياسة، تعتبر مسؤولة أيضاً عن التدخلات السياسية لاتحادات العمال ورجال الأعمال والطلاب ورجال الدين. لا تكمن هذه المسببات في طبيعة الجماعة، ولكن في بنية المجتمع؛ وهي تكمن على وجه الخصوص في غياب أو في ضعف المؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع.

في كافة المجتمعات تتعاطى الفئات الاجتماعية المتخصّصة في المجال السياسي. وما يجعل هذه الفئات تبدو أكثر «تسيُّساً» في مجتمع بريتوري هو غياب المؤسسات السياسية الفاعلة والقادرة على التوسّط في النشاط السياسي

للجماعة وتنقيته وتهدئته. في النظام البريتوري تواجه القوى الاجتماعية بعضها البعض عارية؛ لا توجد مؤسسات سياسية، ولا رابطة من زعماء سياسيين محترفين معترف بهم أو يحظون بالقبول على أنهم وسطاء شرعيون من أجل تسوية النزاع بين الجماعات. كما يتساوى مع هذا من حيث الأهمية، أنه لا يوجد اتفاق بين الجماعات حول الوسائل الشرعية والموثوقة من أجل تسوية النزاعات. في النظام المؤسساتي يوافق معظم العاملين في السياسة على الاجراءات التي ينبغي اتباعها من أجل حل الخلافات السياسية، أي من أجل تعيين المراكز وتحديد الخطة السياسية. قد يتمّ تعيين المركز من خلال الانتخاب أو الوراثة، أو الامتحان أو القرعة، أو بطريقة ما تجمع بين هذه وبين وسائل أخرى؛ وقد يتم التوصل إلى حل المسائل موضع الخلاف عبر المعالجات في التراتب الهرمي، والالتماسات والجلسات والاستئناف، وبأكثرية الأصوات وبالمداولة وبالإجماع؛ أو من خلال طرائق أخرى أيضاً. لكن، على أي حال، هناك اتفاق عام حول تحديد هذه الطرائق، والجماعات المشاركة في اللعبة السياسية تقرّ بأنه يتوجّب عليها استخدامها. وهذا صحيح في الديموقراطيات الدستورية في الغرب، وفي الديكتاتوريات الشيوعية في الوقت نفسه. لكن في المجتمع البريتوري، لا يقتصر التنوّع على العاملين فحسب، بل يشمل أيضاً الأساليب المتّبعة لتحديد المركز والسياسة. كل جماعة تستخدم طرائق تعكس طبيعتها وقدراتها الخصوصية. الأثرياء يرشون؛ والطلاب يشاغبون؛ والعمال يضربون؛ والعامة يتظاهرون؛ والعسكر يعدّون الانقلابات. وفي ظل غياب اجراءات متفق عليها، تظل جميع هذه الأشكال من الفعل المباشر قائمة على المسرح السياسي. إن تقنيات التدخل العسكري هي ببساطة أكثر درامية وفعالية من غيرها، وقد عبّر هوبز عن ذلك بقوله: «حين لا يبرز شيء آخر، تصبح الهراوات أوراقاً رابحة»[٥].

إن غياب المؤسسات السياسية الفاعلة في مجتمع بريتوري يعني أن السلطة

مجزأة: توجد في أشكال كثيرة وبكميات ضئيلة. تتصف السلطة في النظام بأسره بأنها مؤقتة، والضعف في المؤسسات السياسية يعني أن اكتساب السلطة والمركز سهل، وخسارتها سهلة أيضاً. بناءً على ذلك، ليس هناك ما يحفّز قائداً أو جماعة على تقديم تنازلات مهمّة في أثناء السعي من أجل السلطة. وهكذا، فإن ما يقوم به الأفراد من تغيير يكون مفروضاً بتحول ولائهم من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى، وليس لأن الولاء اتسع من الإطار المحدود للفئة الاجتماعية ليصل إلى مؤسسة سياسية تجسّد تعدّدية في المصالح. من هنا تبرز الظاهرة المعروفة في التوجه السياسي البريتوري وهي ظاهرة «الخيانة». في الأنظمة المؤسساتية، يوسّع السياسيون ولاءاتهم من الفئة الاجتماعية إلى المؤسسة السياسية والتجمّع السياسي خلال ترقيهم في سلّم السلطة. وفي المجتمع البريتوري يعمد السياسي الناجح ببساطة إلى تحويل هويته وولائه من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى. في الشكل الأكثر تطرّفاً، قد يبرز زعيم ديماغوجي شعبي، يتمكّن من استقطاب مجموعة كبيرة من الأتباع، لكنها تفتقر إلى التنظيم، ويهدّد المصالح الراسخة للأثرياء والأرستقراطيين، ويفوز في الانتخابات ويتولى منصباً سياسياً، ثمّ يكرّس نفسه للمصالح نفسها التي كان قد هاجمها. وفي أشكال أقلّ تطرفاً، يقوم الأفراد الذين يتسلقون السلّم إلى الجاه والثروة بتحويل ولائهم ببساطة من الجماهير إلى الأوليغارشية. وبذلك تمتصّهم أو تستحوذ عليهم قوة اجتماعية تكون مصالحها أضيق من مصالح القوة التي كانوا يكنّون الولاء لها. إن الصعود نحو القمة في نظام مدني مؤسساتي يوسّع آفاق الإنسان، لكنه في نظام بريتوري يضيّق هذه الآفاق.

من المحتمل أن يقوم المجتمع البريتوري الذي يفتقد إلى التكتّل والمؤسسات السياسية الفاعلة، في أي مستوى من مستويات تطور المشاركة السياسية تقريباً. في المستوى الأوليغارشي، يكون العاملون في السياسة متجانسين نسبياً حتى في ظل غياب المؤسسات السياسية الفاعلة. كما أن

التكتل يظل نتاجاً للروابط الاجتماعية وللتأثير السياسي في الوقت نفسه. لكن مع توسّع نطاق المشاركة السياسية، يصبح العاملون في السياسة أكبر عدداً وتصبح طرائقهم في النشاط السياسي أكثر تنوّعاً. نتيجة لذلك، يزداد الصراع حدّة في مجتمع الطبقة المتوسطة البريتوري الراديكالي، وتتضاعف حدّته أكثر من ذلك أيضاً في المجتمع البريتوري الجماهيري.

في كافة مراحل البريتورية تتفاعل كل القوى الاجتماعية مباشرة بعضها مع بعض، وتبذل القليل من الجهد، أو أنها لا تبذل أي جهد إطلاقاً، للربط بين مصلحتها الخاصة والمصلحة العامة. في الأوليغارشية البريتورية تكون السياسة صراعاً بين زمر شخصية وعائلية؛ وفي المجتمع البريتوري الراديكالي يُضاف الصراع بين الجماعات المؤسساتية والمهنية إلى الصراع القائم بين الزمر؛ وفي البريتورية الجماهيرية تتصدر الواجهة الطبقات والحركات الاجتماعية. إن تزايد القوى الاجتماعية، حجماً وقوة وتنوّعاً، يجعل التوتر والنزاع فيما بينها أقلّ فأقلّ احتمالاً. في المجتمع المؤسساتي تقلّل مشاركة الفئات الجديدة في النظام السياسي من حدة التوتر؛ من خلال المشاركة يتم استيعاب فئات جديدة من الهرمية السياسية: كما حدث، على سبيل المثال، في الحالة التقليدية لتوسيع نطاق حقّ الاقتراع في بريطانيا العظمى. لكن المشاركة السياسية للفئات الجديدة في المجتمعات البريتورية تسهم في تفاقم التوتر بدلاً من أن تقلّصه. إنها تضاعف الموارد والطرائق المستخدمة في النشاط السياسي، وبذلك تسهم في تفسّخ النظام. يتم تحريك الفئات الجديدة ولكن لا يتم استيعابها. إن توسّع المشاركة السياسية في بريطانيا العظمى جعل من شعبي «دزرايلي» شعباً واحداً. فيما أدّى توسع المشاركة السياسية في الأرجنتين إلى تحويل شعبين مماثلين إلى عدوّين لدودين.

يتفاوت استقرار النظام المدني على نحو مباشر إذاً، مع مقدار المشاركة السياسية؛ ويتفاوت استقرار المجتمع البريتوري على نحو عكسي مع مدى

المشاركة السياسية. تضعف استمرارية هذا الأخير مع تزايد المشاركة. قد تدوم الأنظمة الأوليغارشية البريتورية قروناً من الزمن؛ وأنظمة الطبقات الوسطى عقوداً منه؛ والأنظمة البريتورية الجماهيرية لا تدوم عادة سوى بضع سنوات. إما أن تتحوّل الأنظمة البريتورية الجماهيرية، من خلال حيازة حزب كلياني للسلطة، كما حدث في ألمانيا ـ وايمر، وإما أن تحاول النخبة الأكثر تقليدية تقليص مستوى المشاركة باستخدام أساليب ديكتاتورية، كما حدث في الأرجنتين. في مجتمع يفتقد إلى المؤسسات السياسية الفاعلة، وعاجز عن إنشاء مثل هذه المؤسسات، تكون النتيجة النهائية للعصرنة الاجتماعية والاقتصادية بلبلة سياسية.

٢- من البريتورية الأوليغارشية الى الراديكالية: انقلابات اختراقية والجندي يصبح مصلحاً

سيطرت البريتورية الأوليغارشية على أميركا اللاتينية في القرن التاسع عشر. إذ يشجّع الحكم الامبراطوري في اسبانيا والبرتغال، على إنشاء مؤسسات سياسية محلية تتمتع باستقلال ذاتي. فأدت حرب الاستقلال إلى فراغ مؤسساتي ـ وبتعبير مورس فإنها «قطعت رأس» الدولة[١] ـ. وقد حاول الكريوليون ملء هذا الفراغ بتقليد الترتيبات الدستورية في الولايات المتحدة وفي فرنسا الجمهورية. وهذه حتماً لم تتمكن من التجذر في مجتمع ظلّ على درجة عالية من الأوليغارشية والإقطاعية. وبذلك احتفظت أميركا اللاتينية بقوى اجتماعية راسخة وضعيفة، وبمؤسسات سياسية غير فاعلة وغير قادرة على عصرنة المجتمع. وكانت النتيجة نمطاً من السياسة الاتحادية أو النقابية التي استمرت في معظم الدول من خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية. حتى في القرن العشرين، كانت البريتوريات الأوليغارشية لا تزال موجودة في دول الكاريبي وأميركا الوسطى وفي الأنديز وبارغواي. كما أنها كانت ظاهرة عامة في الشرق الأوسط. فهناك أدى تفسّخ السلطة العثمانية واستبدالها على نحو جزئي أو غير مباشر بالحكم البريطاني أو الفرنسي، إلى خلق فراغ في الشرعية وإلى غياب مؤسسات سياسية فاعلة.

في الأنظمة البريتورية الأوليغارشية تكون القوى الاجتماعية المسيطرة: كبار ملاكي الأراضي والزعماء من رجال الدين والذين يسيطرون على القوة

العسكرية. وتكون المؤسسات الاجتماعية غير متمايزة نسبياً، ويجمع أفراد الطبقة الحاكمة بسهولة مألوفة بين الأدوار القيادية في المجالات السياسية والعسكرية والدينية والاجتماعية والاقتصادية. وتظل الفئات الأكثر نشاطاً في السياسة ذات طبيعة ريفية بشكل أساسي. كما تتصارع العائلات والعشائر والقبائل على نحو متواصل فيما بينها من أجل السلطة والجاه والمكانة. تتخذ السياسة شكلاً فردياً كما وصفه هوبز. ليس هناك إجماع على طرائق حل النزاعات؛ وليس هناك سوى بضع منظمات أو مؤسسات سياسية، أو هي لا توجد أساساً.

معظم الأنظمة الأوليغارشية البريتورية تقريباً تتطور في آخر الأمر لتصبح أنظمة بريتورية راديكالية. لكن، من ناحية أخرى، لم تكن كل الأنظمة البريتورية الراديكالية أنظمة أوليغارشية بريتورية. بعضها يتطوّر من ملكيات تقليدية مركزية. وتتمتع عادة أنظمة سياسية كهذه بدرجة عالية من الشرعية والفاعلية، طالما أن المشاركة السياسية فيها محدودة. إلاّ أن مؤسساتها السياسية تظل جامدة هشّة في وجه التغير الاجتماعي. وهي غير قادرة على التكيّف مع ظهور فئات من الطبقة المتوسطة في المجال السياسي. إن بروز هذه الفئات يؤدي إلى تفكيك أو إسقاط نظام الحكم الملكي التقليدي، ويبشّر بتحرك المجتمع نحو المرحلة البريتورية. يتطور المجتمع من نظام مدني تقليدي إلى نظام بريتوري راديكالي. ويكون ثمن توسيع المشاركة السياسية الانحلال المؤسساتي والفوضى المدنية.

والمصدر الثالث للنظام البريتوري الراديكالي هو الاستعمار الغربي؛ الذي أضعف المؤسسات السياسية الأهلية في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وغالباً ما قضى عليها تماماً. حتى في الأماكن التي اتخذ فيها شكل «الحكم غير المباشر»، فإنه كان يقوّض الأسس التقليدية للشرعية ما دامت سلطة الحكام المحليين تستند بوضوح إلى سلطة الدولة الامبريالية. نشأت معارضة الاستعمار بين ذرية النخبة المحلية أو عند الفئات الأدنى من النخبة،

وهؤلاء أظهروا التزاماً راسخاً بالقيم العصرية وكان انتماؤهم أساساً للطبقة المتوسطة في التوجّه والمهنة والفاعلية. وبما أن القوى الامبريالية كانت، في معظم الحالات، متفوّقة بوضوح عسكرياً، فإن الدفع نحو الاستقلال اتخذ طابعاً ايديولوجياً وسياسياً. رجال الفكر الذين تلقوا العلم في لندن وباريس، أيّدوا الاستقلال القومي والحكم الشعبي وحاولوا إنشاء منظمات جماهيرية لكي يصبحا أمراً واقعاً. لكن السلطة الاستعمارية، ما دامت محافظة على حكمها، كانت تعوق بناء المنظمات السياسية، ثم، بعد ذلك، غالباً ما تنهي حكمها على نحو مفاجىء. إن الجمع بين المعارضة الاستعمارية للتنظيم السياسي وتعجيل الاستعمار في تأمين الاستقلال القومي، أعطى للنخبة المحلية الاستقلال قبل أن تتمكن هذه من بناء التنظيم السياسي. حتى حيث ظهرت مشاركة جماهيرية كبيرة خلال سنوات النضال من أجل الاستقلال، فإن هذه المشاركة ظلت عادة في مستويات متدنية جداً من التحريك الاجتماعي. لقد كانت، في هذا المعنى ظاهرة مصطنعة إلى حد ما، ولم يكن ممكناً تنظيمها على أساس ثابت.

في كلتا الحالتين، كان الاستقلال يترك، عادة، نخبة صغيرة من المفكرين العصريين تواجه مجتمعاً كبيراً، وغير منظّم، وليس فيه قوة تحريكية، كما أنه لا يزال تقليدياً بدرجة عالية. لم تكن افريقيا في الستينات من القرن العشرين، مختلفة تماماً عن أميركا اللاتينية في العشرينات من القرن التاسع عشر؛ في هذه الأخيرة حاول الكريوليون فرض مؤسسة جمهورية غير ملائمة لمجتمعهم؛ وفي افريقيا حاولت النخبة أيضاً فرض مؤسسات غير ملائمة لمجتمعها. في هاتين الحالتين تفسّخت السلطة السياسية وشُلّت المؤسسات: صارت القوانين في أميركا اللاتينية قطعاً من الورق؛ وأصبحت دولة الحزب الواحد في افريقيا دولة بلا حزب. امتلأ الفراغ المؤسساتي بالعنف وبالحكم العسكري. في أميركا اللاتينية، كان المستوى المنخفض من العصرنة يعني مرحلة متماسكة نسبياً من البريتورية الأوليغارشية: في افريقيا نتج عن طابع

المجتمع الأقل تطابقاً، وعن الاختلاف في التوقيت التاريخي بريتورية راديكالية. وكان اختراق المشاركة السياسية للطبقة المتوسطة بالتالي، بقيادة مفكرين قوميين مدنيين، أزاحهم بعد ذلك ضباط عسكريون من الطبقة المتوسطة لأنهم افتقدوا الدعم السياسي المتواصل في تحريكه والقوة السياسية المنظّمة لتعبئة فراغ السلطة والشرعية الذي خلّفه الحكام المستعمرون الراحلون.

وعكس ذلك، فإنه في الانتقال من الحكم الملكي المطلق أو من الأوليغارشية البريتورية إلى البريتورية الراديكالية، تلعب القواتّ المسلحة دوراً أساسياً. ولا يكون الظهور الأول للطبقة المتوسطة على المسرح السياسي في ثوب التاجر بل من كتفيّتي الكولونيل. في الأوليغارشية البريتورية، يشتمل الصراع من أجل السلطة على الانقلابات عادة، لكن هذه تكون غالباً «ثورات داخل البلاط»، يقوم فيها أحد أفراد الأوليغارشية باستبدال فرد بآخر. تتغيّر القيادة العليا، لكن لا تحدث تغييرات مهمة في حجم سلطة الحكم أو في حجم المشاركة السياسية. تفتقد المؤسسات وأنظمة الحكم العسكرية إلى الوجود المستقل. قد يكون الشخص المسيطر في المجتمع الأوليغارشي «جنرالاً»، لكنه غالباً ما يكون ملّاكاً أيضاً، ومقاولاً، وزعيماً شخصانياً بدرجة عالية؛ وهو، على غرار سوموزا أو تروخيلّلو، لا يميّز بين أدواره المختلفة. إنه، في الواقع، يلجأ إلى كافة التكتيكات السياسية ـ الرشوة والقوة والمداهنة والتهديد ومناشدة الشعب ـ التي تصبح، في مجتمع بريتوري أكثر تعقيداً، تكتيكات مميّزة لفئات خاصة. إن مشاركة العسكر أو فئات من العسكر كمجموعات في السياسة، تحدث فقط مع فصل سلك الضباط باعتباره مؤسسة تتمتع باستقلال ذاتي جزئي، وهو الأمر الذي يترافق ونهوض الطبقة المتوسطة.

بعد فترة وجيزة يتخذ سلك الضباط طابعاً وعصبية متميزين؛ ويصبح من المألوف أكثر فأكثر اختيار المجنّدين الجدد من خلفية اجتماعية متواضعة؛

كما تُتاح لأفراده فرص فريدة للتعلم في الوطن وفي الخارج؛ يتقبّل الضباط الأفكار الأجنبية حول القومية والتقدّم؛ ويتمكّنون من اكتساب مهارات إدارية وتقنية متميزة، لا بل يندر وجودها في موضع آخر في المجتمع. إلى جانب الطلاب الجامعيين المدنيين، خصوصاً أولئك الذين تلقوا علومهم في الخارج، يصبح الضباط الفئة الأكثر عصرية وتقدماً في المجتمع. هؤلاء الضباط من أبناء الطبقة المتوسطة، الذين يكونون في الغالب على علاقة وطيدة بفئات مدنية كأساتذة المدارس والموظفين المدنيين والتقنيين، يتفاقم نفورهم من الفساد والعجز والسلبية في الأوليغارشية الحاكمة. وبعد فترة ينظم الضباط وحلفاؤهم المدنيون أنفسهم في زُمر وجماعات سرية لمناقشة مستقبل أمتهم وللتآمر من أجل التخلّص من حكّامها. وفي وقت معين يتحوّل التآمر إلى ثورة تطيح بالأوليغارشية. يختلف هذا الانقلاب عن الانقلابات الحكومية في المرحلة الأوليغارشية، لأن قيادته تكون عادة من ضباط ذوي رتبة متوسطة وليس من ضباط من ذوي الرتب العالية؛ يتوحّد الضباط بولائهم لهدف مشترك، أكثر مما توحّدهم مناصرتهم كأفراد لزعيم واحد؛ يكون لديهم عادة برنامج للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وللتطوير القومي؛ وتحدث غالباً قفزة كمية في حجم العنف الذي يرافق الانقلاب.

هذا التغيير يُعد علامة للانتقال من النمط الأوليغارشي للانقلابات الحكومية، أو الثورات داخل البلاط، إلى نمط الانقلابات الاصلاحية للطبقة المتوسطة[٧]. كان العراق، على سبيل المثال، واقعاً تحت سيطرة الحكم البريتوري الأوليغارشي منذ حصوله على الاستقلال عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٥٨، وكانت سياسته سياسة الانقلاب والانقلاب المضاد في إطار النخبة العسكرية الحاكمة. ولم تؤدّ الإطاحة بنوري السعيد في عام ١٩٥٨، إلى كسر النمط السائد في السياسة البريتورية. لكنها شكلت تغيّراً نوعياً في طبيعة السياسة وقواعد الشرعية مع نهاية الملكية، وتمّ الإعلان عن شعارات جديدة وعن برامج للثورة وللتطوير الوطني. كما أنها شكلت أيضاً توسّعاً

كمياً مهماً في حجم المشاركة السياسية مع استيلاء ضباط من أبناء الطبقة المتوسطة، ومن ذوي الرتب المتوسطة، على السلطة، ومع انفتاح الطريق أمام الفئات البيروقراطية والمحترفة للدخول في المجال السياسي. وكذلك، أدّت إطاحة العسكريين بالنظام البرلماني في سوريا عام ١٩٤٩، إلى توسّع مماثل في المشاركة شمل جماعة صغيرة نسبياً من النخبة إلى عناصر من الطبقة المتوسطة بشكل أساسي[٨].

كما أن الانتقال من نظام ملكي تقليدي حاكم إلى بريتورية الطبقة المتوسطة يحدث بتوسّط القوة العسكرية. هذه القوة تعدّ نموذجية في كونها القوة المنظّمة الأكثر عصرية وتماسكاً في بيروقراطية نظام ملكي مركزي؛ وتسقط الملكية على نحو نموذجي ضحية لأولئك الذين مدتهم بالدعم من أجل خدمة أهدافها. لكن على خلاف الانتقال من الأوليغارشية البريتورية، إن الانقلاب الذي يأتي بالعسكر من أبناء الطبقة المتوسطة إلى السلطة في نظام ملكي تقليدي، يُعدّ انحرافاً عن المراس السابق وتجديداً دموياً في الطرائق التقنية السياسية. إنه يقطع حبل الشرعية، ويضع حداً لما كان في السابق حكماً مسالماً (إذا كان هذا الحكم بوليسياً). وهكذا، فإن سقوط الملكية البرازيلية على أيدي العسكر في عام ١٨٨٩، كان تعبيراً عن انتقال السلطة من مزارعي قصب السكّر في الشمال الشرقي إلى العاملين في تجارة البنّ في ساوباولو وريو دوجنيرو. واشتملت «ثورة ١٩٣٢» التي قام بها التايّيون ضد الحكم الملكي المطلق، على تأكيد سلطة العناصر المسلحة من بيروقراطية الطبقة المتوسطة بشكل أساسي، ضد الزمر التقليدية الحاكمة المتحالفة مع البلاط والعائلة الحاكمة. وعلى نحو مشابه، دفع الانقلاب الذي حصل في مصر عام ١٩٥٢، بالقوة المسلحة من أبناء الطبقة المتوسطة إلى السلطة، مع أن النظام الملكي الذي تمّ إسقاطه، في هذه الحالة، لم يكن يتمتع بكثير من الشرعية أو السلطة.

في هذه المراحل الأولى من العصرنة السياسية يلعب الضباط العسكريون

دوراً رفيع المستوى في عصريته وتقدميته. إنهم يتحدّون الأوليغارشية، ويشجعون الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والاندماج القومي، وإلى حد ما، يؤيدون توسيع المشاركة السياسية. يهاجمون بعنف تبديد الثروات والتخلّف والفساد، ويعرضون على المجتمع أفكاراً سامية مُستمدة من مُثُل الطبقة المتوسطة وتدور حول الفعالية والشرف والولاء القومي. وعلى غرار الملتزمين بالبروتستانتية في أوروبا الغربية، يجسد العسكريون المصلحون في المجتمعات غير الغربية التزمّت، ويشجعون عليه، ومع أنه قد لا يكون متطرفاً كتزمّت الثوريين الراديكاليين، إلاّ أنه على الرغم من ذلك تجديد مميز في مجتمعاتهم. لعب القادة العسكريون والجماعات العسكرية هذا الدور المجدّد في المجتمعات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً في أميركا اللاتينية، في أواخر القرن التاسع عشر. في البرازيل والمكسيك وغيرهما من الدول تبنى الضباط العسكريون وحلفاؤهم المدنيون الفلسفة الوضعية واعتبروها فلسفتهم في التطور.

في القرن العشرين نَحَت الطرائق الحرفية المتبعة في سلك الضباط نحواً أكثر التزاماً بالعصرنة والتطور القومي، كما أنها حولت الوضع النموذجي للمشاركة العسكرية في السياسة من حالة الزعيم الفردي إلى حالة الزمرة الجماعية[٩]. في تشيلي والبرازيل، في العشرينات من القرن العشرين، حثت المجموعات العسكرية من الطبقة المتوسطة على تنفيذ برامج راديكالية من الإصلاح الاجتماعي. وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، كان الضباط يناصرون برامج مماثلة في دول أخرى في أميركا اللاتينية، مثل بوليفيا وغواتيمالا وفنزويلا وسلفادور وبيرو وإكوادور، حيث كانت الأوليغارشية والنزعة المحافظة التقليدية لا تزالان قويتين. وفي الشرق الأوسط، لعب الجنود دوراً مشابهاً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تولّى زمام السلطة عسكريون من أبناء الطبقة المتوسطة يرغبون في العصرنة وذلك في سوريا عام ١٩٤٩، وفي مصر عام ١٩٥٢، وفي العراق عام ١٩٥٨. وكان استيلاء

العسكر على السلطة في باكستان وبورما عام ١٩٥٨، متشابهاً إلى حدّ ما من حيث الشكل، مع أن الفروقات في الخلفية الاجتماعية بين النخبة السياسية المطرودة وبين القادة العسكريين الذين حلّوا محلّها، كانت أقل مما هي عليه في الشرق الأوسط.

إن ظهور البريتورية الراديكالية يتم من خلال عملية طويلة ومعقّدة. وهو يشتمل عادة على سلسلة من الانقلابات والتغيرات الأخرى، فيما تناضل الجماعات المختلفة فتصعدُ فوق بعضها البعض وصولاً إلى مواقع في السلطة السياسية. وكذلك تكون عادة الخطوة الأولية في إسقاط المؤسسة السياسية التقليدية، أو في تحطيم النمط الأوليغارشي في السياسة، حدثاً أكثر تعقيداً مما يبدو عليه ببساطة في ظاهره. يكون الانقلاب الفعلي في حد ذاته مسبوقاً عادة بسنوات طويلة من البحث والتحضير. انطلق المروّجون التايّيون عام ١٩٣٢ من المناقشات المنظّمة للطلاب المدنيين والضباط الشبان، والتي كانت تدور في باريس في العشرينات. وفي مصر نظم طلاب الكلية الحربية نقاشات حول «القلق الاجتماعي والسياسي في مصر» وذلك عام ١٩٣٨. شهدت الأربعينات سلسلة متوالية من الزمر والجماعات التي تتشكل ثم تعيد تشكّلها في المؤسسة العسكرية. وفي عام ١٩٤٩، تشكّلت رسمياً مجموعة «الضباط الأحرار»؛ وبعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ استولت على السلطة[١٠]. يقوم ضباط الطبقة المتوسطة عادة بمحاولة فاشلة أو بعدّة محاولات للوصول إلى السلطة قبل أن يتمكنوا من قلب النظام. هذه «الانقلابات المسبّقة» تندرج في عملية استطلاع لموارد الدعم والمعارضة، لاختبار قوة النظام الملكي الحاكم أو قوة الأوليغارشية. إن إخماد هذه المحاولات من قبل الفئات الحاكمة وتنفيذ الحكم بإعدام أو بنفي المتورطين في الانقلابات التي تمّ إجهاضها، يشكل، في المدى القصير، خدمة للنظام بالتخلّص من بعض العناصر «المضادة للنخبة»، لكنها تضعف النظام في المدى الطويل، لأنها تدفع العناصر المتبقية في الفئة المضادة للنخبة لأن تكون أكثر تماسكاً وحذراً وتطوراً.

تشبه العملية السياسية في إزاحة الحكم التقليدي أو الأوليغارشي بواسطة انقلاب عسكري، نموذج الثورة المألوف عند برينتون على نحو أكثر تقيّداً وحصراً. من أجل تنظيم الاندماج بين العناصر العسكرية والمدنية لتنفيذ الانقلاب، يكون من الضروري عادة التأكيد على تلك الأهداف التي تحظى بقبول أوسع، وعلى تنصيب قائد عسكري اعتدالي وتوفيقي ليترأس المجموعة الانقلابية، ويكون قادراً على الفوز بثقة كافة الفئات المشاركة في الانقلاب، وله أيضاً علاقات أكثر من سائر أفراد هذه الفئات تربطه بالنظام القديم. وهكذا، يتبع انهيار النظام القديم وصول الاعتداليين ظاهرياً إلى سدّة السلطة، لكن سرعان ما تتفاقم نقاط الاختلاف، وتتطور الانقسامات بين مختلف المشاركين في الانقلابات، وبعد فترة تحاول العناصر اليعقوبية، الأكثر راديكالية، انتزاع السلطة من أيدي الاعتداليين في انقلاب تصحيحي. هذا الانقلاب التصحيحي ينهي مصير النظام القديم؛ ومعه ترسّخ العناصر الجديدة في الطبقة المتوسطة سيطرتها على المسرح السياسي.

هذا الشكل المعقّد من الانقلابات المسبّقة والاختراقية والتصحيحية، كان صفة مميزة لمعظم حالات الانتقال من الأنظمة التقليدية أو الأوليغارشية إلى النظام البريتوري للطبقة المتوسطة. في مصر. كان الضباط الأحرار قد أعدّوا انقلاباً في شهر آذار (مارس) من عام ١٩٥٢، إلّا أن هذا الانقلاب تأجّل. ولكن مع تزايد التململ السياسي، تأهّب الضباط الأحرار للاستيلاء على السلطة في شهر تموز (يوليو). وخلال الأشهر الثمانية عشر التي تلت، كان الانقلاب يمر في مراحله التصحيحية: تم التخلّص تباعاً من الجماعات المعارضة، من الشيوعيين والوفد والإخوان المسلمين، وفي شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٤، تم استبدال الزعيم الشعبي والاعتدالي نجيب، الذي حاولت العناصر الأكثر محافظة التجمّع وراءه، بعبد الناصر الأكثر راديكالية[١١].

وقد تبع إسقاط الحكم الملكي التالي المطاق خطوات مشابهة إلى حدّ ما.

شهدت تايلاند الانقلاب الأول في شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٣٢، عندما استولت على السلطة مجموعة من الأفراد، المدنيين والعسكريين، وسجنت العائلة المالكة، وأقنعت الملك بالقبول بحكم ملكي مقيّد. وتم تعيين رجل يدعى فيا مانو، وهو مدني ومحافظ إلى حد ما، في منصب رئيس الوزراء. في ربيع عام ١٩٣٣، نشبت أزمة حين رفض مانو الخطة الاقتصادية التي كان قد أعدّها القائد الفكري المدني للانقلاب ويدعى بريدي. استقال القادة العسكريون من مجلس الوزراء وشرعوا بعد ذلك في العمل ضد الحكومة. «تمّ القيام بانقلاب ثانٍ يوازي الأول في نجاحه وعدم إراقته للدماء ـ وكان هذه المرة موجّهاً ضد فيا مانو وأتباعه، الذين اتّهموا بالتعاطف مع العودة التامة للملكية». هذا الانقلاب الثاني أنجز مهمة الأول.

«بعد الانقلاب الأول كان مروّجو التايّية، إما في غاية التواضع أو أنهم لعبوا ببراعة من أجل استغلال الوقت، إذ بدلاً من أن يدفعوا بأتباعهم إلى الأعلى كي يحتلوا المراتب العليا في الترتيب المدني القديم، أعلنوا أن لديهم نقصاً في الخبرة مما يفرض بالضرورة الاحتفاظ ببعض المناصرين القدامى للملكية في وظائفهم الإدارية. وفي الانقلاب الثاني جرى تصحيح هذا الخطأ التكتيكي: هذه المرة استبدل مروّجو التايّية جميع الموظفين في النظام القديم بأتباع لهم، مهما كانت تجربتهم قليلة»[٦٦].

وبعبارات مشابهة وصفت العلاقة بين انقلاب آذار (مارس) ١٩٤٩، في سوريا، الذي قام به حسني الزعيم، وقد مهّد لاستيلاء الطبقة المتوسطة الجديدة في سوريا على السلطة بإسقاط حكومة الرئيس القوتلي، وبين انقلاب آب (اغسطس) ١٩٤٩، الذي قام به العقيد سامي الحنّاوي وحلّ محل الزعيم:

«اتّضح شيئاً فشيئاً أن الانقلاب الثاني كان، في الواقع، مجرد

تحقيق لما صمّم الانقلاب الأول أساساً على تنفيذه. أولئك الذين كانوا شركاء الزعيم في إسقاط نظام القوتلي، عمدوا إلى التخلص منه قبل تمكّنهم من إنجاز الهدف الأصلي للمؤامرة الأولى، والذي كان عزل أولئك الذين أثبتوا عدم جدارتهم في المراكز الإدارية في الدولة وفي التصرّف بشأن حرب فلسطين، واستبدالهم مدنياً بمنتقدي النظام القديم الأكثر استقامة وقدرة»[١٣].

وقد تمت انقلابات الاختراق التي قامت بها الطبقة المتوسطة في أميركا اللاتينية بأشكال مشابهة. حفّزت هزيمة بوليفيا في حرب شاكو مجموعة من الضباط الشبان المصلحين لإسقاط النظام القديم في شهر أيار (مايو) من عام ١٩٣٦، ولإنشاء جمهورية اشتراكية برئاسة الكولونيل دايفيد تورو. بادر هذا النظام للقيام بمجموعة من الإصلاحات، لكن في شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٣٧، «عمد المقدّم جيرمان بوش، الذي كان مدبّر الانقلاب الذي أوصل الكولونيل تورو إلى السلطة، إلى ازاحة تورو». وحكومة بوش بدورها «تابعت المخططات السياسية العامة لادارة تورو وشدّدت عليها»[١٤]. وعلى نحو مماثل، تهدّد الحكم الأوليغارشي المتواصل في غواتيمالا، في أوائل الأربعينات، بجهود هدفت إلى الإطاحة بنظام الجنرال جورج أوبيكو التقليدي. تم الانقلاب الناجح أخيراً في حزيران (يونيو) من عام ١٩٤٤، ودفع بحكومة اعتدالية لتتولى السلطة برئاسة الجنرال بونس فالديز، «الذي حاول حماية النظام القديم»[١٥]. لكن بونس كان عاجز عن ايقاف عملية التغيير. «إنها الفرصة التي انتظرها طويلاً الضباط الشبان، الذين أدركوا أثناء تلقيهم التدريبات الحربية في الولايات المتحدة حاجة غواتيمالا للاصلاحات. معاً إلى جانب الـ Ladino (الذين تجري في عروقهم دماء أوروبية وهندية أميركية) المحترفين والمفكرين في العاصمة من أبناء الطبقة المتوسطة، خطّطوا للإطاحة بالجنرالات»[١٦]. في تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٤٤، نجح انقلاب تصحيحي في إزاحة بونس وتولت السلطة أخيراً إدارة آريفالو الراديكالية.

كانت العملية مختلفة إلى حد ما في السلفادور بالنسبة للخطوة الأولى في تحطيم قوة Los Catorce grandes (العائلات الأربع عشرة التي يفترض أنها كانت تسيطر على البلاد) والتي تمّت في إطار اضراب عام أعلن في شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٤٤، ضدّ النظام الديكتاتوري للجنرال ماكسيمليانو هيرناندیز مارتينيز، الذي مضى عليه ثلاثة عشر عاماً. نفذ الإضراب «بمبادرة عفوية تقريباً من جانب الطبقة المتوسطة في مدينة سان سلفادور»، وقد نتج عنه استبدال مارتينيز برئيس مدني اعتدالي هو كاستانيدا كاسترو. وبعد أربع سنوات، خلال «ثورة عام ١٩٤٨»، جردته مجموعة من الضباط الشبان من منصبه وأعلنت تأليف حكومة جديدة تهدف إلى تطبيق «ثورة موجّهة». يشبه هؤلاء الضباط أولئك الذين قادوا حركات مماثلة في الشرق الأوسط.

«تجمع بين ضباط الجيش الذين يسيطرون على السياسة السلفادورية منذ عام ١٩٤٨، صفات مشتركة لها أهميتها. معظمهم تقريباً برتبة رائد أو مقدم، أي من الفئة المتوسطة في سلك الضباط حيث الترقيات بطيئة، وحيث يبدو النشاط السياسي بديلاً واعداً مقابل الإحساس بالخيبة الناتج عن الجمود في التدرج الهرمي العسكري.

وقد يكون أكثر أهمية أن هؤلاء الضباط الشبان يختلفون كثيراً في موقفهم عن الفريق العسكري الأكبر سنّاً - الذي حلّوا محلّه. كثيرون منهم ينتمون إلى أصول طبقية متوسطة أو ما دون المتوسطة. واستناداً إلى مكان الإقامة والتعليم والعلاقات الاجتماعية والحالة الاقتصادية والطموح والمواقف الاجتماعية، فإنهم يجدون أنفسهم أقرب إلى الطبقة المتوسطة النامية منهم إلى النخبة الاقتصادية. معظمهم أمضى بعض الوقت في الكليات

الحربية في الولايات المتحدة وتكوّنت لديه خبرة عن كثب بالمهمات العسكرية الأميركية»[١٧].

في المجتمعات الأكثر تعقيداً في أميركا اللاتينية كانت المؤسسات السياسية أكثر تطوّراً وتمّ الانتقال من الأنظمة التقليدية المحافظة إلى حكومات الطبقة المتوسطة الاصلاحية في فترة أسبق زمنياً، وقد حدث هذا الانتقال بتعاون بين الهراوات العسكرية والأحزاب السياسية. في الأرجنتين تشكّل حزب «يونيون سيفيكا»، وهو حزب اصلاحي من الطبقة المتوسطة، عام ١٨٨٩. وفي السنة التي تلتها أنشأت حزب «لوجيا ميليتار»، فئة من الضباط التقدميين الذين تعاونوا مع حلفاء مدنيين في تنظيم ثورات فاشلة ضد النظام المحافظ، وذلك في عام ١٨٩٠ و١٨٩٣ و١٩٠٥[١٨]. هذه الانقلابات المسبّقة أوحت بأن المصلحين العسكريين من أبناء الطبقة المتوسطة سوف يتمكنون من الاستيلاء على السلطة بانقلاب ناجح. لكن ثبت أن الانقلاب لم يكن ضرورياً: كانت الأرجنتين، في تلك الفترة، بريتورية على نحو جزئي فقط، وتمكن الحليف المدني الراديكالي للعسكر، حزب «يونيو سيفيلكا راديكال»، من السيطرة على الحكم من خلال انتخابات سلمية جرت عام ١٩١٦.

في تشيلي، كانت الأحزاب السياسية على درجة أكبر من التطور، وكانت الأوليغارشية الحاكمة أكثر انفتاحاً أمام دخول عناصر مدنية من الطبقة المتوسطة، وكان الجيش أرفع مستوى من حيث احترافه. نتيجة لذلك، لعب التدخل العسكري دوراً مكمّلاً فقط في الانتقال إلى نظام الطبقة المتوسطة. وكان الدافع الرئيسي للإصلاح حزب الاتحاد الليبرالي، الذي تمّ انتخاب زعيمه أرتورو أليساندري بالما رئيساً للبلاد عام ١٩٢٠، «عندما انهارت السيادة الأوليغارشية»[١٩]. وحين اعترض الكونغرس على برنامج أليساندري الإصلاحي، تدخل العسكر في عالم السياسة في شهر أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٢٤، وحثّوا الكونغرس على منح موافقته. قدم

اليسّاندري استقالته ونصّبوا محلّه مجلساً عسكرياً (Junta de Gobierno) من الضباط ذوي المراتب العليا. لكن هؤلاء كانوا اعتداليين ووضعوا الخطط لإعادة السلطة إلى مدنيين أكثر محافظة. نتيجة لذلك، ثارت مجموعة من الضباط الشبان، في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٢٥، كانت منظّمة في مجلس عسكري جدّي في سياسته الاصلاحية، ونفذت انقلاباً تصحيحياً جاء بالمقدم كارلوس إبانيز إلى السلطة، ما لبث أن سقطت ديكتاتوريته الإصلاحية والقمعية في عام ١٩٣١، وخلفها، لفترة وجيزة، مجلس عسكري آخر أعلن قيام «جمهورية اشتراكية»[٢٠].

٣- البريتورية الراديكالية: القوى الاجتماعية والتقنية السياسية

في أواسط القرن العشرين، كانت الأوليغارشية البريتورية لا تزال موجودة في بعض المجتمعات الأكثر تخلّفاً في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط. وفي الطرف الآخر، ظهرت البريتورية الجماهيرية في الأرجنتين بالشكل البيرونيّ، لكنها كانت مدخرة للمستقبل بالنسبة لمعظم الدول المعصرنة. في معظم المجتمعات في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية كان توسيع المشاركة السياسية على درجة متوسطة. تكمن الجذور الاجتماعية للبريتورية الراديكالية في الهوة الفاصلة ما بين المدينة والريف. تحلّ المدينة محلّ الريف باعتبارها المحور الرئيسي للنشاط السياسي وتصبح مصدراً دائماً لعدم الاستقرار السياسي. إن «التأثير الأقوى» للمدينة في الحياة السياسية في البلاد يؤدي، كما يتنبأ هارينغتون، إلى مزيد من الاضطراب السياسي[٢١]. في مجتمع بريتوري راديكالي لا تستطيع المدينة أن تؤمن القاعدة للاستقرار الحكومي. إن مدى عدم الاستقرار يستند إلى مدى قدرة الحكومة ورغبتها في استغلال الريف، كي يتساوى مع المدينة ويعمل على تهدئتها. إذا تمكنت الحكومة من بناء جسر يصل إلى الريف، وإذا تمكّنت من تحريك الدعم من المناطق الريفية، فإنها تكون قادرة على احتواء مصادر عدم الاستقرار في المدينة وتخرج سالمة. أما إذا كان الريف سلبياً ولامبالياً، وإذا كانت النخبة والجماهير في الريف مستبعدة عن مجال السياسة، تصبح الحكومة عندئذ أسيرة في سجن عدم الاستقرار المديني وتتصرف على هوى الرعاع، والعسكر

الذين يحمون المدينة، وطلاب الجامعات المركزية. ومن ناحية أخرى، إذا انقلب الريف ضد النظام السياسي، وإذا تحركت الجماهير الريفية ضد النظام القائم، في هذه الحالة، لا تواجه الحكومة عدم الاستقرار فحسب، بل تواجه ثورة وتغييراً أساسياً. إن السمة المميزة للبريتورية الراديكالية هي عدم الاستقرار المديني. ويرتكز تواصل عدم الاستقرار هذا على استبعاد الريف من الحياة السياسية.

تؤدي الثورة التي يقودها ضباط عسكريون أكثر تقدمية أو غربية أو راديكالية، والتي تطيح بالمؤسسات السياسية التقليدية أو بالحكم الأوليغارشي، إلى فتح الطريق أمام عناصر أخرى من الطبقة المتوسطة للدخول في عالم السياسة. ولكن قد تكون هناك فترة طويلة، إلى حد ما، تفصل بين إسقاط العسكر للملكية أو للأوليغارشية وظهور فئات أخرى من الطبقة المتوسطة على المسرح السياسي. خلال هذه المرحلة الأولية من البريتورية الراديكالية، تنطوي السياسة بصورة نموذجية، على استمرارية التآمر والنزاع بين جماعات مفككة البنية، هي عسكرية في بنيتها الأصلية. تلك كانت على سبيل المثال، الحالة في تركيا ما بين ١٩٠٨ و١٩٢٢، وفي تايلاند على امتداد ثلاثة عقود تلت «ثورة ١٩٣٢». وتلك كانت أيضاً حالة معظم دول أميركا اللاتينية بعد القيام بانقلابات اختراقية. زمر من الكولونيلات والجنرالات، ثم صراع فيما بينها من أجل السيادة، لكن أية زمرة لم تكن قادرة على تأسيس قاعدة فاعلة للسلطة، لأن أية واحدة منها لم ترغب في توسيع نطاق استقطابها (وقوّتها) أبعد من صفوف الجيش ولا في تحريك قوى اجتماعية أخرى تقف بجانبها. لكن عندما يتم سحب الثقة من المصادر التقليدية للشرعية، تبادر بعد فترة فئات أخرى من الطبقة المتوسطة إلى دعم العسكر على المسرح السياسي، وتناضل للمشاركة في السياسة بطرائقها المميزة. من بين هؤلاء، المفكرون المحترمون والأدباء، والتجار والصناعيون، والمحامون والمهندسون. إن القوتين الاجتماعيتين الأكثر نشاطاً

في النظام البريتوري في الدرجة المتوسطة من تطوره، هما، في الشكل النموذجي، المفكرون، خصوصاً الطلاب، من جهة، والقوات المسلحة من جهة ثانية. ثمة معامل ارتباط عالٍ بين مشاركة الطلاب في السياسة وبين المشاركة العسكرية في السياسة. هذان النوعان من المشاركة يعتبران صفتين مميزتين للمجتمع البريتوري الراديكالي.

إن تعدد المشاركة في السياسة في المجتمع البريتوري الراديكالي يجعل تقنيات النشاط السياسي تختلف بشكل ملحوظ من فئة إلى أخرى. وتكون الفئات المشاركة في هذا النظام السياسي أكثر تخصصية في المجال السياسي منها في نظام سياسي ذي درجة عالية من التطور والاندماج، لكن هذه الفئات تكون في الوقت نفسه أقل فاعلية وتفصيلية في تخصّصها منها في نظام أكثر تطوراً. ويكون للجامعة، على سبيل المثال، في الوضع النموذجي، هيئة تدريس تعمل فيها على نحو جزئي، وجسم طلابي وجوده جزئي. تتصف هويتها غالباً بقدر ضئيل من النقابية وقد تكون وظيفتها الأولية في التدريس والبحث أقلّ تطوّراً، وتتمتع باحترام أقلّ من سائر الوظائف الاجتماعية والسياسية التي تمارسها. قد يكون احترام التعليم والقيم الأكاديمية متدنياً؛ وقد يتوقع الطلاب أن يشقّوا سبيلهم بالاعتماد على الموقع الاجتماعي أو على الرشوة بالكلية؛ وقد يتم تعيين الأساتذة بناءً لأسس غير أكاديمية. وباختصار، فإن القيم والإجراءات الأكاديمية تكون قد أحرزت في كثير من الأحوال مستوى متدنياً من المؤسساتية ليس إلاّ. وباعتبارها مؤسسة أكاديمية ذات وظيفة خاصة تؤديها في المجتمع، فإن الجامعة قد تتمتع بقدر ضئيل من الاستقلالية المؤسساتية.

لكن هذا الغياب للاستقلالية الوظيفية يكون في كثير من الأحوال، مصحوباً بدرجة عالية من الاستقلالية السياسية. في معظم دول آسيا وأميركا اللاتينية، على سبيل المثال، تعتبر الجامعة بمنأى عن عمل جهاز الشرطة. فالنشاطات التي توصف بأنها غير شرعية وتكون محظورة بشكل حازم خارج

الحرم الجامعي، تُعدّ مقبولة حين تجري داخل الجامعة. وقد أشار ليسيت في هذا المجال إلى أن «استقلالية الجامعة في روسيا القيصرية كانت ملائمة أحياناً للبالغين من بين المجموعات الثورية غير الشرعية كي يعقدوا الاجتماعات داخل حرم الجامعة بمنأى من تدخل الشرطة. وفي فنزويللا عمد الارهابيون إلى استغلال هذا التقليد في استقلالية الجامعة، باستخدام الحرم الجامعي كملجأ يحميهم من الشرطة»[٢٢]. إن الاستقلالية السياسية للجامعة هي إلى حد ما متوارثة من الاستقلالية النقابية للجامعة، وغيرها من النقابات في العصور الوسطى. واستقلالية الطلاب ناتجة، إلى حد ما، عن استقطابهم تقليدياً من الطبقات العليا. «أبناء المؤسسة» يتمتعون بحرية أكبر لتقويض المؤسسة من أولئك الذين لا تربطهم بها صلة مماثلة. وقد تساءل ضابط في الشرطة الايرانية أثناء قيام مظاهرة طلابية ضخمة ضد النظام: «هل نفتح عليهم نيران الرشاشات؟ لا نستطيع أن نفعل ذلك، إنهم بالرغم من كل شيء أبناؤنا»[٢٣]. يقدم الميراث التقليدي، الذي يتجلّى في الامتيازات النقابية والمنزلة الاجتماعية للجامعة لأفرادها، منطلقاً سياسياً في المجتمعات المتعصرنة ليس موجوداً في المجتمعات العصرية.

كما أن الجمع بين التبعية الوظيفية والاستقلالية السياسية التي تتسم به الجامعة هو بالطبع أكثر وضوحاً أيضاً في القوى المسلحة في المجتمع البريتوري. حيث الاحترافية العسكرية ضعيفة؛ والقيم العسكرية، كالقيم الأكاديمية، تكون خاضعة لاعتبارات أخرى. ثمة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية تدخل في الإطار العسكري. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود كبيرة للدفاع عن الاستقلالية السياسية للقوات المسلحة. من المفترض أن القوات المسلحة موجودة خارج نطاق السلطة المباشرة للزعماء السياسيين المدنيين؛ وميزانيتها يحدّدها الدستور أو العرف في الوضع النموذجي؛ كما أنها تمارس تحكّماً يكاد يكون مطلقاً على نشاطاتها الذاتية؛ وأعضاء مجلس الوزراء المسؤولون عنها يؤخذون من بين صفوفها. يستبدل الجيش، مثل الجامعة،

الاستقلالية الوظيفية بالتأثير السياسي. والسلطات السياسية التي تعجز عن فرض أوامرها على الجامعة تكون على الأرجح عاجزة عن فرضها على الجيش.

إن الأشكال السائدة للنشاط السياسي في المجتمع البريتوري الراديكالي ـ الرشوة والإضرابات والتظاهرات والانقلابات ـ هي وسائل للضغط على السلطة أكثر منها وسائل لممارسة السلطة. ليست أشكالاً لنشاط رسمي أو لنشاط تقوم به تجمعات سياسية بالدرجة الأولى، إنما هي على الأرجح أشكال لنشاط تقوم به تجمعات وظائفها الأولية غير سياسية نظرياً. وهكذا، فإن تورّط هذه المجموعات في العمل السياسي يختلف كثيراً من مرحلة إلى أخرى. في مجتمع سياسي وصل إلى درجة عالية من المؤسساتية، تختلف مشاركة الجماعات في السياسة باختلاف الدورات الانتخابية والتقاليد المتّبعة وببروز القضايا المثيرة وخفوتها. إن الجهود التي تبذلها إحدى المجموعات من العاملين في السياسة للفوز في الانتخابات أو لإصدار القوانين تحرّض مجموعات معارضة على القيام بنشاط مماثل. نتيجة لذلك، تتصاعد حدّة المشاركة؛ لكنها عادة تتخذ أشكالاً متشابهة، ويتم التعبير عنها من خلال قنوات مؤسساتية مماثلة. وفي المجتمع البريتوري أيضاً، تميل مشاركة الفئات الاجتماعية في السياسة إلى الارتفاع والهبوط في وقت واحد. إلّا أن النشاط السياسي لإحدى الفئات يحرض فئة أخرى على القيام بشكل مختلف من النشاط السياسي. وهذه بدورها قد تحفز على ظهور شكل ثالث أو أكثر من أنماط السلوك السياسي. يتفاقم الصراع وتتنوّع طرائقه؛ مما يؤدي إلى أزمة سياسية كبيرة يمكن تخفيفها فقط بتقليص النشاط السياسي لكافة الفئات. يسهم النشاط السياسي في استقرار نظام عصري مؤسساتي، لكنه يسهم في عدم استقرار مجتمع بريتوري.

إن «أقصى» وسائل الضغط التي يمكن ممارستها على أولئك الموجودين في السلطة، هي في إزاحتهم عن مناصبهم. والوسيلة المباشرة لتحقيق هذه

الغاية في المجتمع البريتوري هي الانقلاب العسكري. فيما تمارس كافة الفئات الاجتماعية أشكالها الخاصة من الفعل المباشر، من الواضح أن الشكل العسكري هو الأكثر مفاجأة وفاعلية. لكنه غالباً ما يكون ردّ فعل أو مجرد نتاج لأنماط أخرى من النشاط السياسي الذي تمارسه فئات أخرى. في المجتمع البريتوري الراديكالي، ليس التدخل العسكري في السياسة انحرافاً معزولاً عن قالب سياسي عادي ومسالم. إنه ببساطة، خيط واحد في حبل معقد من تقنيات العمل المباشر المستخدمة من قبل مجموعة متنوّعة من الفئات المتصارعة في الطبقة المتوسطة. في مجتمع كهذا، يعني غياب القنوات المؤسساتية التي تحظى بالقبول من أجل الربط بين المصالح، أنه سوف يتم تقديم المطالب للحكم «بواسطة آلية العنف المدني والتدخل العسكري». إن لجوء كافة القوى الاجتماعية إلى العمل المباشر لا يعدّ انحرافاً عن النظام السويّ بل «إن استخدام العنف باستمرار هو النظام، أو إنه على الأقل جزء كبير منه»[٢٤].

في النظام البريتوري الراديكالي، يكون الشغب والتظاهر شكلاً شائعاً من النشاط السياسي لدى الطلاب والفئات المتصلة بهم من أبناء الطبقة المتوسطة. في الوضع النموذجي تؤدّي مثل هذه النشاطات إلى سقوط الحكومة فقط حين تكون مستقطبة بحيث تجبر القوات المسلحة على الوقوف ضد الحكومة. في عام ١٩٥٧، في كولومبيا على سبيل المثال، أدى شغب الطلاب إلى اضراب عام يهدف إلى منع إجراء إعادة الانتخاب الشكليّ للديكتاتور روخاس بنيلّلا الذي يمنحه حق الاستمرار في السلطة. كانت القوات المسلحة في البداية ترفض التحرك ضد روخاس، لكن تزايد حدّة العنف بعد فترة، جعل الكنيسة أولاً، ثم الجيش يقفان إلى جانب الطلاب. وحينئذ انتهى روخاس. في عام ١٩٦٠، في كوريا، أدت التظاهرات التي قام بها الطلاب ضد الانتخابات إلى صدامات لقي فيها ١٨٦ طالباً مصرعهم. وقد حمل عمل الطلاب قوى اجتماعية أخرى على تغيير موقفها

ومناهضة نظام «سينغمان ري». وعمدت الولايات المتحدة إلى إدانة أعمال الحكومة أولاً؛ ثم أعلنت القوات المسلحة أنها سوف تمكث على الحياد في هذا الخلاف. وقد أدّى سحب الدعم العسكري إلى سقوط «ري». وفي عام ١٩٦٣، في فييتنام أوجد نشاط البوذيين والطلاب وضعاً مماثلاً قامت فيه الولايات المتحدة أولاً، ثم القوات المسلحة بسحب دعمهما لحكومة «دايم».

لكن، ومن ناحية ثانية، إذا كانت القوات المسلحة متطابقة إلى حد كبير مع الحكومة، أو مخلصة في ولائها لها، فإن أشكال العصيان التي يمارسها الطلاب لن تهدّد وجود الحكومة. في عامي ١٩٦١ و١٩٦٢، أدّى شغب الطلاب في طهران، على سبيل المثال، إلى إحداث الفوضى، لكن الجيش ظلّ وفياً وتم احتواء تلك الحالة. وقد أدت مشاغبات الطلاب في كاراكاس، في أواخر عام ١٩٦٠، إلى حصار القوات المسلحة للجامعة المركزية. وفي هذه الحالة أيضاً ظل الجنود والعمال على ولائهم للحكومة. وعلى نحو مماثل، أدت المعارضة الطلابية للنظام العسكري في بورما عام ١٩٦٢، إلى وقوع معركة أخرى ضارية بين الجنود والطلاب انتهت بتهديم مبنى اتحاد الطلاب تدميراً كاملاً. وهكذا، فإن التظاهرات وأعمال الشغب التي يقوم بها الطلاب لها بعض الفعالية، التي تظلّ محدودة، على حث الحكومة أو إجبارها على تقديم تنازلات أساسية. وهي تستمد قوتها أولاً من قدرتها على استقطاب وضع ما، وعلى إجبار فئات اجتماعية أخرى على تقديم الدعم لها أو على الوقوف في وجه الحكومة.

في النظام البريتوري، يعني توسّع المشاركة السياسية حدوث تنوّع في التقنيات السياسية. ويضاعف توسيع نطاق المشاركة أمام الطبقة العاملة في المدن أشكال الظهور الممكنة، ويطرح الإضراب كشكل أساسي للعمل السياسي المباشر. إن مشاركة العمال السياسية، بالطبع، تعتبر، إلى حد ما، علامة لبداية تحرك المجتمع البريتوري من مرحلته الراديكالية إلى مرحلته الجماهيرية. لكن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، لا يعد التنظيم

العمالي في مجتمع متعصرن حركة منتمية إلى طبقة أدنى تماماً. إن المنظمين يشكّلون عادة النخبة الاقتصادية في القوة العمالية الصناعية، والاتحادات الأقوى هي اتحادات أبناء الطبقة المتوسطة ذوي المهن «الأنيقة». وفيما يكون التكتيك الأكثر استخداماً عند الطلاب هو التظاهر والشغب، فإن التكتيك المميّز لدى التنظيم العمالي هو بالطبع الإضراب، وبشكل خاص الإضراب العام. وتعتمد قدرة التنظيم العمالي على القيام بهذا العمل، على وحدته جزئياً، كما تعتمد قدرة القوات المسلحة على القيام بانقلاب على وحدتها أيضاً. في حال وجود درجة مقبولة من الوحدة، فإن نجاح العمل السياسي يعتمد على مدى قدرتها على تعجيل قيام مجموعات أخرى بنشاط مشارك أو مشابه، والأهم في هذا المجال استدراج القوات المسلحة. وتتجلى العلاقة بين العمال والفئات الأخرى في أربعة أشكال:

١ ـ العمّال ضد الحكومة والقوات المسلحة: في هذه الحالة يكاد نشاط العمال السياسي يخفق دائماً في تحقيق غايته. الإضراب العام، في حال الدعوة إليه، يفشل بالجهاد المشترك والموحّد الذي تبذله الحكومة والشرطة والقوات المسلحة. إن الإضراب في ظروف كهذه يكون بالفعل شاهداً، في كثير من الأحوال، على ضعف التنظيم العمالي (بيرو ١٩٦٢؛ تشيلي ١٩٦٦).

٢ ـ العمال إلى جانب القوات المسلحة ضدّ الحكومة: في هذا الظرف يكون للإضراب العام الفعالية نفسها التي يحدثها شغب الطلاب. يستقطب الوضع العام، وإذا كان لدى الجيش ما يدفعه لمواجهة الحكومة، فإنه ربما يستغل الفرصة الماثلة للقيام بنشاط موازٍ أو مشارك مع العمال من أجل إسقاط الحكومة. لكن هذا النمط يعتبر نادراً نسبياً. (هاييتي ١٩٤٦؛ فنزويللا ١٩٥٨).

٣ ـ العمال إلى جانب الحكومة ضد القوات المسلحة: كثيراً ما يظهر هذا الوضع عندما تبادر القوات المسلحة للقيام بنشاط مباشر من أجل إسقاط حكومة تتمتع بدعم العمال. يحشد العمال قواهم لصالح الحكومة، ويعلنون

الإضراب العام الذي يقوّض أساس الانقلاب العسكري. عرفت ألمانيا هذه الحالة في محاولة انقلاب كاب؛ وعرفتها المكسيك أيضاً في عام ١٩٢٣، عندما قام العمال بدعم أوبريغون ضد جهود القوات المسلحة التي ثارت من أجل الإطاحة به. وكان الوضع مشابهاً في غواتيمالا عام ١٩٤٩، عندما ثارت فئة من الجيش ضد الرئيس آريفالو وسانده العمال بالدعوة إلى اضراب عام، وبتقديم متطوعين زودتهم الوحدات المسلحة المخلصة بالأسلحة. إن نجاح التحالف بين العمال والحكومة في مواجهة القوات المسلحة، يستند عموماً إلى وجود بعض الخلاف بين صفوف هذه القوات.

٤ ـ العمال ضد الحكومة وضد القوات المسلحة: في هذا الوضع يضغط العمال على الحكومة بالتهديد بالإضراب وبتعزيز حالة الفوضى المدنية، وهذا الضغط ملائم بدوره لحث القوات المسلحة على إسقاط الحكومة من أجل أن تتصرف بصرامة أكثر مع العمال لاستعادة الاستقرار. وهكذا تجد الحكومة نفسها في مواجهة خيارين، إما أن تغيّر سياستها وإما أن تسقط. هذا النمط من «الديموقراطية بواسطة العنف» مسيطر في السياسة البيروفية. ويمكن الوقوع على حالات كثيرة مماثلة في الوضع السياسي لدول أخرى في أميركا اللاتينية. في عام ١٩٦٤، على سبيل المثال، أحدثت الإضرابات التي قام بها عمال مناجم القصدير ضد حكومة باز استنسورو فتنة وفوضى في الحياة المدنية، مما شجّع الجيش على إسقاط باز. لم يكن القادة العسكريون متعاطفين بشكل خاص مع العمال؛ وخلال بضعة شهور خاضوا نزاعاً ضد عمّال المناجم. لكن ضعف السلطة وعجز المدنيين عن معالجة حالة الفوضى، كانا بمثابة فرصة أمام القوات المسلحة لتعزز وجودها في مناصب السلطة السياسية. في الاكوادور، تكرّر نمط مماثل ثلاث مرات مع فيلاسكو ايبارا: بعد انتخابه رئيساً، تحرّر أتباعه من سحره: «أنصاره السابقون، خصوصاً الطلاب والعمال، نظّموا المظاهرات ضد حكومته؛ بدأ القانون والنظام بالتفكّك؛ ووجدت القوات المسلحة أن إبعاده أمر مهم»[٢٥]. في هذا

النمط من الصراع تتغـذّى البريتـورية من ذاتهـا: إن احتـمال قيـام القـوات المسلحة بعمل مباشر يشجع العمال والطلاب على القيام بعمـل مباشر. قـوة إحـدى الفئات الاجتـماعية تـزيد من قـوة فئة أخـرى عـلى حسـاب السلطة السياسية(٢٦).

وهكـذا، فإن التـدخل العسكـري في مجتمع راديكـالي بريتـوري، يكون عـادة تجاوبـاً مع تـزايد حـدة النزاع الاجتـماعي بين عـدة فئات وجمـاعات، بالإضافة إلى تدني مستوى الفعالية والشرعية للمؤسسات السياسيـة الموجـودة مهما تكن. في هذه الحـالة يُسـهم التدخـل العسكري في إيقـاف التحريـك السريـع للقوى الاجتـماعية ورفعهـا إلى السياسـة وإلى الشارع (في المجتمـع البريتوري، هـاتان النتيجتـان متشابهتـان)، وبإزالـة الهدف والحـافـز المبـاشر للتصعيـد، يُعطِّل تفجـير الـوضـع السيـاسي. إن التـدخـل العسكـري، بـاختصار، يكـون في كثير من الأحـوال علامـة على نهايـة سلسلة من أعمال العنف في المجال السياسي؛ وهو، بهذا المعنى، يختلف بشكـل ملحوظ، عن التكتيكات التي استخدمتها فئات اجتماعية أخـرى. مع أن حـوادث الشغب والإضرابات والمظاهرات، قد تؤدي، على نحو مباشر أو غير مباشر، لإجبار الحكومة على تعديل سياستها، فإنها وحدها غـير قادرة عـلى تغيير المسيـطرين عـلى السلطة الحكوميـة. لكن الانقـلاب العسكـري هـو شكـل من العمـل المبـاشر الذي يغـير الحكومـة الموجـودة في السلطة، ولا يغير سيـاستها فقط. والمفـارقة تكمن في أن المؤسسـة العسكريـة لا تمتلك وسـائـل متيسّرة لتنفيـذ عمل مباشر وتحقيق أهـداف سياسيـة محدودة. إنها بـالطبـع تستطيـع تهديـد الحكومة بانقلاب، إلاّ إذا عمدت الحكومة إلى إجراء تغييرات في سياستهـا، لكنها لا تستطيع الضغط على الحكومة لتغيير سياستهـا بتنفيذ انقـلاب. أثناء تحقيق هـذا الهدف، تمتلك القـوى الاجتماعيـة المـدنيـة، وحتى المجنـدين في خـدمة القـوات المسلحة (الـذين يستطيعـون الإضراب أو التمـرّد) أشكـالاً للعمـل أكثر مـلاءمة من تلك التي يمتلكهـا الضباط. إن نشـاط الضبـاط في الواقع محدود باستخدام، أو بالتهديد باستخدام، سلاح المحاولة الأخيرة.

تعكس طبيعة التكتيكات السياسية التي تستخدمها القوات المسلحة تماسكها التنظيمي. كما أنها تعكس واقع أن القوى الاجتماعية الأخرى تستطيع أن تضغط على الحكومة، فيما تستطيع القوات المسلحة أن تحلّ محل الحكومة. الرهبان والكهنة يتظاهرون، والطلاب يشاغبون، والعمال يضربون؛ لكن أية فئة من هذه الفئات لم تكشف عن قدرة لديها في تولي الحكم، إلاّ في ظروف استثنائية للغاية. لاحظ أحد الباحثين وضع كوريا مباشرة بعد سقوط سينغمان ري في عام ١٩٦٠، فقال: «كان العنصر الأكثر خطورة في حالة الفوضى... أن القوى الطلابية والمدينية التي بادرت في التحرك لم تكن منظمة أو لديها البرنامج المطلوب لإعادة الاستقرار الاجتماعي؛ ولم تكن القوى السياسية في البلاد التي لا تزال محافظة على وجودها، متضامنة بإحكام معها في انقلابها»[٢٧]. وعلى عكس ذلك، فإن القوات المسلحة تمتلك بعض المقدرة على ايجاد نظام انتقالي على الأقل في مجتمع بريتوري راديكالي. والانقلاب هو التدبير المتطرف في العمل المباشر ضد السلطة السياسية، إلاّ أنه وسيلة أيضاً لوضع حد لأشكال أخرى من النشاط ضد تلك السلطة، وهو الوسيلة الممكنة لإعادة بناء السلطة السياسية. في حال تصعيد النزاع يكون للانقلاب العسكري إذاً، تأثير مباشر في تقليص مستوى المشاركة، يحثّ القوى الاجتماعية المتنافسة على الانسحاب من الشوارع، ويحدث شعوراً بالارتياح والانسجام. بعد انقلاب شهر آذار (مارس) من عام ١٩٦٢، في بورما، على سبيل المثال، «رغم كل شيء، ساد شعور بالارتياح؛ على الأقل سوف يتوقف هذا التدهور»[٢٨]. وتسود مشاعر مماثلة مصحوبة بخمود حدة النزاع بعد معظم الانقلابات التي تعزل الحكومات المدنية في مجتمع بريتوري راديكالي. ويلي التصعيد التنافسي للعنف السياسي، التعجيل بتسريح الجماعات من العمل السياسي، مع أنه تسريح وقتي، فتنسحب هذه الجماعات من المتاريس تترقب مسار الأحداث.

إن الخصائص المميزة للانقلاب، باعتباره تكتيكاً سياسياً، هي كما يلي:

أ) إنه جهد يبذله تحالف سياسي بشكل غير شرعي لاستبدال الزعماء الحاكمين الموجودين بواسطة العنف أو بواسطة التهديد باستخدام العنف؛ ب) حجم العنف المستخدم يكون عادة ضئيلاً؛ ج) عدد الأشخاص المتورطين في هذه العملية يكون صغيراً؛ د) يسيطر المشاركون أصلاً على قواعد مؤسساتية في السلطة داخل النظام السياسي. ومن الواضح أن الانقلاب لن ينجح إلاّ، (١) إذا كان العدد الإجمالي للمشاركين في النظام السياسي صغيراً، أو، (٢) إذا كان عدد المشاركين كبيراً، ونسبة كبيرة منهم تساند الانقلاب. هذا الشرط الأخير نادراً ما يتحقق؛ لأنه إذا كان عدد المشاركين كبيراً، سيكون من المستحيل فعلياً ايجاد تحالف مؤثر بينهم من أجل مساندة الانقلاب. وفي حال غياب مثل هذا التحالف، إما أن تهزم الانقلاب المعارضةُ من سائر الفئات، كما حدث في محاولة الانقلاب التي قام بها كاب، أو أن يؤدي الانقلاب إلى حرب أهلية واسعة النطاق، كما فعلت انتفاضة الجيش الاسباني عام ١٩٣٦.

يكون الانقلاب الذي ينجح في ايصال القوات المسلحة إلى السلطة في نظام برايتوري راديكالي تام، عملاً سياسياً وعسكرياً في الوقت نفسه. إنه نتاج لتحالف زمر وجماعات، تضم غالباً عناصر مدنية وعسكرية معاً أنفقت وقتاً طويلاً في الإعداد له كما تدلّ معظم الحالات. في مرحلة الإعداد هذه أجري استطلاع لآراء مجموعة متنوعة من العاملين في السياسة، وأدّى ذلك إما إلى تأكيد دعمها وإما إلى حيادية معارضتها إذا حدث الانقلاب نتيجة لسلسلة من أعمال الشغب المدنية أطلقها رجال الفكر أو العمال أو فئات مدنية أخرى، فإن النشاطات التي أنذرت بحدوثه تكون مكشوفة بوضوح أمام الجميع. وحتى عندما لا يكون الانقلاب مسبوقاً بالعنف وبالفوضى العلنيين، فإن ظهوره يُعلن عنه مسبقاً، في كافة الحالات تقريباً، من خلال تبدّل الولاء السياسي ودلائل التغيير في المواقف والتحالفات.

إذا كان الكولونيل الذي يخطط للقيام بانقلاب ذكياً، فإنه يهيىء الطريق

بأسلوب مشابه تقريباً للأسلوب الذي تعتمده الأكثرية الرائدة في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، عند تحضير عملية اقتراح تتم بمناداة الأسماء على مشروع قانون حاسم: يستغلّ خدمات سابقة، ويعد بمكاسب مستقبلية، ويناشد الحس الوطني والإخلاص، ويحاول أن يصرف انتباه المعارضة وأن يحدث فيها انشقاقاً، وعندما تنكشف الأوراق يتثبت من أن مناصريه على أهبّة الاستعداد للتحرك. هذا التحضير الحذر ـ عملية جاهدة لبناء أكثرية سياسية ـ هو الذي يجعل الانقلاب بالتحديد دون الآلام وإراقة الدماء. قد يكون الاستيلاء الفعلي على السلطة أمراً تنفذه مجموعة صغيرة من الرجال، لكن الحصول على دعم فئة كبيرة نسبياً من مجموع العاملين في السياسة، يتم عادة قبل بدء الانقلاب. في الانقلابات الناجحة بالفعل، لا تشكل الأهداف أية مقاومة تذكر: هؤلاء يعرفون أنهم مهزومون منذ الإعلان عن الانقلاب؛ يتوجهون بهدوء وعلى عجل إلى المطار. في هذا المعنى يمثّل الاستيلاء على السلطة نهاية صراع سياسي وتثبيت نتائج، تماماً كما يحصل يوم الانتخاب في بلد ديموقراطي.

٤- من البريتورية الراديكالية الى البريتورية الجماهيرية : انقلابات الفيتو والجندي الوصيّ

في الستينات أراق الباحثون كثيراً من الحبر والوقت في مناقشة ما إذا كانت القوات المسلحة تلعب أساساً دوراً تقدمياً أو محافظاً في عملية العصرنة. ويبدو أن معظمهم كانوا متفقين على أن القوات المسلحة في الشرق الأوسط، كانت، على نحو نموذجي، من أنصار التغيير؛ الجيش، كما قال هالبرين: «طليعة الحركة القومية والإصلاح الاجتماعي». إنه العنصر الأكثر تماسكاً وتنظيماً في «الطبقة المتوسطة الجديدة» وتأثيره على المجتمع ثوري في طابعه. لكن، فيما يخص أميركا اللاتينية، ليس هناك مثل هذا الإجماع في الرأي، فلقد قدّم الذين تبنّوا الرأي التقدمي، والذين تبنّوا الرأي المحافظ، طروحات لافتة بالارتكاز إلى الواقع والمنطق والإحصائيات[٢٩].

الرأيان كانا على صواب. أميركا اللاتينية ببساطة أكثر تنوّعاً من الشرق الأوسط. باستثناء تركيا، كانت كافة المجتمعات في الشرق الأوسط البريتورية منها والشبيهة بالبريتورية، لا تزال تخوض بعد الحرب العالمية الثانية، عملية توسيع المشاركة السياسية من الأوليغارشية إلى الطبقة المتوسطة. كان الضباط العسكريون يؤخذون من بيئة الطبقة المتوسطة لكي يقوموا بوظائف تتلاءم وهذه البيئة في اطار تخصّصي وبيروقراطي. وحيث تدور القضايا السياسية الأساسية حول استبدال الأوليغارشية واستيلاء الطبقة

المتوسطة على السلطة، تكون القوات المسلحة بالضرورة إلى جانب الإصلاح. كان هذا الوضع صحيحاً بالنسبة لأميركا اللاتينية أيضاً. في المجتمعات الأكثر تقدماً في أميركا اللاتينية - في الأرجنتين وتشيلي والبرازيل - لعبت القوات المسلحة دوراً إصلاحياً في أوائل القرن العشرين. خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، قاد الضباط حركات الطبقة المتوسطة الإصلاحية، أو شاركوا فيها، في بوليفيا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وفنزويللا. وفي بداية الستينات، صاروا أساساً لحركة قوية من الطبقة المتوسطة تسعى للإصلاح في بيرو، كما لعبوا دوراً تقدمياً في الإكوادور. ولكن في البرازيل وفي الأرجنتين في الخمسينات، وبعد ذلك في بوليفيا وغواتيمالا وهندوراس في الستينات، بدأت القوات المسلحة تلعب دوراً أكثر محافظة. وكان هذا الدور ناتجاً بشكل واضح عن تحريك الطبقات الدنيا للعمل في السياسة.

وقد أظهر خوسيه نان أن تكرار الانقلابات العسكرية في أميركا اللاتينية لا علاقة له بحجم الطبقة المتوسطة[٣٠]. إن السياسة البريتورية موجودة في كافة مراحل التحريك الاجتماعي وتوسيع نطاق المشاركة السياسية. إلاّ أن أثر التدخل العسكري ومدى أهميته يختلفان باختلاف حجم الطبقة المتوسطة. في أميركا اللاتينية في الخمسينات، في تلك الدول حيث الطبقة المتوسطة والطبقات العليا صغيرة للغاية، بحيث تشكل أقل من ٨ بالمئة من مجموع السكان (في نيكاراغوا والهندوراس، وجمهورية الدومينيكان وهاييتي)، كانت الآراء والميول السياسية لا تزال تدور في فلك الذاتية والأوليغارشية. ولم يكن الجندي المصلح من أبناء الطبقة المتوسطة قد ظهر على المسرح السياسي بعد. أما في المجتمعات حيث الطبقة المتوسطة أكبر حجماً، إذ تشكّل ما بين ٨ و١٥ بالمئة من مجموع السكان، فإن الفصائل المسيطرة في القوات المسلحة لعبت، على نحو نموذجي، دوراً أكثر تبنياً للعصرية وللإصلاح في الثلاثينات والأربعينات. هذه المجتمعات ضمّت

غواتيمالا وبوليفيا والسلفادور والإكوادور وبيرو. تعتبر باناما والباراغواي، حيث شكلت الطبقات العليا والمتوسطة نسبة ١٤ و١٥ بالمئة على التوالي، في بعض النواحي، خارجتين على هذا النموذج؛ ومن المجتمعات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً، حيث تشكل الطبقة المتوسطة نسبة ١٥ إلى ٣٦ بالمئة من مجموع السكان، كانت القوات المسلحة إما تمتنع عن السياسة، وتعتبر قوة محترفة بالدرجة الأولى (في تشيلي والأوروغواي وكوستاريكا والمكسيك)، وإما تتدخل في السياسة لتلعب دوراً سياسياً يتزايد توجهه المحافظ شيئاً فشيئاً (في الأرجنتين وكوبا وفنزويللا وكولومبيا والبرازيل).

مع تغير المجتمع، يتغير أيضاً دور القوات المسلحة. في العالم الأوليغارشي، الجندي راديكالي؛ وفي عالم الطبقة المتوسطة هو مشارك وحكم؛ وعندما يلوح المجتمع الجماهيري في الأفق، يصبح الوصي المحافظ على النظام السائد. هناك مفارقة إذاً، لكن يسهل إدراكها: كلما كان المجتمع أكثر تخلفاً، يكون دور القوات المسلحة أكثر تقدمية؛ وكلما ازداد تطور المجتمع، يصبح دور القوات المسلحة أكثر محافظة ورجعية. في عام ١٨٩٠، شكل الضباط في الأرجنتين حزب «لوجيا ميليتار» من أجل دعم الإصلاح. وبعد ثلاثين سنة شكّلوا «لوجيا سان مارتين» الذي ناهض الإصلاح، وحضن انقلاب ١٩٣٠ الذي يهدف كما أعلن مؤيدوه إلى استعادة «الديموقراطية الدستورية الراسخة»، والتي تتعرض للتخريب من قبل «جماهيرية» الرئيس اريغويان[٣١]. وعلى هذا النحو أيضاً، لعب حزب «تركيا الفتاة»، في تركيا عام ١٩٠٨، والناصريون في العشرينات، أدواراً متميزة بتقدميتها وإصلاحيتها، وتشبه الأدوار التي تبنتها القوات المسلحة في دول أخرى في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. لكن عند حلول هذه المرحلة، كانت القوات المسلحة في تركيا قد بدأت بالتدخل في السياسة من أجل كبح طبقة جديدة من التجار تسعى للوصول إلى السلطة وتحظى بدعم الفلاحين. الجنود لم يتغيّروا؛ إنهم لا يزالون يؤيدون إصلاحات،

المرحلة الكمالية وهم الآن لا يرغبون في أن تصل إلى السلطة طبقات اجتماعية قد تحدث تغييرات في هذه الإصلاحات.

إن المقدار الذي تتوصل إليه المؤسسات العسكرية والأفراد في التسيّس يعود إلى ضعف المنظمات السياسية المدنية وعجز الزعماء السياسيين المدنيين عن معالجة مشكلات السياسة العامة التي تواجهها البلاد. كما أن مدى لعب ضابط مسيّس لدور محافظ أو إصلاحي يعود إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية في المجتمع.

ينتج عدم الاستقرار والانقلابات التي ترافق ظهور الطبقة المتوسطة، عن تغيرات في طبيعة القوات المسلحة؛ وما يرافق ظهور الطبقة الأدنى يكون ناتجاً عن تغيرات في طبيعة المجتمع. في الحالة الأولى، تكون القوات المسلحة معصرنة وتترسّخ عندها مفاهيم الفاعلية والشرف والقومية التي تجعلها تنعزل عن النظام السائد. وهي تلجأ إلى التدخل في السياسة لتجعل المجتمع يسير معها جنباً إلى جنب. إنها الحرس الطليعي للطبقة المتوسطة ورأس الحربة الذي يشق لها طريقاً إلى داخل ميدان التنافس السياسي. إنها تشجع على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والاندماج القومي، وإلى حد ما، على توسيع المشاركة السياسية. وحين تغدو فئات الطبقة المتوسطة المدينية عناصر مسيطرة في السلطة، تتولّى القوات المسلحة دور الوسيط أو المثبّت. وإذا كان المجتمع قادراً على الانتقال من مشاركة الطبقة المتوسطة إلى المشاركة الجماهيرية ويتمتع بمؤسسات سياسية ذات مستوى جيد من التطور (كما هي الحال في دول أميركا اللاتينية: تشيلي والأوروغواي والمكسيك)، فإن القوات المسلحة تتخذ دوراً غير سياسي ومتخصصاً واحترافياً، وهذه ميزة للأنظمة الخاضعة لسيطرة مدنية «موضوعية». كانت تشيلي والأوروغواي والمكسيك بالفعل، الدول الوحيدة في أميركا اللاتينية التي لم تشهد انقلابات عسكرية خلال عقدين بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن، إذا انتقل المجتمع إلى مرحلة المشاركة الجماهيرية بدون تطوير

مؤسسات سياسية فاعلة، فإن القوات المسلحة تبادر إلى بذل جهد واقٍ لحماية النظام السائد ضد عدوانية الطبقات الدنيا، خصوصاً الطبقات الدنيا في المدن. وبذلك تصبح هذه القوات حارساً لنظام الطبقة المتوسطة. وهي بهذا المعنى تلعب دور البواب في توسيع نطاق المشاركة السياسية في مجتمع بريتوري: دورها التاريخي أن تفتح الباب أمام الطبقة المتوسطة وتغلقه في وجه الطبقات الدنيا. تبدأ المرحلة الراديكالية في مجتمع بريتوري بانقلاب عسكري مشرق ومُعَصْرِن، يطيح بالأوليغارشية ويبشر بإدخال التنوير في مجال السياسة. وتنتهي بسلسلة من الجهود الوقائية المخيِّبة والمؤذية كي تعوق تسلّق الطبقات الدنيا سلّم السلطة السياسية.

وهكذا، فإن التدخل العسكري في هذا النوع من «الفيتو» يعكس مباشرة تزايد مشاركة الطبقات الدنيا في السياسة. لعبت القوات المسلحة في الأرجنتين دوراً أكثر فعالية بعد عام ١٩٣٠ ترافق مع مضاعفة عدد البروليتاريا الصناعية من ٥٠٠ ألف إلى مليون عامل في فترة زمنية لم تتجاوز العقد بكثير. وعلى نحو مشابه، في البرازيل، «إن تذمر الجماهير المدينية وتكاثر عدد السياسيين الذين يجتذبون أصوات الناخبين بأساليب مخادعة هو الذي حمل القوات المسلحة إلى الرجوع إلى عالم السياسة عام ١٩٥٠». وفي عام ١٩٥٤، انقلب الجيش ضد فارغاس حين بدأ يتصرف على غرار بيرون «للتعجيل في انبعاث الدعم الشعبي للحكومة، بتقديم وعود متهوّرة للعمال»[٣١].

بصورة أدق تظهر تدخلات الفيتو عادة في إطار مجموعتين من الظروف. الأولى، هي أن يتمكن حزب أو حركة من تحقيق نصر فعلي أو مأمول في انتخابات يعارضها الجيش. والثانية، أن تكون هناك فئات ممثلة في الانتخابات ويرغب الجيش في تنحيتها عن السلطة السياسية. خمسة انقلابات عسكرية من أصل الانقلابات الستة التي شهدتها أميركا اللاتينية ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٤، كان هذا هدفها. في شهر آذار (مارس) من عام

١٩٦٢، تدخل الجيش في الأرجنتين لإزاحة الرئيس فروندیزي عن منصبه وإلغاء نتائج الانتخابات التي فاز فيها البيرونيون بنسبة ٣٥ بالمئة من أصوات المقترعين وانتخبوا عشرة حكام للأقاليم من أصل أربعة عشر حاكماً، وشكلوا تقريباً ربع أعضاء مجلس النواب. وفي شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٦٢، تولّى الجيش زمام السلطة في بيرو، بعد الانتخابات، كي يمنع «هايا دو لاتور» من حركة «أبريستا»، أو الجنرال السابق مانويل أودريا، من الوصول إلى منصب الرئاسة. وكان هدف الانقلاب العسكري في غواتيمالا، في شهر آذار (مارس) من عام ١٩٦٣ الحؤول دون انتخاب الراديكالي خوان اريفالو رئيساً. وتمكّن الجيش في الإكوادور، في شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٦٣، من تنحية الرئيس أروزمينا عن منصبه، لكي يضمن، إلى حد ما، عدم رجوع فيلاسكو ايبارا إلى السلطة، والذي كان الجيش قد أقاله من منصبه في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦١[٣٣]. في الهندوراس، تدخل الجيش أيضاً، في شهر تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٦٣، للحؤول دون انتخاب الإصلاحي الشعبي روداس ألفارادو رئيساً للبلاد. إن لجوء الجيش أكثر فأكثر لتنفيذ دوره المحافظ في منع وصول الحركات الشعبية، أو التي تنتمي إلى الطبقات الدنيا، أو الحركات الإصلاحية، إلى السلطة، كان معكوساً في تزايد ارتباط الانقلابات العسكرية بالانتخابات. نسبة١٢ بالمئة فقط من الانقلابات التي شهدتها أميركا اللاتينية، ما بين ١٩٣٥ و١٩٤٤، وقعت خلال اثني عشر شهراً قبل عملية انتخاب محدّدة الموعد، أو بعد أربعة أشهر مباشرة من عملية الانتخاب. وما بين ١٩٤٥ و١٩٥٤، ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٢ بالمئة، وما بين ١٩٥٥ و١٩٦٤، وصلت نسبة الانقلابات التي وقعت قرابة موعد الانتخاب إلى حوالى ٥٦ بالمئة[٣٤].

كما تقع انقلابات الفيتو أيضاً عندما تبدأ الحكومة بوضع مخططات سياسية راديكالية، أو عندما تظهر توجهها إلى فئات يرغب الجيش في

إبعادها عن السلطة. تلك كانت الحالة في بيرو عام ١٩٤٨، وفي جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٣، وفي البرازيل عام ١٩٦٤، وفي إطار مختلف نوعاً ما، في تركيا عام ١٩٦٠، وفي اندونيسيا عام ١٩٦٥. في جميع هذه الحالات والتي تندرج في هذين النمطين كانت الفئة المسيطرة في القوات المسلحة تواجه حزباً أو حركة يتمتعان بشعبية جماهيرية كبيرة: الأبريستا، والبيرونيون، والشيوعيون، والديموقراطيون أو ما يشبههم؛ وكانت تعمل على تنحية هذه المجموعة من مركزها أو على منعها من الوصول إلى السلطة.

في الانتقال من نظام تقليدي أو أوليغارشي إلى نظام تلعب فيه الطبقة المتوسطة دوراً رئيسياً، تعلو منزلة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي يتقدم جنباً إلى جنب مع توسيع نطاق المشاركة السياسية. ولكن في الانتقال من المجتمع الراديكالي إلى المجتمع الجماهيري. لا تبدو العلاقة واضحة إلى هذا الحد. على نحو عام تقريباً، سوف تعمد فئة الضباط المسيَّسين إلى معارضة ادخال الطبقات الدنيا في المدينة إلى ميدان العمل السياسي. وللضغط المتأتي من التدخل العسكري في هذه الظروف تأثير محافظ: إنه يحول دون توسيع نطاق المشاركة السياسية كي لا يشمل جماعات أكثر راديكالية، وبذلك يبطىء عملية الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي. لكن في الشرق الأوسط، وفي المجتمعات الآسيوية، قد تكون الجماهير أكثر محافظة من النخبة القومية في الطبقة المتوسطة التي وصلت إلى السلطة مع انحسار الاستعمار الغربي. في هذه الظروف ربما يكون التدخل العسكري، لمنع وصول فئات جديدة إلى السلطة السياسية، تأثير تقدمي واضح على التوجه السياسي للحكومة. باختصار، يتعارض تعزيز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي مع توسيع نطاق المشاركة السياسية. كانت تنحية حكومة مانديريز في تركيا عام ١٩٦٠، على سبيل المثال، محاولة لوضع حد لمشاركة زعماء في النشاط السياسي يتمتعون بدعم من الجماهير الريفية الأكثر تقليدية ومحافظة. في مثل هذه المجتمعات، تكون السياسة، إذا جاز التعبير، مقلوبة

رأساً على عقب، عوضاً عن أن يكون الرأس في الأعلى؛ أي يكون المدافعون عن الهرمية التقليدية في الأسفل بدلاً من أن يكونوا في القمة.

وحتى في أميركا اللاتينية، حيث تؤدي البنية الطبقية المنتظمة للغاية إلى ظهور قدر عالٍ من الارتباط ما بين توسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الإصلاح، فإن الظروف قد تتطور ويتدخل الجيش لصالح توسيع المشاركة وضد الإصلاح. على سبيل المثال، فشل الجيش في أن يلعب دوراً إصلاحياً في مرحلة مبكرة من تاريخ البيرو، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ظهور حركة آپدا وهي حركة إصلاحية من الطبقتين المتوسطة والعاملة وإلى الأحداث التاريخية والحوادث المفاجئة التي جعلتها تنفر من الجيش في أوائل الثلاثينات. في الواقع، كانت الفئات المختلفة من أبناء الطبقة الوسطى منقسمة بعضها ضد بعض، فارتد ذلك «لمصلحة الفئات من أبناء الطبقة العليا، التي عملت بناءً على ذلك على إثارة وتغذية الانقسام الحاصل»[٣٥]. وكانت النتيجة استمرارية «غير طبيعية» للسيطرة الأوليغارشية في البيرو، إلى أن ظهرت حركة إصلاحية مدنية جديدة، غير الأپريستا، في أواخر الخمسينات. ساهم التدخل العسكري عام ١٩٦٢، بمعنى ما، بإيجاز العملية التاريخية. بقدر ما كان هذا التدخل يهدف إلى منع حركة الأپريستا من الوصول إلى السلطة، بقدر ما كان يظهر بدور المحافظ والوصي. وبقدر نجاحه في تسليم السلطة أولاً إلى مجلس عسكري يحبّذ الإصلاح، ومن ثم إلى ادارة مدنية تحبّذ الإصلاح، وقع في النموذج التقدمي المعروف سابقاً، وذكرت ممارساته بما حدث مع تدخل الجيش في تشيلي في العشرينات. من الواضح أن ترتيب الأحداث ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٣ كان يتبع، في بعض النواحي، النموذج الكلاسيكي للإصلاح. انقلاب شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٦٢، سلّم السلطة إلى مجلس عسكري يتألف من ثلاثة رجال باشر في وضع البرامج للإصلاح الزراعي والاجتماعي. لكن رئيس المجلس، الجنرال بيريز غودوي، كان يميل أكثر إلى المحافظة، وهو كما وصفه ريتشارد

باتش: «واحد من بين مجموعة أخيرة من جنرالات الزمن القديم»، وقد أعدّ الخطط ليعيد الجنرال مانويل أودريا المحافظ إلى السلطة. نتيجة لذلك، وقع انقلاب لتقوية التماسك في بداية عام ١٩٦٣، فأزيح غودوي عن منصبه، وحلّ محله الجنرال نيكولاس ليندلاي لوبيز، الذي كان قائد المجموعة العسكرية التقدمية المتمركزة حول: «مركز الدراسات العليا العسكرية». وقد كتب أحد المحللين حول هذا الحدث يقول: «كان التخلص من رئيس المجلس العسكري، الجنرال بيريز غودوي دليلاً إضافياً على تماسك الضباط ذوي التوجه الإصلاحي»(٣٦).

يبدو أن دور الجيش كوصيّ شرعي، ومن خلال عرض مؤثر، يستميل معظم الجيوش، وغالباً ما يقنع به القادة الأميركيون. إن التدخل العسكري في السياسة متقطّع وله أهداف محدودة، ولذلك فإن القوات المسلحة لا تعتبر نفسها القيّمة على عصرنة المجتمع ولا على وضع ترتيب سياسي جديد، بل هي عوضاً عن ذلك، وصيّة على النظام السائد وربما تكون أيضاً مظهراً له. يجب أن يكون الجيش، حسب تعبير الرئيس باريتنوس في بوليفيا (وهو أيضاً جنرال في سلاح الجو)، «المؤسسة الحارسة للبلاد.. يراقب بحماس تنفيذ القوانين وإخلاص الحكومات»(٣٧). لذلك، فإن الفساد وحالة الركود والوقوع في المآزق والفوضوية وعملية تهديم النظام السياسي القائم، هذه جميعاً تشجع على التدخل العسكري. وعندما ينجح الجيش في التخلص منها، يعلن أنه مستعد لوضع النظام النظيف بين أيدي القادة المدنيين. مهمته تنحصر في تسوية الفوضى ثم الانسحاب. إنها ديكتاتورية مؤقتة ـ وربما تكون على غرار الشكل الروماني إلى حد ما.

تختلف قليلاً ايديولوجية الوصاية من بلد إلى آخر. وهي أكثر تطوراً، كما هو مفترض، في أميركا اللاتينية، حيث البريتورية والمشاركة السياسية منتشرتان على نطاق واسع. وحسب تعبير جنرال أرجنتيني، فإن الجيش يتدخل في الشأن السياسي من أجل معالجة «النكبات الكبيرة التي قد تهدّد

استقرارنا القومي ووحدتنا، تاركاً جانباً النكبات الصغيرة التي لن تؤدي أية محاولة لإصلاحها إلاّ لإبعادنا عن مهمتنا وبلبلة رؤيتنا الواضحة لواجبنا». في عدد كبير من دول أميركا اللاتينية يعترف الدستور علنياً أو ضمنياً بوظيفة الجيش كوصي. على سبيل المثال، بررت القوات المسلحة البيروفية معها حركة الأبريستا من الوصول إلى السلطة، بفقرة من الدستور تنص على أن «هدف القوة المسلحة أن تدعم نظام الجمهورية، والإذعان للدستور والقوانين، وأن تحافظ على الإدارة العامة»[٣٨]. يقوم الجيش بهذا المعنى بوظيفة دستورية مشابهة لوظيفة المحكمة العليا في الولايات المتحدة: مسؤوليته الحفاظ على النظام السياسي، ولذلك يستدرج إلى الميدان السياسي في أوقات الأزمات، أو الخلافات، كي يمنع فصائل «سياسية» في الحكومة من اتخاذ إجراءات تشكل انحرافاً عن المبادىء الأساسية لذلك النظام. وأفراد الجيش أيضاً معنيّون بالوحدة داخل مؤسستهم، ولذا هم يصنفون أنفسهم في فئتين عسكريتين مترادفتين «المتشدّدون في أحكامهم»، والذين «يضبطون أنفسهم».

ربما يكون التعبير الأكثر شمولية والأكثر وضوحاً عن دور الوصي قائماً في فحوى تفكير الجيش البرازيلي. عندما أقدم الجيش على إسقاط الإمبراطورية، دافع أحد المفكرين عمّا وصفه بقوله: «حق القوات المسلحة الذي لا يمكن انكاره في خلع القوى الشرعية... عندما تشعر هذه القوات بأن شرفها يفرض عليها القيام بذلك، أو تحكم بأنه ضروري ونافع من أجل مصلحة البلاد»[٣٩]. وقد نصّ دستور عام ١٩٤٦، إلى حد ما على دور الوصيّ؛ وقد ورد في أحد بنوده أن وظيفة القوات المسلحة «حماية الوطن وأن تشكل ضمانة للقوى الدستورية وللقانون والنظام». إن المسؤولية الأولية للجيش إذاً هي حماية الأمن الاجتماعي، ونظام الحكم الجمهوري في البرازيل؛ وبناءً عليه، يجب أن يكون الجيش غير مُسيَّس وفوق السياسة. إذا أصدر الجيش حكمه بأن الجمهورية في خطر، وأن الفوضى باتت

متوقعة، يتوجب عليه التدخل من أجل صون الدستور. وعندما ينجز مهمته هذه، يتوجب عليه الانسحاب وأن يُعيد السلطة إلى القادة المدنيين العاديين (المحافظين، ومن أبناء الطبقة المتوسطة). وقد قال الرئيس كاستيلو برانكو: «يجب أن يكون الجيش على أهبة الاستعداد ليتصرّف بشكل منظّم، وفي الوقت المناسب، وفي حال الضرورة، من أجل تثبيت أسس المسار السليم في البرازيل. ولا تتقرر الحالة الضرورية والفرصة المناسبة ببساطة بناءً على رغبة الجيش في أن يصبح وصياً على الأمة، بل بالاعتراف بوجود حالة تقتضي التحرك الفوري من أجل مصلحة الأمة». هذا المبدأ، الذي وُصف مرة بأنه «مهمة عظمى» قد يكون من الأنسب وصفه بأنه «مواطنية». وهو ينعكس في خشية الجيش من الذاتية ومن زعيم تنفيذي قوي وشعبي يتم انتخابه مباشرة وتتبعه الجماهير، على غرار جتوليو أو جانيو أو جانجو أو جوسلينو. «الجيش لا يريد أي نوع من البيرونية، أو أي حزب شعبي يمكن تنظيمه بحيث يهدّد موقع الجيش المهيمن بوصفه المعبّر عن مصلحة الوطن والوصيّ عليه»[٤٠]. وهكذا، فإن الجيش إذا كان يتقبّل وجود مثل هذا القائد الشعبي فإلى حين يبدأ هذا القائد بتنظيم أتباعه بحيث يستطيع أن يهدّد بهم دور الجيش الذي نصّب نفسه حكماً على القيم الوطنية.

كانت الولايات المتحدة تشجّع غالباً على اعتناق مبدأ الوصاية. وكثيراً ما تُظهر ارتياحها حين يتولّى الجيش إزاحة الحكومات التي لم تكن تعجبها، ثم توفق بين موقفها هذا وبين وعيها الديموقراطي بإصرارها على أن يعمد الحكام العسكريون، وفي أول فرصة ممكنة، إلى تسليم السلطة إلى حكومة مدنية جديدة، من المفترض أن تكون موضع ثقة ـ وذلك من خلال انتخابات حرّة. من وجهة نظر العصرنة والتطور، فإن الخطأ الثاني يكون تسوية حبّية للخطأ الأول. إذ يبدو واضحاً تماماً أنه فيما تُحاط الوصاية بأسمى التبريرات والمبادىء، تترك أثراً كبيراً على النظام السياسي وتؤدي إلى إضعافه وإفساده. المسؤولية والسلطة منفصلتان تماماً. قد يكون زعماء

مدنيون مسؤولين، لكنهم لا يمتلكون السلطة ولا يسمح لهم بإيجاد هذه السلطة لأن أعمالهم تخضع للفيتو العسكري. وقد تتولى المجالس العسكرية زمام السلطة، لكن أعضاءها يدركون أنهم غير مجبرين على أن يكونوا مسؤولين عن عواقب تصرّفهم؛ إذ يستطيعون دائماً إعادة السلطة إلى المدنيين حيث تصبح مشكلات الحكم أكبر مما يحتملون. قد يتبادر إلى أذهان البعض أنه سيظهر نظام من الكبح والتوازن، من خلال محاولة المدنيين بذل كل ما بوسعهم لتجنّب التدخل العسكري، ومحاولة العسكريين بذل كل ما بوسعهم من أجل الإفلات من أذى السياسة. لكن هذا النوع من الأنظمة، كما يبدو في الواقع، يكشف عن أسوأ ما عند الطرفين.

يوحي مقدار تمسك القوات المسلحة بوجهة نظر الطبقة المتوسطة، بأن احتمالات تحوّل هذه القوات أكثر فأكثر إلى قوة إصلاحية تبدو لا أساس لها. فقد قيل، على سبيل المثال، إن المستقبل سوف يشهد ظهور حركة ناصرية في أميركا اللاتينية، أي «تتبنّى القوات المسلحة في أميركا اللاتينية طرازاً مماثلاً من العصرنة وتتولّى مسؤوليات إصلاحية كتلك التي أخذت القوات المسلحة في الشرق الأدنى على عاتقها القيام بها»[١١]. عدد كبير من أبناء أميركا اللاتينية، من مدنيين وعسكريين، يعتبرون الحل الناصري طريقة واعدة أكثر نحو التطوير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولكن ليست هناك فرصة كبيرة لتحقيق هذه الآمال. معظم مجتمعات أميركا اللاتينية بعيدة عن احتمالات ظهور الناصرية فيها؛ إنها مجتمعات بالغة التعقيد والترابط وأحرزت تقدماً كبيراً في المجال الاقتصادي حيث لم تعد قابلة للخلاص بواسطة الإصلاح العسكري. مع مضيّ أميركا اللاتينية في مجال العصرنة، كان دور الجيش يصبح أكثر محافظة. ما بين ١٩٣٥ و١٩٤٤، كانت ٥٠ بالمئة من الانقلابات تتبنّى أهدافاً إصلاحية لتغيير الوضع الراهن الاقتصادي والاجتماعي؛ وما بين ١٩٤٥ و١٩٥٤، ٢٣ بالمئة من الانقلابات احتفظت بهذه الأهداف؛ وما بين ١٩٥٥ و١٩٦٤، احتفظت بها نسبة ١٧ بالمئة

فقط[٤٢]. لذلك، فإن القول إن البرازيل في الستينات تحتاج إلى قائد على غرار عبد الناصر، يشبه إلى حد ما القول إن روسيا في الستينات تحتاج إلى ستوليبين. هذان النمطان من القيادة لا يتلاءمان بكل بساطة مع مرحلة التطور التي وصل إليها المجتمعان المذكوران. قد تكون ايران أو اثيوبيا في الستينات بحاجة إلى شخصية على غرار ستوليبين، وربما يكون في أميركا اللاتينية مجال لظهور قائد يشبه عبد الناصر، وذلك في هاييتي والباراغواي ونيكاراغوا، أو حتى في جمهورية الدومينيكان. لكن سائر الدول كانت، ببساطة، أكثر تطوراً من أن تستخدم هذا الدواء الشافي البسيط والجذاب.

فيما يزداد المجتمع تعقيداً، يصبح من الصعب أكثر فأكثر على الضباط العسكريين ممارسة سلطة فاعلة أولاً، والنجاح في حيازة السلطة ثانياً. بما أن سلك الضباط يعتبر فرقة صغيرة نسبياً ومنسجمة اجتماعياً، وعلى درجة عالية من الانضباط والتماسك، فإن العناصر المسيطرة فيه تستطيع أن تشكل، بقدر من الفعالية، كادراً قيادياً في مجتمع لا يزال غير معقّد وغير تفصيلي نسبياً. حين يصبح المجتمع البريتوري أكثر تعقيداً وتفصيلاً، يتضاعف عدد الفئات والقوى الاجتماعية، وتزداد مشكلات التنسيق وتوحيد المصالح تعقيداً. وفي ظل غياب مؤسسات سياسية مركزية فاعلة من أجل حل النزاعات الاجتماعية، تصبح القوات المسلحة ببساطة إحدى القوى الاجتماعية التي تتمتع بشكل نسبي بالانفراد والاستقلالية. وتضعف تدريجياً قدرتها على أن تستقطب الدعم وتحث على التعاون. بالإضافة طبعاً، إلى أن الضباط ليسوا بالضرورة حاذقين في مهارات التفاوض والتسوية والاستقطاب الجماهيري التي يتطلبها العمل السياسي في مجتمع معقّد. بالإمكان حث مجتمع أكثر بساطة والسيطرة عليه وتوجيهه نحو هدف معين. لكن حيث يكون التفصيل الاجتماعي متقدّماً، يجب على الزعيم السياسي أن يجيد الموازنة والتسوية. إن ميل القوات المسلحة لاختيار دور الوصاية في المجتمعات الأكثر تعقيداً، يشير في حدّ ذاته إلى إدراك نسبي لصعوبات دمج القوى الاجتماعية.

في مجتمع بلغ مستوى رفيعاً من التعقيد، لا تجد فئة أحرزت تخصصاً عالياً صعوبة أكبر في ممارسة القيادة السياسية فحسب، بل تبدأ الوسائل، التي تستطيع القوات المسلحة بواسطتها أن تستحوذ على السلطة، تفقد فعاليتها أيضاً. ولأسباب نابعة من طبيعته يتدنى مستوى منفعية الانقلاب باعتباره تكتيكاً في النشاط السياسي خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية. في المجتمع الأوليغارشي وفي المراحل الأولى من المجتمع البريتوري الراديكالي، يكون العنف محدوداً، لأن الحكومة تكون ضعيفة والمجال السياسي ضيقاً؛ عدد المشاركين في السياسة قليل وغالباً ما يشكلون مجموعة مترابطة ومتماسكة. في بورما، على سبيل المثال، كانت تربط علاقات النسب بين القياديين من العسكر والسياسيين(٤٣). ولكن مع توسيع المشاركة، وفيما يزداد المجتمع تعقيداً، تصبح الانقلابات أكثر صعوبة ودموية. ٨١ بالمئة من الانقلابات في أميركا اللاتينية، ما بين ١٩٣٥ و١٩٤٤، تمت بشكل أساسي دون إراقة دماء. لكن بين ١٩٤٥ و١٩٥٤، كان العنف متدنياً في ٦٨ بالمئة منها؛ وبين ١٩٥٥ و١٩٦٤، كانت نسبة الانقلابات البيضاء ٣٣ بالمئة فقط(٤٤). إن تزايد العنف في الانقلابات، كان مصحوباً بالطبع بتزايد استخدام سائر القوى الاجتماعية لأشكال أكثر شمولية من العنف. فيما يصبح المجتمع أكثر تعقيداً، تطوّر فئات أخرى وسائلها الخاصة لمقاومة النشاط العسكري. وعند أية محاولة لتجاهل مصالحها، قد تثأر هذه الفئات باستخدام وسائلها الخاصة في العنف وفي ممارسة الضغوط. لعبت الإضرابات العامة دوراً بارزاً في الإطاحة بنظام الحكم في غواتيمالا عام ١٩٤٤، على سبيل المثال، وفي الانقلاب التصحيحي الذي قام به بيرون في الأرجنتين عام ١٩٤٥(٤٥). عندما تشارك في العمل السياسي مجموعة متعدّدة الفئات، يحتاج من يرغب في الحصول على السلطة إلى قاعدة أوسع من تلك المسؤولة عادة عن تنفيذ انقلاب تقليدي. كان بالإمكان وقف كاب عند حدّه بواسطة إضراب عام، لكن هذا الإجراء لم يكن لينفع مع هتلر. على نحو مماثل، تمّ التخلّي عن تقليد اعلان الـ **Pronunciamiento** (البيان

الرسمي) في اسبانيا عام ١٩٣٦. لم يتأت عن ثورة الجيش انقلاب فحسب، بل حرب أهلية شارك فيها العمال والراديكاليون وأبناء كاتالونا وغيرهم من الجماعات، إلى جانب الحكومة. وعند اللجوء إلى انقلابات الفيتو الأكثر تطرفاً كانت تتشكل ميليشيات من العمال إما للمساعدة في الدفاع عن السلطة ضد عناصر من الجيش النظامي، وإما لكي تكون قوة موازية للجيش قبل استيلائه على السلطة.

وهكذا، فإن حدوث سلسلة من الانقلابات العسكرية يؤدي بعد فترة إلى إضعاف أهمية الانقلابات. ذلك أن التغيرات في السلطة وفي التوجه السياسي تتطلب إما مساومة معقدة بين عدد كبير من الفئات، وإما نشوب حرب أهلية دموية. مع توسع نطاق النشاط السياسي، تتدنى نسبة تكرار العنف، لكنه يصبح أكثر ضراوة. وكما أشار دانكوارت راستو:

«منذ قرن أو قرنين من الزمن، كان بالإمكان نفي الوزراء أو إعدامهم، وخلع السلاطين أو قتلهم: دون أن يلحظ الحرفي العادي أو القروي أو البدوي أي تغيير يُذكر. أما اليوم، فإن أية حادثة اغتيال سياسية أو انقلاب عسكري ـ وأحياناً مجرد عملية انتخابية ـ تكون في الغالب مصحوبة بنشاط مكثف للشرطة أو حتى للجيش، وباعتقالات وإبعادات بالجملة، وبمنع صدور الصحف، وبالمحاكمات العسكرية. كان عدم الاستقرار موجة صغيرة تطفو على السطح، واليوم يسود المجتمع بأسره»[٤٦].

إن جعل الحكومة ديموقراطية في مجتمع يشكل فيه العنف طرفاً أساسياً في الحكومة، يعني أيضاً جعل العنف ديموقراطياً. الانقلاب العسكري ـ الحرب المحدودة الناجمة عن العنف المحلي ـ ربما يستبدل بالحرب الثورية أو بغيرها من أشكال العصيان المسلح التي تشمل عناصر عديدة في المجتمع. من الممكن تصوُّر أن العناصر المحافظة قد تتراجع بلباقة أمام مطالب الجماعات الآخذة في الظهور، وبذلك تفسح في المجال أمام تطوير عمليات التغيّر

السلمي. وإذا لم تفعــل ذلـك، فــإن ضعف الـدور الــذي يلعبـه الجيش والحكومة في المجتمع قد يصحبه تزايد في دور العنف.

إن استيلاء الجيش على السلطة من خلال انقلاب يهدف إلى منع تـوسيع المشاركة السيـاسية، يمنـح النظام السيـاسي راحة مؤقتـة فقط. والفئات التي تشترك في الانقلاب تكون عادة متـآزرة برغبتهـا فقط في صدّ أو قلب الميـول التي تبـدو لهـا مخـربـة للنـظام العـام. عنـدمـا يستلم الجيش السلطة، يبـدأ التحالف الانقلابي بالتفكك. قد يتجزأ إلى العديد من الزمر الصغيرة، وكل واحدة تحاول أن تدفع بـالأمور لتحقيق غـاياتهـا. في حالات أكـثر شيوعـاً، ينقسم إلى شقين كبيرين: الراديكاليون والمعتدلـون، المتشددون والمتسـاهلون، السفـاحون (Jorilas) والقـانونيـون (Legalistas). قـد يتـركّـز النـزاع بـين المعتدلين والراديكاليين حول عدد من القضايا؛ لكن في الوضـع النموذجي، تكون القضية الرئيسية هي إعادة السلطة إلى المدنيين. لكن حجة المتشدّدين تكون أن الجيش يجب أن يبقى في السلطة كي يمنع باستمرار وصـول الفئات المدنية التي أزاحها عن السلطة، وكي يفرض إصلاحات بنيـوية عـلى النظام السيـاسي. والمتشدّدون عـادة، ينحـازون إلى الاشـتراكيـة الـدوليـة في مجـال الاقتصـاد وإلى الفاشيـة في مجال السيـاسة. والمعتـدلون، من نـاحية ثـانية، يعتـبرون عادة أهـداف الانقلاب محـدودة أكثر. بعـد إزاحة المعـارضـين من القادة السياسيين عن مسرح الأحداث، وإحـداث بضعة تغيـيرات سياسيـة وإداريـة، يشعرون بـأنهم أدوا واجبهم، وبـاتـوا مستعـدين لـلانسحـاب إلى الخطوط السياسيـة الجانبيـة. يصل المعتـدلون إلى السلطة أولاً في انقـلابات الاختراق التي تعتبر علامة على بروز الـطبقة المتـوسطة في الميـدان السياسي، كما يصلون أيضاً في انقلابات الڤيتو. وهم معتدلـون ليس لأنهم يرغبـون في تسوية مع الأوليغارشية القائمة، بل لأنهم قد يرغبون في التوصل إلى تسويـة مع الحركات الجماهيرية الصاعدة. وفي الجهة المقابلة، يـرفض الراديكـاليون توسيع نطاق المشاركة السياسيـة. في انقلاب الاخـتراق لا يسعى الراديكـالي

إلى تسوية مع الأوليغارشي؛ وفي انقلاب الفيتو لا يسعى الراديكالي إلى تسوية مع الجماهير. الأول، يعمل على تسريع عجلة التاريخ؛ والثاني يقاوم هذا التسريع.

ويعني وجود فريقين، من المعتدلين والراديكاليين، أن انقلابات الفيتو، وانقلابات الاختراق على حد سواء، تأتي عادة مزدوجة؛ إنقلاب أولي يتبعه انقلاب تصحيحي يسعى من خلاله المتشدّدون إلى إزاحة المعتدلين والحؤول دون استعادة المدنيين للسلطة. لكن في هذه الحالة، يحتمل أن يكون الانقلاب التصحيحي أقل نجاحاً من مثيله الذي يحدث عند توسيع نطاق المشاركة السياسية لتشمل الطبقة المتوسطة. على سبيل المثال، في الأرجنتين، عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٢، تمكن المعتدلون من العسكريين الذين رغبوا في إرجاع السلطة إلى المدنيين من إحباط جهود «السفاحين» لمنع هذا الانتقال. وكذلك في تركيا عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٢؛ تمكن الجنرال غورسيل من التغلّب على عدة محاولات انقلابية تصحيحية قام بها قادة عسكريون راديكاليون. وبعد الانقلاب العسكري في كوريا عام ١٩٦١، ظهر صراع مماثل بين القياديين في المراتب العليا الذين يرغبون في تسليم السلطة إلى المدنيين، أو في تمدين الحكم العسكري، وبين أولئك الأصغر سناً الذين أصرّوا على احتفاظ الجيوش بالسلطة فترة طويلة من أجل تطهير النظام السياسي في كوريا. في أواخر عام ١٩٦٢ أعلن الجنرال پاك أنه يرغب في تمدين حكمه وأنه سوف يخوض معركة الرئاسة بإجراء انتخابات حرة. وفي شتاء ١٩٦٣، اعترض سائر أفراد المجلس العسكري على هذا التصرّف. ولكن بعد فترة تمكن المعتدلون من السيطرة وجرت الانتخابات في أواخر عام ١٩٦٣. في حين خسر المعتدلون، من جهة ثانية، في بورما في النزاع الذي نشب بعد انقلاب شهر آذار (مارس) من عام ١٩٦٢، وطرد من الحكومة في شباط (فبراير) ١٩٦٣، الناطق الرسمي باسمهم البريغادير أيونغ جيي، لأنه يروّج من أجل عودة الحكم المدني.

تكمن معضلة دور الجيش في الوصاية في فرضيتين: إنّ الجيش فوق السياسة، وإن الجيش يجب أن يتدخل في السياسة لمنع حصول تغييرات في النظام السياسي. إن دور الوصاية الذي يجب أن يلعبه الجيش يستند إلى الافتراض بأن أسباب التدخل العسكري تنشأ من تنازعات مؤقتة واستثنائية في النظام السياسي. لكن المسببات في الواقع كافية في النظام السياسي، وهي النتيجة الحتمية للعصرنة في المجتمع. ولا يمكن إزالتها بالتخلص ببساطة من بعض الناس. بالإضافة إلى ذلك، حين ينجح الجيش في منع أية فئة اجتماعية أخرى من الوصول إلى السلطة، يتولد لدى الضباط إحساس بالحرص على أنفسهم وعلى انتمائهم إلى المؤسسة العسكرية، يحملهم على التخوف من ردّ فعل انتقامي ضدهم إذا هم تخلّوا عن قرار الڤيتو. وهكذا تتفاقم بواعث التَدخل، ويلتزم الجيش إصراره على أن الجماعة التي طردت من الحكم مرة، لن تعود إليه أبداً.

إن الجيش الذي يتدخل في السياسة عبر قيامه بانقلاب «ڤيتو»، يواجه الخيار الذي واجهه الجيش البرازيلي بعد الانقلاب الذي نفذه في شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٦٤. وقد أشار تايسون إلى هذا الأمر بقوله: «يجب على الجيش البرازيلي أن يختار التقدم أكثر في مجال السياسة في البرازيل، على الرغم مما يترتب على ذلك من انقسامات في الرأي قد تهدّد وحدة الجيش؛ أو يتوجب عليه أن يسمح لفئات أخرى جديدة أن تنظم ذاتها كي يكون نشاطها السياسي فاعلاً، وبذلك يتنازل عن احتكاره للسلطة وعن منصبه كَحَكَمٍ نهائي»(٤٧). وعلى نحو أكثر دقة، فإن الجيش الذي يتدخل بهذا الأسلوب يستطيع الاختيار بين أربعة مجالات للعمل، كما يقتضي احتفاظه بالسلطة أو بتسليمها إلى المدنيين، أو إذعانه أو مقاومته لتوسيع نطاق المشاركة السياسية. لكن كل خيار يفرض خسارة على الجيش وعلى النظام السياسي.

أ ـ اعادة وحظر (خيار أرامبورو): يستطيع الجيش أن يعيد السلطة إلى

المدنيين بعد فترة وجيزة من الحكم وإجراء عملية تطهير في الإدارات الحكومية، إلّا أنه يواصل حظره لبروز فئات جديدة في السلطة السياسية. لكن، وعلى نحو ثابت تقريباً، تتكرّر الحاجة للتدخل مجدداً في عام ١٩٥٥، على سبيل المثال أزاح الجيش الأرجنتيني بيرون عن منصبه. وبعد نزاع تمكن المتسامحون بقيادة الجنرال ب. أرامبورو من إلحاق هزيمة بالمتشددين وتم تسليم السلطة إلى المدنيين. جرت عملية انتخاب، وفاز بمنصب الرئاسة معتدل يدعى فرونديزي. وفي انتخابات لاحقة (١٩٦٢) تبيّن أن البيرونيين ما زالوا يتمتعون بدعم ثلث عدد الناخبين في الأرجنتين. لهذا السبب شعر فرونديزي بأنه مُجبر على إيجاد تسوية، وعلى القيام ببعض أشكال التعاون معهم. ولهذا السبب أيضاً شعر الجيش بأنه مجبر على التدخل ثانية وعلى تنحية فرونديزي عن منصبه. وتحدَّدت انتخابات جديدة، نجحت فيها عملية منع البيرونيين من المشاركة، وفاز أعضاء حزب الوسط بنسبة ٢٦ بالمئة من مجموع عدد المقترعين، وانتخبوا أرتور إليا رئيساً. لكن البيرونيين ظلوا أقوياء، وظل الجيش متصلباً في منعهم من المشاركة في السلطة؛ وهكذا ظل النظام السياسي في حالة بريتورية، وشكل الجيش فئة فاعلة في قدرته على استخدام الفيتو ضد الفئات التي تظل مستعدة للتدخل. حين تداعى حكم إليا في عام ١٩٦٦، بات دخولهم مجدداً إلى معترك السياسة أمراً لا مفرّ منه. وهذا الوضع يشبه وضعاً نشأ في البيرو ما بين عام ١٩٣١ و١٩٦٣، عندما تدخل الجيش ثلاث مرات، ليمنع «الأپرا» من الوصول إلى السلطة. مع تطوّر وضع كهذا، من الواضح أن مسألة الوصاية تصبح باطلة تلقائياً. يتخلّى الجيش عملياً عن ادعائه بأنه الكفيل الحيادي الخارجي للنظام السياسي. بدلاً من ذلك يصبح أفراده مشاركين فاعلين ومتنافسين على المسرح السياسي، مستخدمين تنظيمهم المتفوّق وقوتهم المهدّدة من أجل موازنة الاستقطاب الجماهيري والقوة الانتخابية عند فئات أخرى.

وهناك مثال آخر تقدمه بورما عن حدود هذا النمط. في عام ١٩٥٨،

عندما انشق حزب آفبيل (Afpel) الحاكم، استلم السلطة الجنرال «نو وين»، وحلّ محل حكومة الرئيس «يونو». لكن «نو وين» صرحّ بأنه ينوي إعادة السلطة إلى المدنيين، وبذل كل ما بوسعه للتقليل من شأن التغييرات التي أحدثها نظامه العسكري في النظام السياسي. وفي عام ١٩٦٠، تخلّى عن السلطة؛ أجريت انتخابات تنافس فيها حزبان، وتم انتخاب «يونو» فاستعاد منصبه. سلّم «نو وين» السلطة إلى «يونو» على مضض، ولكن حسب الأصول. لكن بعض مضي سنتين، تدهورت الأوضاع إلى حد شعر فيه الجنرال «نو وين» مجدداً أنه مجبر على التدخل لإزاحة «يونو». وفي هذه المرة كان تدخل «نو وين» حاسماً. ألقي القبض على «يونو» وأتباعه، وصرّح «نو وين» بوضوح أنه ينوي البقاء في السلطة.

ب ـ إعادة وتوسيع (خيار غورسيل): يستطيع القادة العسكريون إعادة السلطة إلى المدنيين، والسماح للفئات الاجتماعية التي كانوا يعترضون سبيلها سابقاً بحيازة مراكز في السلطة بناءً لشروط جديدة. وفي ظل قيادة جديدة عادة. بعد انقلاب عام ١٩٦٠، الذي أسقط فيه الجيش التركي حكومة منديريز، تمّ تنفيذ حكم الإعدام في عدد من قادة الجيش السابقين، ولكن الجنرال غورسيل كان أيضاً من الذين أصرّوا على إعادة السلطة إلى المدنيين. وأجريت انتخابات عام ١٩٦١؛ كان الحزبان المتنافسان الأساسيان حزب الشعب، الذي يؤيده الجيش، وحزب العدالة، الذي كان يحظى بدعم الفئات نفسها التي سبق وساندت منديريز. لم يحظ أي حزب منهما بالأغلبية، لكن تم انتخاب الجنرال غورسيل رئيساً للبلاد، وشكّل حزب الشعب حكومة ائتلافية ضعيفة. إلاّ أنه كان من الواضح أن المجموعات المسيطرة من الناخبين في تركيا تحبّذ حزب العدالة، مما طرح تساؤلاً هاماً حول حزب العدالة: هل سيكون معتدلاً إلى حد لا يثير عداوة الجيش ويدفعه إلى التدخل ثانية؟ وهل سيكون الجيش واسع الصدر إلى حد السماح لحزب العدالة بالوصول إلى السلطة من خلال انتخابات سلمية؟ بالنسبة

للوضع في الأرجنتين لم يتحقق أيٌّ من هذين الشرطين في تحديد العلاقة بين البيرونيين والجيش الأرجنتيني. أما في تركيا، فقد ساد التفاهم والاعتدال. تمكّنت الحكومة بمساندة مجموعة من القادة النافذين في الجيش من إحباط الجهود التي بذلها راديكاليون عسكريون للقيام بمحاولة انقلاب ثانية؛ وفي دورة ١٩٦٥ الانتخابية، فاز حزب العدالة بأغلبية واضحة في البرلمان وشكل حكومة. قبل الجيش وصول تحالف رجال الأعمال والمزارعين إلى السلطة، وكان في السابق يحول دون وصولهم حين كان التحالف تحت قيادة منديريز. وسوف يبقى الجيش التركي على الأرجح خارج الميدان السياسي إلى حين ظهور أزمة جديدة في المشاركة السياسية، وربما يحدث ذلك حين تطالب الطبقة العاملة المدينية بحصّتها في السلطة. وقد أذعن الجيش أيضاً في فنزويللا عام ١٩٥٨، وفي غواتيمالا عام ١٩٦٦، عندما تولّت مناصب السلطة فئات اجتماعية ونزعات سياسية، كان في السابق يعارض وجودها. في جميع هذه الحالات، يتوصل الزعماء المدنيون الذين يتولون زمام السلطة على الأقل إلى تفهّم وقبول بعض الشروط التي يحدّدها الجيش، وليس أقل ما فيها أنهم سوف يمتنعون عن الانتقام لأية تصرفات كان الجيش قد لجأ إليها أثناء وجوده في السلطة.

ج - احتفاظ وحظر (خيار كاستيلّو برانكو): يستطيع الجيش الاحتفاظ بالسلطة ويواصل معارضته توسيع نطاق المشاركة السياسية. في هذه الحالة، وبصرف النظر عن نواياه التي قد تكون في الاتجاه المعاكس، ينجرّ الجيش حتماً إلى اتخاذ اجراءات قمعية تتفاقم تدريجاً. هذا ما حدث مع الجيش البرازيلي بعد انقلاب شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٦٤، الذي أطاح بحكومة غولارت. وقد نتج عن الانقلاب اقامة نظام عسكري تدعمه عناصر من التجار والصناعيين والتكنوقراط. لكن الانتخابات العامة التي أجريت في البرازيل عام ١٩٦٥، أظهرت بوضوح أن الناخبين كانوا إلى جانب المعارضة. دفعت هذه الانتخابات بالمتشددين من العسكريين إلى المطالبة

بإلغاء النتائج ـ تماماً كما فعل الجيش في الأرجنتين عام ١٩٦٢، وكما حاول الضباط الشبان في الجيش التركي أن يفعلوا عام ١٩٦١ ـ في تركيا أحبط الجنرال غورسيل محاولة الانقلاب التي قام بها المتشدّدون. وفي البرازيل مضت عدة أسابيع سارت فيها الأمور وكأن هذا السيناريو سيتكرر هناك. كان من المتوقع أن يحاول المتشدّدون إزاحة الرئيس المعتدل، الجنرال كاستيلو برانكو، وفرض حكم استبدادي لمنع وصول المعارضة إلى السلطة. عدد كبير من الناس أيضاً توقع أن يتمكن كاستيلو برانكو من استقطاب الرأي المعتدل والتغلب على انقلاب المتشدّدين. لكن بدلاً من أن يقود المقاومة الناجحة ضد الانقلاب، قرّر كاستيلو أن يقود الانقلاب نفسه، وذلك بإعلانه حل البرلمان، وإلغاء الأحزاب السياسية، وفرض قيود جديدة على النشاط السياسي وعلى حرية التعبير. ومهما تكن الأسباب التي دفعت إلى هذا التصرف، فقد ظهر تأثيره في تقليص احتمال أن تتبع البرازيل النمط التركي أو في التوصل إلى تسوية قد تسمح لمعارضة نظيفة بالوصول إلى السلطة بسلام. عوضاً عن ذلك صار الوضع مشحوناً، ووجد الجيش البرازيلي، الذي كان يفتخر في الماضي بمدى تمسكه بدور الوصي الصارم غير المسيّس، نفسه في وضع لا مجال فيه لتسليم السلطة إلاّ لفئات ملعونة في نظره، وللحؤول دون امكانية اللجوء إلى تحريك عام للجماهير، أجريت الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٦، بطريقة غير مباشرة وذلك بواسطة الكونغرس القديم الذي لجأ الجيش إلى إزاحة عدد من العناصر المعارضة فيه. لم يترشح أحد من المعارضة ضد مرشح الجيش، الجنرال كوستا إي سيلفا وفي الانتخابات التي تلت من أجل تشكيل مجلس كونغرس جديد، فُرضت قيود وتحظيرات عديدة على مرشحي المعارضة.

د ـ احتفاظ وتوسيع (خيار بيرون): يستطيع الجيش أن يحتفظ بالسلطة، ويستطيع أن يسمح بتوسيع نطاق المشاركة السياسية، أو أن يستفيد منها فعلياً. كان هذا بالطبع السبيل الذي سلكه بيرون، وسلكه

أيضاً، في درجة أقل، روخاس بنيلا في كولومبيا. في هذه الحالات، يصل ضباط الجيش إلى السلطة بانقلاب يشكّل انحرافاً عن نمط الفيتو، ويعمدون لاحقاً إلى تغيير قاعدتهم السياسية باستقدام فئات جديدة إلى ميدان السياسة باعتبارها مناصرة لهم. يكون ثمن هذا التصرف عادة مضاعفاً. إنه يعزل القائد العسكري عن مصدر الدعم الأساسي له في الجيش، مما يزيد من احتمال تعرضه لانقلاب عسكري محافظ. كما يؤدي إلى استفحال العداوة بين الطبقة المتوسطة المحافظة والجماهير الراديكالية. وبمعنى ما أيضاً، يعكس هذا التصرف النمط السائد في مجتمع بريتوري أوليغارشي، عندما يتمكّن في الحالة النموذجية زعيم ديموغاجي شعبي فقير من الانشقاق عن أتباعه من العامة كي تقبل به النخبة. هنا ينشق زعيم من الطبقة المتوسطة عن طبقته كي يحظى بأتباع من العامة. يحاول القائد العسكري أن يصبح ديكتاتوراً شعبياً. لكن في النهاية يفشل للأسباب نفسها التي أدت إلى فشل نظرائه من المدنيين، ويتم فشله بالطريقة نفسها. بيرون تصرف على غرار فارغاس؛ وروخاس بنيلا لقي مصير هايا دو لاتور: كانت جهودهم مرفوضة لدى رفاقهم السابقين في السلاح الذين ظلوا أوفياء لدور الوصاية.

٥ - من البريتورية إلى النظام المدني: الجندي بناء للمؤسسة

إن وجود مفهوم المتّحد في المجتمعات البسيطة يجعل تطوير المؤسسات السياسية ممكناً. فمن الوظائف الأولية للمؤسسات السياسية في المجتمعات الأكثر تعقيداً، إن لم تكن هي الوظيفة الأولية، أن تجعل المتّحد فيها مُتحداً بالفعل. إن التفاعل إذاً بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي هو تفاعل دينامي وديالكتيكي: في البداية يلعب الثاني الدور الرئيسي في تشكيل الأول، وفيما بعد يلعب الأول الدور الأكثر أهمية في إحداث الثاني. لكن المجتمعات البريتورية عالقة في حلقة مفرغة. في أبسط أشكاله يفتقد المجتمع البريتوري إلى المتّحد، وهذا يعوق تطور المؤسسات السياسية. وفي أشكاله الأكثر تعقيداً، يعوق فقدان المؤسسات السياسية الفاعلة تطوير المُتّحد. نتيجة لذلك، ثمة في المجتمع البريتوري نزعات قوية تحثّه على البقاء في تلك الحالة. المواقف وأنماط السلوك، حين ظهورها، تنزع نحو الركون وتكرار ذاتها، وتصبح السياسة البريتورية جزءاً لا يتجزأ من حضارة المجتمع.

وهكذا، فإن البريتورية تنزع لأن تكون أكثر رسوخاً في بعض الحضارات (الإسبانية والعربية على سبيل المثال) منها في البعض الآخر، ولأن تستمر في هذه الحضارات من خلال توسيع المشاركة السياسية وظهور بنية اجتماعية عصرية أكثر تعقيداً. إن أصول البريتورية في أميركا اللاتينية ترجع أولاً، إلى

غياب أي ميراث من المؤسسات السياسية من المرحلة الاستعمارية ثم ترجع ثانياً، إلى ادخال مؤسسات الطبقة المتوسطة الجمهورية في فرنسا وفي الولايات المتحدة، إلى مجتمع أوائل القرن التاسع عشر في أميركا اللاتينية الخاضع للتوجه الأوليغارشي. وترجع أصول البريتورية في العالم العربي إلى ضعف الدول العربية الرازحة تحت الحكم العثماني، وإلى المرحلة الطويلة من الهيمنة العثمانية، التي انحدرت من مستوى عالٍ من التطور المؤسساتي إلى حكم ضعيف وغريب، فاقدة شرعيتها مع بروز النزعة القومية العربية، ومع إخضاع معظم العالم العربي بعد ذلك إلى الانتداب الفرنسي أو البريطاني. هذه التجارب التاريخية عزّزت استمرارية الضعف السياسي في الحضارة العربية بالمقارنة مع الوضع في أميركا اللاتينية. ونتج عن فقدان الثقة وعن الكراهية عند الأفراد والجماعات، استمرار وجود مستوى متدنٍ من المؤسساتية السياسية. حين تكون مثل هذه الظروف قائمة في حضارة ما، من الضروري طرح التساؤلات التالية: كيف السبيل إلى معالجتها؟ ما هي شروط إمكانية الانتقال من مجتمع فيه قوى اجتماعية مسيَّسة إلى مجتمع الشرعية والسلطة؟ أين هي نقطة الارتكاز التي يمكن استخدامها في هذا المجتمع كي يتم دفعه للخروج من هذه الحالة؟ مَن، أو ما الذي يستطيع إيجاد المصالح المشتركة والمؤسسات القابلة للاندماج، الضرورية لتحويل المجتمع البريتوري إلى نظام مدني؟

ليست لهذه الأسئلة أجوبة واضحة. لكن ربما يكون هناك تعميمان حول تحرك المجتمعات من التفكك البريتوري إلى النظام المدني. الأول، كلما أخذ هذا التطور مساره في عمليتي العصرنة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، تتدنّى الكلفة التي يفرضها على المجتمع. وعلى العكس، مع ازدياد تعقيد المجتمع تزداد صعوبة إنشاء مؤسسات سياسية اندماجية فيه. والثاني، في كل مرحلة من مراحل توسيع المشاركة السياسية، تكون فرص العمل السياسي المثمر متاحة أمام فئات اجتماعية مختلفة، وزعماء سياسيين ذوي

نزعات مختلفة. بالنسبة للمجتمعات في الطاور البريتوري الراديكالي، من الواضح أن الزعامة التي سوف تبادر إلى انشاء مؤسسات سياسية تدوم، يجب أن تكون من القوى الاجتماعية في الطبقة المتوسطة، وأن تكون موضع إعجاب هذه القوى. وقد ناقش البعض أن الزعامة البطولية الجذابة قد تتمكن من القيام بهذا الدور. حيث تكون المؤسسات السياسية ضعيفة أو منهارة أو مهزومة، تستقرّ السلطة غالباً بين أيدي زعماء جذابين يحاولون أن يسدّوا الثغرة بين التقليد والعصرية بإعجاب الناس الكبير بهم، إلى حد أن هؤلاء يقدرون على جعل السلطة متمركزة فيهم، ويُفترض أن لهم موقعاً يخوّلهم دفع التطور المؤسساتي قُدماً، وممارسة دور «المشترع الأكبر أو «المنشيء» بالنسبة لمكيافيللي، يجب أن يكون اصلاح الدول الفاسدة أو تأسيس دول جديدة عمل رجل واحد. ولكن ليس هناك تعارض بين المصالح الفردية والمصالح المؤسساتية. إن مؤسساتية السلطة تعني الحد من السلطة التي ربما استخدمها الزعيم بشكل شخصي واعتباطي. مَن يُفترض أنه منشيء لمؤسسة يحتاج إلى سلطة شخصية لبناء المؤسسات، لكنه لا يستطيع أن يبنيها بدون التخلي عن السلطة الشخصية. إن النفوذ المؤسساتي مضاد للنفوذ الزعامي؛ والزعماء الجذابون يهزمون أنفسهم إذا حاولوا ايجاد مؤسسات ثابتة في التنظيم العام.

من الممكن تصوّر أن المؤسسات السياسية القابلة للاندماج في مجتمع بريتوري راديكالي، قد تكون ثمرة تنظيمات سياسية كانت في الأساس تمثّل فئات عرقية أو اقتصادية محدودة، ولكنها تقوم بعملية استقطاب واسعة تتجاوز القوة الاجتماعية التي أوجدتها في الأصل. لكن القوى السياسية المحركة في المجتمع البريتوري تعمل ضد ذلك. وتشجع طبيعة النزاع التنظيمات السياسية على أن تصبح ضيقة في تخصّصها ومحدودة، وأكثر التزاماً بمصالحها الذاتية، وأكثر اعتماداً على وسائلها الخاصة المميزة في النشاط السياسي. وتكون المكافآت الفورية من نصيب التنظيمات التي تتصرّف

بعدائية في خدمة مصالحها الذاتية، بدلاً من أن تكون من نصيب تلك التي تحاول تجميع عدد من المصالح.

بناءً على ذلك، ومن الناحية النظرية، فإن القيادة الأكثر فاعلية في بناء المؤسسات يجب أن تأتي من جماعات لا تتطابق مباشرة مع تكتّل عرقي أو اقتصادي معين. إلى حد ما، قد يعتبر الطلاب والزعماء الدينيون والجنود من هذه الفئة. لكن السجلات تبينّ أن الطلاب والزعماء الدينيين لا يلعبون دوراً بنّاءً في تطوير المؤسسات السياسية. إن طبيعة الطلاب الخاصة تجعلهم يقفون ضد النظام السائد، وهم، في شكل عام، لا يقدرون على تشكيل سلطة أو تأسيس مبادىء تشريعية. هناك حالات عديدة من المظاهرات وأعمال الشغب والثورات الطلابية والدينية، لكن ليس هناك حكومات طلابية، كما أن هناك عدداً ضئيلاً من الحكومات الدينية.

لكن الجيش، من ناحية ثانية، قد يتمتع بقدرة أكبر على إحداث نظام في مجتمع بريتوري راديكالي. هناك انقلابات عسكرية، ولكن هناك أيضاً حكومات عسكرية وأحزاب سياسية تكوّنت في رحم الجيش. يستطيع الجيش أن يكون متماسكاً وبيروقراطياً ومنظماً. والكولونيل قادر على رئاسة حكومة؛ فيما يعجز الطلاب ورجال الدين عن ذلك. إن فاعلية التدخل العسكري تنبع من الميّزات التنظيمية للجيش بقدر ما تنبع من تحكمه بالعنف أو استخدامه له. إن الارتباط بين وجود العنف في العمل السياسي وبين وجود الجيش في الميدان السياسي متفاوت في أحسن الأحوال. معظم الانقلابات، في معظم المناطق في العالم، تؤدي إلى خسارة بشرية ضئيلة. وينتج عادة عن أحداث شغب طلابية، أو إضراب عام، أو مظاهرة دينية، أو احتجاج عرقي، عدد أكبر من الإصابات التي يخلّفها انقلاب عسكري. وبناءً عليه، فإن القدرات التنظيمية المتفوقة هي التي تجعل التدخل العسكري أكثر تأثيراً وخطراً، ومع ذلك فهو يتميّز أيضاً بإمكانية انتاجية تفوق امكانية أي تدخل تنفذه قوى اجتماعية أخرى. وعلى خلاف التدخل

الطلابي، فإن التدخل العسكري الذي يعتبره كثير من الناس مصدراً للشر في مجتمع بريتوري، ربما يكون أيضاً مصدراً للعلاج.

تعتمد قدرة الجيش على لعب هذا الدور التطويري، أو حتى على لعب دور مُعَصْرِن، على توحيد القوى الاجتماعية في المجتمع. يختلف تأثير الجيش في مجتمع بريتوري باختلاف مستوى المشاركة. في الطور الأوليغارشي لا يوجد تمايز كبير عادة بين الزعماء العسكريين والمدنيين؛ ويكون المسرح السياسي تحت سيطرة جنرالات، أو على الأقل تحت سيطرة أشخاص يحملون لقب الجنرال. ومع مضيّ الوقت الذي ينتقل فيه المجتمع إلى طور الطبقة المتوسطة الراديكالي، يكون سلك الضباط عادة قد أصبح مؤطّراً بوضوح كمؤسسة؛ يكون النفوذ مشتركاً بين الجيش وقوى اجتماعية أخرى؛ وربما يحدث قدراً محدوداً من المؤسساتية السياسية داخل إطار نظام سياسي ضيّق في حدوده وغير قابل للتوسع، يتكرر التدخل العسكري بشكل متقطع، بتناوب المجالس العسكرية والمدنية وظهور تدريجي لفئات اجتماعية أقوى وأكثر موازنة. أخيراً، في الطور البريتوري الجماهيري، يتحدّد نفوذ الجيش بظهور حركات شعبية كبيرة. بناءً على ذلك، تكون فرص إنشاء مؤسسات سياسية تحت الرعاية العسكرية، أكبر في الأطوار المبكرة في المجتمع البريتوري الراديكالي.

يحتاج المجتمع لكي يفلت من البريتورية إلى مؤالفة المصالح المدينية والريفية وإنشاء مؤسسات سياسية جديدة. إن الوجه الاجتماعي المميّز للبريتورية الراديكالية هو انفصال المدينة عن الريف: السياسة كناية عن معركة تدور بين فئات مدينية من الطبقة المتوسطة، ولا تجد أية فئة من بينها مبرراً لتعزيز الإجماع على صعيد المجتمع ككل، أو تعزيز النظام السياسي. إن الشرط الاجتماعي المُسبق لترسيخ الاستقرار هو عودة ظهور القوى الاجتماعية المهيمنة في الريف في ميدان السياسة. رجال الفكر لديهم المقدرة العقلية؛ والجيش عنده الأسلحة؛ لكن الفلاحين يمتلكون القوة العددية

والأصوات. يحتاج الاستقرار السياسي إلى تحالف بين اثنين على الأقل من هذه القوى الاجتماعية. نظراً للعداوة التي تظهر عادة بين العنصرين السياسيين الأكثر انتظاماً في الطبقة المتوسطة، من النادر جداً نشوء تحالف بين قوتي الفكر والسلاح ضد القوة العددية. وإذا نشأ هذا التحالف، كما حدث خلال فترة حكم أتاتورك في تركيا، فإنه لا يسمح إلّا باستقرار مؤقت وهشّ، لا يلبث أن يتداعى مع دخول الجماهير الريفية في مجال السياسة. ونشوء تحالف بين رجال الفكر والفلاحين يدفع بالأمور في اتجاه معاكس، وغالباً ما يؤدي إلى الثورة: تدمير النظام الحالي كشرط أساسي لإقامة نظام جديد أكثر استقراراً. والسبيل الثالث للوصول إلى الحكم المستقر، هو إيجاد تحالف بين قوة السلاح والقوة العددية ضد قوة الفكر. هذا الاحتمال هو الذي يقدّم للقوات المسلحة في مجتمع بريتوري راديكالي، الفرصة لكي تنقل مجتمعها من البريتورية إلى النظام المدني.

وتعتمد قدرة الجيش على تطوير مؤسسات سياسية ثابتة، على قدرته أولاً على إيجاد تطابق بين دوره وبين جماهير الفلاحين وعلى تحريكه الفلاحين لخوض النشاط السياسي مساندة له. في العديد من الحالات، كانت هذه بالتحديد المحاولة التي قام بها حكام عسكريون اعتنقوا مبادىء العصرنة، ووصلوا إلى السلطة في مراحل مبكّرة من البريتورية الراديكالية. في معظم الأحيان يكون الضباط أنفسهم من أبناء الطبقات الريفية، أو لهم ارتباطات بالريف. وعلى سبيل المثال، كان معظم الضباط الكوريّين في أواخر الأربعينات: «من أصل ريفي متواضع، أو من أبناء بلدات صغيرة»[٤٨]. وفي أوائل الستينات كان الحكام العسكريون في كوريا:

«شباناً تراوحت أعمارهم بين ٣٥ و٤٥ سنة، وقد أتوا من أصول ريفية وعرفوا في كثير من الحالات الفقر عن كثب. من الطبيعي أن يكون لهؤلاء الشبان توجّه ريفي ـ شعور بالتعاطف مع الفلاح. كما أن لهم وجهة نظر في التمدين لا تخلو من التناقض. إنهم يعتبرون التمدين الإطار الذي نشأت

فيه اللاأخلاقية والفساد والأنانية، وهذه صفات السياسة الكورية ـ والحياة الكورية فعلياً ـ في السنوات الأخيرة. لكنهم مع ذلك يعترفون أن الواقع الاقتصادي في كوريا يحتاج إلى مزيد من التمدين، لا إلى اضعافه. التصنيع هو الحل الأساسي لهذا المجتمع بفائض العمال فيه، كما هو واضح لدى المجلس العسكري»[٤٩].

وكان قادة الإنقلاب المصري عام ١٩٥٢، من أصول اجتماعية مماثلة. «كان الجيش مصرياً وريفياً بالتمام؛ ضباطه من أبناء الطبقة المتوسطة في الريف». سلك الضباط، كما أكد نجيب، «تألّف بمعظمه من أبناء الموظفين المدنيين والجنود وأحفاد الفلاحين»[٥٠]. في بورما، كان القادة العسكريون، بالمقارنة مع النخبة السياسية «ذات النزوع الغربي» الأفبيل (Afpel) «أكثر ارتباطاً بأبناء بورما من المزارعين البوذيّين»[٥١]. وفي كثير من الأحيان، كانت هذه الخلفية الاجتماعية الريفية تجعل الأنظمة العسكرية تعطي أولوية كبيرة للخطط والمشاريع التي تعود بالفائدة على أكبر عدد من الناس في الريف. في مصر والعراق وتركيا وكوريا وباكستان، اتخذت الحكومات التي شكلتها الانقلابات العسكرية، إجراءات لاستصلاح الأراضي. في بورما، ودول أخرى، جعلت الحكومات العسكرية الأولوية في ميزانيتها لبرامج الإصلاح الزراعي لا للإصلاح المديني. هذا توجه هام لاستقطاب العناصر الأكثر عدداً وقوة في الريف، وهو شرط ضروري لاستقرار أية حكومة في دولة متعصرنة، كما أنه يعدّ ملائماً لحكومة عسكرية أو لأية حكومة أخرى. الحكم العسكري الذي يعجز عن تحريك مثل هذا الدعم، والذي يأتي مناصروه فقط من الثكنات والمدينة، يفتقد إلى القاعدة الاجتماعية التي سيبني عليها مؤسسات سياسية هائلة.

لكن دعم العناصر الريفية ليس سوى شرط مسبق لتطوير النظام العسكري للمؤسسات السياسية. في البداية، يستمدّ النظام العسكري الذي يتبنّى العصرنة شرعيته من الوعد الذي يقدمه للمستقبل. لكن لا

يلبث هذا الوعد أن يخبو باعتباره مصدراً للشرعية. إذا لم يتمكن النظام من تطوير بنية سياسية توطّد أسس مبدأ شرعي ما، لن تكون المحصّلة سوى أوليغارشية عسكرية تتنقّل فيها السلطة بين الأوليغارشيين بواسطة الانقلابات، التي تتعرّض هي أيضاً لخطر السقوط أمام ثورة تقوم بها قوى اجتماعية جديدة، لا تمتلك الأوليغارشية الآلية المؤسساتية القدرة على استيعابها. قد تحتفظ مصر وبورما بصورة تغيّر وعصرنة على الصعيد الاجتماعي لبعض الوقت، لكنهما ما لم تبادرا إلى إنشاء بنى مؤسساتية، فإن وضعهما في المستقبل سيكون كما هو الوضع في تايلاند. هناك أيضاً استولى مجلس عسكري، محبّذ للعصرنة، على السلطة في عام ١٩٣٢، وبدأ العمل في برنامج تغييري شامل، لكنه ما لبث أن فقد حماسته واستقر به الحال في إطار مريح من الأوليغارشية البيروقراطية.

القادة العسكريون، عكس الزعيم الجذّاب أو الزعماء المنتمين لقوة اجتماعية معيّنة، لا يواجهون معضلة لا حلّ لها في تطوير المؤسسات السياسية. يستطيع المجلس العسكري، كمجموعة، أن يحتفظ بالسلطة في الوقت الذي يقوم فيه بتوطيدها مؤسساتياً. ليس هناك بالضرورة نزاع بين مصالح العسكريين الخاصة ومصالح المؤسساتية السياسية. إنهم يستطيعون، بمعنى ما، أن يجعلوا التدخل العسكري في الشأن السياسي يتحوّل إلى مشاركة عسكرية. ينتهك التدخل العسكري كافة القوانين التي قد تكون قائمة لهذه اللعبة ويقوّض أسس توحد النظام السياسي وقاعدته الشرعية. المشاركة العسكرية تعني خوض اللعبة السياسية في سبيل ايجاد مؤسسات سياسية جديدة. قد يكون التدخل الأولي غير شرعي، لكنه يكتسب شرعيته حين يتحوّل إلى مشاركة، وإلى تولي المسؤولية لإيجاد مؤسسات سياسية جديدة سوف تجعل التدخل المستقبلي من قبل الجيش وسائر القوى الاجتماعية، أمراً مستحيلاً وغير ضروري. التدخل السياسي المتقطّع لإيقاف النشاط السياسي أو لتعليقه، هو جوهر البريتورية، فيما يمكن أن تدفع المشاركة العسكرية الطويلة الأمد في السياسة إلى إبعاد المجتمع عنها.

إن العائق الرئيسي أمام قيام الجيش بهذا الدور في المجتمعات البريتورية الراديكالية لا يعود إلى ظروف اجتماعية وسياسية موضوعية، بل إلى مواقف العسكريين الذاتية من السياسة ومن أنفسهم. المشكلة هي المعارضة العسكرية للنشاط السياسي. قد يتمكّن القادة العسكريون ببساطة، من تصوّر أنفسهم في دور الأوصياء؛ ويستطيعون أيضاً اعتبار أنفسهم دعاة حياديين للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعاتهم. لكنهم يجفلون من توليهم دور المنظم السياسي، إلّا في حالات نادرة. إنهم بالتحديد، يوجهون حكم الإدانة إلى الأحزاب السياسية. يحاولون أن يحكموا البلاد بدون أحزاب، وبذلك يقطعون على أنفسهم إحدى الطرق الرئيسية التي قد تدفع ببلادهم إلى التحرك خارج إطار الوضع البريتوري. قال أيوب خان، وكأنه يردّد صدى كلمات جورج واشنطن: «إن الأحزاب تنقسم وتربك الناس» وتجعلهم عرضة «للاستغلال من قبل مخادعين لا ضمير لهم». وقال إن الهيئة التشريعية يجب أن «تتشكل من رجال ذوي خلق رفيع وحكمة ولا ينتمون إلى أي حزب»[٥٢]. وقد أعلن عبد الناصر «الأحزاب عناصر قابلة للانقسام، غرس غريب وجهاز امبريالي»، يسعى لأن «يفرّقنا ويخلق الخلافات بيننا»[٥٣]؛ وعلى غرار ذلك أيضاً يشرح الجنرال «نو وين» كيف جاء اثنان من الزعماء السياسيين إليه، بعد استيلائه على السلطة عام ١٩٥٨، وطلبا منه أن يؤلف حزباً وطنياً جديداً ويتزعمه، فيقول:

«لكنني لم أقبل اقتراحهم. ما هي الفائدة المرجوة من تشكيل حزب آخر؟ أنا مضطر للبقاء خارج السياسة للتأكد من أن الانتخابات المقبلة سوف تكون نزيهة. لا يستطيع أي حزب سياسي في بورما أن يفوز في الانتخابات ما لم يكن فاسداً. لو قبلت عرض تشكيل حزب سياسي كنت أصبحت فاسداً أيضاً، وأنا لست مستعداً لأفعل ذلك»[٥٤].

قول «نو وين» هو مثال معبّر عن رغبة العسكري بالتهام الكعكة

والاحتفاظ بها في الوقت نفسه. السياسة والأحزاب والانتخابات، فاسدة؛ يجب أن يتدخل العسكر لتنظيفها. لكن يُفترض فيهم عدم توسيخ أنفسهم، وعدم افسادها بالمشاركة في السياسة الحزبية. أول عمل يقوم به عادة مجلس عسكري اصلاحي أو يلعب دور الوصاية، بعد استيلائه على السلطة، هو إلغاء كافة الأحزاب السياسية. كان الجنرال راوسون قد صرّح بعد يوم واحد من الانقلاب الذي نفّذه عام ١٩٤٣: «اليوم لم تعدْ هناك أحزاب سياسية، لا يوجد سوى أرجنتينيين». وهذا الموقف يكاد يكون عاماً. لاحظ لايل ماك أليستر في تلخيصه لوضع القوات المسلّحة في أميركا اللاتينية: «السياسة (خارج اطار القوات المسلحة) «نزاع»، والأحزاب السياسية «انشقاقات»؛ والسياسيون «يدبرون المكائد» أو «فاسدون»؛ والرأي العام يعبّر عن رأيه في «العصيان»»[٥٥]. وضباط الجيش أكثر من غيرهم من سائر الفئات في المجتمع يميلون إلى رؤية الأحزاب على أنها عوامل للتفرقة، أكثر منها أجهزة تُسهم في تكوين الإجماع. هدفهم هو مُتّحد بدون سياسة، مُتحد بالقوة. ويحول الجيش دون تحقيق المجتمع المتّحد الذي يحتاج إليه، ويحلّه بانتقاده دور السياسة وحطّه من قدرها.

هكذا يجد القادة العسكريون أنفسهم في حالة صراع بين أولوياتهم وتقويماتهم الذاتية، وبين الاحتياجات المؤسساتية الموضوعية لمجتمعهم. هذه الاحتياجات تكون عادة ثلاثية. أولاً، هناك حاجة إلى مؤسسات سياسية تعكس التوزيع الحاصل للسلطة، لكنها في الوقت نفسه تستطيع أن تستقطب وتستوعب قوى اجتماعية جديدة بدأت تشق طريقها، وهي بذلك ترسخ وجودها باستقلالها عن تلك القوى التي أوجدتها في البداية. هذا يعني، من الناحية العملية، أن المؤسسات يجب أن تعكس مصالح المجموعات العسكرية التي وصلت إلى السلطة، ومع ذلك تكون قادرة أيضاً فيما بعد على إعلاء مصالح هذه المجموعات. ثانياً، في الدول التي يصل فيها الجيش إلى السلطة تكون ادارة «التخريج» البيروقراطية في النظام

السياسي قد وصلت، في كثير من الأحوال، إلى مستوى عالٍ من التطور، على عكس حالة البلبلة والفوضى التي تسود بين إدارة «الإدخال» التي يفترض أنها تقوم بمهمة الربط والدمج بين المصالح. الادارات البيروقراطية، التي يحتل من بينها الجيش المقام الأول، تتولى مسؤوليات سياسية وإدارية في الوقت نفسه. لذلك تنشأ الحاجة إلى مؤسسات سياسية لإقامة هذا التوازن، وفصل المهمات السياسية عن الإدارات البيروقراطية، وجعل نشاط هذه الإدارات محصوراً في مجالات تخصّصها. وأخيراً، هناك حاجة إلى مؤسسات سياسية قادرة على تنظيم انتقال السلطة، وحماية مسألة الاستلام والتسليم بين قائد وآخر، أو بين مجموعة من القادة ومجموعة أخرى؛ وذلك بدون اللجوء إلى التفعيل المباشر الذي يتّخذ شكل انقلاب أو ثورة، أو أي اجراء غيرهما يؤدي إلى اراقة الدماء.

في الأنظمة الحديثة المتطورة، يتولى التنظيم الحزبي السياسي عموماً، تنفيذ هذه المهمات. لكن نفور الجيش من النشاط السياسي بصورة عامة، ومن الأحزاب بصورة خاصة، يجعل من الصعب على القادة العسكريين بناء مؤسسات سياسية قادرة على القيام بهذه المهمات. إنهم في الواقع يحاولون الهروب من السياسة، وتصعيد السياسة، وافتراض أن مشكلات النزاع والإجماع في السياسة تجد حلاً فورياً إذا وجدت الحلول لمشكلات أكثر سهولة. في بعض الحالات أخذ قادة عسكريون المبادرة في تشكيل أحزاب سياسية. لكنهم يميلون بصورة عامة إلى محاولة ملء فراغ المؤسسات السياسية بتشكيل تنظيمات غير مسيّسة أو غير حزبية على الأقل، مثل الاتحادات الوطنية والهيئات المجلسية. لكن عدم قدرة هذه التنظيمات، مهما كان نوعها، على القيام بالمهام السياسية المطلوبة دفع بالعسكريين الذين أوجدوها إلى القبول بما هو فعلياً شكل من أشكال التنظيم السياسي الحزبي.

إن ارتياح الجيش لإنشاء اتحاد وطني، ناجم عن شمولية أعضائه وعن منفعيته المفترضة بوصفه وسيلة لتحريك وتنظيم السكان من أجل تحقيق

أهداف التطور الوطني، التي يفترض الجيش أنها مشتركة بين جميع الناس. شكلهم «شكل غير سياسي في بناء الوطن»، يقصر عن الإقرار بوجود نزاعات متأصلة حول المصالح والقيم في أي مجتمع، وموجود بنوع خاص في مجتمع يتعرّض لتغير اجتماعي سريع؛ كما يقصر، بالتالي، عن ايجاد تسوية للنزاع وعن التوفيق بين المصالح[٥٦]. على سبيل المثال، شكّلت القوات المسلحة في بورما، أثناء سيطرتها على السلطة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٠، «اتحاد الدعم القومي» (NSA) باعتباره تنظيماً غير حزبيّ يعزّز المشاركة السياسية ويمنع الفساد والانكفاء. ولكن هذا الاتحاد فشل في أن يعكس توزيع السلطة في النظام السياسي في بورما، وفي أن يعكس مستوى المشاركة الجماهيرية في ذلك النظام أيضاً. ونتيجة لذلك، كان عاجزاً عن تشكيل توازن مؤسساتي مقابل البيروقراطية؛ كما أنه فشل أيضاً في تشكيل إطار للعمل من أجل التحكم بعملية انتقال السلطة.

هذا العجز دفع القادة العسكريين في بورما إلى تغيير موقفهم العدائي في التنظيم الحزبي، وإلى سلوك طريق مختلفة، إلى حد ما، في بناء المؤسسة السياسية، وذلك عندما استولوا على السلطة ثانية في عام ١٩٦٢. عوضاً عن التنظيم الجماهيري، شكلوا ما وصفوه بأنه حزب كادري، «حزب البرنامج الاشتراكي البورمي» (BSP) معدّ لكي يقوم «بمهمات حزبية أساسية كتجنيد مجموعة من الأشخاص يشكلون نواة ويعتبرون كادرات؛ ويتولّى الحزب تدريبهم واختبارهم بتكليفهم القيام بواجبات... الخ». وحسب تعبير أحد المراقبين، فإن هذا الحزب الكادري أعدّ «للعضوية الفردية، نظاماً صارماً من الانضباط اشتمل على تدابير احترازية من الشقاق ومن النزاع حول المصالح الذي يثيره الدخل الفردي والهدايا والتكتّم والنشاط التنظيمي؛ كما فرض الحزب على الأعضاء اكتساب المعرفة وممارسة النقد الذاتي والقبول «بالوسيلة البورمية لتحقيق الاشتراكية»[٥٧]. وقد كان الحزب مصمّماً لكي يستند إلى قاعدة ديموقراطية مركزية. ولكي يكون طليعة لحزب جماهيري يتشكّل في النهاية.

وقد تطورت الأحداث على نحو مماثل في مصر. كان الانقلاب الذي قاده الضباط الأحرار في شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٥٢، حركة عسكرية إصلاحية نموذجية. خلال سنتين بعد الانقلاب، كان القادة، الذين نظّموا أنفسهم في «مجلس قيادة الثورة»، يتحرّكون بشكل متماسك من أجل التخلص من الأصول المنافسة للشرعية، والتي تحظى بتأييد شعبي. تم نفي الملك مباشرة، وألغي النظام الملكي بعد ذلك بسنة. الأحزاب السياسية الثلاثة التي كانت قادرة على تحدّي سلطة الضباط ـ الوفد والشيوعيون والإخوان المسلمون ـ تم إلغاؤها بطريقة قانونية، وصدرت أحكام بإعدام وبسجن زعمائها. في ربيع عام ١٩٥٤، شكل انتصار عبد الناصر على نجيب من بين مجموعة الضباط الأحرار اشارة إلى الرفض القاطع للمؤسسات البرلمانية. ومع نهاية عام ١٩٥٤، تم التخلّص من كافة الرموز الرئيسية للشرعية السياسية وللمؤسسات السياسية التي سبقت الانقلاب، وشوّهت سمعتها تشويهاً تاماً. وأصبح السجل السياسي، عملياً، نظيفاً للغاية. وأصبحت المشكلة عندها، ما هي نوع المؤسسات السياسية التي يمكن بناؤها لتحلّ محلّ القديمة منها؟ وهل أن هذا لا بد منه؟

في عام ١٩٥٦ وضع دستور جديد ينصّ على تشكيل جمعية وطنية ينتخبها أبناء الشعب. وقد قامت الجمعية التي تم انتخابها عام ١٩٥٧؛ والجمعية الثانية التي انتخبت عام ١٩٦٤؛ بتوجيه انتقادات في بعض الأحيان للبرامج الحكومية، وتوصلت إلى إحداث بعض التعديلات فيها[٥٨]. لكن القادة العسكريين ظلّوا محور السلطة في الحكم، وبشكل خاص عبد الناصر، الذي جرى انتخابه رئيساً للبلاد بصورة شرعية، ثم انتخب للمرة الثانية بنسبة ٩٩ بالمئة من الأصوات. من الواضح أن بنية الحكم الرسمي، كانت غير قابلة، في حد ذاتها، لتشكل آلية تضفي على السلطة صفة الشرعية وتنظيم المشاركة الشعبية. وقد ظهرت جهود أكثر جدية لإنشاء تنظيمات سياسية تملأ الفراغ المؤسساتي؛ وهذه الجهود بذلها القادة العسكريون بشكل

متتابع، ونتج عنها إقامة ثلاثة اتحادات وطنية. الأول «هيئة التحرير»، تم إنشاؤه في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣، قبل ترسيخ الضباط الأحزاب لسلطتهم. قال عبد الناصر «ليست «هيئة التحرير» حزباً سياسياً؛ إنها وسيلة لتنظيم قوى الشعب من أجل بناء مجتمع يقوم على أسس جديدة سليمة»[٥٩]. لكنها مع ذلك قامت ببعض مهام الأحزاب السياسية. كانت وسيلة استخدمها الجيش لتحريك وتنظيم الدعم الشعبي له في نزاعه مع مجموعات سياسية أخرى، «الإخوان المسلمون» خصوصاً، ولكي يدخل في تنظيمات جماهيرية أخرى ويحكم سيطرته عليها كالاتحادات والمجموعات الطلابية. وقد كان تنفيذها لهذه المهام مُرضياً. لكن ترسيخ مجلس قيادة الثورة لسلطته عام ١٩٥٤، حرم «هيئة التحرير» من سبب وجودها وفي الوقت نفسه، شجع على حدوث توسّع هائل في الانتساب إليها. وقد وصل عدد أعضائها، بعد فترة، إلى بضعة ملايين، وضعف تأثيرها نتيجة لذلك.

نص الدستور الجديد عام ١٩٥٦، على أن يشكل الشعب المصري «الاتحاد القومي للعمل» للمساعدة على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ولحثّ الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تشكل الاتحاد في ربيع سنة ١٩٥٧، وحلّ محل «هيئة التحرير» باعتباره وسيلة يحاول النظامُ بواسطتها تنظيم التأييد الجماهيري. كان المطلوب توسيع نطاق العضوية إلى أقصى حد ممكن؛ لأن الاتحاد القومي كما قال عبد الناصر «هو الأمة بأسرها»[٦٠]. وهذا الاتحاد أيضاً ضمّ خلال فترة قصيرة بضعة ملايين من الأعضاء وأصبح أيضاً على درجة من الاتساع والفوضى بحيث لا يقدر أن يكون فاعلاً. في عام ١٩٦٢، وبعد انهيار الوحدة مع سوريا، جرت محاولة لإنشاء تنظيم جديد آخر، «الاتحاد الاشتراكي العربي»، من أجل تحريك وتنظيم الجماهير.

كان «الاتحاد الاشتراكي العربي» يهدف أصلاً إلى تجنّب بعض مواطن الضعف في «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي»، وهذا له دلالته. عمد القادة

المصريون، كما فعل الجيش البورمي، إلى استبدال إطار نشاطهم، من الناحية النظرية على الأقل، من التنظيم الجماهيري إلى تنظيم للنخبة أو للكادر، يميّز بين الأعضاء الفاعلين وغير الفاعلين؛ وعدد أعضائه محدد في الأصل بحيث لا يتجاوز عشرة في المئة من عدد السكان[٦١]. لكن «الاتحاد الاشتراكي العربي» تضخم بدوره أيضاً، وقيل إنه بعد سنتين من تأسيسه أصبح يضم خمسة ملايين من الأعضاء. وفي عام ١٩٦٤، نقل عن عبد الناصر محاولته دعم «الاتحاد» بمجموعة أخرى، لن تضم أكثر من أربعة آلاف عضو، وسوف تكون بمثابة «حزب الحكم» داخل الاتحاد. وقد حدّد عبد الناصر هدف التنظيم الجديد بأنه «يعزّز عملية الانتقال السلمي للسلطة، ويشكل استمراراً لتوجهه السياسي في حال تعرّضه لأي طارىء»[٦٢].

وهكذا، فإن الجيش في بورما وفي مصر، حاول أولاً إنشاء اتحادات قومية جماهيرية تضم جميع الناس؛ وبعد فشل هذه الاتحادات حوّل جهوده نحو تأسيس حزب «كادرات»، عدد أعضائه محدد ومقيّد؛ وقد تمّ ذلك بصورة رسمية في بورما وبصورة غير رسمية في مصر. يعكس الهدف الأولي للقادة رغبتهم في تحاشي الخوض في ميدان السياسة. تحاول مجتمعات أخرى، حسب تعبير أحد المعلّقين «دمج مصالح الجماعات ونزاعاتها باعتبارها جزءاً من عملية اضفاء الشرعية على النظام ومن العيش السليم؛ فيما تصوّر الرؤية المصرية تنظيماً ينتج بفاعلية ويوزّع بدون تحيّز على الأفراد بوصفهم أفراداً»[٦٣]. إن الدعوة لإنشاء اتحاد يضم الجميع، تفترض سلفاً وحدة الجميع. لكن هذه الوحدة هي بالتحديد الهدف الذي تسعى التنظيمات السياسية إليه. لم تكن التنظيمات في بورما أو في مصر قادرة على القيام بالمهمات المطلوبة من المؤسسات السياسية. كانت التنظيمات تضم كل الناس فيما ظلت السلطة بين أيدي مجموعة قليلة. لم تعكس بنية القوى الاجتماعية ولم تكن صالحة كأدوات تستطيع القوة الاجتماعية المهيمنة بواسطتها أن توسّع نطاق سلطتها، وتعدلها، وتضفي عليها صفة الشرعية.

عوضاً عن البدء بمجموعة قائمة ـ المجلس العسكري القومي ـ والعمل على تنظيمها وتحويلها إلى مؤسسة، بدأ القادة في بورما وفي مصر، بالعمل على مجموعة لم تكن قائمة ـ المُتّحد القومي ـ وحاولوا تنظيمها. جربوا أن ينفخوا روح الحياة في تنظيمات لا أصول لها في أية قوة اجتماعية متماسكة. المؤسسة هي تنظيم يكون موضع تقدير في ذاته من قبل أعضائه ومن قبل الآخرين. والتنظيم الذي يستطيع كل الناس الانضمام إليه، أو أنهم مجبرون على ذلك، يكون احتمال أن يصبح مؤسسة أقل من تنظيم تكون العضوية فيه صعبة للغاية. وقد تساءل هالبرين يقول: «إذا كان كل الناس داخل الحزب، لماذا يهتم أي انسان بانتمائه إليه؟»[٦٤]. في بورما وفي مصر، نظم الضباط الذين قادوا الانقلاب أنفسهم في هيئة ـ المجلس الثوري في بورما، مجلس قيادة الثورة في مصر ـ من أجل تولي زمام الحكم. مثل هذه الهيئة، كان يمكن أن تصبح النواة المركزية لبنية حكم جديد. كان الضباط الأحرار في مصر، حسب تعبير فاتيكيوتيس: «مجموعة سياسية تقترب من مواصفات الحزب»[٦٥]. لكن الضباط الأحرار كانوا يرفضون الإقرار بوضعهم الفعلي، بأنهم حزب سياسي في طور النشوء، وبذلك رفضوا فرصة اضفاء اطار مؤسساتي على دورهم. بدلاً من جعل مجلس قيادة الثورة أداة مركزية في بنية سياسية جديدة، تقرّر حل المجلس عام ١٩٥٦، مع اعلان الدستور الجديد، وتم اختيار عبد الناصر رئيساً للبلاد، بافتراض أن الوثائق والاستفتاءات تنشيء المؤسسات.

وبالنتيجة لم يتم انشاء أي تنظيم في مصر من أجل تسهيل إحداث التغييرات في البنية الاجتماعية للنخبة الجديدة الحاكمة. قيل إن عبد الناصر كان يتوق إلى استبدال الجيش الذي يحتلّ موقع القيادة العليا في الحكم، «بتحالف يكون أقرب إلى فئات مدنية، من مهنيين ومفكرين»[٦٦]. كانت المشكلة تنحصر في ادخال عناصر جديدة دون اثارة سخط المراكز الأصلية والأكثر أهمية للدعم في صفوف الجيش. يُعتبر التنظيم الحزبي إحدى الوسائل

للقيام بهذه المهمة: إنه يشكل محوراً مشتركاً للولاء وللتطابق بالنسبة للعسكريين والمدنيّين، ويشكل أيضاً وسيلة للتمايز بين الأفراد على أسس مختلفة عن الخلفية المدنية أو العسكرية التي ينتمون إليها. لكن الجيش، بدلاً من أن يبني مبتدئاً من المركز ومتجهاً إلى الخارج، حاول أن ينظّم جميع الناس دفعة واحدة مبتدئاً بالبناء من الحدّ الخارجي إلى الداخل. وقد علقت مجلة «الاقتصادي» (ايكونوميست) على تشكيل الاتحاد القومي بقولها: «إن فكرة نسج شبكة عنكبوت من اللجان، من الطرف الخارجي إلى الداخل، وصولاً إلى القاهرة في الوسط، قد تكون فكرة جذابة ومفيدة أيضاً. لكن مشكلة الجمهورية العربية المتحدة أن التنفيذ لا يشمل إلاّ القليل من الأمور، وتفهم المعنيين يشمل ما هو أقل من ذلك أيضاً. لذلك فإن القرى، أثناء عملية الاقتراع، اختارت العائلات نفسها التي كانت ولا تزال مهيمنة، والشبكة تأخذ غالباً بالتمزّق قبل الوصول إلى المركز بكثير»(٦٧).

في باكستان، جرت محاولة بناء شبكة سياسية غير حزبية بوسائل أخرى. باكستان من قبل عام ١٩٥٨، مثل مصر ما قبل عام ١٩٥٢، كانت ظاهرياً تخضع لنظام حكم برلماني ضيق القاعدة، يمثل المشاركون فيه عدداً صغيراً من مجموعات أوليغارشية وفكرية. وكانت البيروقراطية المحور الرئيسي للسلطة. وصلت المرحلة القصيرة من الحكم الشعبي أو الحزبي في باكستان إلى نهايتها فعلياً في شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٣، حين نجح الحاكم العام في تنحية رئيس الوزراء الذي كان يستند إلى تأييد أغلبية كبيرة من أعضاء الجمعية الوطنية. أدى هذا الانقلاب إلى ايجاد ترتيب حكم مشترك بين البيروقراطيين والسياسيين؛ والانقلاب الذي تلاه في شهر تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨، أدى ببساطة إلى تحوّل القيادة من بيروقراطيين مدنيين غير فاعلين إلى عسكريين فاعلين. لكن المارشال محمد أيوب خان، وعلى عكس عبد الناصر، كان يقدّر تماماً أهمية المؤسسات السياسية؛ فرسم بعناية الخطط لإنشاء نمط من البنية المؤسساتيّة يتناسب مع الباكستان. وقد

دوّن أفكاره هذه في مذكّرة حول «مشكلات الحاضر والمستقبل في باكستان»، كتبها وهو لا يزال وزيراً للدفاع في شهر تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٤، قبل أربع سنوات من سيطرته على الحكم[٦٨]. وكانت المؤسسات الجديدة التي أنشئت في باكستان بعد ١٩٥٨، نتيجة لتخطيط سياسي واعٍ إلى حد كبير. وقد توصّل أيوب خان أكثر من أي زعيم سياسي آخر، في بلدٍ متعصرن بعد الحرب العالمية الثانية، إلى جعل دوره موازياً تقريباً لدور صولون أو ليسورغاس أو «المشترع الأكبر» في محاكاة نمط أفلاطون أو روسّو. تمّ انشاء المؤسسات السياسية الجديدة في باكستان على ثلاث مراحل؛ اثنتان منها أعدّهما أيوب خان، والثالثة فرضتها عليه ضرورات العصرنة السياسية. وكانت المرحلتان المرسومتان تهدفان واقعياً إلى جعل السلطة مركزية، من جهة، وإلى بسط السلطة على نحو مدروس، من جهة ثانية.

كانت الهيئات الديموقراطية القاعدية، الوسيلة المؤسساتية الرئيسية التي تنهض بأعباء المشاركة الشعبية. وقد شكّلها أيوب خان بعد سنة من الانقلاب العسكري من أجل ايجاد نظام من المؤسسات الديموقراطية التي سوف تكون، حسب تعبير أيوب خان: «بسيطة على الفهم وسهلة التنفيذ ونشرها قليل الكلفة؛ إذ يتم طرح مسائل على الناخبين يستطيعون فهمها بدون تلقينات من الخارج؛ ويتم التثبت من مشاركة جميع المواطنين بشكل فاعل ومن أنهم يبذلون أقصى قدراتهم الفكرية؛ ويتم تشكيل حكومات على نحو ثابت وقوي»[٦٩]. أنشئت مجموعة من المجالس في تسلسل هرمي. عند القاعدة مجالس الاتحادات التي يضم كل واحد منها عشرة أعضاء، وكل ألف شخص يمثّلهم عضو في المجلس يصل إلى منصبه هذا بواسطة انتخابات عامة. وفوق هذه كانت مجالس (Thana) أو (Tehsil) التي تضم رؤساء مجالس الاتحادات، بالإضافة إلى عدد مماثل من الأعضاء الرسميين الذين يعيّنون في هذا المركز. وفوق هذه أيضاً كانت مجالس المقاطعات؛ وعلى غرار المجالس التي سبق ذكرها كان نصف أعضائها من الموظفين

المدنيين، والنصف الثاني من الهيئات الديموقراطية، وهؤلاء يعيّنهم مفوّض المقاطعة. وفوق هذه، مجالس الأقاليم التي تشبه مجالس المقاطعات في تشكيل أعضائها. وكانت مهمات هذه المجموعات تتعلق، في المقام الأول، بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي والحكم المحلي والتنسيق الاداري والانتخابات.

جرت انتخابات لاختيار أعضاء مجالس الاتحادات في شهري كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٥٩ وكانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٠، وذلك بمشاركة حوالى خمسين بالمئة من الناخبين. وشكل حوالى ٨٠ ألفاً من أعضاء الهيئات الديموقراطية القاعدية الذين تم اختيارهم فريقاً من الأنصار الناشطين لمصلحة النظام السياسي. أغلبية هؤلاء كانوا حديثي العهد في عالم السياسة، وقد تم توزيعهم استناداً إلى طبيعة البنية السياسية بشكل متساوٍ تقريباً، في أنحاء البلاد كما يقتضي توزيع السكان. كان معظم «الديموقراطيين» متعلمين وعلى جانب من الثراء. لكن أكثر من ٥٠ ألفاً منهم كانوا يعملون في القطاع الزراعي[٧٠]. قبل ١٩٥٩، كانت السياسة في باكستان تكاد تقتصر على سياسة المدن تقريباً.

> «الرأي العام في باكستان يمثله أبناء الطبقة المتوسطة في المدن، وملاكو الأراضي وبعض الزعماء الدينيين. وهذه قاعدة صغيرة وغير مستقرة لا تصلح لأن تبنى عليها دولة فاعلة وقادرة على الاستمرار... في معظم الأوقات، كان العمل السياسي مقتصراً على فئة صغيرة جداً من السياسيين الناشطين في المدن. وكان الفرد العادي، في المقاطعات الريفية بوجه خاص، لا يعرف بالمناورات التي تجري في مدن الأقاليم وعلى صعيد الوطن ككل، أو أنه لم يكن يبالي بها. لم يكن الناس معتادين على اعتبار أنفسهم ناخبين»[٧١].

لكن «الديموقراطيين» حملوا الهمّ السياسي إلى المناطق الريفية. وشكلو

فرقة من الناشطين في مجال العمل السياسي في الريف لها دورها في السياسة المحلية والوطنية في الوقت نفسه. للمرة الأولى امتد النشاط السياسي لينتشر خارج المدن ويشمل الريف. وهكذا توسع نطاق المشاركة السياسية وتشكّل مصدر جديد للدعم لصالح الحكم؛ وتم انجاز خطوة مهمة نحو إيجاد رابط مؤسساتي بين الحكم والريف؛ وهذا هو الشرط المسبق للاستقرار السياسي في بلد متعصرن.

كان تكتّل الهيئات الديموقراطية ينافس، بمعنى ما، الفئتين الاجتماعيتين اللتين كانتا فاعلتين في مجال العمل السياسي في باكستان. من ناحية أولى، كان موضع نشاط هذا التكتل في الريف، وهذا أدى إلى ابتعاده، وتعارض مصالحه مع المفكرين من أبناء الطبقة المتوسطة في المدن. وقد حذر أحد الوزراء الباكستانيين «الديموقراطيين» بقوله: «رجال الفكر كلهم ضدكم»[٧٢]. ومن ناحية ثانية، كانت بنية التكتل تؤدي إلى استمرارية التعارض بين المصالح البيروقراطية والشعبية. لقد كان هدفه العمل من أجل أن تكون، حسب تعبير أيوب خان، «كل قرية وكل مواطن في كل قرية... بمثابة الشريك الذي يتساوى مع الادارة في تصريف شؤون الدولة»[٧٣]. بدلاً من تشكيل بنية سياسية مستقلة تماماً، وبعيدة عن البنية الادارية، كان العمل يجري لإحداث بنية اندماجية تجمع بين عناصر بيروقراطية وشعبية، والعناصر الشعبية الأقوى فيها تكون في قاعدة البنية، فيما تكون العناصر البيروقراطية أو الرسمية الأقوى عند القمة. وقد أدّى هذا الترتيب حتماً إلى نشوء تناحر بين الموظفين المدنيين والزعماء المنتخبين. لكن النزاع بين هذين العنصرين كان يتم داخل اطار مؤسساتي واحد، وقد أدى بذلك إلى تقوية هذا الإطار، وإلى ايجاد تطابق بين الرسميين وبين الممثلين العاملين فيه. تم حصر التعبير عن الشكاوي الشعبية من البيروقراطية ومن التنفيذ البيروقراطي لسياسة الحكم عبر قنوات بنية التكتل «الديموقراطي».

وهكذا، فإن التكتل «الديموقراطي» أدى، من الناحية السياسية، إلى: (أ) انضمام مجموعة جديدة إلى النظام السياسي من زعماء سياسيين محليين من أنحاء البلاد كافة؛ (ب) تشكيل رابط مؤسساتي بين الحكومة وبين الجماهير في الريف التي يستند الاستقرار على الدعم الذي تقدمه للحكم؛ (ج) إيجاد معادل شعبي في مواجهة هيمنة الموظفين البيروقراطيين الرسميين؛ (د) إنشاء بنية قادرة على استيعاب التوسيع اللاحق في المشاركة السياسية. وبذلك يكون التكتل «الديموقراطي» وسيلة لرسم إطار لبسط سلطة النظام السياسي.

وكان التجديد المؤسساتي المهم الآخر الذي أعدّه وأنجزه أيوب خان، يهدف في المقام الأول إلى تأمين مركزية فاعلة للسلطة في الحكومة. وقد تحقق هذا الهدف مع الدستور الجديد الذي أعدّ بإشراف أيوب خان، والذي بوشر العمل به في شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٢، وقد ألغى الأحكام العرفية التي جعلت في السابق السلطة تتمركز شرعياً بين يدي أيوب خان. واستبدل الدستور نظام حكم البرلمان الضعيف بواسطة بيروقراطية قوية، بنظام رئاسي قوي. ومع أن الدستور يبدو في بعض النواحي مصوغاً على غرار النموذج الأميركي، إلّا أن نفوذ السلطة التنفيذية كان بالفعل أكبر من نفوذ تلك القائمة في الولايات المتحدة، وأكبر أيضاً من تلك القائمة في الجمهورية الخامسة في فرنسا. كان مصدر الضوابط المؤسساتية الرئيسية المفروضة على سلطة الرئيس، من السلطة القضائية لا من السلطة التشريعية؛ وفي هذا الاطار يقترب النظام من نموذج (Rechtastaat) أكثر مما يقترب من الديموقراطية الليبرالية. لكن مركزية السلطة في الرئاسة أدت إلى نشوء مؤسسة تستطيع القيام بدور الضابط الفعلي للبيروقراطية التي كانت مركز السلطة الفعلية. وكان الرئيس ينتخب لمدة خمس سنوات (قابلة للتجديد مرة واحدة) من قبل مجمع انتخابي، ينتخبه الناس بدوره أيضاً من بين ٨٠ ألف عضو من «الديموقراطيين».

الهيئات «الديموقراطية القاعدية» والدستور الرئاسي، شكلا في باكستان اطاراً للعمل المؤسساتي السياسي. وبالنسبة لأيوب خان كانا كافيين. كان يشبه عبد الناصر في صلابة موقفه المعارض للأحزاب السياسية، وقد حُظّرت الأحزاب خلال فترة الحكم العرفي من شهر تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٥٨ وحتى شهر تموز (يوليو).عام ١٩٦٢. طالب عدد من القياديين باتخاذ ترتيبات مسبقة لصالحهم في الدستور الجديد. لكن أيوب خان رفض بإصرار هذه المطالب، وألغى الدستور الأحزاب ما لم يصدر قرار من الجمعية الوطنية يؤيد منحى معاكساً. ومع اقتراب موعد البدء بتنفيذ أحكام الدستور، ومع تحرك المعارضة لإدانته، حاول أعوان أيوب خان بذل مزيد من الجهد لإقناعه بقبول الأحزاب باعتبارها مؤسسة ضرورية في النظام الحديث.

«إن الأحزاب السياسية النظامية، حسب رأيهم، تشكل اطاراً تنظيمياً لتحريك الجماهير لصالح الحكم. وقد تتوصل إلى مساعدة مثل هذا التطور لأنها ترسم بوضوح الحد الفاصل بين الفئات المعارضة لبعض توجهات الحكم السياسية والبعض الآخر الذي يؤيد إلغاء البنية الدستورية بكاملها. وأخيراً تستطيع الأحزاب السياسية أن تضعف قيادة المعارضة»[٧٤].

هذه الطروحات توصلت في النهاية إلى اقناع أيوب خان فأذعن على مضض وأجاز وجود الأحزاب السياسية. تشكلت عدة أحزاب بما فيها حزب من المؤيدين للحكم. ولأن أيوب خان كان يرغب في الاحتفاظ لنفسه بموقع قائد الأمة الذي يتعالى على النشاط الحزبي، كان حزب أنصاره «حزباً خارج السلطة وليس حزباً من داخلها»[٧٥]. لكن خلال السنة التالية، ومن أجل تأمين الدعم اللازم لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، وجد أيوب خان نفسه مجبراً على التخلي تدريجياً عن موقعه المتعالي، وعلى اعلان تطابقه مع الحزب الذي حدّد هويته من خلاله. وفي شهر أيار (مايو) من عام

١٩٦٣، انضم بشكل رسمي إلى الحزب، وبعد ذلك بفترة قصيرة تم انتخابه رئيساً للبلاد. قال يشرح موقفه: «لقد فشلت في خوض هذه اللعبة بما يتناسب مع شروطي، وكان عليّ لذلك أن ألعب حسب شروطهم - والشروط تقتضي أن أنتمي إلى طرف ما؛ وإلاّ فمن ينتمي إليّ؟ وهكذا كان الأمر ببساطة. هذا اعتراف مني بالهزيمة»[٧٦]. لقد أجبرته المشاركة السياسية على الإقرار فعلياً، وعلى نحو تام، بوجود الحزب، مع أنه معارض لذلك وغير راغب فيه.

عجّلت الانتخابات الرئاسية، مع نهاية عام ١٩٦٤، في بناء روابط بين الأحزاب والهيئات الديموقراطية، وقد جرى تطويرها في الأحزاب من القمة إلى القاعدة، وفي بنية الهيئات الديموقراطية تطورت من القاعدة نحو القمة. في المرحلة الأولى من العملية الانتخابية، اختار الناس ٨٠ ألف عضو في الهيئات الديموقراطية، وقد تأثروا في قرارهم بالخلافات المحلية وبأنصار المرشحين الخصوصيين، كما تأثّروا أيضاً بتعاطف هؤلاء مع واحد من المرشحين الاثنين اللذين خاضا المعركة الانتخابية. وفي المرحلة الثانية، كان على المرشحين وعلى حزبيهما أن يحاولا استقطاب الدعم من «الديموقراطيين». وهكذا فإن الحملة الانتخابية كانت احتياجاً وحافزاً لدى الزعماء السياسيين الوطنيين من أجل الوصول إلى القياديين المحليين الذين تم انتخابهم في الهيئات الديموقراطية، وجرت محاولة استمالتهم واقامة تحالف معهم. الحزب السياسي، غير المرغوب فيه، شكل رابطاً مؤسساتياً لا غنى عنه في مركزية السلطة التي نصّ عليها الدستور وتوسيع السلطة الذي نفذه «الديموقراطيون».

في بورما وفي مصر، فشلت جهود قادة الجيش في تنظيم اتحادات جماهيرية من أجل وضع اطار مؤسساتي للمشاركة، ومن أجل إضفاء صفة شرعية على سلطتهم. كان على القادة في البلدين أن يغيّروا مسار تحرّكهم نحو ما هو في الواقع، وكما يدل اسمه، حزب كادرات. في باكستان استدعت

تجديدات أيوب خان على الصعيد المؤسساتي القبول مجدداً بالأحزاب السياسية، وحملها على العمل بفاعلية. في هذه الحالات الثلاث، كان القادة يرفضون وجود الأحزاب السياسية، لكنهم وجدوا أنفسهم بعد فترة مجبرين إما على التسليم بوجودها وأما على القبول باستمرار حالة الفوضى واللاشرعية. وفي حالات أخرى كان القادة أكثر اقتناعاً بتنظيم أحزاب سياسية وبالشروع في عملية انشاء مؤسسات سياسية حديثة تستطيع أن تشكل قاعدة للسلطة وللاستقرار السياسي الدائم.

وقد يكون النموذج اللافت لإقدام قادة الجيش على بناء المؤسسات السياسية، ما قام به جنرالات في المكسيك؛ إذا قام كاليز، وغيره من قادة الثورة العسكريين في أواخر العشرينات، بتشكيل الحزب الثوري الوطني الذي أدّى فعلياً، إلى وضع الثورة في إطار مؤسساتي. إنشاء هذه المؤسسة جعل النظام السياسي قادرا على استيعاب مجموعة متنوعة من القوى الاجتماعية الجديدة، من عمال ومزارعين، والتي بدأت بالبروز في ظل حكم كارديناز في الثلاثينات. كما أنه أوجد مؤسسة سياسية كانت قادرة على المحافظة على وحدة الكتلة السياسية ضد القوى الاجتماعية التحزيبية. خلال القرن التاسع عشر، كان لدى المكسيك أسوأ سجلّ من التدخلات العسكرية في مجال السياسة في أية دولة أخرى في أميركا اللاتينية. لكن بعد الثلاثينات من القرن العشرين، ظل الجيش بعيداً عن عالم السياسة، وأصبحت المكسيك إحدى الدول القليلة العدد في أميركا اللاتينية التي تمتلك شكلاً ما من المناعة المؤسساتية يحميها من خطر الانقلابات العسكرية.

كان انجاز الجيش المكسيكي استثنائياً لأنه كان نتاج ثورة كلية، وإن قادها جنرالات من الطبقة المتوسطة، ولم تكن بقيادة مفكرين من أبناء هذه الطبقة. وقد حاول مصطفى كمال وقادة من الجيش التركي تنفيذ نسخة مطابقة عن هذا الانجاز بدون اللجوء إلى ثورة اجتماعية كاملة. منذ بداية نشاطه السياسي، كان كمال يدرك أهمية إنشاء مؤسسة سياسية قادرة على تولي

حكم الدولة التركية. في عام ١٩٠٩، بعد سنة من استيلاء حزب «تركيا الفتاة» على السلطة، بدأ يطرح الانفصال التام للجيش عن السياسة؛ وإنّ الضباط الذين يرغبون في الاستمرار في مهامهم السياسية يجب عليهم تقديم استقالتهم من الجيش؛ أولئك الذين يرغبون في البقاء في مراكزهم العسكرية يجب أن لا يتدخلوا في الشؤون السياسية. وقد صرح في اجتماع للجنة الوحدة والتقدم: «طالما أن الضباط موجودون في الحزب، لن نستطيع أن نبني حزباً قوياً ولا جيشاً قوياً... الحزب الذي يستمد قوته من الجيش لن يجد أبداً تعاطفاً من الأمة. دعونا نقرر هنا، والآن، بأن جميع الضباط الذين يرغبون في البقاء في الحزب يجب أن يستقيلوا من الجيش. ويتوجب علينا أيضاً أن نضع قانوناً يحظر على الضباط الانتماء السياسي»[٧٧]. ولم يأخذ قادة حزب «تركيا الفتاة» بهذه النصيحة.

بعد عقد من الزمن، جاء دور كمال باعتباره بطل الجيش التركي في الحرب العالمية الأولى، بأن يقرر مسار الأحداث مع نهاية الحرب. في عام ١٩١٩، ومع بداية الصراع القومي ضد السلطنة العثمانية وضد الفرنسيين والبريطانيين واليونانيين الذين يتدخلون في الشأن التركي، قدم كمال استقالته من الجيش، ومنذ ذلك الحين تخلّى عن البزّة العسكرية وبدأ يظهر باللباس المدني. قال إن سلطته نابعة من انتخابه كرئيس لجمعية الدفاع عن حقوق الأناضول. وفي شهر آب (اغسطس) من عام ١٩٢٣، وبعد أن أصبح استقلال الدولة التركية أمراً مؤكداً، تحوّلت هذه الجمعية إلى حزب الشعب الجمهوري. وقد حكم تركيا لمدة سبع وعشرين سنة. كان كمال، ومجموعة من شركائه الذين أسسوا الجمهورية التركية والحزب، ضباطاً في الجيش. وقد أصرّ على أن يختار كل واحد منهم بين الجيش والسياسة. لقد صرّح قائلاً: «إن القادة، أثناء تفكيرهم بواجباتهم وتوليهم لها ولما يفرض الجيش من متطلبات، يجب أن لا يتركوا مجالاً للاعتبارات السياسية لتؤثر على أحكامهم. يجب أن لا ينسوا أن هناك موظفين رسميين مهمتهم التفكير في

النواحي السياسية. لا مجال لأن يقوم الجندي بواجبه بالنقاش والانهماك في النشاط السياسي»[٧٨].

حزب الشعب الجمهوري التركي وحزب المؤسسة الثورية المكسيكية، شكلهما جنرالات ناشطون في العمل السياسي. كاليز وكارديناز كانا بارزين في تشكيل أحدهما، وبرز كمال في تشكيل الآخر. في الحالتين، كانت قيادة الحزب تنتمي إلى صفوف الجيش. وفي الحالتين أيضاً، أصبح للحزب وجوده كمؤسسة، فابتعد عن تلك الفئات التي أوجدته في البداية. وفي الحزبين (مع أن هذا كان أكثر وضوحاً في المكسيك منه في تركيا) كان القادة العسكريون يتصرفون كمدنيين؛ وقد حلّ القادة المدنيون بعد فترة محل العسكريين. وباعتبار أن الحزبين تجمّعان سياسيان منظّمان، فقد كانا قادرين على تأسيس توازن سياسي فاعل في مواجهة الجيش. في المكسيك، انتقلت القيادة العليا في الحزب وفي البلاد من العسكريين إلى المدنيين في عام ١٩٤٦. ومع حلول عام ١٩٥٨، لم يتجاوز عدد الحكام العسكريين السبعة من بين تسعة وعشرين حاكماً للولايات، ولم يزد عن وزيرين من أصل ثمانية في مجلس الوزراء. وقد قال أحد الباحثين، في أوائل الستينات، إن داخل الحزب الحاكم وداخل الحكومة نفسها كانت الغلبة للمهنيين المدنيين؛ هؤلاء بالفعل هم الذين يضعون المخططات السياسية. والجيش تحت سيطرتهم. بالنسبة للقضايا التي لا تعني المؤسسة العسكرية يستطيعون أن يتصرفوا بدون استشارة القوات المسلحة، ويستطيعون أيضاً، وهذا ما فعلوه أحياناً، معارضته في قضايا عسكرية»[٧٩].

وفي تركيا أيضاً حصلت عملية تمدين مشابهة، وإن لم تحظ بنجاح مماثل، من خلال آلية الحزب الحاكم. أقيل رئيس الأركان من مجلس الوزراء عام ١٩٢٤. وتقلص تدريجياً عدد الضباط العسكريين السابقين في المناصب السياسية. في عام ١٩٢٠، كان الضباط يشكلون نسبة ١٧ بالمئة من الجمعية الوطنية الكبرى؛ وفي عام ١٩٤٣، شكلوا نسبة ١٢,٥ بالمئة في

الجمعية؛ وفي عام ١٩٥٠، كانت هذه النسبة ٥ بالمائة فقط. بعد وفاة مصطفى كمال في عام ١٩٣٨، انتقل زمام القيادة إلى رفيقه عصمت اينونو، الذي كان مثله في الجيش وقد أمضى عقدين من الزمن تولى فيهما مراكز مدنية. عام ١٩٤٨، تشكّل أول مجلس للوزراء لم يكن يضم ضباطاً سابقين؛ وفي عام ١٩٥٠، أجريت الانتخابات التي فاز فيها بالطبع الحزب المعارض ووصل بهدوء إلى السلطة. وخلال عشر سنوات مضت على استلام هذا الحزب للسلطة، كانت قيادته تبذل جهوداً لقمع المعارضة مما أثار غضب الجيش التركي الذي قرر باسم تجربة مصطفى كمال الرجوع إلى ميدان السياسة وإقامة حكم عسكري قصير الأمد؛ وقد تخلّى الجيش عن السلطة عام ١٩٦١، وأرجع إلى البلاد نظام الحزب المدني الذي يختار الناس أعضاءه في انتخابات حرّة.

كان نظام الحكم الملكي التقليدي والمركزي سائداً في تركيا حتى عام ١٩٠٨. قام ضباط من أبناء الطبقة المتوسطة بانقلاب عسكري أسقط الملكية، وكان بداية لسيطرة السياسة البريتورية لعقد من الزمن انتهى مع أوائل العشرينات، عندما وطّد مصطفى كمال حكمه بإنشاء تنظيم حزبي فاعل. المكسيك وتركيا نموذجان جديران بالملاحظة: حيث تبدأ الأحزاب بالتكون بين صفوف الجيش؛ والجنرالات الذين يعملون في ميدان السياسة يشكلون الحزب السياسي، وهذا الحزب السياسي يوقفهم عند حدهم.

في العقدين اللذين تليا الحرب العالمية الثانية، جرت في كوريا محاولة لافتة للغاية، قام بها عسكريون أرادوا استعادة تجربة الجنرالات في تركيا والمكسيك. استلم السلطة في كوريا في صيف ١٩٦١: الجنرال باك تشانغ هي، ومضت سنتان تقريباً وهو يتعرّض لضغوطات الولايات المتحدة من جهة، لكي يعيد تأسيس الحكم المدني، ولضغوطات المتشدّدين في جيشه، من جهة ثانية، لكي يتمسّك بالسلطة ويبعد المدنيين عنها. حاول أن يجد حلاً لهذه المعضلة فتعهد بإجراء انتخابات في عام ١٩٦٣، وأجرى ترتيبات

على غرار مصطفى كمال لكي ينقل قاعدة سلطته من الجيش إلى حزب سياسي. في كوريا، اعترف قادة الجيش بالأحزاب السياسية ونظّموا وجودها بمقتضى الدستور الجديد الذي أعدوه للبلاد، وذلك على عكس ما حدث في مصر وباكستان. أعطى الدستور للأحزاب أهمية خاصة، وكان أبعد ما يكون عن موقف الإعاقة أو التحريم. وفيما كان دستور ١٩٦٢ في باكستان، يحظر انتماء المرشح في الانتخابات إلى حزب وأن يكون «عضواً في حزب سياسي أو يحظى بدعم منه أو من أي تنظيم مماثل»؛ كان دستور ١٩٦٢ في كوريا، على عكس ذلك، يشترط على المرشح أن «يحظى بتزكية الحزب السياسي الذي ينتمي إليه». وعلى عكس الصورة التي رسمها أيوب خان لعضو الهيئة التشريعية المتعالي والمستقلّ والمنفصل تماماً عن أية ارتباطات تنظيمية، فإن الدستور الكوري نصّ صراحة على أن عضو الكونغرس سوف يخسر مقعده «حين يترك أو يغيّر حزبه، أو حين يتفكك هذا الحزب».

في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦٢، أعلن باك أنه سيخوض انتخابات الرئاسة في السنة التالية. وخلال تلك السنة أخذ عدد من أعضاء المجلس العسكري يسحبون الأموال من الخزينة العامة لكي يشكلوا حزباً. وفي بداية عام ١٩٦٣، استقال البريغادير كيم تشانغ بيل، وهو من أنسباء باك، من منصبه كرئيس للاستخبارات في كوريا، وبدأ بتشكيل تنظيم سياسي أطلق عليه اسم «الحزب الجمهوري الديموقراطي» من أجل مساندة الجنرال باك. كان عمل كيم في مجال الاستخبارات قد أعطاه الفرصة لمراقبة الفعالية التنظيمية للحزب الشيوعي في كوريا الشمالية، وقد طبّق بدوره المبادىء اللينينية في التنظيم أثناء تأليف «الحزب الجمهوري الديموقراطي» في كوريا الجنوبية. ضمّ كيم إلى صفوف حزبه حوالي ألف ومئتين من ضباط الجيش البارعين والناشطين وسحب أيضاً مبالغ كبيرة من أموال الحكومة. وبواسطة هذه الموارد استطاع أن يعدّ تنظيماً سياسياً فاعلاً. على المستوى الوطني، أنشأ أمانة إدارية مستعيناً بأموال وكالة الاستخبارات الكورية

وبأعضاء مؤهلين طوّعهم كيم من الجيش والجامعات والصحافة. وعلى المستوى المحلي، أنشأ في كل منطقة انتخابية أمانة تضم أربعة أعضاء، وفي كل اقليم، مكتباً يضم ثمانية أعضاء، وكان هدف هذه المراكز أن تدرس بتعمق المشكلات السياسية في كل منطقة. وأن تستنبط دعم الناس وتنشيء التنظيمات وتختار المرشحين. وكان مسار هذه العملية يتميز بمستواه الراقي[٨٠].

أدى اعلان باك لترشيحه في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦٢، إلى رد فعل مباشر من أعضاء المجلس العسكري الذين كانوا مقتنعين بأن الجيش يجب أن يستمر في السلطة دون أن يحاول اضفاء صفة شرعية على حكمه بواسطة الانتخابات. أقال باك أربعة من المعارضين من المجلس، ولكنه واجه بعد فترة وجيزة تمرداً من الأعضاء الباقين. قيل له: «الجيش كلّه ضدك»، فوجد أنه مضطر إلى ابعاد الجنرال كيم وترحيله خارج البلاد، وأعلن في شهر شباط (فبراير) سحب ترشيحه. وبعد شهر علن المجلس العسكري بشكل رسمي أن الانتخابات لن تجري في موعدها المقرّر عام ١٩٦٣، وأن الحكم العسكري سوف يستمر أربع سنوات أخرى. وأدّت هذه التطورات بدورها إلى ردود فعل قوية من جانب الولايات المتحدة، والسياسيين المدنيين الذين كانوا ينتظرون الفرصة التي تسمح لهم بتحدي الجيش. أمضى باك ستة أشهر في وضع حرج بين تهديد الأميركيين بفرض عقوبات إذا ظل على موقفه في الغاء الانتخابات، وبين تهديد الجيش بالقيام بانقلاب في حال اجرائها. ومع حلول شهر أيلول (سبتمبر)، كان تنظيم الحزب الجمهوري الديموقراطي أحرز تقدماً جعل مخاوف الضباط من نتائج محتملة للانتخابات تهدأ، وكانت في الوقت نفسه نشاطات الفئات المعارضة قد أحرزت تقدماً سوف يؤدي إلى اثارة العنف في البلاد في حال إلغاء الانتخابات.

كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر تشرين الأول

(اكتوبر) من عام ١٩٦٣ لصالح الحكم، ولكنها كانت أكثر الانتخابات نزاهة في تاريخ كوريا. فاز الجنرال باك بنسبة ٤٥ بالمئة من مجموع الأصوات، وحصل منافسه الرئيسي على نسبة ٤٣ بالمئة من مجموع الأصوات. في الانتخابات البرلمانية، حصل الجمهوريون الديموقراطيون على نسبة ٣٢ في المئة من الأصوات، لكنهم فازوا بمئة وعشرة مقاعد من أصل مئة وخمسة وسبعين مقعداً، بسبب بعثرة أصوات خصومهم. وكما كان متوقعاً، سيطرت المعارضة على المدن، فيما لاقى الحزب الحكومي دعماً قوياً في المناطق الريفية. خلال ثلاث سنوات تحوّل المجلس العسكري إلى مؤسسة سياسية. وخلال ثلاث سنوات، تحوّل التدخل العسكري في السياسة بسلطة قائمة على استخدام القوة على نحو بريتوري، إلى مشاركة عسكرية في السياسة بسلطة قائمة على دعم شعبي، وقد أضفت عليها المنافسة الانتخابية صفتها الشرعية.

بعد ثلاث سنوات من توليه الحكم الوطني، استطاع نظام الجنرال باك أن يحقق مجموعة من الاصلاحات، أبرزها انجاز معاهدة تطبيع العلاقات اليابانية ـ الكورية، وبموجبها تدفع اليابان بضعة ملايين من الدولارات كتعويض لكوريا. برزت معارضة عنيفة ضد هذه المعاهدة من أحزاب المعارضة ومن الطلاب. وقد أدّى التصديق عليها في شهر آب (اغسطس) من عام ١٩٦٥، إلى اثارة الشغب والمظاهرات؛ لمدة أسبوع كان أكثر من عشرة آلاف طالب يحتجون في شوارع سيول مطالبين بإسقاط الحكومة وإبطال المعاهدة وهذه المظاهرات هي التي أدت بالطبع إلى اسقاط حكومة سينغمان ري عام ١٩٦٠. لكن الجنرال باك كان لا يزال يحتفظ بولاء الجيش وبمساندة الريف. أعلن باك بإصرار أن الطلاب يجب أن يبتعدوا عن السياسة، كما فعل الجيش من قبل؛ وقال إن الحكومة سوف تتخذ «كافة الاجراءات الضرورية» من أجل وضع حد نهائي «لعادة الطلاب السيئة في التدخل في الشأن السياسي». تمّ استدعاء فرقة كاملة من الجيش إلى سيول؛

واحتل الجيش جامعة كوريا وساق أعداداً كبيرة من الطلاب إلى السجون في وضع سياسي عادي في مجتمع بريتوري، لا تكون لهذه الحالة أهميتها، ولكن تشكيل نظام حكم حزبي مستقر يجب أن يؤدي، في النهاية، إلى تقليص تدخل الطلاب والجيش في السياسة. ويبدو أن فترة الازدهار التي تلت استقرار الحكم على الصعيد السياسي أسهمت أيضاً في تثبيط همة الطلاب وحالت دون تدخلهم بحدة في السياسة.

إن انجازات أيوب خان في باكستان، وكاليس وكارديناس في المكسيك، وكمال واينونو في تركيا، وباك وكيم في كوريا؛ وغيرهم من أمثال رنيبرا في السلفادور، تؤكد أن قادة الجيش يستطيعون أن يكونوا بنائين فاعلين للمؤسسات السياسية. لكن التجربة تدلّ على أنهم يلعبون هذا الدور بفاعلية أكبر في مجتمع لا تتمتع فيه القوى الاجتماعية بترابط تام. إن مأساة الوضع في البرازيل في الستينات كانت، بمعنى ما، ناجمة عن تطور البرازيل الكبير الذي لا يسمح بظهور شخصية كعبد الناصر أو أتاتورك، وعن تعقيد مجتمعها وتنوعه اللذين يجعلانها أيضاً غير قابلة لأن ترضخ لقيادة نظام حكم عسكري. كان على أي قائد عسكري برازيلي أن يجد طريقة في أن يقيم توازناً بين مصالح الأقاليم والصناعة والتجارة وزراعة البن والطبقة العاملة وبين مصالح أطراف أخرى تشارك في السلطة في البرازيل والتي كان تعاونها ضرورياً من أجل استمرارية الحكم. أية حكومة في البرازيل كانت مضطرة إلى أن تتوصل إلى تفاهم، بطريقة أو بأخرى، مع صناعيي سان باولو. لم تكن عند عبد الناصر مشكلة من هذا القبيل، ولذلك كان قادراً على القيام بدوره المميّز؛ كذلك أيضاً كان أتاتورك يتعامل مع نخبة صغيرة ومتجانسة نسبياً. لقد تمكّنت أنظمة عسكرية متعصرنة من الوصول إلى السلطة في غواتيمالا والسلفادور وبوليفيا، لكن يبدو أن الوقت في البرازيل تأخر كثيراً للقبول بعصرنة عسكرية، وتأخر كثيراً ليسمح للجندي بأن يبني المؤسسات. إن تعقيد القوى الاجتماعية قد يحول دون بناء المؤسسات السياسية في ظل قيادة عسكرية من الطبقة المتوسطة.

في الدول الأقل تعقيداً وتطوراً، قد يكون المجال مفتوحاً أمام الجيش كي يلعب دوراً بناء، إذا كان الجيش راغباً في تطبيق تجربة مصطفى كمال. في كثير من هذه الدول، هناك قادة عسكريون أذكياء ونشيطون وتقدميون وهم بالمقارنة مع معظم المدنيين أقل منهم فساداً - بالمعنى الضيق للكلمة - وأكثر منهم تعاطفاً مع الأهداف القومية والتطور الوطني. المشكلة عندهم على الصعيد الذاتي لا الموضوعي. لأن عليهم أن يعترفوا بأن الوصاية تؤدي فقط إلى زيادة تفشي الفساد في المجتمع الذي يرغبون في تطهيره، وأن التطور الاقتصادي بدون المؤسسات السياسية يؤدي إلى الركود الاجتماعي فقط. ولكي يدفعوا مجتمعهم للتحرك خارج الإطار البريتوري لا يستطيعون أن يتخذوا موقعاً أعلى من السياسة أو أن يحاولوا حظر النشاط السياسي؛ بل عليهم أن يشقوا الطريق لدخول ميدان العمل السياسي.

في كل مستوى من مستويات توسيع نطاق المشاركة السياسية، قد تظهر مجالات أو احتمالات للتقدم. وهذه إذا لم يتم العمل عليها مباشرة تختفي بسرعة. في المستوى الأوليغارشي من البريتورية، يستند التنظيم الحزبي القابل للامتداد وللنمو إلى نشاط الارستقراطيين أو الأوليغارشيين. إذا أخذ هؤلاء المبادرة في استقطاب الأصوات وتطوير التنظيم الحزبي، قد تتمكن البلاد من الانتقال من الحالة البريتورية في تلك المرحلة. وإذا لم يبادروا إلى ذلك، وبدأت فئات من الطبقة المتوسطة بالمشاركة في الميدان السياسي البريتوري، تنتقل الفرصة إلى يد الجيش. بالنسبة للجيش العصرنة لا تكفي، ودور الوصاية قليل جداً. المطلوب من قادة الجيش القيام بمحاولة أكثر ايجابية من أجل بلورة نظام سياسي جديد. ربما تكون الفرصة المتاحة أمام الجيش في العديد من المجتمعات للإبداع السياسي هي آخر فرصة فعلية للمؤسساتية السياسية لتحول دون الوصول إلى الكليانية. وفي حال فشل الجيش في انتهاز هذه الفرصة، فإن توسيع نطاق المشاركة يحوّل المجتمع إلى نظام بريتوري جماهيري. وفي نظام كهذا تنتقل فرصة إحداث

مؤسسات سياسية من الجيش، رسول النظام، إلى زعماء آخرين من أبناء الطبقة المتوسطة، وهؤلاء هم رسل الثورة.

لكن الثورة والنظام قد يصبحان حليفين في مجتمع كهذا. المجموعات والزمر والحركات الجماهيرية تناضل بعضها مع بعض بشكل مباشر، وكل منها يستخدم أسلحته الخاصة. يصبح العنف ديموقراطياً والسياسة فوضوية، ويعيش المجتمع في حالة نزاع مع ذاته... والمحصلة القصوى للانحلال لها انعكاس خاص في المجال السياسي. إن المجتمع العاجز فعلاً ليس المجتمع الذي تهدّده الثورة، بل المجتمع غير المؤهّل لها. في النظام العادي يتفانى المحافظ في سبيل الاستقرار واستمرارية النظام، فيما يهدّد الراديكالي هذين المظهرين بالتغيير المفاجىء والعنيف. لكن ما هو معنى مفهومي المحافظة والراديكالية في مجتمع تسوده بلبلة كاملة، حيث يجب ايجاد النظام من خلال الفعل الايجابي للإرادة السياسية؟ في مجتمع كهذا من هو الراديكالي؟ ومن هو المحافظ؟ أليس المحافظ الوحيد الفعلي هو الثوري؟

الهوامش

I ـ النظام السياسي والانحلال السياسي

(١) والتر ليبمان ـ نيويورك هيرالد تريبيون ـ ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ ـ ص ٢٤.

(٢) غنّار ميردال، البلدان الغنية والفقيرة، (نيويورك وايفانستون، هاربر ورو، ١٩٥٧)، ص ٦؛ جورج د. وودز، «تطور العقد في الميزان»، الشؤون الخارجية ٤٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦)، ص ٢٠٧.

(٣) والاس و. كونرو «تحليل قومي شامل لأثر العصرنة على الاستقرار السياسي» (أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية سان دييغو، ١٩٦٥)، ص ص ٥٢ ـ ٥٤، ٦٠ ـ ٦٢؛ آيفوك. وروزاليند ل. فايرابند «السلوك العدائي داخل أنظمة الحكم، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٢: دراسة قومية شاملة»، مجلة حلّ النزاع، ١٠ (أيلول/ سبتمبر، ١٩٦٦) ص ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٤) أليكسيس دو توكفيل، «الديموقراطية في أميركا»، (منشورات فيليبز برادلي، نيويورك، كنوف، ١٩٥٥)، ص ص ٢، ١١٨.

(٥) فرنسيس د. ورموث: «أصول الحكم الدستوري الحديث» (نيويورك، هاربر ١٩٤٩) ص ٤.

(٦) بلوتارك «حياة النبلاء الإغريق والرومانيين» (ترجمة جون درايدن، نيويورك، المكتبة الحديثة ـ طبعة حديثة) ص ١٠٤.

(٧) للاطلاع على تعريفات المؤسسات والمؤسساتية والمناقشات حولها انظر «مقالات في النظرية السوسيولوجية» للمؤلف تالكوت بارسونز (طبعة منقحة، غلينكو، III، فري بريس، ١٩٥٤) ص ص ١٤٣، ٢٣٩؛ و «التغير الاجتماعي والأنظمة الاجتماعية» لتشارلز پ. لوميس في طبعة إدوارد أ. تيرياكيان: النظرية السوسيولوجية والقيم والتغير الاجتماعي الثقافي (نيويورك، فري بريس، ١٩٦٣) ص ١٨٥ وما يليها. ومن أجل رؤية موازية ولكن مختلفة لمفهوم المؤسساتية في علاقته بالعصرنة، انظر أعمال س. ن. أيزنشتادت، وبشكل خاص دراسته حول «الأنماط المؤسساتية الأولى للعصرنة السياسية»، حضارات، عدد ١٢ (١٩٦٢)، ص ص ٤٦١ ـ ٤٧٢ وعدد ١٣ (١٩٦٣) ص ص ١٥ ـ ٢٦؛

و «المؤسساتية والتغيير» في المجلة السوسيولوجية الأميركية عدد ٢٤ (نيسان ١٩٦٤) ص ص ٢٣٥ ـ ٢٤٧؛ ومقالة بعنوان «التغيير الاجتماعي، التفصيل والتطور» في المجلة نفسها عدد ٢٤ (حزيران ١٩٦٤) ص ص ٣٧٥ ـ ٣٨٦.

(٨) ويليام هـ. ستاربوك «النمو التنظيمي وتطوره»، في منشورات «دليل التنظيمات» (شيكاغو، راند ماكنالي ١٩٦٥) ص ٤٥٣: «إن الطبيعة الأساسية للتكيّف هي أنه كلما طالت فترة بقاء تنظيم ما، أصبح أفضل استعداداً للبقاء».

(٩) أشوكا مهتا، في منشورات رايموند آرون «التكنولوجيا في العالم ومصير البشر» (آن آربور، مطبوعات جامعة ميتشيغان، ١٩٦٣) ص ١٣٣.

(١٠) راجع النقاش المفيد للغاية في مؤلف فيليب سيلزنيك النموذجي «القيادة في الإدارة» (نيويورك، هاربر ورو، ١٩٥٧) ص ٥، وما يليها.

(١١) قارن مع ستاربوك ص ص ٤٧٣ ـ ٤٧٥، الذي يقترح أن التنظيمات القديمة هي أقل قابلية من الجديدة لمقاومة التغيرات في أهدافها، لكنها أكثر قابلية لمواجهة التغيرات في البنية الاجتماعية وفي بنية الواجب.

(١٢) انظر ماير ن. زالد وباتريسيا دنتون «من الانجيلية إلى الخدمة العامة: تحول جمعية الشبان المسيحيين»، مجلة «العلم الإداري» الفصلية، عدد ٨ (أيلول ١٩٦٣) وما يليها. ص ٢١٤.

(١٣) جوزف ر. غاسفيلد: «البنية الاجتماعية والاصلاح الأخلاقي: دراسة حول اتحاد النساء المسيحيات لضبط النفس» مجلة علم الاجتماع الأميركي عدد ٦١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥) ص ٢٣٢؛ وعند غاسفيلد «مشكلة الأجيال في بنية تنظيمية» القوى الاجتماعية ٣٥ (أيار/ مايو ١٩٥٧) ص ٣٢٣ وما يليها.

(١٤) شيلدون ل. مسّينجر، «التحول التنظيمي: دراسة حالة تفكك حركة اجتماعية» المجلة الاجتماعية الأميركية عدد ٢٠ (شباط/ فبراير ١٩٥٥) ص ١٠؛ المدون بالحرف المائل مأخوذ من النص الأصلي.

(١٥) دافيد ل. سيلز: «المتطوعون» (غلينكو III، المنشورات الحرة ١٩٥٧)، ص ٢٦٦؛ في الفصل التاسع من هذا الكتاب نقاش ممتاز حول استبدال الهدف التنظيمي استناداً إلى دراسة حالات جمعية المسيحيين واتحاد النساء المسيحيات لضبط النفس وحركة تاونسند والصليب الأحمر وغيرها.

(١٦) زيغموند نويمان: «من أجل المقارنة بين الأحزاب السياسية» منشورات «الأحزاب السياسية الحديثة» (شيكاغو، مطبوعات جامعة شيكاغو، ١٩٥٦) ص ص ٤٠٣ ـ ٤٠٥.

(١٧) أرسطو «علم السياسة» (ترجمة إرنست باركر، أوكسفورد مطبوعات كلارندون، ١٩٤٦) ص ٢٥٤.

(١٨) إدموند بيرك: «أفكار حول الثورة في فرنسا» (شيكاغو، ريجنري، ١٩٥٥) ص ٣٧.

(١٩) سياسة، ص ص ٦٠ و٢٠٦.

(٢٠) بيرك «أفكار حول الثورة في فرنسا» ص ٩٢.

(٢١) انظر صموئيل ب. هانتنغتون «أشكال العنف في السياسة العالمية»، في هانتنغتون، منشورات «الأشكال المتغيّرة للسياسة العسكرية» (نيويورك، المطبوعات الحرة، ١٩٦٢) ص ص ٤٤ ـ ٤٧.

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، هيربرت ماك كلوسكي «الاجماع والايديولوجية في السياسة الأميركية» ـ مجلة العلم السياسي الأميركية ٥٨ (حزيران/ يونيو ١٩٦٤) ص ٣٦١ وما يليها؛ وصموئيل ستوفر، «الشيوعية والتطابق والحريات المدنية». (غاردن سيتي، ن. ي.، دوبل داي ١٩٥٥).

(٢٣) أرنولد ج. توينبي «دراسة التاريخ» اختصار للمجلدات I إلى VI قام بها د. س. سومرفيل؛ نيويورك، (مطبوعات جامعة اكسفورد ١٩٤٧) ص ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢٤) دايفيد س. رابوبورت «نظرية مقارنة أنماط عسكرية وسياسية» في منشورات هانتنغتون، «الأنماط المتغيّرة في السياسة العسكرية» ص ٧٩.

(٢٥) هاري هولبرت وتورني هاي «الحرب البدائية» (كولومبيا، منشورات جامعة ساوث كارولينا ١٩٤٩) ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢٦) انظر، بشكل عام، غليندون شوبرت «المصلحة العامة» (غلينكو III. فري بريس، ١٩٦٠)؛ كارل ج. فريدريك، منشورات نوموس ف: «المصلحة العامة» (نيويورك، الجمعية الأميركية للفلسفة السياسية والقانونية، ١٩٦٢)؛ ودوغلاس برايس، «نظريات حول المصلحة العامة» في منشورات لينون ك. كالدويل؛ «السياسة والشؤون العامة» (بلومينغتون، منشورات جامعة انديانا ١٩٦٢) ص ١٤١ ـ ١٦٠؛ ريتشارد إ. فلاثمان «المصلحة العامة» (نيويورك وايلي ١٩٦٦).

(٢٧) كارل ج. فريدريك: «الإنسان وحكومته» (نيويورك ماكغرو ـ هيل ١٩٦٣) ص ١٥٠؛ خصوصاً ما هو مطبوع بالخط المائل.

(٢٨) بوليتيكس. ص ٢٦٧.

(٢٩) انظر والتر ليبمان «الفلسفة العامة» (بوسطن، ليتل براون، ١٩٥٥) خصوصاً ص ٤٢، بالنسبة لتعريفه للمصلحة العامة بأنها «ما سوف يقدم الناس على اختيار، اذا كانوا يتمتعون بوضوح الرؤية والتفكير القديم والسلوك النزيه والهادف إلى النفع العام».

(٣٠) انظر ريتشارد إ. نوشتادت، «قوة الرئاسة» (نيويورك، جون وايلي، ١٩٦٠) ـ في الكتاب عموماً، ولكن بشكل خاص ص ص ٣٣ ـ ٣٧، وص ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣١) بيرتراند دو جوفينال. «السيادة» (شيكاغو، منشورات جامعة شيكاغو ١٩٦٣)، ص ١٢٣.

(٣٢) سنيه حمادي «مزاج العرب وشخصيتهم» (نيويورك، توابن ١٩٦٠) ص ص ١٠١، ١٢٦، ٢٣٠.

(٣٣) سيمون بوليفار، كما استشهد به كالمان ـ س. سيلفرت، ناشر: «شعوب منتظرة» (نيويورك، راندوم هاوس، ١٩٦٣) ص ٣٤٧؛ إل ديا، كيتو، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٤٣، الذي ورد في مؤلف برايس وود، «إعداد سياسة حسن الجوار» (نيويورك، منشورات جامعة كولومبيا ١٩٦١) ص ٣١٨.

(٣٤) دونالد ن. ليفين، «اثيوبيا: الهوية والسلطة والواقع»، في كتاب لوسيان و. باي وسيدني فيربا: «الثقافة السياسية والتطور السياسي». (برينستون، منشورات جامعة برينستون، ١٩٦٥) ص ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨؛ ومقالة اندروف. ويستوود. «سياسة عدم الثقة في ايران»، أنالز ٣٥٨ (آذار/ مارس ١٩٦٥)، ص ص ١٢٣ ـ ١٦٣، وبحث لوسيان و. باي في بوليتيكس «الشخصية وبناء الوطن» (نيو هايفن، منشورات جامعة يال، ١٩٦٢)، ص ص ٢٠٥، ٢٩٢ ـ ٢٩٣؛ غابريل ألموند وسيدني فيربا «الحضارة المدنية» (بوسطن، ليتل براون، ١٩٦٥) ص ٣٠٨.

(٣٥) سيلفرت. ص ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٣٦) ب. ج. فاتيكيوتيس: «الجيش المصري في الميدان السياسي» (بلومينغتون، منشورات جامعة انديانا ١٩٦١) ص ص ٢١٣ ـ ٢١٤؛ وهـ. أ. ر. جيب، «الإصلاح الاجتماعي: العامل إيكس»، في نشرة والترز. لاكور، «الشرق الأوسط في مرحلة التحول» (نيويورك ـ برايغر ـ ١٩٥٨) ص ٨.

(٣٧) لويجي بارزيني «الايطاليون» (نيويورك، أثنيوم ١٩٦٤) ص ١٩٤.

(٣٨) دوتوكفيل؛ ٢، ١١٨؛ إدوارد س. بانفيلد، «القاعدة الأخلاقية في مجتمع متخلف» (غلينكو III، فري بريس، ١٩٥٨) ص ١٥.

(٣٩) جورج س. لودج، «الثورة في أميركا اللاتينية»، الشؤون الخارجية، ٤٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦)، ١٧٧؛ باي. ص ص ٣٨، ٥١.

(٤٠) دانيال لورنر. «زوال المجتمع التقليدي» (غلينكو III، فري بريس، ١٩٥٨) ص ٤٣٨؛ خصوصاً المطبوع بالخط المائل.

(٤١) روبرت أ. دال، «مَنْ يحكم؟» (نيو هايفن، منشورات جامعة يال، ١٩٦١) ص ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٤٢) كارل و. دويتش «التحريك الاجتماعي والتطور السياسي» المجلة الأميركية للعلم السياسي ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦١)، ص ٤٩٤.

(٤٣) حول «تآكل الديموقراطية» وعدم الاستقرار السياسي، انظر روبرت إمرسون «من الامبراطورية إلى الوطن» (كامبريدج، منشورات جامعة هارفارد ١٩٦٠)، الفصل الخامس، وكتاب مايكل بريشر «الدول الجديدة في آسيا» (لندن، منشورات جامعة أكسفورد ١٩٦٣) الفصل الثاني.

(٤٤) انظر بانفيلد، ص ٨٥ وما يليها.

(٤٥) توماس هودجكين «رسالة إلى الدكتور بيوباكو» أودو، عدد ٤ (١٩٥٧) ص ٤٢، وقد ورد هذا في بحث ايمانويل والرشتاين، «العرقية والاندماج القومي في غرب افريقيا»، في «دفاتر الدراسات الأفريقية» عدد ٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠)؛ دايفيد أبرنتي «التعليم

والسياسي في المجتمع النامي: تجربة جنوب نيجيريا» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة هارفارد، ١٩٦٥) ص ٣٠٧ (خصوصاً ما ورد في الخط المائل).

(٤٦) «تقرير حول النتائج التمهيدية للدراسة الحضارية الشاملة حول العرقية، روبرت أ. لوفين ودونالد ت. كامبل، شركة كارنجي للفصليات في نيويورك (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦) ص ٧.

(٤٧) فايرابند «السلوك العدائي» ص ص ٢٥٨ ـ ٢٦٢؛ بروس م. روسيت. «النشرة العالمية للمؤشرات السياسية والاجتماعية (نيويورك، منشورات جامعة يال) ١٩٦٤. ص ٢٧٣؛ رايموند تانتر ومانوس ميدلارسكي «نظرية في الثورة»، «مجلة حلّ الخلاف» II، (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧). ص ص ٢٧١ ـ ٢٧٢؛ رايموند تانتر، «أبعاد السلوك التعارضي داخل الدول»، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠: «الاضطراب والحرب الداخلية»، ملفات، جمعية البحث السلمي، ٣ (١٩٦٥) ص ١٧٥.

(٤٨) خطاب ألقاه روبرت س. ماكنمارا، كيوبيك، ١٨ أيار (مايو)، ١٩٦٦، نيويورك تايمز ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٦، ص ١١؛ بريشر، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٤٩) هايورد ر. آلكر (الابن) وبروس م. روسّين «تحليل النزعات والأنماط» في منشورات روسّين ص ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧؛ انظر أيضاً تيد غور وتشارلز روتنبورغ، «شروط العنف المحلّي: الاختبارات الأولى لنموذج سببي» (برينستون، منشورات جامعة برينستون، مركز الدراسات الدولية، دراسة للبحث، عدد ٢٨، ١٩٦٧) ص ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٥٠) هاري ايكشتاين «الحرب الداخلية: مشكلة التوقّع»، في منشورات إينيل دو سولا بول «بحث في علم الاجتماع والأمن القومي» (واشنطن: مؤسسة سميشونيان ١٩٦٣) ص ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٥١) فايرابند، ص ٢٦٣.

(٥٢) مانوس ميدرالسكي وريموند تانتر «نحو نظرية في عدم الاستقرار السياسي في أميركا اللاتينية»، مجلة البحث في السلام ٤ (١٩٦٧)، ص ٢١٥. راجع أيضاً اكتشاف الدكتور بوتنام لترابط ايجابي بين التطور الاقتصادي (لا للتحريك الاجتماعي) والتدخل العسكري في أميركا اللاتينية: «محاولة تفسير التدخل العسكري في سياسة أميركا اللاتينية» (سياسة العالم، ٢٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧) ص ص ٩٤ ـ ٩٧.

(٥٣) بيرت ف. هوسليتز ومايرون واير «التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي في الهند» (ديسنت، ٨، ربيع ١٩٦١) ص ١٧٣.

(٥٤) ويليام كورنهاوزر: «سياسة المجتمع الجماهيري» (غلينكو III، فري بريس، ١٩٥٩) ص ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٥٥) ويليام هوارد ريغنز، سيلون: «معضلات نشوء دولة جديدة» (برينستون، منشورات جامعة برينستون، ١٩٦٠) ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥؛ ١٣٨ ـ ١٤٠.

(٥٦) كورنهاوزر، ص ١٤٥ (ما كتب بالحرف المائل بلغة الأصل)؛ سيمور مارتين ليبسيت،

«الانسان السياسي» (غاردن سيتي، نيويورك، دوبلداي، ١٩٦٠) ص ٦٨ (الحرف المائل بلغة الأصل).

(٥٧) كونرو، «دراسة قومية معمقة» ص ص ٦٥ ـ ٧٣؛ ٨٦ ـ ٨٧؛ فايرابند، ص ص ٢٦٣ ـ ٦٧.

(٥٨) سيريل إ. بلاك. «ديناميات التعصير» (نيويورك، هابر ورو ١٩٦٦) ص ص ٩٠ ـ ٩٤.

(٥٩) تانتر وميد لارسكي، ص ٢٧٢، الاستشهاد من «أبعاد القوميات لراموبل وسوير وتانتر وغوتزتكو»؛ وكونرو، ص ٦٦٠.

(٦٠) ريغنر، ص ١١٩، ٢٤٥. حسب مؤشر فايرابند ـ نيسفولد ـ كونرو، عدم الاستقرار في سيلان ارتفع من ٠١٢؛ ٣ خلال ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ و٠٨٩: ٤ من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢؛ انظر كورنو، جدول ١.

(٦١) غريغوري هندرسون، كوريا؛ «سياسة الدوامة» (كامبريدج، منشورات جامعة هارفارد، عام ١٩٦٨) ص ١٧٠.

(٦٢) هوسليتز ووايز، ص ١٧٧.

(٦٣) دايفيد أبرنيثي وتريفر كومب، «التعليم والسياسة في الدول النامية» مجلة هارفارد التعليمية ٣٥ (صيف ١٩٦٥)، ص ٢٩٢.

(٦٤) ورد عند أبرنيثي، ص ٥٠١.

(٦٥) دويتش، «التحريك الاجتماعي والتطور السياسي» ص ٤٩٦.

(٦٦) مانكور أولسون (الابن) «النمو السريع بوصفه قوة تفقد الاستقرار» (مجلة التاريخ الاقتصادي، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، ص ٥٣٢). هذه اللائحة من مؤشرات النمو الاقتصادي التي تفقد الاستقرار مأخوذة بشكل أولي من مقالة أولسون.

(٦٧) أليكسيز دو توكفيل «النظام القديم والثورة الفرنسية» (غاردن سيتي، نيويورك، دوبلداي ١٩٥٥) ص ص ١٧٣، ١٧٥ ـ ١٧٦؛ كراين برينتون «التركيب البنيوي للثورة» (نيويورك، فينتام ١٩٥٨) ص ٢٦٤؛ أولسون، ص ص ٥٤٤ ـ ٥٤٧؛ تانتر وميدرالسكي، ص ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤؛ هوسليتز ووايز، ص ص ١٧٣. حول حالة الهند.

(٦٨) انظر ساموبل أ. ستوفير «الجندي الأميركي» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٤٩) I، ص ص ٢٥١ ـ ٢٥٨، ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٦٩) كونرو، ص ص ٦٥ ـ ٦٩؛ مارتن س. نيدلر، «التطور السياسي في أميركا اللاتينية: عدم الاستقرار والعنف والتغير التطويري» (نيويورك، راندوم هاوس) الفصل الخامس.

(٧٠) ايريك هومر، «المؤمن الصادق» (نيويورك، مكتبة نيو أميركان ١٩٥١) ص ١٧؛ دانيال غولد ريتش، «نحو تقدير لاحتمالية الثورات الاجتماعية في أميركا اللاتينية، بعض المفاهيم الموجهة ودراسة للحالة» (مجلة ستنيال، ٦ صيف ١٩٦٢، ص ٣٩٤؛ انظر أيضاً، ص ٢٧٨).

(٧١) هذه عبارات نجدها في دويتش ص ٤٩٣ وما يليها؛ وجايمزس دايفيز «نحو نظرية للثورة»

(المجلة الأميركية السوسيولوجية ٢٧، شباط/ فبراير ١٩٦٢) ص ٥ وما يليها؛ وفايرابند ص ص ٢٥٦ ـ ٢٦٢؛ وتشارلز وولف «المساعدة الخارجية: النظرية والتطبيق في جنوب آسيا» (برينستون منشورات جامعة برينستون ١٩٦٠) ص ٢٩٦ وما يليها؛ وتانتر وميدرالسكي، ص ٢٧١ وما يليها.

(٧٢) للعلاقة بين الإنجازية والشيوعية، انظر دايفيد س. ماكليلاند. «المجتمع الانجازيّ» (برينستون، فان نوستراند ١٩٦١) ص ص ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٧٣) فايرابند ص ٢٥٩؛ وولف، الفصل التاسع؛ نيدلر، الفصل الخامس.

(٧٤) انظر دايفيس ص ٥ وما يليها؛ تانتر وميدرالسكي في الكتاب ككل؛ مارتن س. نيدلر «التطور السياسي والتدخل العسكري في أميركا اللاتينية»، مجلة علم الاجتماع الأميركية، ٦٠ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦) ص ص ٦١٧ ـ ٦١٨.

(٧٥) أرسطو، بوليتيكس، ص ٢٠٥.

(٧٦) روسّيت، ص ٢٧٢.

(٧٧) بروس م. روسّيت «اللامساواة وعدم الاستقرار: علاقة ملكية الأرض بالسياسة»، (سياسة العالم ١٦، نيسان/ ابريل ١٩٦٤) ص ص ٤٤٢ ـ ٤٥٤.

(٧٨) انظر سيمون كوزنيتس «المظاهر النوعية لنمو الدول الاقتصادية VIII توزيع الدخل بالقياس؛ «التطور الاقتصادي والتغير الثقافي، II [كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣) ص ٦٨؛ لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية، «تقرير أولي حول الوضع الاجتماعي في العالم» (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٥٢) ص ص ١٣٢ ـ ١٣٣؛ غونار ميردال، «اقتصاد دولي» (نيويورك، هاربر ١٩٥٦) ص ١٣٣.

(٧٩) كوزنيتز، ص ص ٤٦ ـ ٥٨.

(٨٠) غوستاف ف. بابانيك، «تطور باكستان: أهداف اجتماعية ومحركات خاصة» (كامبريدج، منشورات جامعة هارفارد ١٩٦٧) ص ص ٢٠٧، ٦٧ ـ ٧٢، ١٧٦ ـ ١٧٨؛ وباربارا وورد (لايدي جاكسون) ملاحظات لحلقة دراسية، جامعة هارفارد، مركز الشؤون الدولية ١١ آذار (مارس)، ١٩٦٥؛ انظر أيضاً دايفيد ورنيل «الانتخابات في الفليبين: مساندة الديموقراطية» (التقرير الأسيوي، ٢، أيار/ مايو ١٩٦٢) ص ٢٥؛ جون ج. جونسون «الجيش والمجتمع في أميركا اللاتينية» (ستانفورد، منشورات جامعة ستانفورد، ١٩٦٤) ص ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٨١) م. ج. سميث، «الشروط التاريخية والحضارية للفساد السياسي عند الهوسا» (دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، ٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤) ص ١٩٤.

(٨٢) م. ماكمولان «نظرية في الفساد» (المجلة السوسيولوجية عدد ٩، تموز/ يوليو ١٩٦١، ص ١٩٦).

(٨٣) سميث؛ ص ١٩٤؛ ماكمولان ص ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٨٤) ناتانيال ليف «التطور الاقتصادي من خلال الفساد البيروقراطي» (العالم الأميركي السلوكي، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤، ص ١٣٢) الحرف المائل بلغة الأصل.

(٨٥) كولين ليس، «ما هي مسألة الفساد؟» مجلة الدراسات الافريقية الحديثة ٣ (١٩٦٥) ص ٢٣٠.

(٨٦) ليف، ص ١٣٧.

(٨٧) روبرت ر. ألفورد «الحزب والمجتمع» (شيكاغو، راند ماكنالي ١٩٦٣) ص ٢٩٨.

(٨٨) نيدلر، ص ٢٩٨. «التطور السياسي في أميركا اللاتينية»، الفصل السادس، ص ص ١٥ - ١٦.

(٨٩) بيتر س. ليلويد «تطور الأحزاب السياسية في غرب نيجيريا» (مجلة العلوم السياسية الأميركية، ٤٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، ص ٦٩٥).

(٩٠) جورج إ. تايلور. «الفيليبين والولايات المتحدة: مشكلات المشاركة» (نيويورك برايغر، ١٩٦٤) ص ١٥٧.

(٩١) مايرون واينر. «سياسة القلة» (شيكاغو، منشورات جامعة شيكاغو ١٩٦٢) ص ٢٥٣. انظر بشكل عام، جوزف س. ناي «الفساد والتطور السياسي: تحليل في الكلفة والفائدة» مجلة العلوم السياسية الأميركية، ٦١، حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ص ص ٤١٧ - ٤٢٧.

(٩٢) جايمز هارينغتون، منقول عن ساباين، «تاريخ الفكر السياسي» (طبعة منقّحة، نيويورك، هنري هولت، ١٩٥٠، ص ٥٠١).

(٩٣) انظر لين؛ ص ص ١٠ - ١٢.

(٩٤) هنري جايمز فورد «نهضة ونموّ السياسة الأميركية» (نيويورك ماكميلان ١٨٥٨؛ ص ص ٣٢٢ - ٣٢٣).

(٩٥) انظر الفصل الرابع لتحليل مفصل حول انقلابات الاختراق وسياسة البريتورية الراديكالية.

(٩٦) أرسطو، بوليتكس، ص ١١٢. الخط المائل بلغة الأصل.

(٩٧) ساباين، ص ٣٤٣.

(٩٨) كورنهاوزر، في كل الكتاب؛ دايفيد س. رابوبورت «البريتورية: حكم بلا اجماع» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كاليفورنيا، بيركلي ١٩٦٠) ورابوبورت في هانتنغتون، «الأنماط المتغيّرة» ص ٧٢، حيث يظهر الاستشهاد.

(٩٩) إدوارد غيبون. «تداعي وسقوط الامبراطورية الرومانية» (نيويورك ماكميلان ١٨٩٩) I، ص ٢٣٥، ذكره رابوبورت في هانتنغتون، «الأنماط المتغيّرة» ص ٩٨.

(١٠٠) سارمينتو Facundo (نيويورك أبلتون ١٨٦٨) ص ٣٣؛ سيلفرت؛ ص ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

(١٠١) رالف برايبانتي «البيروقراطية العامة والقضائية في باكستان» في جوزف لابالومبارا. «البيروقراطية والتطور السياسي» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٦٣ - ص ٣٧٣).

(١٠٢) جونسون «الجيش والمجتمع» ص ١٤٣.

(١٠٣) انظر بشكل عام «الجمهورية مجلد III، وبشكل خاص وصف النظام الاستبدادي (ترجمة كورنفورد، نيويورك، منشورات جامعة أكسفورد. ١٩٤٦ - ص ص ٢٩١ - ٢٩٣).

(١٠٤) ربما يكون النموذج العصري الاقرب مأخوذاً من روائي لا من عالم سياسي: ويليام غولدينغ. التلاميذ (النخبة المستقلة الجديدة) في «سيد الذباب» يحاولون في البداية تقليد أشكال سلوك البالغين (الحكام الغربيين السابقين)، لكن النظام والاجماع يتلاشيان. يفوز قائد عسكري ديماغوجي مع رفاقه أو ينال دعم الأغلبية بالإكراه. يتحطم رمز السلطة (المحارة). صوتا المسؤولية (رالف) والعقل (بيغي) يُتركان ويُهجران والعقل يتحطم. في النهاية يصل ضابط البحرية (كوموندوز البحرية البريطانية) في الوقت المناسب لإنقاذ رالف (نايرين) من «الصيادين» (الحشود الثائرة).

(١٠٥) انظر روبرت ت. هولت وجون إ. تورنر «القاعدة السياسية للتطور الاقتصادي» (برينستون، فان نوستراند، ١٩٦٦).

(١٠٦) توماس ب. ماكولاي، رسالة إلى هنري س. راندال، قرية كورتلاند، نيويورك، ٢٣ أيار (مايو) ١٨٥٧، موجودة في «ماذا قال ماكولاي عن أميركا؟» (نشرة المكتبة العامة في نيويورك ٢٤، تموز/ يوليو ١٩٢٥؛ ص ص ٤٧٧ - ٤٧٩).

(١٠٧) انظر ويليام هـ. رايكر. «الفيدرالية: الأصل والفعالية والدلالة» (بوسطن، ليتل براون ١٩٦٤؛ ص ص ١، ١٠).

(١٠٨) لويد أ. رودولف «من سياسة الوضع إلى سياسة الرأي» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة هافارد ١٩٥٦).

II ـ التغيير السياسي في الأنظمة التقليدية

(١) جايمز ك. ويلسون، «التجديد في التنظيم: ملاحظات نحو إيجاد نظرية» في كتاب جايمز د. تومسون. «نحو تخطيط تنظيمي» (بيتزبيرغ، منشورات جامعة بيتزبيرغ، ١٩٦٦) ص ص ١٩٣ - ٢١٨.

(٢) زبغنيو بريجنزكي وصموئيل ب. هانتنغتون «النفوذ السياسي: الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفياتي» (نيويورك فايكنغ ١٩٦٤) الفصل ٤؛ انظر أيضاً مايور ن. زالد وباتريسيا دنتون «من التبشير إلى الخدمة العامة: تحول جمعية الشبان المسيحيين» (فصلية العلوم الادارية؛ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ ص ص ٢١٤ - ٢٣٤).

(٣) انظر على سبيل المثال نورمان إ. وتين (الابن) «بنية السلطة والتغير الاجتماعي الحضاري في متحدات أميركا اللاتينية»، القوى الاجتماعية، ٤٣ (آذار/ مارس، ١٩٦٥) ص ص ٣٢٠ - ٣٢٩، ودايفيد إ. ابتر، سياسة العصرنة (شيكاغو، منشورات جامعة شيكاغو، ١٩٦٥) الفصل الثالث؛ وإيثيل م. البرت «التنظيم الاجتماعي - السياسي رقابلية التغيّر: بعض الاختلافات بين رواندا وأوروندي» (المجلة الانثروبولوجية للجنوب الغربي، ١٦، ربيع ١٩٦٠، ص ص ٤٦ - ٧٤).

(٤) انظر أيضاً، على سبيل المثال، كينيث كلارك «التمييز العنصري: تقييم للدلالة» (مجلة القضايا الاجتماعية، ٩، ١٩٥٣، ص ص ٥٤ ـ ٥٨؛ ٧٢ ـ ٧٦). ويبين أيضاً كتاب هـ. دوغلاس برايس، كيف أن تركيز السلطة في المدينة له علاقة بالنمو السكاني والاقتصادي السريع وتشتت السلطة له علاقة بضعف هذا النمو.

(٥) تالكوت بارسونز «توزيع السلطة في المجتمع الأميركي»، (سياسة العالم، ١٠، ١٩٥٧، ص ١٤٠)، الخط المائل بلغة الأصل.

(٦) انظر فريدريك و. فراي «النخبة السياسية في تركيا». (كامبريدج، ماس منشورات م. أ. ت. ١٩٦٥) الفصل ١٣ وبشكل خاص ص ص ٤٠٦ ـ ٤١٩، و«التطور السياسي والسلطة ووسائل الاتصال في تركيا» في كتاب لوسيان و. باي «وسائل الاتصال والتطور السياسي» (برينستون، ن. ج. منشورات جامعة برينستون ١٩٦٣) ص ص ٢٩٨ ـ ٣٠٥. في ص ٣٠٩، يقترح فراي أن التطور السياسي يشتمل على تركيز وتوسيع السلطة. انظر له أيضاً «الديموقراطية والاصلاح في المجتمعات المتطورة» (بحث غير منشور قدم في حلقة دراسية حول «التطور السياسي» في جامعة ميناس غيرايس، البرازيل، ١٩٦٦).

(٧) انظر أدناه الفصل ٧، ص ٤٤٨ وما يليها.

(٨) نيقولا ماكيافيلي «الأمير والخطابات» (نيويورك، المكتبة العصرية، ١٩٤٠) ص ١٥؛ غيتانو موسكا «الطبقة الحاكمة» (نيويورك، ماكغرو هيل، ١٩٣٩) ص ٨٠ وما يليها؛ دايفيد إ. أبتر «سياسة العصرنة» (شيكاغو، منشورات جامعة شيكاغو، ١٩٦٥) ص ٨١ وما يليها؛ انظر أيضاً س. ن. أيشنشتاد «الصراع السياسي في المجتمعات البيروقراطية» (سياسة العالم، ٩، تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٥٦ ص ص ١٨ ـ ١٩)، و«الأنظمة السياسية في الامبراطوريات» (نيويورك، المطبعة الحرة ١٩٦٣) ص ص ٢٢ ـ ٢٤.

(٩) موسكا؛ ص ٨٣.

(١٠) الأرقام من روسيت «الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية».

(١١) راشتون كولبورن «نهاية الاقطاع» في مجموعة كولبورن: «الاقطاعية في التاريخ» (هامدن، كونكتيكت، منشورات آرشو ١٩٦٥)، ص ٣٠٣.

(١٢) فراي «التطور السياسي والسلطة ووسائل الاتصال» ص ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(١٣) أبتر «العصرنة» ص ١٠٤.

(١٤) برنارد لويس «نشأة تركيا الحديثة» (لندن، منشورات جامعة أوكسفورد ١٩٦١) ص ٨٨؛ دونالد ن. ليفاين «اثيوبيا: الهوية والسلطة والواقع» في كتاب باي وفيربا «الحضارة السياسية والتطور السياسي» ص ٢٧٢، ليفاين، وواكس، وغولد (شيكاغو، منشورات جامعة شيكاغو، ١٩٦٥) ص ص ٢١٢ ـ ٢١٣؛ مارغندي بيرهام «حكومة اثيوبيا» (لندن، فابر وفابر ١٩٤٧) ص ٧٦. انظر بشكل عام «الصراع السياسي» عند ايشنشتاد، ص ص ١٥ ـ ٣٣.

(١٥) انظر ر. ر. بالمر في نقاشه في «عصر الثورة الديموقراطية» I، ص ص ٣٧٣ ـ ٣٨٤.

(١٦) الكتاب نفسه، I، ص ٣٤٧، الحرف المائل بلغة الاصل.
(١٧) و. إ. موس «الكسندر الثاني وعصرنة روسيا» (لندن، منشورات الجامعات الانكليزية، ١٩٥٨) ص ص ٦٩ - ٧٠، ١٣١ - ١٣٢.
(١٨) س. س. ريغلي «الثورة المسيحية في بوغندا» دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، ٢، (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٩) ص ٤٨، استشهاد من ج. فرايزر، محاضرات حول التاريخ المبكر للملكية (لندن، ماكميلان، ١٩٠٥) ص ٨٦.
(١٩) انظر لويس، «نشأة تركيا الحديثة» ص ص ١٣٧ - ١٥٦.
(٢٠) بالمر الثورة الديموقراطية I، ص ٣٨١.
(٢١) لويد فاليزر «الاستبداد والوضع الثقافي والتحريك الاجتماعي في مُتحد افريقي»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، ٢، ١٩٥٩، ص ٣٠.
(٢٢) موسكا، ص ٨١.
(٢٣) انظر أعلاه الفصل الثاني.
(٢٤) ادوين أ. رايشاور «الولايات المتحدة واليابان» (طبعة منقحة، كامبريدج، منشورات جامعة هارفارد، ١٩٥٧) ص ١٥٧.
(٢٥) ويليام و. لوكوود «استجابة اليابان للغرب: التناقض مع الصين». (سياسة العالم، ٩، ١٩٥٦) ص ص ٣٨ - ٤١.
(٢٦) ادوين. إ. رايشاور وجون ك. فيربانك «شرق آسيا: التقاليد الكبير» بوسطن، هوتون ميفلين، ١٩٦٠) ص ص ٦٧٢ - ٦٧٣. من أجل تحليل في أسلوب مشابه يحاول شرح أسباب تطور انكلترا واليابان اقتصادياً على نحو أسرع من فرنسا والصين؛ انظر روبرت ت. هولت، وجون إ. تورنر، «القاعدة السياسية للتطور الاقتصادي» (برينستون، ن. ج. فان نوستراند، ١٩٦٦) في كل الكتاب، لكن خصوصاً ص ص ٢٣٣ - ٢٩١.
(٢٧) ألبرت ص ٥٤ - ٦٠. انظر أيضاً رينيه لومارشان «عدم الاستقرار السياسي في افريقيا: حالة رواندا وبوروندي» (غير منشور) ص ٢٤. حول النظام التقليدي في رواندا بشكل عام انظر جاك ماكيه «مقدمة لعدم المساواة في راوندا» (لندن، منشورات جامعة اكسفورد ١٩٦١).
(٢٨) ألبرت ص ص ٦٦ - ٦٧؛ ٧١ - ٧٣.
(٢٩) نيويورك تايمز، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، ص ٢؛ ٩ شباط (فبراير)، ١٩٦٤ ص ٢٠١ نيوزويك، ص ٦٣ (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦٤) ص ٥١.
(٣٠) لومارشان «عدم الاستقرار السياسي» ص ١٨.
(٣١) رينيه لومارشان، «التغير الاجتماعي والعصرنة السياسية في بوروندي»، (دراسة أعدت للاجتماع السنوي لجمعية الدراسات الافريقية تشرين الأول/ اكتوبر ٢٤ - ٢٦، ١٩٦٦، ص ص ٤٣ - ٤٤).
(٣٢) على جانب من الأهمية في هذا المجال توقعات تيد غور حول العنف المدني في ١٩٦١ -

١٩٦٣، بالنسبة لـ ١١٩ نظام حكم من خلال تحليلات تراجعيـة مستنداً إلى ٢٩ متغيّراً؛ وهو يقيس بشكل أولي الاندماج القومي والتحريك الاجتماعي والتطور الاقتصادي وتغلغل نفوذ الحكم في المجال الاقتصادي وقوى الأمن الداخلي. بالنسبة لـ ٩٩ من الأنظمة كـانت توقعاته جيدة، لكنها لم تكن كذلـك بالنسبـة لدولتي افـريقيا الـوسطى اللتـين تتناولهما في الدراسة. من بـين ١١٩ نظاماً فاق العنف في راونـدا التوقعـات بقدر كبـير؛ وعلى عكس ذلك بالنسبة لبوروندي حيث تدنى العنف عن التوقعات ولم يحدث ذلك في سـائر الأنـظمة باستثناء نظام واحد. من الممكن تصوّر أن هذه الأخطاء ناجمة عن التناقض في بنية السلطة الاجتماعية السياسية في الدولتين. انظر تيد غور مع تشارلز روتنبرغ «شروط العنف المدني: الاختبـارات الأولية لنمـوذج سببي» (برينستـون، منشورات جـامعـة بـرينـسّتون، مـركـز الدراسات الدولية، دراسة رقم ٢٨، ١٩٦٧) ص ص ١٠٠ ـ ١٠٦.

(٣٣) فريد ج. بورك. «الحكم المحلي والتوجه السياسي في أوغندا» (سيراكيوز منشورات جامعـة سيراكيوز، ١٩٦٤) ص ١٢٤.

(٣٤) أبتر، العصرنة، ص ١١٤.

(٣٥) دايفيد إ. أبتر «دور التقليدية في العصرنة السياسية في غانا وأوغندا» (سياسة العـالم، ١٣، ١٩٦٠) ص ٤٨.

(٣٦) ابتر، «العصرنة» ص ٩٩.

(٣٧) أرسطو «السياسة» ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤؛ دوغلاس هـ. منـدال (الابن) «اليابـان كنموذج للأمم المتطورة»، دراسة أعدت لاجتماع سنوي للجمعية الأميركية للعلوم السياسية، أيلول (سبتمبر) ٨، ١٩٦٥، ص ص ٨ ـ ٩.

(٣٨) مذكور في مقالة كلير سترلنغ «هل يستطيع الدكتور أميني انقاذ ايـران؟» (الريبـورتر، ٣٠، ١٧ آب/ اغسطس ١٩٦١، ص ٣٦).

(٣٩) مذكور في كتاب دونالد ن. ويلبر «ايران المعاصرة» (نيو يورك برايغر، ١٩٦٣) ص ١٢٦.

(٤٠) عبد الرحيم بوعبيد، مذكور في كتـاب ويليام زارتمـان «مصير سـلالة خـاتمة: بحث حـول المؤسسـات في المجتمع المغـربي النامي» (كـولومبيـا، منشورات جـامعة كـارولينا الجنـوبيـة ١٩٦٤) ص ١٧.

(٤١) زارتمان، ص ص ٦٠ ـ ٦١.

(٤٢) نيويورك تايمز، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٥؛ رونـالد ستيـل، «أوتوقـراطية المغـرب الممانعـة» (القائد الجديد، ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٦٥).

(٤٣) وردت في مقالة جاي والز، نيويورك تايمز، ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣. انظر أيضاً أندرو ف. ويـستـوود «الانتخـابـات والـسيـاسـة في ايـران»، مجلة الشرق الأوسط، ١٥، ١٩٦١ ص ١٥٣ وما يليها.

(٤٤) أوجين ب. ميهالي. «المساعدة الخارجية والسيـاسة في النيبـال» (لندن، منشـورات جامعـة اكسفورد، ١٩٦٥) ص ١٠٨؛ أنيرودا غوبتا، «السيـاسة في النيبـال» (بومبـاي، الناشرون

المتحدون، ١٩٦٤) ص ص ١٥٧ ـ ١٦٠؛ بهوان لال جوشي وليو إ. روز، «التجديد الديموقراطي في النيبال» (بيركلي ولوس انجلس، منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٦) ص ص ٣٨٤ ـ ٣٨٨.

(٤٥) موس، ص ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤٦) ليفاين، وواكس، وغولد، ص ص ١٨٥ ـ ١٩٣.

(٤٧) الكتاب نفسه ص ٢١٥.

(٤٨) نيويورك تايمز، ٨ آذار (مارس) ١٩٦٦، ص ١٠.

(٤٩) ليفاين وواكس وغولد، ص ص ١٨٧ وما يليها، ليونارد بيندر، «ايران» (بيركلي ولوس انجلس، منشورات جامعة كاليفورنيا ١٩٦٢) ص ص ٩٤ ـ ٩٥؛ دايفيد س. فرنش «البيروقراطية والتطور السياسي في الدول الافريقية» (دراسة غير منشورة، جامعة هارفارد، ١٩٦٦).

(٥٠) موس، الفصل ٣، ٦.

(٥١) فراي «التطور السياسي والسلطة ووسائل الاتصال» ص ص ٣١١ ـ ٣١٣.

(٥٢) انظر على سبيل المثال نيويورك تايمز، ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦.

III ـ البريتورية والانحلال السياسي

(١) حول أميركا اللاتينية: انظر شارلز وولف (الابن) «سياسة الولايات المتحدة: العالم الثالث: مشكلات وتحليل» (بوسطن، ليتل براون وشركاه، ١٩٦٧، الفصل ٥)؛ جون دانكان بويل «العون العسكري والحالة العسكرية في أميركا اللاتينية» (فصلية السياسة الغربية، ١٨، حزيران/ يونيو ١٩٦٥) ص ص ٣٨٢ ـ ٣٩٢؛ روبرت ب. بوتنام «نحو توضيح التدخل العسكري في سياسة أميركا اللاتينية» (سياسة العالم، ٢٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧) ص ص ١٠١ ـ ١٠٢، ١٠٦.

(٢) موريس جانوويتس، «الجيش في التطور السياسي في الدول الجديدة» (شيكاغو، منشورات جامعة شيكاغو ١٩٦٤) ص ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٣) انظر دايفيد رابوبورت «نظرية مقارنة بين الجيش والأنماط السياسية» في كتاب هانتنغتون «الأنماط المتغيرة في السياسة العسكرية» ص ص ٧١ ـ ١٠٠، ورابوبورت «البريتورية: حكومة بلا اجماع» في الكتاب ككل. انظر أيضاً تحليل أموس بيرلموتر المستقل حول التدخل العسكري والذي يتطابق إلى حد ما مع ما ورد في هذا الفصل: «الدولة البريتورية والجيش البريتوري: نحو نظرية تصوغ العلاقات المدنية ـ العسكرية في السياسة المتطورة» (دراسة غير منشورة، مؤسسة الدراسات الدولية، جامعة كاليفورنيا، بيركلي).

(٤) انظر بروس. هـ. ميلين. «الدور السياسي للطبقة العاملة في الدول المتطورة» (واشنطن د. س؛ مؤسسة بروكينغز ١٩٦٣)؛ سيدني س. سوفرين «الاتحادات في المجتمعات الصاعدة: الإحباط والسياسة» (سيراكيوز، منشورات جامعة سيراكيوز ١٩٦٤)؛ ادوارد

شيلز «المفكرون والتطور السياسي في الدولة الجديدة» (سياسة العالم، ١٢، نيسان/ ابريل ١٩٦٠ ص ص ٣٢٩ - ٣٦٨)؛ سيمور مارتن ليبسيت، «سياسة الطلاب» عدد خاص من «مجلة التعليم المقارن» ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٦٦؛ دونالد أوجين سميث «الدين والسياسة في بورما (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٦٥)؛ فريدريك ب. بايك، «النزاع بين الكنيسة والدولة في أميركا اللاتينية». (نيويورك، ألفرد أ. نوبف ١٩٦٤)؛ روبرت بلّلا، «الدين والتقدم في آسيا الحديثة». (نيويورك، فري بريس، ١٩٦٥)؛ إيفان فاليه «النخبة الدينية في أميركا اللاتينية: الكاثوليكية والزعامة والتغير الاجتماعي». (أميركا لاتينا ٨، ١٩٦٥) ص ص ٩٣ - ١١٤.

(٥) مذكور عند دانكوارت راستو «عالم من الدول» (واشنطن د. س. مؤسسة بروكينغز، ١٩٦٧) ص ١٧٠.

(٦) ريتشارد م. مورس «إرث أميركا اللاتينية». في كتاب لويس هارتز «تشكيل المجتمعات الجديدة» (نيويورك، هاركور برايس والعالم، ١٩٦٤) ص ١٦١.

(٧) انظر هانتنغتون «الأنماط المتغيرة». ص ٣٢ وما يليها.

(٨) انظر كاركتاكوس «الثورة في العراق» (لندن، فيكتور غولانز ١٩٥٩)؛ باتريك سيل «الصراع من أجل سوريا: دراسة في سياسة العالم العربي ما بعد الحرب» (لندن، منشورات جامعة اكسفورد ١٩٦٥).

(٩) جونسون، «الجيش والمجتمع في أميركا اللاتينية ص ص ٧٧ - ٧٩؛ ١١٣ - ١١٥؛ ل. ن. ماك ألستر «الجيش في كتاب جونسون الاستمرارية والتغير في أميركا اللاتينية» (ستانفورد، منشورات جامعة ستانفورد، ١٩٦٤) ص ص ١٤٠ - ١٤١.

(١٠) انظر أموس بيرلموتر، «الطموح والتآكل: دراسة ايديولوجية، السياسة والشخصية في مصر عبد الناصر» (أطروحة ماجستير غير مطبوعة) ص ص ١١ - ١٦؛ كيث ويلوك: «مصر الجديدة في عهد عبد الناصر» (سلسلة مؤسسة أبحاث السياسة الخارجية، ٨، نيويورك، فريدريك رايغر، ١٩٦٠) ص ص ١٢ - ٣٦.

(١١) انطلاقاً من هنا ومن الصفحات التالية استنتجت رأي هانتنغتون حول «أنماط العنف في سياسة العالم» من كتابه «الأنماط المتغيرة»، ص ص ٣٢ - ٤٠.

(١٢) جون كوست «بعض ملامح السياسة السيامية» (نيويورك، أمانة السر الدولية، مؤسسة العلاقات السلمية ١٩٥٣) ص ٥.

(١٣) ألفرد كارلتون «الانقلابات في سوريا» (مجلة الشرق الأوسط ٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، ص ص ١٠ - ١١).

(١٤) روبرت ج. ألكسندر، «الثورة البوليفية الوطنية» (نيو برونزويك، منشورات جامعة روتجيرز ١٩٥٨) ص ص ٢٥ - ٢٦.

(١٥) جورج بلانكستين. «ثورات» في كتاب هارولد إ. دايفيد. «الحكم والسياسة في أميركا اللاتينية» (نيويورك، رونالد بريس، ١٩٥٨)، ص ص ١٣٨ - ١٣٩.

(١٦) ادمين ليووين «السلاح والسياسة في أميركا اللاتينية» (نيويورك، فريدريك برايغر، ١٩٦٠) ص ص ٩١ ـ ٩٢.

(١٧) تشارلز و. أندرسون، «إل سلفادور: الجيش المصلح» في كتاب مارتن س. نيدلر «الأنظمة السياسية في أميركا اللاتينية» (برينستون، مؤسسة د. فان نوستراند، ١٩٦٤) ص ص ٥٨ ـ ٥٩؛ ٦١.

(١٨) ليزا نورث، «العلاقات المدنية ـ العسكرية في الأرجنتين وتشيلي وبيرو»، سياسة المعصرنة ـ المجموعة ٢، (بيركلي، مؤسسة الدراسات الدولية، جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٦)، ص ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١٩) فيديريكو ج. جيل «تشيلي: مجتمع في حالة انتقالية» الناشر نيدلر، ص ٣٦١.

(٢٠) نورث، ص ص ٣٤ ـ ٣٥؛ ٧٤ ـ ٧٧.

(٢١) انظر جايمز هانتنغتون، الناشر أوسيان، س. ب. ليغرين هايدلبرغ ١٩٢٤، ص ١٠.

(٢٢) سيمور مارتن ليبسيت «طلاب الجامعات والسياسة في الدول المتخلفة» منيرفا ٣، خريف ١٩٦٤، ٢٠؛ انظر ص ص ٤٣ ـ ٤٤ للدلالة على غياب الاستقلالية الوظيفية للجامعات في الدول المتعصرنة.

(٢٣) نيويورك تايمز، ٤ كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٦١، ص ١٠.

(٢٤) جايمز ل. باين «الطبقة العاملة والسياسة في بيرو» (نيو هايفن، منشورات جامعة يال، ١٩٦٥) ص ص ٢٧١ ـ ٢٧٢. وانظر أيضاً، مارتن س. نيدلر في مناقشة حول «العنف التمثيلي» في «التطور السياسي في أميركا اللاتينية: عدم الاستقرار والتغير الثوري»، الفصل ٣.

(٢٥) [illegible] «الديموقراطية عن طريق العنف» شرحه باين في «الطبقة العاملة والسياسة في البيرو».

(٢٦) الدائرة المغلقة للعمل المباشر في مجتمع بريتوري رسمها بشكل بياني أبراهام ف. لو ويتال في وصفه للسياسة في الدومينيكان. لا ويزال هناك مظهر أخير من مظاهر عدم الاستقرار السياسي في الدومينيكان والذي أود أن أركز عليه هنا: ألا وهو المواجهة المباشرة والصريحة للغاية بين القوى الاجتماعية. كانت التكتيكات التي تستخدمها كل مجموعة منذ عام ١٩٦١، تميل نحو استعراضات للسلطة تزداد في حدتها وسفورها، وتتوجه في الغالب نحو استبدال الحكومة أكثر من توجهها لإجبار الحكومة على اتخاذ اجراءات محددة؛ وقد أدى استخدام هذه التكتيكات إلى تفاقم النزاع. الطلاب والسياسيون الجامعيون أصدروا بيانات، ووزعوا مناشير، وقاموا باضرابات عديدة، وشاركوا في مسيرات وفي مظاهرات وفي حوادث شغب، واحتلوا بالفعل المبنى الجامعي والمكاتب وطردوا مجموعة كاملة من الموظفين بناء على مواقفهم السياسية، وقاموا بتجنيد بعض الشبان من أجل خوض انتفاضة مسلحة، وحاربوا في صفوف الكوماندوس في الحركة «الدستورية». الاتحادات العمالية لجأت إلى مناشدة الناس وإلى الاجتماعات والإضرابات، وشكلت اللجان لاستبدال

الموظفين الرسميين والمستخدمين بناء على مواقفهم السياسية؛ وقد نظمت أيضاً اضراباً وطنياً شاملاً كاد أن يكون شديد الفاعلية في عام ١٩٦٦، وقد شكلت أيضاً الكوماندوس من أجل نزاع ١٩٦٥. بدأ رجال الأعمال مبكراً بإظهار قوتهم على نحو مؤثر في عام ١٩٦١ بالإضراب ضد بقايا نظام تروخيلو؛ وقد استخدمت تكتيكات مماثلة فئة صغيرة من التجار من أجل إسقاط بوش ١٩٦٣. وقد استخدمتها أيضاً مجموعة نظمت اضراباً مضاداً للإضراب العام سنة ١٩٦٦. وأضيف هنا أن رجال الأعمال والتجار نظّموا وساندوا المجموعات الارهابية التي تفوقت على مجموعات اليسار المتطرف في أعمال العنف التي ارتكبتها منذ عام ١٩٦٥. حتى الكنيسة، بالرغم من وعيها لموقعها باعتبارها أحد العناصر القليلة لاستمرارية الدومينيكان، مارست أحياناً سلطتها في أشكال مباشرة. وقد اشتملت النشاطات الصريحة للكنيسة في توجيه رسائل رعاوية ومحاولة استمالة الناس بوسائل أخرى والمشاركة في مفاوضات بتشكيل حكومة مؤقتة عام ١٩٦٥؛ كما أن الكنيسة تركت أثراً واضحاً في حملتها «دروس في المسيحية» ـ وهي كناية عن دروس دينية لها مغزى سياسي ـ ومن خلال دعمها عام ١٩٦٣ لاجتماعات التأكيد على الانتماء المسيحي التي كانت تدفع إلى معارضة بوش. وهناك قوى أخرى لم تكتف بالخطابات والاعلانات واللقاءات وتنظيم الأنصار وغيرها؛ بل شاركت فيما هو أهم منها؛ شاركت في التخريب والتآمر، وكانت تدفع بالفرق العسكريّة المختلفة إلى تنفيذ انقلاب وانقلاب مضاد. والجيش بدوره حاول أن يسقط الحكومات وأن يمنعها من تنفيذ مخططات معيّنة، وكي يضع حداً للمعارضة أيضاً. وفيما كانت كل مجموعة تستعرض قوتها بشكل مباشر، كانت مجموعات الجيش قادرة على الهيمنة، وذلك حتى أزمة عام ١٩٦٥. ازدادت في هذه السنة حدة أعمال العنف بما في ذلك توزيع السلاح على قوات غير نظامية، وقرار سلاح الجو ومركز تدريب القوات المسلحة، وهما المجموعتان الأهم في القوى المسلحة، بأن يشنا هجوماً على خصومهما في الجيش وعلى السكان المدنيين. وهذا القرار الذي يعد الخطوة الأكثر تطرفاً في الأزمة السياسية التي حدثت عام ١٩٦٥، هيأ البلاد للتدخل الأميركي» (دراسة غير منشورة، جامعة هارفارد، أيار/ مايو ١٩٦٧).

(٢٧) هندرسون، وكوريا: سياسة الدوامة»، ص ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢٨) فرانك ن. ترايغر «فشل يونو وعودة القوات المسلحة في بورما» (مجلة السياسة، ٢٥، تموز/ يوليو ١٩٦٣) ص ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢٩) مانفرد هالبرين، «سياسة التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٦٣) ص ص ٧٥، ٢٥٣؛ حول عصرنة الجيش في جنوب شرق آسيا، انظر لوسيان باي «جيوش في طور العصرنة» في كتاب جون ج. جون «دور الجيش في الدول المتخلفة» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٦٢)، ص ص ٦٩ ـ ٩٠. حول أميركا اللاتينية، الموقف المحافظ مشروح في كتاب ليووين في «جنرالات ضد رؤساء»، وفي كتاب مارتن س. نيدلر «التطور السياسي والتدخل العسكري في أميركا اللاتينية» (مجلة العلوم السياسية الأميركية، ٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦

ص ص ٦١٦ ـ ٦٢٦). ويتحدث جونسون عن دور أكثر تقدمية للجيش في «الجيش والمجتمع في أميركا اللاتينية».

(٣٠) خوسيه نان، «ظاهرة من أميركا اللاتينية: انقلاب الطبقة المتوسطة العسكري» في مؤسسة الدراسات الدولية، اتجاهات في بحث العلم الاجتماعي في دراسات أميركا اللاتينية: تقرير لمؤتمر (بيركلي، جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٥) ص ص ٦٨ ـ ٦٩؛ هنا يستعيد نان وجهات نظر جينو جيرماني في الطبقة المتوسطة في أميركا اللاتينية في كتابه «السياسة والمجتمع في مرحلة انتقالية» (بوينس آيريس منشورات بايدوس ١٩٦٢، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠)، وأنا بدوري، استخدمتها في التحليل الذي ورد في هذا المقطع. وللحصول على معلومات مماثلة انظر، جينو جيرماني وكالمان سيلفرت، في «السياسة والبنية الاجتماعية والتدخل العسكري في أميركا اللاتينية». (المجلة الأوروبية السوسيولوجية، ٢، ١٩٦١، ص ص ٦٢ ـ ٨١).

(٣١) نورث. ص ص ٢٦ ـ ٢٧؛ ٣٠ ـ ٣٣.

(٣٢) جونسون «الجيش والمجتمع». ص ٢١٧.

(٣٣) ليووين «جنرالات ضد رؤساء» ص ١٠ وما يليها؛ وص ص ٤٥ ـ ٥٠.

(٣٤) نيدلر «التطور السياسي» ص ص ٦١٩ ـ ٦٢٠.

(٣٥) نورث ص ٤٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣٧) ذكره كريستوفر راند «رسالة من لاباز» نيويوركر ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦، ص ٥٠.

(٣٨) اللواء خوليو ألوغاراي، نيويورك تايمز، ٦ آذار (مارس)، ١٩٦٦، ص ٢٦؛ روسندو أ. غوميز «بيرو: سياسة الوصاية العسكرية» في مؤلف نيدلر «الأنظمة السياسية» ص ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٣٩) بنيامين كونستانت بوتليو دو باغاليس، مذكور في كتاب تشارلز و. سيمونز «نشأة الطبقة العسكرية البرازيلية ١٨٤٠ ـ ١٨٩٠» (أميركا الوسطى، ٣٩، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧، ص ٢٣٧).

(٤٠) نيويورك تايمز، ٦ آذار (مارس)، ١٩٦٦، ص ٢٦؛ برادي تايسون «الجيش البرازيلي و «المواطنية»» (أطروحة ماجستير غير مطبوعة أيار/ مايو ١٩٦٤؛ ص ٦).

(٤١) ليووين «جنرالات ضد رؤساء» ص ١٣٨؛ انظر ص ص ١٣٦ ـ ١٤١؛ من أجل تقويم للاحتمالات وللعوائق أمام ظهور نزعة ناصرية في أميركا اللاتينية.

(٤٢) نيدلر «التطور السياسي»، ص ص ٦١٩ ـ ٦٢٠.

(٤٣) باي «جيوش تخضع للعصرنة» في كتاب جونسون، «الجيش في الدول المتخلفة»، ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٤٤) نيدلر ص ص ٦١٩ ـ ٦٢٠.

(٤٥) جورج إ. بلانكشتين «سياسة أميركا اللاتينية» في كتاب غابريال ألموند وجايمز س. كولمان «سياسة المناطق النامية» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٦٠، ص ٤٩٨).

(٤٦) دانكوارت أ. راستو. «السياسة والاستغراب في الشرق الأدنى» (برينستون، مركز الدراسات الدولية ١٩٥٦، ص ١٧).

(٤٧) تايسون، ص ١١.

(٤٨) هندرسون، ص ٣٣٩.

(٤٩) روبرت أ. سكالابينو، «أية طريق إلى كوريا؟» (الرأي الآسيوي ١١، أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، ١١).

(٥٠) بيير لوتر، فصل ٢، ص ص ٢٥، ٢٦؛ محمد نجيب، «مصير مصر» (غاردن سيتي، دوبلداي وشركاه، ١٩٥٥، ص ص ١٤ ـ ١٥).

(٥١) جون هـ. بادجلي، «بورما: ترابط الاشتراكية ومظهرين تقليديين في السياسة» (الرأي الآسيوي، ٣، شباط/ فبراير ١٩٦٣، ص ص ٩٢ ـ ٩٣).

(٥٢) أيوب خان «الفجر» (كاراتشي)، حزيران (يونيو) ١٦، ١٩٦٠؛ في: د. ب. سينغال «الدستور الحديث في باكستان» (الرأي الآسيوي، ٢، آب/ اغسطس ١٩٦٢، ١٧).

(٥٣) جمال عبد الناصر «خطابات في الاقليم الشمالي» (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس، ١٩٦١) ص ٨٨ مذكور في: بيير لوتر فصل ٦، ص ٣٧.

(٥٤) مذكور في: برايان كروزييه. «الفجر التالي» (لندن، ميثوين وشركاه ١٩٦٣) ص ٧٣.

(٥٥) ماك أليستر. ص ١٥٢.

(٥٦) انظر جايمز هيباي «تنظيم مصر: عدم ملاءمة نموذج غير سياسي في بناء الوطن» (سياسة العالم ١٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦، ص ص ١٧٧ ـ ١٧٨).

(٥٧) فريد ر. فون ديز ميدين «الطريقة البورمية للوصول إلى الاشتراكية» (الرأي الآسيوي ٣، آذار/ مارس ١٩٦٣، ص ١٣٣). حول «جمعية الدعم الوطني»، انظر ريتشارد بورتويل «النظرة السياسية الجديدة في بورما» (رأي الشرق الأقصى ٢٩، شباط/ فبراير ١٩٦٠، ص ص ٢٣ ـ ٢٤).

(٥٨) انظر ب. ج. فاتيكيوتيس «الجيش المصري في السياسة» (بلومينغتون، منشورات جامعة انديانا، ١٩٦١، ص ص ١٠٦، ٢٨٤؛ نيويورك تايمز، ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٤، ص ٢؛ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، ص ١٧).

(٥٩) خطاب ٩ نيسان (ابريل) ١٩٥٣، مذكور في: فاتيكيوتيس ص ٨٣.

(٦٠) فاتيكيوتيس، ص ١٣٩.

(٦١) انظر جورج لينشوميسكي «الأنظمة الراديكالية في مصر وسوريا والعراق: بعض الملاحظات المقارنة حول الايديولوجية والتطبيق» (مجلة السياسة، ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٦) ص ص ٥١ ـ ٥٢.

(٦٢) واشنطن بوست، ٩ شباط (فبراير)، ١٩٦٤، ص ١٧.

(٦٣) هيباي، ص ١٩٣.
(٦٤) هاليبرين «سياسة التغيير الاجتماعي»، ص ٢٨٦.
(٦٥) فاتيكيوتيس، ص ٧٢.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.
(٦٧) ايكونوميست (آذار/ مارس ١٢، ١٩٦٠، ص ص ٩٧٤-٩٧٧) مذكور في: بيلموتر الفصل ٦، ص ص ٣٠، ٣١.
(٦٨) للنص انظر كارل فون فوريس. «التطور السياسي في باكستان» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٦٥، ص ٢٩٩ وما يليها).
(٦٩) مذكور في: ريتشارد ف. ويكيس «باكستان: نشأة ونمو دولة اسلامية». (برينستون، د. فان نوستراند وشركاه، ١٩٦٤، ص ١١٨).
(٧٠) فون فوريس، ص ٢٠١.
(٧١) كيث كالار، «باكستان: دراسة سياسية» (لندن، ألين وانوين ١٩٥٧) ص ص ٥٠ - ٥٢.
(٧٢) مذكور في: فون فوريس، ص ٢٠٦.
(٧٣) محمد أيوب خان «خطابات وأقوال» ٢، ٣٥، مذكور في فون فوريس، ص ١٠٦.
(٧٤) الكتاب نفسه، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.
(٧٥) موشتيك أحمد «الحكم والسياسة في باكستان» (كاراتشي، منشورات مطبعة باكستان ١٩٦٣، ص ٢٨٢).
(٧٦) مذكور في لوسيان باي «الأنظمة الحزبية والتطور القوي في آسيا» في كتاب جوزف لابالومبارا ومايرون وايز «الأحزاب السياسية والتطور السياسي» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٦٦)، ص ٣٦٩.
(٧٧) مذكور عند عرفان أورغا «طالع الفينيق: نهضة تركيا الحديثة» (لندن، روبرت هايل، ١٩٥٨)، ص ٣٨.
(٧٨) مذكور في: دانكوارت أ. راستو. «الجيش وتأسيس الجمهورية التركية» (سياسة العالم ١١، تموز/ يوليو ١٩٥٩، ص ٥٤٦).
(٧٩) ليو وين «السلاح والسياسة» ص ١١٩.
(٨٠) جاي سوك سون «دور الجيش في الجمهورية الكورية» (أطروحة ماجستير غير منشورة، أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦، ص ٧)؛ وهندرسون، ص ص ١٨٥ - ١٨٨، ٣٠٥ - ٣٠٦.

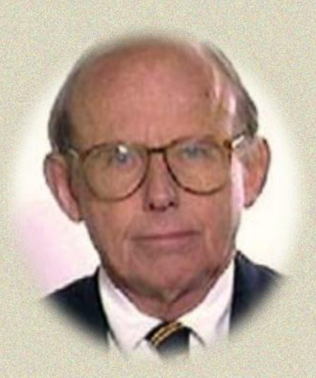
المحتويات

I ـ النظام السياسي والانحلال السياسي

II ـ التغيير السياسي في الأنظمة التقليدية

III ـ البريتورية والانحلال السياسي





صأمويل فلبس هنتنجتون **Samuel Phillips Huntington.**
ولد 18 أبريل 1927 - توفي 24 ديسمبر 2008) أستاذ علوم **)**
سياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، وبحوثه
في انقلابات الدول، ثم أطروحته بأن اللاعبين السياسيين المركزيين
في القرن الحادي والعشرين سيكونوا الحضارات وليس الدول القومية
كما استحوذ على الانتباه لتحليله للمخاطر على الولايات المتحدة التي
تشكلها الهجرة المعاصرة. درس في جامعة يال، وهو أستاذ بجامعة

▪ هارفارد


ISBN 978-9933-407-05-6
9 789933 407056